

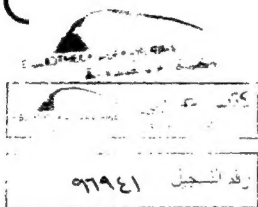
الساكن

استاد دكتور
ثروت ايسمق
مجلد
مجموعه نثر و نثر



٦٠٥٤١
اسحق
س

السكان



أ.د. ثروت اسحق
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب
جامعة عين شمس
(٢٠٠٢)

إهداء

إلى أفراد أسرتي الصغيرة

وطلابي الأعزاء

الذين أجد في عذوبة ابتسامتهم

المعنى الحقيقي للحياة

ثروت اسحق

" أن اليد إلى كانت تعطى مازالت تفيض خيرا على البشر "

نبيل

مقدمة

شكرا لله على عطياه التي لا يعبر عنها فقد آزرني في أتجاز هذا المؤلف في علم السكان في مطلع الألفية الثالثة وتعد هذه الطبعة - وهي الطبعة العاشرة - ثمره من ثمار التواصل بيني وبين طلابي الذين اعتزّ بمرور الوقت وبحواراتهم الدائمة معي كما أن هذا المؤلف يجسد العلاقة الجدلية بين علم الاجتماع - الذي يدرس العلاقات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي - وبين الظواهر السكانية سواء في مجتمعنا القومي (خاصة) أو العالم العربي والمجتمع العالمي (بصفة عامة) .

وغير خاف أن النهج الذي استنته المؤلف يقوم على اعتبار أن دراسة الظواهر السكانية كالخصوبة والهجرة والخصائص السكانية لابد أن تتم من خلال السياق الاجتماعي الذي يضمها فمن العيب أن تتحول الدراسة السكانية الإنسية إلى مجموعة من الأرقام والأشكال يتم المقارنة بينها للخروج بنتائج جزئية نعجز عن تفسيرها فسي ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والايديولوجية المحيطة .

ومن الملفات للنظر في الوقت نفسه أن بعض الخبراء قد اتجهوا إلى تفسير الظواهر السكانية في ضوء محددات جزئية ديموجرافية أو اقتصادية أو

جغرافية أو أيديولوجية دون أن يضعوا في اعتبارهم الرؤية الشمولية للظواهر السكانية بما يوفر أفضل فهم لها دون تحيز أو انغلاق ، كما حاول البعض حصر السياسات السكانية في إطار المalthusية الجديدة التي ترى أن الحل الأوحـد للمشاكل السكانية في عالم اليوم يتمثل في تحديد حجم السكان في العالم الثالث بالاستعانة بوسائل تنظيم الأسرة للوصول للمعدلات المعروفة في نصف الكرة الغربي ، وهم يغضون البصر عن الوجه الآخر للقضية والمتمثل في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية للاستفادة من الطاقات المادية والبشرية .

وقد أوضحت المؤتمرات السكانية منذ بوخارست حتى المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة سنة ١٩٩٤ أنه من العيث أن يتبادل الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا الاتهامات إذ تنسب الأولى للثانية أنها السبب الرئيسي فيما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية بينما تلقى ألا خيره بالكره في ملعب دول العالم الثالث المتسببة في الانفجار السكاني " السرطاني " من وجهه نظرها حيث تستحوذ الهند والصين وحدهما على أكثر من ثلث سكان العالم حاليا ، وبينما تطرفت الدول المتقدمة صناعيا في استخدام وسائل تنظيم ألا مبره تطرفت الدول النامية في زيادة حجم السكان فيها .

وقد جاء الفصل الأول في الكتاب الذي بين أيدينا بعنوان دراسة الظواهر السكانية ، وجاء الفصل الثاني بعنوان نمو السكان في العالم .

كما تناول الفصل الثالث ظاهره الخصوبة والمجتمع ، والرابع الخصائص الطبيعية والاجتماعية للسكان .

وكان لابد من الوقوف عند الملامح الاجتماعية والديموجرافية في الوطن العربي في الفصل الخامس ثم الانتقال إلى مصر لدراسة المؤشرات الديموجرافية فضلا عن معطيات المؤتمر الدولي للسكان ، والذي يعد ملحقا هاما لمناقشة الظواهر السكانية من خلال استضافة مصر لخبراء السكان في العالم الذين عقدوا مؤتمرهم الأخير مع نهاية الألفية الثانية في العاصمة المصرية بحضور باقة من رؤساء الدول والمنظمات الدولية .

وكان لابد أن نتناول النظرية السكانية ونظرية التحول الديموجرافي فسي الفصل السابع بينما جاء الفصل الثامن ليناقش ظاهره الهجرة ، والتاسع لمناقشة قضية تنظيم الأسرة .

ولما كان من المتعذر أن ننهي فصول المؤلف قبل عرض فلسفة السياسات السكانية في عالم اليوم واستعراض العلاقة بين السكان والتنمية فقد تكفل الفصل العاشر بمناقشة القضية الأولى بينما استأثر الفصل الأخير بمناقشة العلاقة بين السكان والتنمية البشرية ليوضح أن فهم هذه العلاقة هو المدخل الحقيقي لتفعيل دور السكان في التنمية .

أرجو من الله أن يغيد جمهور طلابي من هذا المؤلف لفهم الظواهر السكانية ودراساتها في ضوء أطر علم الاجتماع ونظرياته .

والله موفق ،،،

أ.د. ثروت أسحق

القاهرة

أبريل ٢٠٠٢

الفصل الأول

دراسة الظواهر السكانية

أولاً : لماذا ندرس الظواهر السكانية :

الظواهر السكانية ظواهر اجتماعية حيث يعنى مصطلح السكان ان هناك جماعه من الأفراد - من نوع واحد - يسكنون في إقليم ، ولهم بناء وتنظيم معين ، ويؤكدون وجودهم من خلال علاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقاتهم بغيرهم من الناس .

أما الاختلاف بين البشر فيعود بدوره الى اختلاف صور التوافق مع الظروف البيئية المحيطة .

فالسكان على حد تعبير سيسيلابوك Sissela Bok لا ينفصلون عن المكان سواء كان المجتمع بأسره ام مدينه او منطقة بعينها (١) .

وتعد الظواهر السكانية على هذا النحو ظواهر اجتماعية تحدث بين الناس في المجتمع ، وينطلق علم الاجتماع من بديهية مؤداها ان السكان بخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوزيعهم ونموهم تحددوا عوامل مختلفة تتصل بالبيئة بمعناها الشامل وبناء المجتمع وقساقه وثقافته كما ان السكان بدورهم هم العنصر الفاعل في المجتمع وتشكيل نظمه وثقافته فالعلاقة بين السكان والبيئة الطبيعية والاجتماعية علاقة تفاعليه دينامية منذ وجد الانسان على سطح الارض والى قيام الساعة .

وقد بدأ هال هلمان مؤلفة الكلاسيكى عن مشكلة تضخم السكان بهذا السؤال المحورى ثم استورد مرة اخرى حقا ايه اهمية لطفل وليد ؟ واجاب انه بالنسبة الى الاسرة فم جديد عليها اطعامه وشخص جدير بان يحب ، وهو بالنسبة لشركه المياه والمدرسه والمستشفى اضافة جديده للرقم القائم بالفعل واذا كان من واجب الدولة - اى دوله - في ضوء هذه الارقام ان تنظر الى مشروعاتها في الحاضر والمستقبل في ضوء هذه الارقام ودلالاتها فان علم الاجتماع وحده هو الذى يهتم بتتبع العلاقة بين الظواهر السكانية والتنظيم الاجتماعى في ضوء السياق الاجتماعى والتاريخى الذى يضمها كما يهتم بالخصائص السكانية باعتبارها الاطار الذى يعطى للظواهر السكانية شكلها وتنظيمها .

ويزداد اهتمام رجل الدين والسياسى وعالم الاقتصاد والتاجر وغيرهم بالقضايا السكانية كما ان لكل منهم زاوية محدده ينظر للظاهرة من خلالها غير ان الرؤية الاجتماعية للظواهر السكانية تتبنى نظره شمولية تربط السكان بمجمل البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع في ضوء الحقبة التاريخية التى توجد فيها كما ان العلم الاجتماعى في مجال دراسة الظواهر السكانية لم يعد يقتنع بالوصف فحسب بل انه يتعدى ذلك الى مستوى التنبؤ - على المستوى القصير والطويل - ويستعرض هلمان احتمالات النمو السكانى في المستقبل ويضع ٣ سناريوهات للنمو العالمى ، ويقدم لكل سناريو العوامل التى تقف وراء هذا الاحتمال او ذلك النموذج الأول يضع في تقديره اطار ارتفاع معدل النمو عن معدل النمو المعتاد وهو ٢% اما الثانى فيضع في الحسبان الاقتراب من درجة الصفر فى النمو السكانى حيث يكبح العالم جماح نموه وتكاثره .

اما النموذج الثالث فيضع في اعتباره ان سلسله من النكبات ستحدث عندما يصل حجم سكان العالم الى نحو ٦ ملايين وسينتشر اذ ذاك اجماع عام على عدم ازدياد السكان نتيجة لهذه النكبات * .

والواقع ان دراسه السكان تكشف لنا عن ان عالم اليوم ينقسم الى مجموعتي البلدان المتقدمه (غرب اوربا والولايات المتحدة وكندا وبعض بلدان اسيا) ثم مجموعه البلدان النامية (التي تضم العديد من الدول الافريقية والاسيوية ودول امريكا الجنوبية والوسطى) والمقارنه بين الدول المتقدمه والمتخلفه صناعيا تكشف عن حقائق هامه تتعلق بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه البلدان بل ان الامر الاشد خطوره ان الثقل السكاني في عالم اليوم يتركز في الدول الاشد فقرا ، وفي مؤتمر يوخارست سنة ١٩٧٤ اتهمت الدول الغنية جارتها الفقيرة بانها السبب في الانفجار السكاني الذي يهدد العالم بأسره ، وهي الحقيقة نفسها التي اكدها روجير ريفيل R. Reveille الذي كان يشغل مدير مركز هارفارد للدراسات السكانية - حين ذكر في السبعينيات ان ينتهي هذا القرن حتى يكون قد ولد اكثر من ثلاثة بلايين من الاطفال يتحتم ايجاد غذاء ومأوى وتعليم لهم ومعظم هؤلاء ينتمون للدول النامية وحدها *

والامر الملفت للنظر في الوصول الى هذه المقارنات ما ذكره العديد من علماء السكان من حيث ان الدول الاقل نمواً تشترك في الكثير من الخصائص الاجتماعية فالى جانب الفقر يزداد معدل الامية وتخلف القطاع الصناعي واستخدام التكنولوجيا البسيطة ونقص الخدمات وبخاصة الخدمات الصحية وقد اثرت هذه جميعا على الخصائص الديموجرافية في العالم الثالث (٣) *

* كان ذلك في مطلع السبعينيات

ان الحقيقة التي تؤكد أهمية دراسة الظواهر السكانية تتمثل كذلك في الاهتمام المتزايد بالربط بين التنمية البشرية والسكان إذ ان دليل التنمية البشرية يتضمن ٣ مكونات رئيسية وهي طول العمر او ما نطلق عليه توقع الحياة عند الميلاد والمعرفة او مستوى التعليم السائد ومستوى المعيشة والمتمثل في القوه الشرائية المعادله للدخل (بالدولار الامريكى) .

وفي السنوات السابقة حددت القيمة الدنيا لكل متغير من المتغيرات المتضمنه عند مستوياتها في الدولة ذات الاداء الأقل ، وحددت القيمة القصوى لتلك المتغيرات عند مستوياتها في الدولة " الأقل اداء " غير ان برنامج الامم المتحدة الانمائى لعام ١٩٩٤ قد استحدث تطويراً رئيسياً في منهج بناء دليل التنمية البشرية حينما تم تثبيت الحدود الدنيا والقصوى لكل مؤشر وظلت القيم الدنيا والقصوى للمتغيرات الاساسية كما هي في التقارير التالية مع استثناء واحد حيث خفضت القيمة الدنيا لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالى الحقيقى للقوه الشرائية المعادله بالدولار الى ١٠٠ دولار امريكى في تقرير سنه ١٩٩٥ بدلا من ٢٠٠ دولار في تقرير ١٩٩٤ ، وقدر متوسط العمر بين ٢٥ سنه كقيمة دنيا" و ٨٥ سنه " كقيمة قصوى " بينما قدر معدل الامام بالقراء والكتابيه بين صفر و ١٠٠ والقيد الاجمالى بالتعليم الاساسى والثانوى والعالى بين صفر و ١٠٠ كذلك وتعد التعدادات السكانية والتسجيل احيوى والمسوح القومية اهم مصادر البيانات السكانية كما تستخدم المؤشرات السكانية في مجالات التعليم والصحة والمهنة والدخل وغيرها ضرورية لنقص العلاقة بين الظواهر السكانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جوانبها المختلفة (٤) .

وتعد الاحصاءات الحيوية المرتبطة بالمواليد والوفيات والزواج والطلاق في الريف والحضر والمناطق الصحراوية من الجوانب الهامة لابرار الفروق الريفية الحضرية والصحراوية بل ان المقارنة بين بيانات قوه العمل والبطالة والنشاط الاقتصادي واوضاع العمال تعد على اكبر درجة من الهمية للدلالة على المستوى الاجتماعي الاقتصادي على مستوى المجتمع القومي او المجتمعات المحلية والمناطق والاحياء المختلفة .

وتكشف البيانات المتعلقة بمعدلات الاطفال (اقل من ١٥ سنة) عن حقائق هامة وكذلك معدلات كبار السن في المجتمع فمن المعروف ان هذا الشرائح تعتمد في معاشها على غيرها Dependents ومن المعروف ان نسب الاطفال تزداد في الدول النامية كما تزداد في القرى والاحياء المختلفة Slum areas داخل المناطق الحضرية نفسها ومن الواضح ان نسبة الاطفال اقل من ١٥ سنة تتراوح بين ٢٠% فأقل في الدول المتقدمة صناعياً بينما تزيد عن ٤٠% من اجمالي السكان في دول العالم الثالث وذلك على عكس فئة كبار السن التي قد تقل نسبتها عن ١٠% في الدول النامية بينما ترتفع عن ٢٥% في الدول المتقدمة صناعياً . وهكذا ترتفع نسبة الاعالة Dependency في الدول الفقيرة حيث تبلغ ٥٠% تقريبا من مجموع السكان بينما تقل هذه النسبة في الدول المتقدمة صناعياً .

وتكشف دراسة توزيع السكان حسب النوع عن حقائق اجتماعية بالغة الهمية تتعلق بالحالة الزوجية وارتفاع او انخفاض المبالغ المقدمة نظير الهدايا "والشبكة" وغيرها من المنطقات المادية وتعليم واشتغال الانثى والمكانة الاجتماعية التي تحتلها في المجتمع والنمط السائد للزواج الذي يتضح في الثقافة

السائد في المجتمع سواء كان النمط المعروف باسم الزواج الداخلي

• Endogamy او الزواج الخارجي Exo gamy

وبالامكان دراسة الظواهر الثقافية الاخرى كتعدد الزوجات والطلاق في

ضوء النسبة القائمة بين الذكور والاثاث .

وهكذا يتضح لنا بجلاء اهمية دراسة الظواهر السكانية في المجتمع اذ ان

حجم الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة يحدد مدى الحاجة للفصول

والمدرجات والمعامل والادوات اللازمة لاداء المهمة التعليمية .

كما ان اعداد المرضى في الحى او المنطقة يحدد مدى الحاجة

لمستشفيات بعينها والمعدات اللازم توفرها بها . وحجم الجرائم كذلك يحدد عدد

ونوع المؤسسات العقابية .

وحجم السكان في منطقته ما وامكان العمل تحدد نوعيه المواصلات اللازم

توفيرها وطرق سيرها .

واعداد الشباب في مجتمع تحدد انواع المؤسسات الترفيهية والثقافية

وحجم المساكن المطلوب توفيرها وهكذا .

وتفصح السياسة الاجتماعية لاي مجتمع عن مدى الوفاء بالمتطلبات

المختلفة من حيث طبيعة المؤسسات الاجتماعية والانتاجية اللازم توفيرها ويدخل

في هذا المضمار اعداد المهاجرين للداخل او الخارج ، والضوابط التى يمكن

وضعها لتحديد وتوجيه تيارات الهجرة في ضوء ما يعرف بعوامل الطرد push

Factors وعوامل الجذب السكاني pull factors

ويؤكد خبراء التنمية على محورية الظاهرة السكانية فقد تأكد في السنوات الأخيرة أهمية الحق الاساسي في مجال التنمية والتي تعد التنمية البشرية صياغة فعلية لها تضع حاجات الناس وتطلعاتهم في قلم عليه التنمية . فالناس هم الشغل الشاغل للنمى بدلا من النظرة الكلاسيكية التي كانت تعول في الاساس على بعض الجوانب الاقتصادية كمسبل الانتاج ، واسعار صرف العملات المختلفة ، واسعار الفائدة ، واسواق الوراق المالية ، ونمط التجاره السائد وتعكس هذه النظرة الراديكالية الوعي المتزايد بمراعاة البعد الاساسي ان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها الفعالة (٥) .

ثانيا : الاطر النظرية واساليب دراسة الظواهر السكانية :

من اقدم الاساليب لدراسة القواهر السكانية :

الاسلوب الاحصائي : فقد اتبعه سنكلير Sinclair في كتابه الذي اطلق عليه " وصف احصائي لاسكتلندا Statistical Account of Scotland ، وكذلك كوندرسيه Condercet في مؤلفه عن الرياضيات الاحصائية وكتيليه في دراسته عن الفزياء الاجتماعية .

ومن الدراسات الشهيرة التي اتبعت هذا النهج دراسة فردريك لبلای

F. Leplay بعنوان " العمال الاربويون " سنة ١٨٥٥ ودراسته عن تنظيم الاسرة سنة ١٨٧١ .

وغنى عن القول ان الدراسة التي قام بها رائد علم الاجتماع اميل دور

كليم E.Dur Kheim عن ظاهره الانتحار Suicide تعد من امتع الدراسات التي استخدمت الاحصاءات الاجتماعية في دراسة الانتحار وتفسير الدوافع التي تقف

وراء هذه الظاهرة ، وقد استوجب هذا دراسته معدلات الانتحار في ضوء علاقتها بالحالة الزوجية والمهنة والولاء الديني إذ أن هذه المعدلات تعكس أيضا درجة التماسك - أو عدم التماسك - في مختلف انماط الجماعات (٦) .

كما يعتبر " ادولف كوست A. Coste ممن اتبعوا هذا الأسلوب ، ومن ابرز اعماله اسس علم الاجتماع الموضوعي سنة ١٨٩٩ Principles of objective Sociology ، وتمثل الفكرة المحورية عند كوست في ان كثافة السكان هي العامل المحدد لتطور المجتمع ويتمثل هذا التطور في المقاطعة Borough فالمدينة City فالمدينة الكبرى Metropolitan والعاصمة Capital ثم عاصمة الاتحاد الفدرالي .

وينبغي الإشارة الى ان اتباع الأسلوب الإحصائي في دراسة الظواهر السكانية لم يجد استحسانا في بادئ الامر بل ان الامر بلغ بعالم الاجتماع اوجست كونت ان عارض فكره استخدام الاحصاء رغم انه درس الرياضيات في مطلع حياته ، وقد استخدم مصطلح علم الاجتماع حتى يتعد عن الأسلوب الإحصائي الذي قدمه كيتيليه والتي رآها كونت كاوضح دليل على العجز والقصور العلمي (٧) .

ويعد هذا الاتجاه محورا هاما لدراسة السكان ولذا فان فيليب هاوسر في مقاله عن الوضع الحالي والمأمول للدراسات السكانية يذكر ان مناهج البحث في الظواهر السكانية كمية اساسا Primarily Quantitative ولا ينفي هذا انها لا تستغنى عن الاساليب الكيفية ولذلك فان عالم السكان يستطيع ان يتنبأ باحتمالات

النمو السكاني ومعدلات الهجرة والمواليد والوفيات والزواج والطلاق في المستقبل ويضع عدة سيناريوهات محتملة كما يبرر " السيناريو السكاني " الأرجح - بترجيحات موضوعية - وقد تبلور الأسلوب الإحصائي ليشكل ما يعرف بالديموجرافيا .

ويستخدم مفهوم الديموجرافيا Demography للإشارة الى الدراسة الإحصائية للسكان وهذا المصطلح مكون من اصلين يونانيين Demos بمعنى ناس او سكان و Graphien بمعنى كتابة وهكذا يعنى المصطلح الكتابة عن الناس ويستخدم الديموجرافى القياس الإحصائي للسكان في دراساته للظواهر السكانية .

فالكاتب الفرنسى جيرالد يذكر في كتابه بعنوان :

" Elements de statipue humaine ou demographie Comparee " عام ١٨٥٥ ان الديموجرافيا هى التعريف الرياضى للمكان ، ومما لا شك فيه ان الديموجرافيا تتضمن الاحصاءات السكانية واساليب الاستقصاء الكمية للتعدادات ودلالاتها الكمية ولذلك فان فالنتى Valenty يعتقد انها الاساسى الحقيقى للدراسة السكانية وعلى حد تفسيره :

" Demography is the core of nucleus of the whole system of science Concerned with population " (٨) .

وتعد المحاولة التى قام بها جون جراونت بعنوان " ملاحظات على قوائم الموتى " في انجلترا أحد الدراسات الرائدة في اتباع الاسلوب الإحصائي كما تمكن جراونت من تحديد جدول الحياة واستطاع ان يقارن حالات الوفيات بالمواليد ،

وان يقوم بتوزيع الوفيات حسب العمر مع حساب عدد الاثاث في سن
الإجاب ٠ (٩)

اما الاسلوب الثاني : لدراسة السكان فقد ظهر من خلال الايكولوجيا
البشرية Muman Ecology باعتبارها فرعاً من فروع علم الاجتماع اذ كان
على رواد هذا الفرع الحديث من فروع الدراسات الانسانية تتبع العلاقة بين
الإنسان والبيئة المحيطة كما تتبع ديفي Devy على سبيل المثال نمو سكان
العالم منذ مليون سنة حتى ستينيات القرن العشرين مع ربط هذا النمو بواصل
العيش (من نبات وحيوان) ٠ (١٠)

وهكذا انشغل العلماء بالعلاقة المتبادلة بين السكان والبيئة الفيزيائية
والبيولوجية ، ومن الواضح ان نمو السكان لم يكن متاحاً دون ان يحدث الانسان
تغيرات حاسمة في البيئة ولعل هذا ما ساعد على تأصيل مفهوم نسق البيئة Eco
System - الذى يتتبع هذه التغيرات في النسق الايكولوجى (في مجال التنظيم
والتطور التكنولوجى) وعلى سبيل المثال فقد اثر اختراع الفأس وادوات الزراعة
التقليدية على استقرار السكان ٠

وقد أدى تطور اساليب الزراعة واستئناس الحيوان وظهور المحراث
واستخدام الاسمدة الى تزايد الانتاج كما تضاعف السكان الى ١٦ مره في الفترة
من ٨٠٠٠ ق م الى ٤٠٠٠ سنة قبل ميلاد السيد المسيح ٠

أما النمو الصناعى وما صاحبه من اكتشافات جغرافية وتقدم تكنولوجى
وتنظيمى - مع اختراع مصادر جديد للطاقة - فقد اسهم في النمو السكانى الكبير

مع ما رافقه من تطور ملحوظ في وسائل النقل الحديث ، كما أدى قيام الثورة الصناعية الى زيادة تيارات الهجرة الداخلية ونمو سكان الحضر ، وهكذا تزامن نمو السكان مع حرص الإنسان على زياده وسائل العيش وتطوير البيئة التكنولوجية والتنظيمية (١١)

وقد اوضح جيرالد بريز ان النسبة المئوية لزيادة مجموع سكان العالم قد ارتفعت من ٢٩% في الفترة من ١٨٠٠ - ١٨٥٠ الى ٤٩% في الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٥٠ بينما زاد سكان المدن التي يزيد تعدادها عن ٢٠,٠٠٠ الى ١٣٢% ، و ٢٣٩% خلال هذه الحقبة . واذا كان سكان العالم قد تضاعفوا ثلاث مرات في الفترة من ١٨٠٠ حتى ١٩٦٠ فان سكان هذه المدن قد تضاعفوا اكثر من اربعين مرة في هذه الفترة (١٢) .

وقد اهتم دعاه الاتجاه الايكولوجي بدراسة المدينة باعتبارها مركز تركز عدد كبير من السكان في منطقة جغرافية محدوده فانشغل سوروكن وزمرمان بالمهنة والحجم وكثافة السكان للتمييز بين المجتمع الريفي والحضري .

واذا كان مصطلح الايكولوجيا قد ظهر لأول مرة سنة ١٨٦٩ على يد عالم الاحياء الالماني ارنست هايكل E. Haeckel فان استخدامه في مجال العلاقات الانسانية تم لأول مره على يد جالبن Galpin في كتابة عن " التشرريح الاجتماعي لمجتمع محلي ريفي سنة ١٩١٥ وبدأ استخدام المفهوم للدلالة على ان افراد المجتمع يعيشون في اطار بيئة مكانية تتأثر بعوامل اجتماعية عديدة ومن اشهر الرواد هنا لويس ويرث الذي يذهب الى ان زيادة الكثافة السكانية في المدن تؤدي لزيادة التخصص والتباين الاجتماعي ، وان الحضرية كاسلوب للحياة تدفع المدينة للتأثير خارج حدودها الادارية والجغرافية .

ورغم ان نظرية ويرث خضعت للنقد الشديد لاعتمادها على التعميمات التي تنهض بدورها على صوره المدينة الامريكية في الثلاثينات الا انه لم يكن يهدف كذلك للبرهنة على ان الحجم وكثافة المدينة والتباين بين السكان تعد وحدها المتغيرات الاساسية المحددة للحضر .

وقد اهتم علماء الايكولوجيا بدراسة بعض العمليات السكانية كالتركز Concentrobtion والتشتت Decon centration ، وهما يشيران للتغيرات التي تطرأ على توزيع السكان عبر المكان نتيجة الهجرة من منطقة لآخرى والاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية ، ويتم قياس عمليتي التركيز والتشتت في ضوء الكثافة السكانية حيث اوضح دنكان واخرون ان معدل التركيز يزداد في المناطق التي تتطور نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني فيها .

ولقد اشار هاولي الى ان الاتجاه نحو التشتت قد ظهر في المدن الامريكية خلال عشرينيات القرن العشرين غير انها شهدت بعد ذلك نموا هائلا في حجم الضواحي نتيجة لوجود شبكه متطورة للمواصلات .

ويشير مفهوم الغزو in vasion الى نفاذ جماعة سكانية الى منطقة منفصلة كانت تشغلها من قبل جماعة سكانية اخرى وهو لا يتم بصوره فورية ، وفي مدن الدول النامية تتخذ عملية الغزو السكاني صورا عديدة من بينها نمو احياء واضعى اليد .

والواقع ان هناك حاجة ماسة في هذا المجال للقيام بدراسات في العالم الثالث اذ ان العديد من الافكار التي طرحها انصار هذا الاتجاه تنطلق اساسا بالظواهر السكانية في الدول المتقدمة صناعياً والمدن الغربية نفسها (١٣) .

وقد اهتمت الدراسات التي اجريت في امريكا اللاتينية بالاحياء الفقيرة وتكيف المهاجرين لظروف الحياة في المدينة وخصائصهم العرقية والنوعية واوليائهم المهنية والتعليمية وظروفهم الاقتصادية .

ويؤكد اولين Olien ان هناك ٤ محاور ينبغي الاهتمام بها في الدراسة الحضرية وهي العلاقات المحلية ، والعلاقات الريفية الحضرية ، والعلاقات الحضرية القومية ، والعلاقات الحضرية الدولية .

وقد اهتم هاوسر Hauser بالكثافة السكانية في دول العالم الثالث وابرز الدور الذي يلعبه التضخم الحضري في ظهور المناطق المختلفة واشغل Mc Gee بمفهوم التحضر الزائد في بعض بلدان العالم الثالث .

ومن بين الطرق التي يتحدث عنها وارن R.warren لدراسة المجتمعات المحلية الدراسة السكانية للمجتمع المحلي لدراسة توزيع السكان وتصنيفاتهم المختلفة كما ان من بين انصار هذا الاتجاه كذلك تورنديك Thorndike وسيلي Seely وفوجت Vogt وغيرهم وهي دراسة تهتم اساسا بالظواهر السكانية (١٤) .

اما الاسلوب الثالث فهو الاتجاه الذي تبناه علماء الاجتماع والذي يضع في حسابه انه يتعدى تفسير الظواهر السكانية الا في اطار البناء الاجتماعي

والنظم والامساك الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقائمة ، والحقيقة
الزمنية التي لا توجد في ظلها هذه الظواهر ، ويعباره اخرى فان النظره الشمولية
تري ان الانسان قادر على الميطره على نموه وحراكه .

والتنظيم الاجتماعية تعد بمثابة التربة التي تنمو فيها الظواهر المكانية
وتتشكل في ظلها اتجاهات وقيم السكان المتصلة بالخصوبة والزواج والطلاق
والهجرة وغيرها كما ان الوجود المادي واسلوب الانتاج في المجتمع يحدد وعلى
واراده الانسان ويشكل رؤية مجتمعية شمولية وخيال سوسيولوجي يحدد الاطار
الذي يمكن دراسة الظواهر السكانية واذ ذاك تصبح قضية الزيادة السكانية الكبيره
في العالم الثالث مع تخلف سبل العيش عرضا للتخلف الاجتماعي الاقتصادي في
البلدان النامية لا سببا له ، ومن الكمثبات المعبره عن هذا الاتجاه كتابات
جيريسيك Gerysk الذي اوضح ان الزيادة السكانية هي تعبير عن زيادة عدد
السكان عن المعدل الفعلي الذي يتمكن من بلاغ مستوى معقول من الانتاجية فسي
ضوء المصادر والتكنولوجيا المتاحة .

وكتابات جرين Green عن ان المجتمع يتكون من السكان والتنظيم
والزمن والمكان والمصالح ، وكتابات سميث عن السكان باعتبارهم محور البناء
الاجتماعي وهو وسيلة النشاط الانساني وغايته في أن واحسد .

وتنظر البنائية الوظيفية للظواهر المكانية للمجتمع باعتباره نسقا من
الظواهر المنسجمه يعتمد في بقاءه واستقراره على التوازن فاذا حدث انخفاض او
زيادة في السكان تعرض المجتمع للخلل ومن الضروري هنا ان تصل اليات
التوازن على استعادة الاستقرار من خلال الهجرة واستخدام وسائل منع الحمل :

والباحثين الذين يتخذون من النظريات المثالية اطارا للدراسة يجزءون
الواقع الاجتماعى فيعزلون الظواهر السكانية عن سياقها الفعلى وكان البشر هنا
مجرد ارقام يسهل تحريكهم بانقاص او زيادة خصوصيتهم ودفعهم للحراك للدخل او
الخارج .

اما الرؤية الماركسية - اللينينية التى اشارت الى ان لكل اسلوب من
الاساليب الانتاج قوانينه الخاصة بالسكان ولا توجد قوانين عامة تنطبق على
السكان في كل زمان ومكان .

وتتقد النظرية الماركسية ادم سميث الذى انصرف عن ادراك العلاقة بين
السكان والثروة فاصبحت الثروة من وجهة نظره الهدف النهائى للجهد الانسانى
ويؤكد اتباع هذه النظرية انه تحت ضغط الامبرالية تزداد كل اشكال البطالة
المسافره والمقتنع نتيجة لسيادة الاقتصاد الرأسمالى الاحتكارى ، وحين تنشأ
الشركات العملاقة فانها تتبنى سياسة قوامها " عش ودع غورك من المنافسين
الاقوياء يعيشون "

ومع ذلك فالظواهر السكانية في النظرية الماركسية - اللينينية هى
متغيرات تابعة ، وبذلك فانها تنفى عنها مسؤوليتها عن تحديد النظام الاجتماعى
بل ان النظام الاقتصادى في المجتمع يؤدى الى التحكم في الظواهر السكانية
وتحديد مسارها .

والواقع ان ثمة علاقة تفاعلية بين السكان والنظم الاجتماعية الاخرى اذ
انه من الظلم البين ان نرى في السكان هذا المتغير التابع الذى يتأثر بالاساس
الاقتصادى في المجتمع .

ولا خوف في هذه النظرية من الزيادة السكانية اذ انها تؤدى بدورها
لزيادة الكفاية الانتاجية وزيادة كفاءة تقسيم العمل واتساع تبادل المهارات
الانسانية .

ومن اتباع هذه المدرسة Urbanis , Kautsky , Nitti , Vertysk ، وقد
اوضح جيرتسك على سبيل المثال ان الزيادة السكانية تحدث اذا زاد عدد السكان
عن المعدل الفعلى الذى يتمكن من بلوغ مستوى مرغوب من الانتاجية فسي تظل
المصادر والامكانيات الفنية المتاحة .

وقد تقاعست النظرية الماركسية عن استجلاء اسباب انخفاض الخصوبة
في المراحل المختلفة للرأسمالية .

اما مدرسة التبعية فقد انطلقت في دراستها للظواهر السكانية الى رفض
اعتبار هذه الزيادة احد مظاهر التخلف في العالم الثالث وتدهور النمو الاقتصادى
• اذ يذكر سمير امين ان الضغوط الاقتصادية في ريف العالم الثالث وبخاصة في
افريقيا قد ادت لعجز السكان عن القيام بما تستلزمه الزراعة الافقية .

ويرى انصار نظرية التبعية ان مساهمة الدول النامية يرجعون التشوه
الاقتصادى لامباب اقتصادية ويستلهمون في ذلك المنطق الرأسمالى الذى يضع

تكلفه الطفل في كفة وسوء الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان في الكفة المقابلة
اذ ان مكنمار (رئيس البنك الدولي في مرحلة الحرب الباردة) قد قارن بين
تكلفه اعالة الطفل في العالم الثالث - حتى يتمكن من الاستقلال بحياته (نحو
٦٠٠ دولار في ذلك الوقت) وبين تكلفة الوسائل التي تسمح بعدم اتجا به (٦
دولارات) وهو هنا يتجاهل حجم الاستثمار البشري واسهام الناس في التنمية كما
يعكس خوف العالم الرأسمالي (المركز) من العالم الثالث (المحيط) فالمركز من
وجهة نظر انصار هذه المدرسة يشتغل المحيط ويرغب في تخفيض حجم
سكانه (١٥) .

وهكذا نلاحظ ان الاتجاهات المختلفة في دراسة الظواهر السكانية تعبر
بدورها عن اتجاهات نظرية وتجسد الاطر التصورية التي توجه الدراسة في هذا
الاطر .

ثالثا : المجال وادوات الدراسة في علم الاجتماع السكاني :

١] المجال الدقيق للدراسة في الاجتماع السكاني : The Micro Approach

تهتم الدراسة السكانية بثلاث نواحي هي :

- أ] حجم السكان : مجموع عدد السكان وما يطرأ عليه من تغيير
والاثارة المترتبة على ذلك بالنسبة حيث يعتبر التناسل عملية
اجتماعية في المحل الأول اكثر منها عملية فيزيقية .
- ب] توزيع السكان : ويقصد به مدى انتشار السكان في المناطق
المختلفة من الكرة الارضية وفي المناطق الريفية والحضرية ، وفي

الاجزاء المختلفة من المجتمع والعوامل التي ادت الى هذا وما يترتب

على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وإقليمية .

جـ [خصائص السكان : وهي الخصائص المرتبطة بالنواحي العمرية ،

التعليمية ، الزواجية ، المهنية ... الخ فضلاً عن توزيع السكان

بحسب الدخل والملكية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والثقافية .

على أنه ينبغي الإشارة في الوقت نفسه الى أننا ندرس وحدة حية تتفاعل

ابعادها اذ أن أى تغير في ناحية منها تؤثر على ماعداها فازدياد حجم المجتمع

يستلزم الاهتمام بتوفير مؤسسات الخدمات المختلفة وبخاصة في مجال الإسكان

والتعليم وغيرها (١٦) .

ويؤدى انخفاض عدد السكان الى تغيرات مصاحبة فالمجتمعات المحلية

التي يتناقص عدد سكانها تعاني حالة من الكساد ، ويطلق على هذه الحالة

" الموت الديموجي والاجتماعي " وأبرز الأمثلة على هذا ما ذكره Cottrell عن

مدينة صحراوية صغيرة شيدت كمحطة لخدمة قاطرات السكك الحديدية فازدهرت

بصورة ملموسة ثم تبدلت الظروف وفقدت المدينة الاساس الاقتصادي لوجودها

وذكر كوتزل أن مدينة (كالينت) في طريقها للذبول بعد أن بطل استخدام الفحم

الحجري وبدأ استخدام قاطرات الديزل وتعرضت المدينة للكثير من التغيرات

والتحولات الديموجرافية Demographic Transitions كان أبرزها هجرة

الرجال الى خارج المدينة Emigration وذلك بهدف البحث عن موارد اخرى

للمعيشة فازدادت عزلة المدينة واصبحت قريبة في مظهرها من مدن الاشباح .

ويؤثر توزيع السكان بدوره في التوازن (السكاني) بين قسارات العالم
ففى عام ١٧٥٠ كان سكان أمريكا الشمالية لا يزيدون عن ٢ من جملة سكان
العالم وقتئذ ثم تطورت النسبة الى ٦,٩ سنة ١٩٥٠ بينما تقدر هذه النسبة بـ
٦,٠ سنة ٢٠٠٠ أما على المستوى المجتمع الواحد فقد اضطرد سكان المناطق
الحضرية في مصر من ٢٠ % من اجمالي السكان عام ١٨٩٧ الى ٤٤,٣ عام
١٩٨١ على سبيل المثال .

ومن المعروف أن حجم وتوزيع السكان يتغيران نتيجة للزيادة
(الطبيعية) أو نتيجة للهجرة ، أما الزيادة الطبيعية فهي محصلة للمعادلة
الآتية:

مجموع المواليد - مجموع الوفيات = الزيادة الطبيعية ، أما الهجرة
فهى الانتقال من منطقة (ينزح) منها الناس Emigration الى منطقة اخرى
(يقصدها) الناس Immigration بصورة مؤقتة او دائمة .

وتختلف الزيادة الطبيعية بين مختلف البلدان ففى عام ١٩٨١ كانت نسبة
المواليد في الدانمرك ١٢ في الالف والوفيات ١١ في الالف وتكون الزيادة
الطبيعية على هذا الاساس :

$$١٢ - ١١ = ١ \text{ في الالف فقط } .$$

وفى مصر وفى العام نفسه كانت نمسبة المواليد ٤١ والوفيات ١١
والزيادة الطبيعية على هذا الاساس هي ٤١ - ١١ = ٣٠ في الالف .

وفى النمسا بلغ معدل المواليد ١١ فى الالف والوفيات ١٢ فى الالف سنة ١٩٨١ فتكون الزيادة الطبيعية ١ فى الالف .

فاذا انتقلنا الى الخصائص السكانية التى يميل البعض الى تسميتها بالتركيب السكاني وهى تختلف بطبيعة الحال بين مجتمع لآخر وفى المجتمع نفسه من وقت لآخر فان نسبة الزواج لكل ١٠٠٠ من السكان لم تتعدى فى مصر سنة ١٩٧٩ م ٩,٤ فى الالف بينما بلغت هذه النسبة سنة ١٩٤٤م ١٥ فى الالف .

ولعل هذه بعض الامثلة التى تمكنا من ابراز الجوانب الاساسية للدراسات السكانية والتى سيأتى تفصيلها فيما بعد .

وغنى عن القول أن الاكتفاء بالنسب والارقام دون الاهتمام بالتفسير فى ضوء النظرية الاجتماعية بصفة عامة والبناء الاجتماعى الذى ندرس من خلاله هذه الارقام بصفة خاصة لا يعد وأن يكون لغوا يزيد من الحواجز بين علم الاجتماع ودراسة السكان فى المجتمع .

ب [المجال المتسع لعلم الاجتماع السكاني :

The Macro Approach

أن ما يشغل عالم الاجتماع اليوم ليس هو فى الحقيقة دراسة الظواهر السكانية المحدودة المضمون إذ يهتم علماء الاجتماع السكاني بدراسة العلاقة التفاعلية بين التنظيم الاجتماعى - الثقافى والمتغيرات السكانية . ومن امثلة ذلك العلاقة الدينامية بين التنظيم الاقتصادى الاسرى او السياسى أو الطبقي والمتغير السكاني ويمكن كذلك دراسة التفاعل بين الانسان والبيئة (الاساق

السكانية والايكولوجية) ، ودراسة الآثار الاجتماعية - السكانية للتصنيع والتحضر ، ويمكن استجلاء العلاقة بين بعض المتغيرات السكانية والمجتمعية كالعلاقة بين تنظيم الاسرة والتعليم واشتغال المرأة ، وعلاقة تنظيم الاسرة بنسب القيم في المجتمع ولاسيما القيم الدينية ، والعلاقة بين تنظيم الاسرة والخدمات الصحية المقدمة وطبيعة هذه الخدمات ، والعلاقة بين معدل الزيادة الطبيعية والميكنة الزراعية وتصنيع الريف ، والعلاقة بين السلوك الاتجاري والاعلام والتوعية والعلاقة بين السلوك الاتجاري والتأمين الاجتماعي (للفقر والعجز والبطالة . . الخ) والعلاقة بين هذا السلوك الاتجاري والرفاهية الاجتماعية ، وهل يختلف حجم وتوزيع السكان بحسب ايدولوجية المجتمع رأسمالية أم اشتراكية ؟ وهل بوسع دارس الاجتماع السكاني في العالم الثالث أن يتحدث عن سياسة سكانية للعالم الثالث تتصل بخصوصية الدول النامية ؟

الطرق والادوات : من المعروف أن تحديد السكان في المجتمع يتم بعدة طرق مختلفة وهي بدورها تعد بمثابة الادوات المستخدمة لجميع البيانات في الدراسات السكانية ، ومن أبرز هذه الطرق والادوات المستخدمة :

- أ - الحصر أو التعداد الشامل .
- ب - تقدير عدد السكان .
- ج - البحوث بالعينة .
- د - نظم التسجيل .
- هـ - التنبؤ .

أ [التعداد الشامل Complete Enumeration

ليس هناك شك أن هدف الحصر الشامل أو التعداد The Census الحصول على صورة صادقة ودقيقة لحجم وتوزيع السكان في أى مجتمع ، ولقد كان الرومان هم أول الشعوب التى أقدمت على حصر السكان .

وقد اهتم حكام اسرائيل قديما باستخدام الحصر الشامل لفئات عمرية معينة من السكان وتذكر التوراه أن هذا الحصر كان يتم بأمر الله سبحانه وتعالى " كلم الرب موسى والعازر بن هارون الكائن قائلا خذا عدد (احصيا) كل جماعة بنى اسرائيل من ابن عشرين سنة فصاعدا حسب بيوت آبائهم كل خارج للجند فى اسرائيل " (عدد ٢٦ : ١ ، ٢) .

كما تذكر التوراه أنه فى نهاية أيام حكم الملك داود قام بتعداد السكان " فكان اسرائيل ثمانمائة الف رجل ذى بأس مستل السيوف ورجال يهوذا خمس مئة الف رجل " (٢ صم ٢٤ : ٩) .

ويتضح لنا أن هذا الحصر السكاني كان يتميز بأن الله هو مصدر الامر - للملك أو السلطة للقيام به - فضلا عن أنه لم يكن ينطبق على الاثاث والاطفال والعجزة والاطفال والمرضى واصحاب العاهات بل على الذكور الذين يمكن الاعتماد عليهم فى الحروب مع الاعداء .

ويذكر الانجيل المقدس أن سيدتنا مريم ويوسف كانا فى طريقهما الى موطنهما الاصلى حيث يذكر : أنه فى تلك الأيام صدر أمر من أوغسطس قيصر بأن يكتب كل المسكونة وهذا الاكتتاب الأول جرى إذ كان كيرينبوس والى سورية

يذهب ليكتتبوا كل واحد الى مدينته فصعد يوسف ايضا من الجليل ٠٠٠ الى بيت لحم ٠٠٠ " (بيت المقدس) ٠

ويعنى هذا أن التعداد الرسمي الأول في فلسطين قد تم منذ نحو ٢٠٠٠ سنة وكان على كل فرد أن يذهب الى موطنه الاصلى لاجراء الحصر ٠ والواقع ان الكلمة الانجليزية للتعداد Census مستمد من الكلمة اللاتينية Censuer اى القيمة او الطريقة وقد بدأت أول التعدادات في سومر سنة ٥٠٠٠ ق ٠ م لاغراض الضرائب ٠

غير أن هناك سجلات غير مؤكدة عن تعدادات تمت في مصر الفرعونية والصين (عائلة شو) تعود الى ما قبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة وقد اهتم القران الكريم بابراز علم الله المسبق بعدد السكان حين يذكر " وأحاط بما لديهم وأحصى كل شيء عددا " وكانت عشائر الانكا في بيرو (من القرن الثالث عشر الميلادى حتى الخامس عشر) تحصى الموارد فضلا عن السكان غير أن افتقارهم للكتابة اضطرهم الى التعبير عن هذه التعدادات بوسائل أخرى فقد ابتكروا نظام الكيبو quipu وهو عبارة عن حبل كبير تتدلى منه حبال صغيرة ذات ألوان مختلفة لتمثل النوعيات السكانية المختلفة فالابيض للقضة والاحمر للجنود ٠ الخ ٠

وكان التعداد يجرى بربط اعداد الحبال الصغيرة يمكن عدّها وحسابها وقد ظهر التعداد الأول في فرنسا الجديدة (كندا) سنة ١٦٦٥ وكانت هناك خشية دائمة من تسرب البيانات السكانية الى الاعداء ٠ وفي العصر الحديث تضمن دستور الولايات المتحدة سنة ١٧٩٠ لإجراء التعداد - حيث كانت تنص مادته الاولى على الدعوة لاجرائه - وكان الهدف اذ ذاك الحصول على عدد بقيق

للسكان حتى يتسنى توزيع مقاعد المندوبين في مجلس النواب بالكونجرس وقد ترتب على هذا التعداد اعادة توزيع المقاعد في الكونجرس مرات عديدة وقد سبقتها في هذا المضمار السويد سنة ١٧٤٩ ، والدانمرك سنة ١٧٦٩ ومن المعروف أن معظم بلدان العالم توجد بها الآن وحدات ادارية رسمية لاجراء التعداد العام للسكان بطريقة تنظمها الدولة وقد بدأ التعداد المنظم في إنجلترا سنة ١٨٠١ ، وفرنما سنة ١٨٣٥ ، واليابان سنة ١٨٧٣ ، وروسيا سنة ١٨٩٧ .

وقد أجرى أول تعداد للسكان في مصر سنة ١٨٨٢ وكان عدد سكان مصر فيه ٦,٧ مليون نسمة ، لما في سنة ١٩٧٦ فبلغ اجمالي السكان ٣٨,٢ مليون نسمة بزيادة قدرها ٧٨% عن سابقه من بينهم ١,٤ مليون نسمة كانوا خارج الجمهورية (ليلة التعداد) (١٧) .

ورغم أنه بإمكان من يجمعون بيانات التعداد أن يحصلوا على العديد من المعلومات الديموجرافية التي تكون بالغة النفع في الوقت نفسه ، وهي الحقيقة التي كشف عنها قادة المستعمرات في انحاء مختلفة من افريقيا واسيا (حيث ازداد الاهتمام بجمع هذه البيانات) فلا يزال الكثير من الافراد يرفضون فكرة الانضمام بمعلومات شخصية إذ أن الامر لم يصبح مجرد حصر سكاتب ضيق النطاق . وفي الولايات المتحدة وضعت الدولة نظاما حديثا لتفادى أرهاق جميع الناس من جهة الى جانب التخفيف من التزامات مكتب التعداد من جهة أخرى فعلى حين يطلب من الجميع ذكر البيانات الأولية الخاصة بالاسم والسن والنوع والجنس والحالة الزوجية فإنه يكتفى بنسبة معينة تصل في بعض الاسئلة الى ٥ % فحسب وفي البعض الآخر الى ١٠ % أو ٢٠ % من المجموع الكلى وذلك في النواحي الخاصة بالصحة والتغذية والقوة الشرائية ويفضل نظام العينات هذا يمكن اختصار المزيد من الوقت والجهد داخل اطار الحصر الشامل (١٨)

ب [تقدير عدد السكان :

ويرتكز تقدير السكان على الحقيقة التي مؤداها أنه يتعذر القيام بتعداد السكان بصورة مستمرة لذلك يلجأ علماء الديموجرافيا الى استخدام الرياضيات لتقدير عدد السكان في السنة او السنوات المراد تقدير عدد السكان خلالها بالرجوع الى التعدادات السابقة لاستخراج متوسطات يرتكز عليها في هذا التقدير ، ويذكر Lewentierz (١٩) مثالا لذلك بالولايات المتحدة ففي الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ زاد عدد السكان من ١٥١ مليون الى ١٧٩ مليون نسمة او بمعدل ٢٨ مليون نسمة ، وعلى ذلك فاذا اردنا تقدير عدد سكان الولايات المتحدة سنة ١٩٦٥ تجرى المعادلة الآتية :

للزيادة في خمس سنوات $= 2 \div 28 = 14$ مليون نسمة اي أن حجم السكان سنة ١٩٥٥ هو $179 - 14 = 165$ مليون نسمة ويقدر حجم السكان سنة ١٩٦٥ بـ $179 + 14 = 193$ مليون نسمة هذا بينما يقدر عدد السكان سنة ٢٠٠٠ بـ ٢٥٩ مليون نسمة في الولايات المتحدة ، وقد تم تقدير عدد السكان في وقت الحملة الفرنسية على مصر بـ ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة اما في عهد محمد علي فتم تقدير عدد السكان للمرة الثانية سنة ١٨٤٦ على أساس احصاء المنازل (دون الرجوع للسكان) على اعتبار أن كل منزل يضم خمسة افراد في المتوسط وقد قدر عدد السكان بنحو ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة (٢٠) .

وتختلف تقديرات الاعداد السكانية بحسب حجم السكان في المجتمع فاذا كان هذا العدد صغيرا كانت الزيادة السنوية صغيرة والعكس صحيح

ففى سنة ١٩٦٠ قدر عدد السكان فى مصر بـ ٢٦,١ مليون نسمة
تقريباً وقدرت الزيادة الطبيعية عن عام ١٩٥٩ بنحو ٦٧٦ الف نسمة .

وفى عام ١٩٨٠ قدر عدد السكان بـ ٤٢,٢ مليون نسمة والزيادة
الطبيعية عن عام ١٩٧٩ بـ ١٢٨٨ الف نسمة .

ويتم هذا التقدير من واقع احصاءات المواليد والوفيات والمقصود عادة
بالزيادة السكانية الزيادة الصافية وهى تمثل الفرق بين عدد المواليد والوفيات اى
أنها لا تمثل المواليد فقط ، وبالتالي فمن - الخطأ أن نذكر أن مصر تستقبل
مولودا كل ٢٧,٨ ثانية والصواب أن مصر تزيد فى المتوسط نسمة كل ٢٧,٨
ثانية فهى تستقبل فى الحقيقة مولودا واحدا كل ٢٠,٢ ثانية وتحدث فيها فى
المتوسط وفاة كل ٧٣,٤ ثانية وبذلك تزيد فردا كل ٢٧,٨ ثانية ويدخل فى التقدير
عادة ما يعرف بمعدل النمو السنوى وهو المعدل الذى يعبر عادة عن الزيادة
الطبيعية او الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وهذا المعدل يختلف بدوره
باختلاف الظروف الاجتماعية - الاقتصادية ومستوى الرعاية الصحية ومعدل
الزواج السائد وذبوع وسائل تنظيم الأسرة ، وغيرها من المتغيرات وهو لهذا
الغرض يختلف من مجتمع لآخر ومن حقبة زمنية لآخرى . ففى مصر على سبيل
المثال بلغ هذا المعدل من عام ١٩٦٣ الى ١٩٦٥ ، ٢,٧ سنويا بينما انخفض الى
٢% سنة ١٩٧٢ نتيجة للحروب التى خاضتها مصر وأدت الى تأخير العديد من
الزيجات والاقبال بالتالى من معدلات المواليد هذا فضلا عن الازمات الاقتصادية
المختلفة التى يعانى المجتمع منها . ومجمل القول أن تقدير حجم السكان يستلزم
من المتخصص فى الاجتماع السكاني دراية بالعديد من المتغيرات التى تؤدى
بدورها الى ثبات أو تذبذب هذا المعدل (٢١) .

وقد قدر " ولكوكس " عدد سكان العالم في عام ١٦٥٠ بنحو ٤٧٠ مليوناً
وقدره كارسندرز بنحو ٥٤٥ مليوناً مما دعا " د . ديراند " أن يفترض في مقاله
عن سكان العالم بأن معدل الزيادة بين وقت مجيء السيد المسيح وعام ١٦٥٠
كان يتراوح بين ٢,٥ و ٥ % في كل قرن والفرق بينهما ليس بسيط (٢٢) .

ولذلك فإن " فرانك ونرتشتين " يحذر من الاعتماد على التقديرات بصورة
جازمة إذ يجب دائماً أن نتذكر أنها مجرد فروض وإن اختلاف الأحداث يمكن أن
يؤدى الى اجابات مختلفة . (٢٣)

ولعل هذا ما دفع و . س وونتسكى الى القول بأننا سنجد صعوبة بالغة
في تحديد حجم السكان في العالم بعد نصف قرن من الزمان .

جـ [البحوث بالعينة : Sample Syrveys] يتم عادة استخدام هذا الاسلوب
لدراسة النواحي المتصلة بالسكان في مجالات الحياة الاجتماعية والمجال
الاقتصادى والتعليمى والدينى والسياسى وغيرها حيث يقوم الباحث باختيار عينة
تمثل المجتمع ، يستخدم المسح السكاني عادة من خلال اختيار عينة ممثلة تعبر
تعبيراً صادقاً عن المجتمع موضوع الدراسة (فلا يمكن على سبيل المثال دراسة
ظاهرة تنظيم الاسرة بالنسبة لكبار السن أو العزاب) ، وينبغى أن ننوه أن هذه
المسوح الديموجرافية يرجع تاريخها في الولايات المتحدة الى بداية هذا القرن فقد
أجرى ريس J. Riss مسحاً عن المناطق المختلفة نشر سنة ١٩٠٢ وأسماء
Battle with the slums وفى سنة ١٩١٤ قامت مؤسسة راسل سيج بمسح
مبهرنجفاد " بولاية الليلوير وكان عدد سكانها حوالى ٥٢ الفا واشترك في اجراء

المسح حوالي ٩٠٠ فرد يمثلون ١٧ هيئة من مؤسسات المجتمع المحلي ، ومن المسوح الهامة مسح مدينة " يورك " الذي نشرت نتائجه في الفترة من ١٩٢٧ : ١٩٣١ ومن المسوح التي طبقت في مجتمعنا المسح الاجتماعي لدائرة باب الشعرية سنة ١٩٦١ وهناك بعض الادوات يمكن استخدامها في الدراسة ومنها الاستبيان الذي يسلم للبحوث ليجيب عليه دون تدخل من الباحث او يرسل بالبريد questionnaire اذا كانت الظاهرة السكانية المراد دراستها لا تحتوي على نواحي حساسة فضلا عن امام أفراد العينة بالقراءة والكتابة ولذا يمكن استخدامه في دراسة ظاهرة كالهجرة بينما يصعب تطبيقه في دراسة ظاهرة كالاجهاض وهذه الاداة عبارة عن استمارات تسلم للبحوث ويترك له حرية اختيار الاجابة ثم يعيد تسليمها للباحث .

وتستخدم دراسة الحالة Case study لدراسة بعض الظواهر السكانية - كالهجرة الداخلية وعلاقتها بالجريمة او بالهاشمية . . . الخ بصورة تفصيلية .

ويمكن استخدام الملاحظة بالمشاركة في حالة دراسة ظاهرة سكانية بعينها او عن طريق دراسة مؤسسة بعينها تؤدي الخدمة السكانية كمركز تنظيم الاسرة او عن طريق دراسة ظاهرة سكانية في احد المجتمعات المحلية بصفة عامة كدراسة الاحياء المتخلفة slums في المدينة او عشش الصفيح أو الجيتو وغيرها .

ومن أشهر العينات المستخدمة في الدراسة السكانية الاختيار على أسس المربعات السكنية selection from grids وهي تستخدم اذا أردنا اختيار عينة تمثل اقلية او شريحة ممثلة لاحد الاحياء السكنية بتقسيم الخريطة الى مربعات وترقيم المربعات واختيار العينة .

د [نظم التسجيل : Recording

ونقصد بهذه النظم الاجراءات الدقيقة التي تلزم الدولة بها رعاياها لتحديد معدلات المواليد والوفيات - والزواج وبعد التسجيل بمثابة " كاميرا " دائمة يمكن بواسطتها مقارنة فترة زمنية بفترة اخرى سابقة او مقارنة ذلك بما هو سائد في مجتمعات اخرى بشرط ضمان الدقة في التسجيل . وقسّى الكثير من المجتمعات يستمر التسجيل باضافة معومات مستمرة عن الفرد طوال حياته لتعطى صورة صادقة عن التطورات الشخصية وبالتالي عن الملامح الاجتماعية للسكان في المجتمع بصورة مستمرة .

هـ [التنبؤ : Fore Casting

من الممكن أن يقال أن " الهرم السكاني " يعطى تاريخا موجزا للمستين او السبعين عاما القادمة في اى مجتمع ، ويمكن من " الهرم السكاني " استنتاج الكثير من المعومات عن السكان فكلما اتسعت قاعدته مثلا دل ذلك على ارتفاع نسبة المواليد ويكون العكس صحيحا اذا ضاقت القاعدة كما انه اذا اكتمشت بعض الفئات امكن معرفة اثر هذا الاكتماش بعد فترة زمنية معينة وتأثير ذلك على نسبة الزواج والمواليد والوفيات علاوة على معرفة العوامل التي تقف وراء التزايد او التذبذب او الاكتماش نتيجة للهجرة او للحروب او لاستخدام عوامل ضبط النسل (٢٤) .

ويمكننا هذا من التنبؤ بحجم الخدمات التعليمية والصحية اللازمة للأجيال

الصاعدة .

اما ما لا يخبرنا به الهرم السكاني عادة فهو ما يحدث في فئة العمر اقل من ٥ سنوات (المواليد الجدد) اذ أن هذه الفئة التي تستقر في أسفل الهرم يصعب التنبؤ بحجم الفئة التي ستحل محلها في المستقبل فليس من اليسير التنبؤ بمدى الاقبال على وسائل تحديد النسل ونوع الاوضاع الثقافية والاجتماعية الاقتصادية السائدة في السنوات اللاحقة والتي من شأنها التحكم في حجم معدل المواليد .

وكمثال للاخطاء المتوقعة في هذا المضمار أن نشرة مكتب التعداد الامريكي سنة ١٩٤٣ قد تنبأت بأن عدد سكان الولايات المتحدة سنة ١٩٨٠ سيكونون ١٥٣ مليوناً وقد وصل السكان الى هذا الحكم سنة ١٩٥١ فقط فمن المعروف أن معدلات النمو غير ثابتة وتخضع للعديد من المؤشرات التي يصعب الالام بها جميعاً .

ولذلك يفضل علماء السكان استخدام مفهوم السلوك الانجابي Reproductive Behaviour والارتكاز على نسبة المواليد الصافية Net Reproduction Rate للوصول على تقديرات أكثر دقة وموضوعية .

ولهذه الاسباب يحرص هؤلاء العلماء في محاولة تنبؤهم بمعدلات السكان في مجتمع ما على تقديم ثلاث تقديرات يمثل احداها الحد الأدنى المتوقع للسكان في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة والآخر الحد الاعلى المتوقع ، والآخر الحد المتوسط . وقد قدر عدد سكان مصر سنة ٢٠٠٠ على اساس ٧٠ مليوناً كحد اعلى ، ٦٠ مليوناً كأدنى حد ممكن للتنبؤ ، ٦٥ مليوناً في المتوسط كما قدر سكان اقليم القاهرة الكبرى بـ ١٥ مليوناً وما من شك أن التنبؤ السكاني

ليس عملية حسابية فحسب بل يدخل في تقديرها أثر للتغيرات الاجتماعية والثقافية في تحديد معدلات المواليد والوفيات والهجرة - خلال الفترة الزمنية التي فتولى التنبؤ بحجم السكان خلالها .

[[المصانير]]

- [١] Sissela bok , population and Ethics (In) Gita sen, Adrienne Germain and Lincolnc . Chen (Eds) population policies Reconsidered Harvard univ . press. 1944 pp. 16 , 17 .
- [٢] هال هلمان - مشكلة تضخم السكان - ترجمة محمد بدر الدين خليل - القاهرة - ١٩٧٤ - الفصل الأول .
- [٣] الن منتجوى - نظره الى العالم الثالث (في) الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث ترجمة محمد الجوهري وآخرون - القاهرة - ١٩٨٢ - مواضع مختلفة .
- [٤] معهد التخطيط القومى - مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ - القاهرة ص ١١٠ :
- ص ١١٢ .
- [٥] المصدر نفسه - ص ١ .
- [٦] نيقولا تيمبا شيف - نظريه علم الاجتماع ترجمة محمود عودة وآخرون - مراجعة محمد عاطف غيث - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٨ ص ١٣٠ : ص ١٧١ .
- [٧] المصدر نفسه ص ١٤٤ ص ١٤٥ .
- [٨] ثروت اسحق - وصفا الغولى - السكان والمجتمع - التعليم المفتوح - جامعة عين شمس - الفصل الأول .
- [٩] Ann Mosley Lesch, middle East reserch awards program in population and development the population council. Egypt. 1990 pp. 15 : 17 .
- [١٠] D.I. Valentey. An outline theory population moscow. P . 256 .
- [١١] انظر على جنبى - علم الاجتماع السكان - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٨٤ - ص ٤٦ : ص ٤٨ .
- [١٢] السيد الحسينى - المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضرى - بدون - ١٩٨٠ - ص ١٤٤ : ص ١٤٥ .
- [١٣] المصدر نفسه ص ١٢٣ : ١٤٣ .

- [١٤] ثروت اسحق - علم الامعان والدراسة الموسيوقثروبولوجية - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٨٨ ص ٩٥ . ص ١٠٥ .
- [١٥] ثروت اسحق - علم الاجتماع ودراسه السكان - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٩٣ ص ٦٥ : ص ٧١ . ونظر للمؤلف نفسه - علم الاجتماع المكاني - القاهرة - ص ٣٣٧ : ص ٣٤٧ .
- [١٦] عبد الحميد لطفى وحسن الساعاتى - دراسات في علم السكان - المصدر السابق - الفصل الأول .
- [١٧] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والاسكان - ١٩٧٧ - اجمالى الجمهورية .
- [١٨] هال هلمان - المصدر السابق - الفصل الرابع .
- [١٩] Lewentierz population, U.S.A 1970 - p. 39 .
- [٢٠] حسن الساعاتى عبد الحميد لطفى - المصدر السابق - الفصل السابع .
- [٢١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب الإحصائي السنوى - ١٩٨٢ : ٥٢
- [٢٢] فيليب هاو زر - السكان والسياسات الدولية - ترجمة خليل حسين وسعيد النجار - القاهرة - مواضع مختلفة -
- [٢٣] المصدر نفسه - مواضع مختلفة .
- [٢٤] عبد الحميد لطفى وحسن الساعاتى - المصدر السابق - الفصل السادس .



الفصل الثاني

نمو السكان في العالم

يعد نمو السكان في العالم من أبرز الظواهر في السنوات الأخيرة حيث يضطرد نمو السكان بصورة مذهلة ، وقد بلغ عدد سكان العالم سنة ١٩٨٤ - ٤,٧٦٣ مليون نسمة ، وارتفع هذا العدد الى ٥,٢٩٢ مليون نسمة سنة ١٩٩٠ ثم الى ٥٦٢٩ مليون نسمة عام ١٩٩٤ ، و ٦٢٦٠ كذلك سنة ٢٠٠٠ وينتظر أن يصل الى ٧٤٦٨ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ ، ٩٨٣٣ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠م.

ويعنى ذلك أن حجم السكان قد ازداد بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة كما سيزداد حجم السكان بصورة مطردة خلال الاعوام القليلة القادمة ، فإذا حسبنا معدل التضاعف خلال الفترة من ١٩٨٤ الى ٢٠٥٠ لاكتشفنا أن السكان سيضاعفون بمعدل ١.١ مره خلال ٦٦ سنة فقط (١) .

والواقع أن الزيادة السكانية خلال السنوات الأخيرة تتجسد بوضوح إذا استعرضنا تقديرات ولكوكس لسكان العالم سنة ١٦٥٠ حيث قدر حجم السكان بـ ٤٧٠ مليون نسمة ارتفعت الي ٦٩٤ مليون نسمة سنة ١٧٥٠ ثم الي ٩١٩ مليون نسمة سنة ١٨٠٠ و ١٥٧١ مليون نسمة سنة ١٩٠٠م.

ولا تختلف تقديرات كارمندرز كثيرا عن تقديرات ولكوكس الذي قدر عدد السكان سنة ١٩٠٠ بـ ١٦٠٨ مليون نسمة (٢) .

وقد قدر حجم السكان سنة ٢٠٠٠ بـ ٦٢٦٠ مليون نسمة (٣) ، وهكذا يبلغ معدل التضاعف في الحقبة من ١٩٠٠ : ٢٠٠٠ أى خلال مائة عام فقط ٢,٩ مره (٣) .

ومن الممكن بالطبع الحديث عن الامكانيات البشرية والمادية والاستخدام الأمثل للطاقة لاستغلال الموارد المتاحة في الكرة الأرضية غير أن الزيادة الكبيرة ونقص الوعي وإهدار الموارد هي من نصيب الدول النامية مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر والامية والأمراض والمشكلات البيئية والتلوث البيئي بإبعاده الفيزيقي والتكنولوجيه والاجتماعية ، ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن الزيادة السكانية تعد السبب الرئيسى في تفاقم الاوضاع في هذه الدول التي استنزفت الاستعمار خيراتها وازدادت الاوضاع الاجتماعية والسياسية فيها سوءا بمرور الوقت .

وبإمكاننا هنا أن نقف عند سنوات ١٩٨٤ ، ١٩٩٤ للتعرف على الخريطة السكانية ودراسة نمو سكان العالم خلال هذه الحقبة الزمنية القصيرة التي لا تزيد عن ١٠ سنوات .

فقد بلغ عدد سكان قارة إفريقيا سنة ١٩٨٤ - ٥٣٧ مليون نسمة وفى سنة ١٩٩٤ - ٧٠٨ مليون نسمة .

أما أمريكا فإن حجم السكان فيها سنة ١٩٨٤ قد بلغ ٢٥٨ مليون نسمة وفى سنة ١٩٩٤ ٢٦٢ مليون نسمة .

والقدر الأكبر من هذا النمو يخص أمريكا الجنوبية وحدها التي ازداد حجم سكانها من ٢١٨ مليون ألي ٣٠٤ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ أى قرابة ١٠٠ مليون نسمة مقارنة بـ ٢٩ مليون نسمة بالنسبة لأمريكا الشمالية التي ازداد عدد سكانها من ٢٦١ مليون نسمة ألي ٢٩٠ مليون نسمة خلال هذه الحقبة .

وتعد قارة آسيا من أكبر القارات من حيث حجم السكان سنة ١٩٨٤ إذ بلغ عدد سكانها ٢٧٧٧ مليون نسمة بالمقارنة بـ ٣٤٠٣ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ حيث تبلغ الزيادة خلال هذه الحقبة ٦٢٦ مليون نسمة (٤) .

والواقع أن اصغر القارات حجما هي استراليا والاقيانوسيه ففى سنة ١٩٨٤ مليون نسمة ، وارتفع سنة ١٩٩٤ الى ٢٨ مليون نسمة ، وهذا يعنى أن القارات تختلف في معدل الزيادة السكانية ، غير أن الامر المؤكد هو أن كل قارات العالم تشهد زيادة سكانية كبيرة . فالامر الملفت للنظر أن الزيادة السكانية في قارة آسيا وحدها خلال الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٩٤ تساوى مجموع سكان العالم كله حتى مطلع القرن الثامن عشر ، وبعبارة أخرى فإن الإنسان استطاع أن يصل بمعدل الزيادة السكانية خلال ١٠ سنوات فقط في قارة آسيا الى اجمالي حجم سكان العالم سنة ١٧٠٠ م . (٥)

أولا : سكان البلدان المتقدمة صناعيا :

المتنوع لاعداد ومعدلات السكان في الدول المتقدمة صناعيا يلحظ أن حجم السكان لا يتغير كثيرا في هذه البلدان رغم ما تتميز به من ثراء نسبي وازدياد معدلات الانتاج القومي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي إذ أن قارة أوروبا التي قدر حجم سكانها سنة ١٩٨٥ ، ٤٩٢ مليون نسمة يقدر حجم سكانها سنة

٢٠٠٠ بـ ٥١٢ مليون نسمة أى بزيادة لا تتعدى ٢٠ مليون نسمة للقارة
بأكملها وهى زيادة يتوقع أن تزيد دولة واحدة كالقننن التي من المقرر أن يزيد
سكانها ٢٢ مليون نسمة خلال الفترة ذاتها ، او فيتنم التي من المقرر أن يزيد
سكانها ٢٠ مليون نسمة خلال الحقبة نفسها .

فإذا عدنا الى أوروبا لكى نحدد ملامح البلدان الواقعة في فلكها لاتضح لنا
أن البلدان الأوروبية لا يتوقع أن يزداد حجم سكانها خلال السنوات القليلة بل أن
بعضها سيشهد تناقصا في حجم السكان بمرور الوقت .

فإذا اخذنا دول شمال أوروبا يمكن أن نستعين بالدانمارك حيث يقدر حجم
سكانها في سنة ١٩٨٥ ، ٥,١ مليون نسمة ، سنة ٢٠٠٠ يتوقع أن يكون حجم
السكان ، ٥,١ مليون نسمة أما في سنة ٢٠٢٥ م فإن الحجم سينقص الى ٤,٧
مليون نسمة .

وفي السويد قدر حجم سكانها في سنة ١٩٨٥ ، بـ ٨.٤ مليون نسمة
وفي سنة ٢٠٠٠ بـ ٨,٢ وفي سنة ٢٠٢٥ بـ ٧,٨ مليون نسمة .

وفي إنجلترا قدر حجم السكان في سنة ١٩٨٥ بـ ٥٦.١ مليون نسمة
وسنة ٢٠٠٠ بـ ٥٦,٤ مليون نسمة وفي سنة ٢٠٢٥ بـ ٥٦ مليون فقط .

وفي جنوب أوروبا قدر عدد سكان إيطاليا بـ ٥٧,٣ وفي سنة ٢٠٠٠
بـ ٥٨,٦ ، وفي سنة ٢٠٢٥ بـ ٥٧,٢ مليون نسمة .

اما في غرب اوربوا ففي النمسا قدر الحجم سنة ١٩٨٥ بـ ٧,٥ وفي
سنة ٢٠٢٥ بـ ٧,٣ مليون نسمة وفي سويسرا قدر الحجم سنة ١٩٨٥ بـ ٦,٤
وفي سنة ٢٠٠٠ بـ ٦,٣ وفي سنة ٢٠٢٥ بـ ٥,٨ مليون نسمة .

وملخص القول هنا أن الدول الصناعية أو المتقدمة صناعيا لا تعاني
كمثيلتها في العالم الثالث من زيادة السكان بل على العكس تماما فإن الكثير منها
تدل تقديرات علماء السكان على أن حجم السكان سيتعرض للنقص خلال السنوات
القادمة في الوقت الذي يعد دخل الفرد كافيًا لتقديم مستوى اجتماعي اقتصادي
مقبول اجتماعيا وتزداد فيها حصيلة الدخل القومي نتيجة لازدياد معدل الانتاج
وزيادة الواردات فيها فضلا عن تحسن مستوى الخدمات في المجتمع .

ثانيا : سكان البلدان النامية :

الملفت للنظر أن حجم سكان البلدان النامية سيتضاعف بصورة مذهلة
دون مراعاة للموارد الطبيعية وطبيعة أساليب الانتاج الموجودة فنحن لا ننكر أن
السكان في ظل وجود الامكانيات المادية يمكن أن يتم توظيفهم بصورة فعالة
لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي اما في غيبة هذه الامكانيات والاطر
الاجتماعية والثقافية والسياسية والفكرية فإن الامر يصبح تهديدا حقيقيا للواقع
الاجتماعي والاقتصادي القائم ومنذرا بعواقب جد وخيمة فالزيادة في ثلث قرن
(١٩٢٢ - ٢٠٢٥) نحو ٢٨٠٠ مليون نسمة فيها وهي زيادة فئوية كبيرة
ستؤدي الى الضغط على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا القائمة في الوقت الذي
يمكن أن تتفاقم فيه أزمة الغذاء بصورة حادة وتزداد المشكلات والكوارث البيئية
والامراض والمشكلات الاجتماعية كال فقر والجريمة والتفاوت الطبقي بينما

تستفحل القلاقل السياسية والخلل في انساق القيم فضلا عن التهديد المستمر لشبكة العلاقات الاجتماعية والانساق الاجتماعية في المجتمع .

وبالنظر للبيانات السكانية ففي سنة ١٩٨٥ كان حجم سكان الدول النامية ٣,٦٧٠ مليون نسمة والدول المتقدمة ١,١٧٠ مليون وفي سنة ٢٠٠٠ سيصل حجم سكان الدول النامية ٤,٨٥٠ مليون نسمة والمتقدمة إلى ١,٢٨٠ مليون نسمة وهكذا يزداد حجم سكان العالم حوالي ١,٢٨٥ مليون نسمة في ١٥ سنة فقط ونصيب الدول النامية منها ١,١٨٠ مليون نسمة والمتقدمة ١٠٥ مليون نسمة وهكذا تزداد الضغوط على البلدان النامية فالمطلوب أن يتوفر لهذا العدد الغذاء والكساء والمأوى والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والمواصلات .

والأمثلة على ذلك متعددة حسبما يتضح في البيان التالي لبعض اجزاء العالم المتقدم والنامي :

جدول رقم (١)

المنطقة	١٩٩٠ بالمليون	٢٠٠٠ بالمليون	٢٠٢٥ بالمليون
غرب أفريقيا	١٩٤	٢٦٧	٥٠٧
امريكا الجنوبية	٢٩٧	٣٥٥	٧٠٧
جنوب آسيا	١٢٠٠	١٤٩٦	٢١٦٢
غرب أوروبا	١٥٧	١٥٩	١٥٦
شمال أوروبا	٨٤	٨٦	٨٨
امريكا الشمالية	٢٧٦	٢٩٥	٣٣٢

ومن الواضح أن هناك فروقا ملموسة بين هذه المناطق ، ففى الوقت الذى يتوقع أن يزداد فيه حجم السكان في غرب افريقيا نحو ٧٣ مليون نسمة في ١٠ سنوات ، وامريكا الجنوبية نحو ٥٨ مليون نسمة يتوقع أن يزداد حجم جنوب اسيا اكثر من ٢٩٦ مليون نسمة ، وفى الوقت نفسه لا يتوقع أن يزداد حجم سكان غرب اوربا وشمال اوربا سوى ٢ مليون نسمة لكلا منهما وامريكا الشمالية ١٩ مليون نسمة .

ولا شك أن نسق القيم التقليدى في بلدان العالم الثالث يتعاطف مع الزيادة السكانية أو يقف بحيداً منها كما في معظم البلدان النامية حيث يعد الطفل وحده اقتصادية في المناطق الريفية والاحياء الشعبية بينما ينظر للطفل في البلدان الصناعية باعتباره مسئولية كبرى تتحمل نيرها الاسرة والمجتمع .

ولابد أن نستشهد ببعض الامثلة للدلالة على ذلك ففى الصومال على سبيل المثال لم يتعدى حجم السكان ٥ مليون نسمة سنة ١٩٩٠ وينتظر أن يصل الى نحو ١٩ مليون نسمة في سنة ٢٠٢٥ ومن المعروف أن الصومال مهدد بازمة حادة في الغذاء ويتعرض لحوادث مروعة نتيجة لشبح المجاعة الذى يخيّم على السكان نتيجة للتمزق السياسى والعرقى حيث يموت المئات يوميا نتيجة لذلك فضلا عن نقص معدلات الانتاج مما أدى لتدخل الامم المتحدة بصفة مستمرة بقوافل الاغاثة لانقاذ الناس من شبح الموت .

وفى السودان من المقرر أن يقلّ حجم السكان من ٢٢ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ الى ٦٠ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥ ولنا أن ننصّر كم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يواجهها هذا البلد من الان فصاعدا نتيجة

للتضاعف في حجم السكان بينما تحتاج المساحات الشاسعة من اراضيها الى موارد مائية وخبرة فنية وتقنية كبيرة ليتمكن من اشباع احتياجات السكان فيه فضلا عما يتعرض له السلام الداخلي في السودان من تمزق نتيجة للصراعات الدينية والقبلية والعرقية التي ازداد سعيها في السنوات الاخيرة بينما تتباطئ معدلات النمو الاقتصادي بصورة ملفته للنظر .

وفي قارة امريكا ينتظر أن يقفز حجم سكان السنغادور من ٦ مليون الى ١١ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥ والمكسيك من ٧٩ مليون نسمة الى ١٥٠ مليون سنة ٢٠٢٥ .

أما في امريكا الاستوائية فإن سكان البرازيل ينتظر أن يرتفع حجمهم من ١٣٦ مليون نسمة الى ٢٤٦ مليون نسمة خلال هذه الفترة .

ويعني هذا أن الزيادة السكانية في البلدان الفقيرة المحدودة والامكانيات والتي تفتقر للتخطيط الفعال والاستثمار الامثل للامكانيات يمكن أن تؤدي الى مزيد من افقار سكان هذه البلدان من جهة وزيادة الفجوة بين مستوى الحياة في البلدان الغنية والفقيرة - فيما يتعلق بمستوى الدخل والخدمات وغيرها - من جهة أخرى .

أما بالنسبة لقارة آسيا فإن سكان الصين سيزداد عددهم - رغم السياسة السكانية التي تتبعها الدولة - من ١٠٦٠ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ الى ١٥١٣ مليون سنة ٢٠٢٥ ، وهكذا يزيد حجم سكان دولة واحدة ٤٥٠ مليون نسمة خلال ٤٠ سنة فقط .

وفي اندونيسيا من المقرر أن يرتفع الحجم من ١٦٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ الى ٢٨٥ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥ ، وهكذا يزداد السكان نحو ١٢٠ مليون نسمة في ٤٠ سنة ، وفي الهند يتوقع أن يرتفع حجم السكان من ٧٦٠ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ الى ١٤٤٢ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥ ، بزيادة تقدر بنحو ٧٠٠ مليون نسمة في ٤٠ سنة فقط .

وهكذا يزداد حجم السكان في الصين والهند وحدهما من ١٨٢٠ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ الى ٢٩٥٥ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥ وهذا يعنى أن الزيادة ينتظر أن تتجاوز ١١٣٥ مليون نسمة في ٤٠ سنة فقط فيهما معا .

ومعنى هذا أن نصيب الفرد من الدخل القومى في هذه البلدان يتناقص فعليا مما يهدد خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان .

غير اننا نعود فنؤكد أن القضية ليست قضية الزيادة السكانية وحدها فالظواهر السكانية لا يمكن أن تتفهم الا في ضوء علاقتها بالموارد والامكانيات الاقتصادية لمنطقة ما بل وفي ضوء البنية الاجتماعية الكلية والانساق الاجتماعية المختلفة كالنسق العائلى والاقتصادى والسياسى والثقافى التي تتبادل التفاعل مع البناء الكلى للمجتمع .

ثالثا : الزيادة السكانية داخل كل قارة :

[١] إفريقيا :

بينما يبلغ حجم السكان في أفريقيا ٧٠٨ مليون نسمة في سنة ١٩٩٤ ويتوقع أن يصل إلى ١٢٠٤ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ ، فإن هناك اختلافات بين الأقسام المختلفة داخل القارة بحسب الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

القسم	١٩٩٤	٢٠١٥
شرق أفريقيا	٢٢١	٣٩٠
وسط أفريقيا	٨٠	١٤٦
شمال أفريقيا	١٥٧	٢٣٣
غرب أفريقيا	٢٠٤	٣٦٤
جنوب أفريقيا	٤٦	٧١
المجموع	٧٠٨	١٢٠٤

وتوضح هذه الأرقام أن الزيادة السكانية في أفريقيا مستصلة إلى ٤٩٢ مليون نسمة في ٢١ سنة والملفت للنظر أن هذه الزيادة تمثل ٣ أضعاف سكان أفريقيا سنة ١٩٠٠ بحسب تقدير كاريندرز الذي قدر مجموع سكان أفريقيا في مطلع هذا القرن بـ ١٢٠ مليون نسمة .

[٢] أمريكا :

ويبلغ حجم سكان أمريكا سنة ١٩٩٤ بـ ٢٩٢ مليون نسمة بينما يرتفع حجم السكان ليصل إلى ٩٨٦ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ بحسب ما يتضح مما يلي:

جدول رقم (٣)

القسم	١٩٩٤	٢٠١٥
الكاريبى	٣٥	٤٥
وسط امريكا	١٢٤	١٧٦
امريكا الجنوبية	٣١٤	٤٢٠
امريكا الشمالية	٢٨٩	٣٤٥
المجموع	٧٦٢	٩٨٦

ومن الواضح أن الكاريبى يضم اصغر الاحجام بينما تضم امريكا الجنوبية اكبر مناطق التجمع السكانى في الأمريكتين ومن هنا فإن المتوقع أن يصل حجم السكان في امريكا الجنوبية الى ٤٢٠ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ بالمقارنة بـ ٤٥ مليون نسمة في العام نفسه لمنطقة الكاريبى .

[٣] آسيا :

يصل عدد سكان آسيا سنة ١٩٩٤ الى ٣٤٠٣ مليون نسمة ، ويرتفع هذا العدد سنة ٢٠١٥ الى ٤٥١٦ مليون نسمة بينما يمكن أن نحصل على صورة كاملة لهذه الزيادة الرهيبة اذا عرضنا الأقسام المختلفة لقارة آسيا :

جدول رقم (٤)

القسم	١٩٩٤	٢٠١٥
شرق آسيا	١٤١٠	١٦٦٠
جنوب شرق آسيا	٤٧٦	٦٤٥
جنوب وسط آسيا	١٣٥٣	١٩٥٤
غرب آسيا	١٦٤	٢٥٧
المجموع	٣٤٠٣	٤٥١٦

ومن الواضح أن منطقة جنوب وسط آسيا تعد أكبر مناطق العالم كثافة سكانية حيث يصل حجم السكان سنة ١٩٩٤ بها الى ١٣٥٣ مليون نسمة ويرتفع الى ١٩٥٤ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ .

ويكفي أن نذكر أن حجم سكان هذه المنطقة وحدة سنة ٢٠١٥ يعد أكبر من مجموع سكان العالم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى الامر الذي يلفت النظر لاهمية البحث عن مصادر جديدة للطاقة وموائل متقدمة لاستغلال المصادر الزراعية والصناعية .

[٤] أوروبا :

بلغ حجم السكان في قارة أوروبا ٧٢٦ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ ومن المتوقع أن يظل هذا الرقم ثابتاً سنة ٢٠١٥ وهو ما يوضح الاتجاه الذي يسود هذه القارة الصناعية من حيث الأخذ باتجاهات تنظيم الأسرة وانخفاض معدل الخصوبة وتأخير سن الزواج الى حد يصل الى عزوف العديد من الشباب عن الزواج وتكوين أسرة بحجة الرغبة في الاستقلال والهروب من المسئوليات الأسرية . وفيما يلي بيان الأقسام المختلفة :

جدول رقم (٥)

القسم	١٩٩٤	٢٠١٥
شرق أوروبا	٣٠٩	٣٠٣
شمال أوروبا	٩٣	٩٧
جنوب أوروبا	١٤٤	١٤٣
غرب أوروبا	١٨٠	١٨٣
المجموع	٧٢٦	٧٢٦

ومن الواضح انه باستثناء الزيادة الطفيفة في شمال وغرب اوروبا فان
 باقى الاقسام ستشهد نقصا في حجم السكان نتيجة لنسق القيم Value System
 المحبذ لنقص معدل الخصوبة والاقلا من الانجاب .

[٥] الأقيانوسية : _____

بلغ حجم السكان فيها ٢٨ مليون نسمة ١٩٩٤ ، وسيصل الى ٣٣ مليون
 نسمة ٢٠١٥ ومن الواضح ضالة حجم السكان في هذه القارة المتسعة الارضاء ،
 وان هذا الحجم لا يقارن بالاعداد الاخرى في مناطق العالم المختلفة وفيما يلي يبين
 اقسام هذه القارة :

جدول رقم (٦)

القسم	١٩٩٤	٢٠١٥
استراليا	١٨	٢٢
نيوزيلندا	٣,٥	٤
غينيا الجديدة	٤,٢	٦,٥
المجموع	٢٥,٧	٣٢,٥

ومن الواضح كذلك أن الزيادة السكانية المتوقعة محدودة للغاية في
 الاعوام القادمة رغم معدلات الهجرة المتجهة الى هذه القارة وبخاصة من دول
 العالم الثالث التي تحفز الشباب فيها للهجرة الى هذه القارة مما يزيد من الاعداد
 التي تنزح اليها بصورة مستمرة وبخاصة من دول العالم الثالث .

رابعاً : الزيادة السكانية للدول المختلفة :

[١] من الواضح أن هناك اختلافات في الحجم والنمو السكاني داخل كل قارة فإذا قارنا بين سنة ١٩٩٤ والمتوقع سنة ٢٠٥٠ على سبيل المثال فإننا نجد الفروق واضحة بين البلدان المختلفة داخل كل قارة .

ففي أفريقيا سيزداد سكان ارتيريا من ٣,٤ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ الى ٩.٦ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠ بينما يرتفع سكان اثيوبيا من ٥٣ مليون نسمة الى ١٩٤ مليون نسمة خلال هذه الحقبة . ولنا أن نتصور حجم السكان الذي سيتضاعف بمعدل يصل الى ٣ مرات تقريبا خلال ٥٦ سنة فقط .

وفي الجزائر سيرتفع حجم السكان من ٢٧ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ الى ٥٦ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠. بينما سيرتفع سكان السودان من ٢٧ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ الى ٨٥ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠ ، والفارق هنا يرجع الى ارتفاع الوعي والتعليم ومستوى المعيشة في الجزائر عنها في السودان مما يؤدي للتكاليف على الانجاب بصرف النظر عن الآثار المتوقعة والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحيط بالانسان نتيجة لذلك وهو ما يستلزم الاهتمام بالتنمية المتواصلة وزيادة الموارد والامكانيات من جهة فضلا عن الاهتمام بالخصائص السكانية كالتعليم والدخل والمستوى الاجتماعي الاقتصادي والخدمات المقدمة للسكان في بلد كالسودان من جهة اخرى .

وفي المغرب الذي يبلغ عدد سكانه ٢٦ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ سيصل حجم السكان الى ٤٨ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠ م .

اما في الصومال الدولة التي تعاني من ضعف اقتصادى وتتحقق فيها معدلات التنمية الاقتصادية فمن المنتظر أن يرتفع حجم السكان فيها من ٩ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ الى ٣٢ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠م ولذا أن نتصور المجاعة المنتظرة اذا لم يتم تنمية الإنسان نفسه اى مداركه ومعارفه ومهاراته من جهة والبيئة بمواردها الطبيعية والتقنيات الموجودة بها من جهة اخرى .

[٢] وفى امريكا فان سكان كوبا سيرتفع عددهم من ١١ الى ١٣ مليون نسمة خلال هذه الفترة ، بينما سيرتفع سكان شيلي من ١٤ الى ٢٢ مليون نسمة والبرازيل من ١٥٩ الى ٢٦٤ مليون نسمة خلال الحقبة من سنة ١٩٩٤ الى ٢٠٥٠ كما سبق أن ذكرنا .

وفى الوقت الذي سيقفز فيه عدد السكان في الولايات المتحدة من ٢٦١ مليون نسمة الى ٣٤٩ مليون نسمة خلال الحقبة من سنة ١٩٩٤ الى سنة ٢٠٥٠ . فان كندا سيرتفع حجم سكانها من ٢٩ الى ٤٠ مليون نسمة خلال هذه الحقبة . والزيادة هنا زياده قليله رغم وجود هجره منظمه لها خلال السنوات الاخيره .

وغنى عن القول أن الزيادة السكانية لا تنفصل بحال من الاحوال عن اتجاهات السكان المتعلقة بالاجاب ، وعمل المرأة ، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى السائد ، والبناء الطبقي ونسق القيم والمتغيرات الخاصة بالتعليم والبناء المهني فضلا عن معدلات الهجرة الخارجية .

[٣] وتختلف بالمثل احجام السكان في آسيا ، فالصين بلغ حجم سكانها سنة ١٩٩٤ نحو ١٢٠٩ مليون نسمة وسيصل هذا الحجم سنة ٢٠٥٠ الى ١٦٠٦ مليون نسمة ، بينما ستشهد اليابان انخفاضا ملحوظا في معدل الخصوبة اذ أن حجم السكان فيها سنة ١٩٩٤ / ١٢٥ مليون نسمة وسيصل الى ١١٠ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠ اي أن نسق القيم الاجتماعية سيشهد تحولا ملحوظا تجاه انقاص معدلات الانجاب بصورة تؤثر في الحجم الكلي للسكان في المجتمع ، وهو ما يعنى أن الدولة تتبنى سياسة اجتماعية تحبذ انقاص معدلات الخصوبة وينبثق منها سياسة سكانية واعيه تراعى هذه الابعاد الثقافية في المدى البعيد

• Long Term Policy

وفي أفغانستان يحدث العكس حيث سيرتفع حجم السكان خلال الحقبة المذكورة من ١٩ مليون نسمة الى ٦٠ مليون نسمة حيث يصل التضاعف الى ٢.٢ مره خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠٥٠ ، والظاهرة نفسها يمكن أن نشاهدها في ايران التي يصل حجم سكانها الى ٦٦ مليون نسمة سنة ١٩٩٤ ترتفع خلال ٥٦ سنة الى ١٦٣ مليون نسمة ، وفي الوقت الذي يرتفع فيه حجم سكان اليمن من ١٤ مليون الى ٤٩ مليون نسمة فإن حجم سكان لبنان سيرتفع من ٣ مليون نسمة الى ٥ مليون نسمة فقط ، كما يرتفع سكان اسرائيل من ٥ ملايين نسمة الى ٩ مليون نسمة خلال الحقبة المشار إليها ، وهكذا نجد أن البلدان المختلفة في قارة آسيا تختلف في معدل الزيادة السكانية بحسب نوعية الحياة وتوجهات الإنسان ووعيه وقيمه وتفضيلاته ، وبحسب السن الذي يستزوج فيه الذكور والاناث والأطر الثقافية التي يعيش في ظلها والايديولوجية التي تسود فيه .

[٤] أوروبا : الدارس للخريطة السكانية في قارة أوروبا يلاحظ

انخفاض معدلات الزيادة السكانية خلال الحقبة من سنة ١٩٩٤ الى سنة ٢٠٥٠
ففي بلغاريا ينخفض حجم السكان من ٩ مليون نسمة الى ٧ مليون نسمة .

وفي رومانيا ينخفض حجم السكان من ٢٣ مليون نسمة الى ٢٠ مليون
نسمة .

بينما يرتفع معدل السكان في المملكة المتحدة من ٥٨ مليون نسمة الى
٦٢ مليون نسمة .

وفي فرنسا يرتفع عدد السكان من ٥٨ مليون الى ٦٠ مليون نسمة خلال
الحقبة المذكورة .

اما في بلجيكا فان حجم السكان الذي يبلغ ١٠ مليون نسمة في سنة
١٩٩٤ سيستقر كذلك عند ١٠ مليون نسمة سنة ٢٠٥٠ ، وهو ما يعنى كذلك
انخفاض معدل المواليد ونقص الخصوبة نتيجة لتساق القيم الذي يسود في هذه
البلدان ، ويشجع على استقلال والفردية حيث يعزف الكثير من الشباب عن الزواج
الرسمي وتكوين الاسرة أو يحرصون على الاكتفاء بالطفل الأول فقط مع اعلاء
قيمة الاسرة الصغيره من حيث الحجم والاهتمام بتنظيم الاسره .

خامسا : سكان العالم العربى :

يقدر حجم سكان العالم العربى في نهاية الالفية الثانية بنحو ٣٠٠ مليون
نسمة اى نحو ثمانية اضعاف ما كان عليه الحال في مطلع القرن حين قدر بحوالى

٣٨ مليون نسمة ، وقد قدر البعض سكان الوطن العربي في الربع الاخير من القرن التاسع عشر بـ ٢٢ مليون نسمة (٧) .

والملاحظ بالنسبة لسكان الوطن العربي الاختلاف بين بلدانه المختلفة في حجم السكان والاختلاف كذلك في المساحة الجغرافية (كم^٢) الى تحتلها هذه البلدان بل أن الزيادة الكبيرة في حجم سكان البلدان العربية تبدو في اوضح صورها منذ سنة ١٩٦٠ حتى نهاية القرن الماضي .

والجدول التالي يوضح المساحة وتقدير السكان بمقارنه سنة ١٩٦٠ بـ ١٩٩٠ في بعض البلدان العربية :

جدول رقم (٧)

البلد	المساحة بالالف كم ^٢	١٩٦٠	١٩٩٠
مصر	١٠٠١	٢٧,٨	٥٢,٤
ليبيا	١٧٥٧	١,٣	٤,٥
السودان	٢٥٠٧	١١,٢	٢٥,٢
البحرين	١	٠,٢	٠,٥
الأردن	٩٨	١,٧	٤,٠
لبنان	١٠	١,٩	٢,٧

المصدر : حليم بركات - المجتمع العربي في القرن العشرين - بيروت

- ٢٠٠٠ ص ٤٥ - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - ٥٢ : ١٩٩٠ -

القاهرة - ١٩٩١ - ص ٣٢٠ : ٣٢٦ .

والملف للنظر في الجدول السابق أن مصر والسودان وهى دول تحظى بمساحات جغرافية كبيرة قد قفز حجم السكان فيهما بصورة كبيرة بينما لارالت بعض الاقطار مثل البحرين ولبنان تحتفظ بمساحات جغرافية ضئيلة واحجام سكان صغيره للغاية مقارنة بالدول العربية الكبيرة الحجم .

وتعطينا تقديرات سكان الوطن العربى سنة ٢٠٢٥ فكره واضحة عن الزيادة الكبيرة في السكان التي يتوقع أن يجتازها الوطن العربى في الربع الأول من الالفية الثالثة ، ويجسد الجدول التالى هذه الحقيقة التي يتضح فيها اختلاف معدلات الزيادة الطبيعية لكل ١٠٠٠ من السكان وارتفاع معدل الخصوبة الاجملى في هذه الدول نتيجة لاتساق القيم التقليدية التي لارالت تربط بين الرجولة والابوة والاحباب بينما تدفع الحاجة المادية المزيد من الاسر للتركيز على انجاب الذكور باعتبار الاطفال وحده اقتصادية يمكن الاستناد اليها في الكبر .

والجدول التالى يوضح تقدير السكان في بعض البلدان ٢٠٢٥ :

جدول رقم (٨)

تقدير السكان في بعض البلدان العربية سنة ٢٠٢٥

البلد	حجم السكان بالمليون	البلد	حجم السكان بالمليون
مصر	٩٠,٠	العراق	٥٠,٠
المغرب	٤٦,٠	الكويت	٤
تونس	١٤,٠	عمان	٥
قطر	٠,٠٩	سوريا	٣٤,٠
السعودية	٤٥,٠	الجزائر	٥٢,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ١٩٥٢ - ١٩٩٠ - القاهرة

والملفت للنظر هنا انه بعد أقل من ربع قرن ستصدر مصر كبلد الدول العربية مجتمعه في حجم سكانها كما أن الجزائر والعراق والمغرب والسعودية ستحتفظ بحجم كبيرة يتراوح بين ٤٥ : ٥٧ مليون نسمة بينما تحتفظ بعض الدول البترولية الغنية كالكويت وعمان وقطر بالحجم سكانية متواضعة تقل أحيانا عن مليون نسمة ، ولا تتعدى على أقصى تقدير ٥ ملايين ، وتحظى تونس وموريتانيا بالحجم سكانية متوسطة مقارنة بجاراتها .

وهو ما يوضح انه رغم ارتفاع اعداد السكان في الوطن العربي الا أن هناك اختلافات ملحوظة بين بلدانه تتفاعل بدورها مع مجمل الأوضاع الداخلية والخارجية والبنويوه في هذه البلدان .

سلامسا : توقعات الحياة عند الميلاد :

يعكس توقع الحياة عند الميلاد في كل قارة وفي البلدان المختلفة نوعية المستوى الصحي السائد وطبيعة التكوين الاقتصادي ونوعية المستوى الاجتماعي الاقتصادي من حيث نخل الفرد وتطيمه ومهنته وظروفه السكنية والإمكانيات المتاحة في المجتمع والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية المختلفة ، وأشكال الحرية والعدالة الاجتماعية ومدى إصلاص الناس بها ، والوعي السائد ، والعادات والتقاليد والأعراف السائدة ، وطبيعة الثقافة المادية وغير المادية والمشكلات القائمة في المجتمع وسبل التغلب عليها ، ومدى انتشار التصنيع والتحضّر والأثار المترتبة عليهما ، والهجرة الداخلية والخارجية ، وأشكال الجريمة والانحراف وكيفية التعامل معها ، والمناخ السياسي والإيديولوجي السائد في المجتمع والأخذ بالتأمينات الاجتماعية ، وسبل الرعاية المقدمة للأطفال من حضانات ومدارس وحدائق ونوادي وملاهي ٠٠٠ الخ . والمؤسسات التي تقوم بالاهتمام بالشباب

كالادبية والحدائق ودور السينما والمسرح والمكتبات فضلا عن المؤسسات التي
ترعى كبار السن في المجتمع ومدى الاهتمام بالاثاث والقوة العاملة والمعوقين
ومعدل الفقراء في المجتمع وغيرها .

وفي الفترة من ٩٠ : ١٩٩٥ قدر متوسط هذا السن في أفريقيا ٥٣ عاما
فاذا اخذنا شرق أفريقيا يتراوح بين ٥٤ سنة في اوغندا و ٧٠ عاما في
موريشيوس .

اما في وسط أفريقيا فيتراوح بين ٤٦ سنة في انجولا ، ٥٦ سنة في
الكاميرون . وفي شمال أفريقيا يتراوح بين ٥٣ عاما في السودان و ٦٨ عاما
في تونس وفي جنوب أفريقيا يتراوح بين ٥٩ منه في ناميبيا ، ٦٥ سنة في
بوتسوانا .

وفي غرب أفريقيا يتراوح بين ٣٩ سنة في سيراليون ، ٥٦ سنة في
غانا ، اما في امريكا فان متوسط العمر فيتراوح بين ٦٨ سنة في امريكا اللاتينية
و ٧٦ سنة في امريكا الشماليه فاذا انتقلنا للمناطق المختلفة فان توقع الحياة عند
الميلاد يتراوح في دول الكاريبي بين ٥٧ سنة في هايتي و ٧٥ سنة في كوبا .
وبورتوريكو .

وفي دول وسط امريكا يتراوح بين ٦٦ سنة في السلفادور ، ٧٦ سنة
في كوستاريكا .

وفي دول أمريكا الجنوبية يتراوح بين ٥٩ سنة في بوليفيا ، ٧٤ سنة في
شيلي ، وفي أمريكا الشمالية يتراوح بين ٧٦ سنة في الولايات المتحدة ، ٧٧
سنة في كندا .

وهكذا تبدو الفروق هنا واضحة ومعبرة عن التقدم العلمي والثقافي
والاقتصادي بين هذه البلدان ، وفي آسيا يصل متوسط العمر الى ٦٤ سنة حيث
يتراوح هذا العمر في شرق آسيا بين ٦٤ سنة في منغوليا ، ٧٦ سنة في اليابان
وهونغ كونج ، اما في دول جنوب شرق آسيا فان هذا المتوسط يتراوح بين ٥١
سنة في لاوس و ٧٥ سنة في سنغافورة ، وفي دول جنوب آسيا يتراوح بين
٤٣ سنة في أفغانستان ، و ٧٠ سنة في كازاخستان وطاجستان .

اما في دول غرب آسيا فيتراوح في الدول العربية بين ٥٠ سنة في اليمن
و ٧٥ سنة في الكويت ، وفي الدول غير العربية بين ٦٦ سنة في تركيا و ٧٦
سنة في إسرائيل .

اما اوروبا فان متوسط العمر يبلغ ٧٣ سنة وهو في دول شرق اوروبا
يتراوح بين ٦٨ سنة في روسيا الاتحادية و ٧١ سنة في بولندا . اما في دول
شمال اوروبا فيتراوح بين ٦٩ سنة في استونيا ، ٧٨ سنة في السويد .

وفي دول جنوب اوروبا يتراوح بين ٧١ سنة في كرواتيا وبين ٧٨ سنة
في اسبانيا واليونان .

اما عن دول غرب اوربوا فيتراوح بين ٧٦ منه في النمسا ، و ٧٨ منه في سويسرا .

وفي الاقيانوسية يقدر متوسط العمر بـ ٧٣ منه حيث يتراوح بين ٥٦ منه في غينيا الجديدة ، و ٧٨ منه في استراليا .

وما يهمنا في النهاية أن نؤكد أن متوسط العمر وتوقع الحياة عند الميلاد هو انعكاس مباشر لمدى التقدم العلمي والتكنولوجى - الاقتصادى - الاجتماعى - الثقافى - والسياسى الذي تتمتع به دولة من الدول كما أنه يختلف في العالم من حقبة زمنية لآخرى ويختلف باختلاف المناطق المختلفة في العالم فاجمالي متوسط العمر في العالم في التسعينيات كان يبلغ ٦٤ عاما غير أن الدول المتقدمة يصل متوسطها الى ٧٤ عاما في مقابل الدول النامية ٦٢ عاما بل أن ارتفاع أو انخفاض متوسط العمر يعكس بدوره على من الزواج ومدته ومتوسط عدد الاطفال لدى الزوجين كما يعبر عن مدى تقدم هذا المجتمع وفلسفته في الحياة .

ويهمنا قبل أن نختم هذا الفصل أن نقف عند مجموعة من الحقائق من أهمها :

[١] أن النمو السكاني السائد في دول العالم الثالث في الوقت الحاضر يختلف عن النمو الذي حدث في اوربوا الغربية خلال القرن التاسع عشر وهو ما يتضح في زياده الكثافه السكانيه والسرعة التي يتم بها في البلدان النامية .

[٢] أن الاختلال الملحوظ بين النمو السكاني المرتفع والتقدم الاقتصادي الاجتماعي المنخفض في هذه البلدان النامية هو نتيجة لاستنزاف مواردها بواسطة الاستعمار ونشاط رؤوس الاموال الاجنبية ودور الشركات الصلاقة التي تتحكم في دوران رأس المال والسلع بين بلدان العالم الثالث والمحيط الرأسمالي مع غياب التخطيط الطمي والادارة الفعالة لمواجهة الازمة بين هذه البلدان الفقيرة التي شغلت قوتها الانتاجية بانتاج المواد الزراعيه والمنجمية الخام لارضاء المحيط الرأسمالي مما أدى الى تشويه واضح في الهياكل الانتاجية لهذه البلدان والبحث عن حلول جزئية لزاماتها المتزايدة

[٣] استفاد العالم الثالث من التقدم الكبير في مجال الطب الوقائي والعلاجي بينما ظل المناخ الثقافي المشجع لارتفاع معدل المواليد دون أن يتأثر بصورة فطيه مما أدى للضغط السكاني على الموارد المحدودة المتاحة مع اطلاق اليد في الاستدانه من العالم الرأسمالي الخارجى الذي يفرض شروطه الجائرة مما يكبل الاقتصاد الوطنى في البلدان الفقيرة بمزيد من القيود والتحديات بمرور الوقت فهي مهمومه بمد فوائدها الدين بشكل مستمر .

[٤] أن الزيادة السكانية الكبيره في العالم الثالث لا ينبغي أن تفسر في ضوء عدم التناسب بين معدل المواليد المرتفع ومعدل الوفيات المنخفض كما يذهب لذلك علماء الديموجرافيا ، ولا في ضوء عدم التكافؤ بين النمو السكاني المرتفع والموارد الاقتصادية المحدوده كما يقول اصحاب الاتجاه المالمسى الجديد بل انها تجسد مشكلة التخلف الاقتصادي الاجتماعي فسي هذه الدول وتبرز الفجوة بين النمو السكاني المرتفع وتخلف التنظيم

الاجتماعي السائد في هذه البلدان فالفجوة هنا نتيجة للتخلف وليست سببا

له (٨) .

////////////////////////////////////

[[المصادر]]

- [١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى
يؤنىو ١٩٨٦ ، يؤنىو ١٩٩١ ، يؤنىو ١٩٩٥ م .
- [٢] رمزى زكى - المشكله السكانيه - عالم المعرفة - الكويت ع ٨٤٠ -
ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٧٤ .
- [٣] الجهاز المركزى - الكتاب الإحصائى ١٩٩٠ ص ٣٢٨ : ص ٣٣٨ .
- [٤] الجهاز المركزى - الكتاب الإحصائى ١٩٩٥ ص ٤١٢ .
- [٥] رمزى زكى - المصدر السابق ص ٧٤ ، ص ٧٥ .
- [٦] الجهاز المركزى - الكتاب الإحصائى ١٩٩٥ ص ٤٠٠ : ص ٤١٧ .
- [٧] حلیم بركات - المجتمع العربى فى القرن العشرين - مركز دراسات
الوحدہ العربیہ - بیروت ٢٠٠٠ - ص ٤٢ .
- [٨] رمزى زكى - المشكله السكانيه - عالم المعرفة - الكويت - ١٩٨٤
ص ٢٩١ : ص ٤٠٦ .

الفصل الثالث

الخصوبة والمجتمع

لم ينشغل علماء السكان بظاهرة سكانية أكثر من انشغالهم بقضية الخصوبة فقد رأى مالتس Malthus أن قوة السكان في التزايد اعظم من قوة الأرض في الانتاج إذ أن الخصوبة تتم بحسب متواليه هندسية $(1, 2, 4, 8, \dots)$ بينما تتزايد الأرض بحسب متواليه حسابية $(1, 2, 3, 4, \dots)$ وبالتالي فإن الطبيعة عليها أن تفرض قيودا على نمو السكان حتى يتم التعادل بينهما (١) .

وكان مالتس يرى انه من الضروري تطبيق الموانع الوقائية كتأخير سن الزواج للحد من الزيادة السكانية إما المالتسية الجديدة فتركز على أن العالم سيواجه انفجارا سكانيا خطيرا بمرور الوقت . الامر الذي يؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي في العالم الثالث ، وهكذا تدور البلدان الكثيفة السكان في حلقة مفرغه للفقر . وإذا كانت غالبية بلدان العالم الثالث تعاني صعوبة بالغة في تغذية نفسها مع انها بلدان زراعية الا أن استريوزريب قد اوضح أن الضغط السكاني الكبير في بعض البلدان كان عاملا محورا بالنجاح الزراعة الكثيفة .

والامر الذي لا شك فيه أن النظرية السكانية ارتبطت بتيارات فكرية كانت سائدة إذ أن روبرت مالتس كان يضع في حساباته انه مهما ادت الشهوة الجنسية الى ارتفاع معدلات الخصوبة فطى الإنسان أن يدرك أن الطبيعة ستتدخل في رفع معدلات الوفيات أو ما اسماء عوامل البؤس التي تؤدي الى نقص معدل المواليد ، وعلى الإنسان أن يبذل بتقلص معدل المواليد بعدم الانضمام في الرذيلة والضييق الاخلاقي .

وقد اسهم مقال مالتس الأول [١٧٩٨] والثاني [١٨٠٣] في ازكاء الجدل بين المحافظين نحو بلوغ الكمال ولم يدر بخلد الاب توماس مالتس أن القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين سيشهد ثوره فعليته في العالم الغربي من حيث استخدام وسائل تنظيم الاسرة وإن معدلات السكان تعاني في بعض بلدانه من النقص الشديد في النمو السكاني :صورة لم تك متوقعه من قبل .

ونتخلص وجهه نظر النظريات الطبيعية في علم السكان فسي أن هناك شيئا كامنا في طبيعة الاشياء أو الطبيعة أو العالم المحيط – يحدد نموه في اتجاه خارج سيطره الإنسان الى حد كبير ، وهي النظريات التي قدمها سادler ، وبيرل وريد ، وديلدائ وكاسترو واصحاب الرؤية التطورية أمثال هربرت سبنسر وهكذا ظلت النظريات الطبيعية تلهث في البحث عن قوانين طبيعية تحكم نمو السكان اسوه بالعلوم الطبيعية على اعتبار أن الخصوبة ترجع لعوامل بيولوجيه لا قبل للانسان للسيطرة عليها وكان هذه النظريات جميعاً قد خلطت بين الخصوبة الفعلية Fertility والقدرة الفيزيائية على التناسل Fecundity حيث، اعتقد اصحابها أن نقص الخصوبة هو ذاته انخفاض في القدرة البيولوجيه على الانجاب (٢) .

ويرى اصحاب الاتجاهات الثقافية أن احد أو بعض العناصر الثقافية تتحكم في الخصوبة فقد اوضح ديمون أن الخصوبة تتناسب عكسيا مع الارتقاء الاجتماعي فيصبح الزوج والزوجه أقل اهتماما بموضوع الانجاب اذ ينشغلان بالتقدم الشخصي لهما عن خلف الاولاد .

ويعتقد سترنبرج Sternbery ، وبرنشتين ، وسومبارت Sombart أن انخفاض معدل الخصوبة يرجع للعقلية الرأسمالية والروح الحضرية التي تسعى لتحسين المستوى الاجتماعي للأسرة أكثر منها بالخلف .

كما أن فرانك فيتر Fetter وهادلي يعتقدان أن الفقراء أقل اقداما على أقل عدد اولادهم حيث يحرصون على تشغيل اولادهم والانتفاع باجورهم .

وبينما حاول البعض امثال برنتانو Brentano الربط بين التقدم العلمى والتكنولوجيا في المجتمعات الصناعية وخفض معدل الخصوبة .

يربط البعض من امثال كونتر وبولبي بين انتشار الخرافات في الريف وبين الخصوبة المرتفعة بالنسبة للشرائح المختلفة فيما ربط كورادوجيني بين ثقافة الثراء وثقافة الحضرية ونقص الخصوبة .

كما أن النظريات الاجتماعية التي تبنت الاتجاه الاجتماعي تحاول الربط بين الخصوبة والنظم الاجتماعية الأخرى وخاصة الأسرة والطبقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي بصفة عامة (٣) ففي النظرية الماركسية تؤدي الزيادة السكانية الى ازدياد الكفاية الانتاجية وزيادة اهمية تقسيم العمل ، والاقتصاد هو العامل المستقل الذي يتحكم في الخصوبة كما أن لكل اسلوب من أساليب الانتاج قوانينه المتعلقة بالخصوبة .

بينما يرى park وتايلور Taylor أن الخصوبة والعدد الامثل للسكان في المجتمع ترتكز على الامكانيات والموارد الطبيعية والبشرية في اى مجتمع

واوضاعه البيئية والثقافية ، ويعنى ذلك أن خصوبة السكان تتطور في الوسيط الكلي وترتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادية اى السكان بصفاتهم السكانية المختلفة (٤) .

فالوضع المهنى والتطيمى للزوج والزوجه ، واعدارهم ، ونمط التنشئة الاجتماعية الذى نالاه ، والمستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ، ونمط المجتمع المحلى الذى يعيش فيه (حضرى / ريفى / بدوى) ، ونمط القيم الذى تستظل به ، رافقه بين انجاب الاطفال ، ونوعيه الانباء المفضلين ، وايدولوجية المجتمع الذى تعيش فيه الأسرة تعد من الامور الاساسية التى تتفاعل مع ظاهرة الخصوبة (٥) .

وتعتقد سونيا كوريا Sohia Correa وريكار شمان Rebecca Reichmann في مؤلفها المعنون ، " Population and Reproductive Rights " انه حتى في المجتمعات الزراعية التقليدية عرف الناس كيف يلجأون لاجراءات بعينها للتحكم في معدلات الخصوبة وان هذا بعينه ما تقدمه النسوان التاريخة في العديد من المجتمعات (٦) .

ويطلق مصطلح الخصوبة على المعدل الفعلى للمواليد ويشير الى معدل انجاب الاطفال في المجتمع حيث يتصل هذا بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة المختلفة .

وقد استعرضنا معدلات المواليد والوفيات في القارات المختلفة لاتضح لنا أن هناك اتجاه ملحوظا في السنوات الاخيرة لخفض معدل المواليد الى ٤٣ في

الالف بالنسبة لأفريقيا ، وإلى ٢٧ في الألف بالنسبة لأميا ، و ١٣ في الألف بالنسبة لأوروبا ، ومن الواضح كذلك أن اتساق القيم المتصلة بالموك الإجابى واستخدام وسائل تنظيم الأسرة يمكن أن يفسر لنا اختلاف هذه المعدلات بين نسبة الإناث المتزوجات في أفريقيا اللواتى يستخدمن وسائل منع الحمل ونسبتهن ٢٧% في أفريقيا بينما نسبتهن ٧٤% في امريكا الشمالية .

وتكشف لنا معدل الوفيات عن اهتمام القارات المختلفة باتباع اجراءات واساليب الطب الوقائى والعلاجى فقد انخفض معدل المواليد بصورة واضحة من ١٩ الى ١٣ في قارة أفريقيا (الحقبة من سنة ١٩٧٤ الى ١٩٩٤) ويصل هذا المؤشر من ١٣ الى ٨ في الألف في آسيا بينما بلغ معدل الوفيات في قارة اوربوا ١١ في الألف ، وادى هذا بالتبعية الى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية التى لا تزيد عن ٢ في الألف ١٣ - ١١ = ٢ في الألف في بعض بلدان اوربوا .

ويعد المواليد عنصرا أساسيا من عناصر حجم السكان فسي المجتمع ويعتمد حجم المواليد في الحقيقة على عدد الزيجات في المجتمع ، والسن عند الزواج ، ومدى استخدام وسائل منع الحمل فضلا عن العوامل الاجتماعية الأخرى كتعلم واشتغال النساء والوضع الاجتماعى الاقتصادى للأسرة .

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا الى مفهوم الخصوبة Fertility وهو المفهوم الذى يتناول الملوك الإجابى للزوج والزوجه والذى يترجم من خلاله عمليه انجاب الأطفال وعدد هؤلاء الاطفال وكذلك سبل التعامل مع الابناء ، ويجب الا نخلط بين معدل المواليد أو ما يطلق عليه معدل المواليد الخام (وهو عدد المواليد الاحياء لكل ١٠٠٠ من السكان في سنة معينة) وبين معدل النمو (وهو

المعدل الذي يشير الى ما يطرأ على حجم السكان من زيادة أو نقصان في سنة بعينها (بسبب الزيادة الطبيعية) .

وهناك عدة طرق لقياس معدل الخصوبة في المجتمع ومن بين هذه الطرق :-

[١] معدل المواليد الخام - الذي سبق ذكره - وتتلخص في المعادلة التالية :

$$= 1000 \times \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{إجمالي السكان}}$$

$$22 = \frac{1000 \times 11,000 \text{ المواليد}}{500,000 \text{ إجمالي السكان}} \text{ كان في قطر عام } 1993$$

[٢] معدل المواليد المعدلة ويتضمن عدد المواليد الاحياء (صفر - ١) لكل

ألف من النساء في سن الحمل (١٥ - ٥٠) ويعد هذا المعدل أكثر تنقيحاً من معدل المواليد الخام لأنه ينسب المواليد الى النساء في سن الحمل ، وهكذا يكون هذا المعدل أكثر دقة ودلالة أي أن المعدلة تتضمن :

$$\frac{\text{عدد المواليد} \times 1000}{\text{عدد النساء في سن الحمل}}$$

$$105,3 = \frac{1000 \times 199459 \text{ المواليد}}{1894363 \text{ عدد النساء } 15 - 50 \text{ سنة}} \text{ وفي تونس كان}$$

أي أنه في تونس سنة ١٩٨٩ كان هناك ١٠٥ مولوداً لكل ١٠٠٠ امرأة بينما بلغ هذا المعدل في اليمن ٢٤٠ مولوداً حياً لكل ١٠٠٠ امرأة سنة ١٩٩٠ (ويعد هذا المعدل من أعلى المعدلات في

العالم) وقد سجلت اليابان معدلا منخفضا جدا بلغ ٤٠ مولودا لكل ١٠٠٠ امرأة في سن الحمل .

[٣] معدل الخصوبة العصرية : ويتناول معدل مواليد النساء في حقبة عصرية معينة وفي الحقبة العصرية ٢٠ - ٢٤ سنة بالنسبة لمجموع النساء في المجتمع .
ويتضمن المعادلة :

$$\frac{\text{عدد المواليد للنساء (٢٠ - ٢٤ سنة)} \times ١٠٠٠}{\text{مجموع النساء في فئة العمر ٢٠ - ٢٤ سنة}} = \frac{\text{عدد المواليد سنة ١٩٨٩} \times ٤٤٠٠٠}{\text{عدد النساء في الفئة ٢٠ - ٢٤ سنة ٣٨٠,٠٠٠}} = ١١٥,٨$$

وفي تونس كان

أي أن هناك ١١٦ مولودا حيا لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح اعمارهن بين ٢٠ - ٢٤ سنة في تونس ١٩٨٩ م .

وفي بورندي بلغ عدد المواليد الاحياء ٢٧١ لكل ١٠٠٠ امرأة في فئة العمر ٢٠ - ٢٤ سنة ١٩٨٧ ، بينما كان هذا المعدل ١٤٠ في شيلي وفي استراليا سنة ١٩٩٠ و ١٤٤ لكل ألف امرأة في المرحلة العصرية ٢٠ - ٢٤ في المغرب .



وهناك ما يعرف بمعدل الخصوبة المكتملة ويتضمن عدد الاطفال الذين تتجهم المرأة خلال فترة احيائها وعندما يطبق هذا المقياس على مجموعة من

النساء اللاتي بلغن ٤٩ سنة فأكثر فإن هذا يشير إلى العدد الكلي للأطفال الذين يمكن انتابهم خلال الفترة المحتملة للانتجاب .

ومن الواضح أن المرأة الأفريقية تحتفظ بأعلى نسبة للخصوبة المكتملة .

وفي تونس اتضح أن هذا المعدل سنة ١٩٩١ قد بلغ ٣.٣ .

ويوجد كذلك ما يعرف بمعدل الخصوبة الصافية وهو متوسط عدد الإناث اللاتي يمكن أن تتجهن المرأة طوال فترة حياتها وتكشف المقارنة هنا عن الاختلاف بين البلدان في معدل الخصوبة الصافية والاختلاف في المجتمع الواحد من فترة لأخرى كما يتأثر هذا المعدل بمعدل وفيات الأطفال الرضع .

جدول رقم (٩)

بوضح معدل الخصوبة الصافية في مصر ١٩٩٠/٨٥

معدل الخصوبة الصافية ١٩٩٠/٨٥	البلد
١,٧	مصر
٢,٨	الأردن
٢,٧	اليمن

ارثر هويت وتوماس كين - دليل المكان الصادر عن مكتب السكان - واشنطن -

١٩٩٤ ، ص ١٣ : ص ١٨ .

وهذا يعنى أن عدد الإناث اللاحى يستخلفن امهاتهن فى الاردن واليمن
اكثر منها فى مصر مما يؤدى لزيادة ملحوظة فى معدل الانجاب .

ويمكننا أن نتناول هنا معدل الخصوبة الكلى الذى يشير الى متوسط عدد
الاطفال الذين تنجبهم امرأة واحدة خلال حياتها لسنة ١٩٩٤ للإشارة الى الفروق
بين البلدان المختلفة فى هذا المعدل .

جدول رقم (١٠)

يوضح معدل الخصوبة الكلى على مستوى العالم والقارات المختلفة ومعدل

المواليد لكل ١٠٠٠ شخص سنة ١٩٩٤

البلد	معدل الخصوبة الكلى	معدل المواليد لكل ١٠٠٠ شخص
العالم	٣,٢	٢٥
الدول المتقدمة صناعيا	١,٧	١١
الدول النامية	٣,٦	٣٨
أفريقيا	٥,٩	٤٢
امريكا الشمالية	٢	١٦
امريكا الجنوبية	٣,١	٢٦
آسيا	٣,١	٢٥
أوروبا	١,٦	١٢
الأوقيانوسية (استراليا ونيوزيلانده)	٢,٦	٢٠

ويتضح من هذا الجدول ارتفاع معدل الخصوبة الكلى وارتفاع معدل المواليد على مستوى العالم ، ومن المعروف أن العالم يستقبل في الدقيقة الواحدة نحو ٢٧٠ مولودا جديدا .

يتضح الفرق الواضح بين الدول المتقدمة صناعيا وغيرها من الدول النامية ففي الوقت الذي يبلغ فيه معدل الخصوبة ١,٧ ٠ ومعدل المواليد الخاص ١١ في الدول المتقدمة يصل هذا المعدل الى ٣,٧ ومعدل المواليد الى ٢٨ في الالف في الدول النامية الامر الذي يلفت النظر الى ابعاد الزيادة السكانية في العالم الثالث وهو ما يؤدي للعديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول .

وإذا قارنا بين القارات التي تضم معظم البلدان النامية (في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا) لتضحت لنا معالم الظاهرة التي يطلق عليها الانفجار السكاني اذ يصل معدل الخصوبة في أفريقيا الى ٥,٩ ومعدل المواليد الخام الى ٤٢ في الالف (وهو من اعلى المعدلات في العالم) ويصل في امريكا الجنوبية واسيا الى معدلات مماثلة بينما يقل في الاوقياتوسية بعض الشيء (٢,٦ للخصوبة ، ٢٠ لمعدل المواليد الخاص) .

وتفصح المعدلات في امريكا الشمالية وأوروبا عن معدلات تقل عن سابقتها فهي في امريكا الشمالية ٣ لمعدل الخصوبة ، و ١٦ للمواليد الخاص ، وفي اوزيا ١,٦ للخصوبة ، و ١٢ لمعدل المواليد الخاص وهو ما يوضح كذلك أبعاد المشكلة التي تواجه أوروبا من حيث الانخفاض الواضح في معدل المواليد في السنوات الأخيرة .

جدول رقم (١١)

المقارنة بين بعض البلدان بالنسبة لمعدل الخصوبة

ومعدل المواليد الخام سنة ١٩٩٤

البلد	معدل المواليد	معدل الخصوبة	البلد	معدل المواليد	معدل الخصوبة
الصومال	٥٠	٧	لبنان	٢٥	٢,٩
السودان	٤٤	٦,٤	اندونيسيا	٢٥	٣,٠
ليبيا	٤٢	٦,٤	الصين	١٨	٢,٠
بوليفيا	٣٧	٥	فنلندا	١٠	١,٨
الأردن	٣٨	٥,٩	اليونان	١٠	١,٤

يتضح من هذا الجدول أن معدل المواليد يتراوح في هذا الجدول بين ٥٠ في الصومال و ١٠ في فنلندا واليونان .

ومن الواضح أن الاختلاف في المعدلات هنا تعكس بدورها اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد وبخاصة ما تطبق منها برؤى العالم بصفه عامة والسلوك الاتجاي بصفة خاصة .

والواضح كذلك ارتفاع معدل المواليد في السودان وليبيا وبوليفيا والأردن وهي جميعا - باستثناء ليبيا - من البلدان الفقيرة التي ينخفض فيها دخل الفرد .

ونلاحظ أن معدل الخصوبة والمرتبطة بالانجاب الفطري يصل الى اقصاه (٧ ابناء) في الصومال ويقل قليلا حتى يصل الى ٦,٤ % في كلا من المودان وليبيا لسيادة انساق القيم التقليدية التي تساند كثرة الانجاب .

بينما يقل معدل الخصوبة في بوليفيا وفي الاردن ، وفي اندونيسيا ولبنان حيث يتقارب معدل الخصوبة ، ومن المعروف أن انخفاض الخصوبة في الصين هو نتيجة لالزام الدولة للأسرة بعدم انجاب اكثر من طفلين بينما يقل عن ذلك في فنلندا واليونان .



وما من شك أن ثمة علاقة بين تعليم المرأة وانخفاض معدلات الخصوبة وازدياد الأقبال على ممارسته تنظيم الأسرة والاهتمام بالصحة الانجابية للأطفال (١٠) وهو ما اوضحته دراسات هوبكرافت Hobcraft عن تعليم المرأة (١٩٩٣) وكلياند Cleland عن تعليم مالم وتحصين فرص بقاء الاطفال (١٩٩٠) ، ومارتن Martin عن تعليم المرأة والخصوبة (١٩٥٠) .

وقد افصحت الدراسات التي اجراها رثمان وغيره في المكسيك أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة بصحبه انخفاض معدل الخصوبة وهو ما اكدته دراسات توان Toan وغيره من الخبراء في فيتنام ، ولا تختلف نتائج مسح الخصوبة العالي في كولومبيا عما سبق ذكره لاذ اتضح أن اهم محددات تدبير صحة الطفل وتخفيض معدلات وفيات الاطفال الرضع يتمثل في تعليم الزوجه .

وقد اوضحت بعض الدراسات المصرية أن السيدات الأكثر تعليمًا يرتبطن عادةً بازواج ذوى تعليم عالٍ وتُمنن إلى العيش في المناطق الحضرية وذوات مستوى اقتصادى أعلى (يزيد بزيادة سنوات التعليم) ويملن للزواج في سن متأخر نسبيًا عن أقرانهن غير المتعلمات وهن يرغبن في انجاب عدد أقل من الأطفال يقل عن ٣ أطفال عادةً ويقبلن على الاستخدام الأفضل للخدمات الصحية مما ينعكس، على بقاء الأطفال على قيد الحياة (٧) .

وتلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا هامًا في تحديد معدل الخصوبة، ففي مصر على سبيل المثال توجد فروق واضحة بين الريف والحضر حيث تفضل الأسرة كبرىه العدد في المناطق الريفية وخاصةً في ريف الوجه القبلى حيث اوضح المسح الديموجرافى الصحى لعام ١٩٩٥ زيادة معدلات الانجاب الكلية بين السيدات في ريف محافظات الوجه القبلى عن مثيلتها في ريف الوجه البحرى والمحافظات الحضرية حيث تصل هذه المعدلات إلى ٥,٢ ، ٣,٢ ، ٢,٨ طفل في هذه المناطق على التوالي حيث تصل لاننى معدل لها في المناطق الحضرية وهى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس .

ومن الدراسات الهامة كذلك في هذا المجال دراسة اجتماعية عرضت لعلاقة اماط الزواج في مصر بمستويات الخصوبة وقامت بها جيهان عزيز حيث استنتجت الباحثة أن متوسط عدد الأطفال المولودين على وجه العموم للزواج الأقارب هو ٤,٢ بالمقارنة بـ ٣,٦ في المتوسط للزواج الغير اقارب ، وإن عدد الأطفال الاحياء حالياً لدى الأزواج الأقارب أقل لدى الأزواج الغير اقارب عنه لدى المتزوجات من غرباء حيث اوضح أن ٦٢% من الأزواج الغير اقارب قد سبق لهن استخدام الوسائل مقارنة بـ ٤٩% فقط من الأزواج الاقرباء . وقد فسرت

أحدى الدراسات هذا بأن المتزوجة بقربها تدعى انه قد يعترض منذ البداية على استخدام وسيلة لمنع الحمل أو الاكتفاء بعدد محدود من الأبناء يعكس المتزوجة بغريب حيث تتمكن عادة من مناقشته والتعبير عن وجهه نظرها وإقناعه بظروفها الصحية والنفسية والأوضاع التي يجتازها معا فتقدم - كنتيجة لذلك - على استخدام وسيلة لتنظيم الأسرة (٨) .

وتشير النتائج بصفة عامة الى انتشار زيجات الأقارب بين قاطنى الريف في مصر وبخاصة ريف الوجه القبلى ، وكلما انخفض المستوى التعليمى زاد احتمال الزواج من أقارب بل أن الزواج بين الأقارب يحدث في سن أصغر من الزواج بين الغرباء (٩) .

ومما لاشك فيه - كما اوضحت الدراسات المختلفة - أن السيدات في المناطق الحضرية في دول العالم الثالث ينلن رعاية صحية أثناء الحمل بنسبة تفوق امثالهن في المناطق الريفية (١٠) .

وقد اوضحت احدى الدراسات الحديثة في المجتمع المصرى أن الولاده تمارس بواسطة طبيب أو ممرضه في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية حيث تتم الولاده عادة في المنزل في ريف الوجهين القبلى والبحرى وتنلقى السيدات في المناطق الحضرية وفى محافظات الوجه البحرى عموما رعاية صحية طوال فترة الحمل كما يتم تطعيم النساء ضد مرض التيتانوس .

وقد ورد في تقرير التنمية البشرية في مصر لسنة ١٩٩٦ أن متوسط العمر عند الزواج يصل الى ٢٥ سنة في المتوسط (١١) .

وهكذا يعكس لنا مفهوم الخصوبة Fertility العديد من المعطيات الهامة المتعلقة بالانجاب والسلوك الانجابي ، وتساعدنا هذه المعطيات في الربط بين الانجاب والتعليم والعمل لاسيما تعليم واشتغال الانثى والمستوى الاجتماعي - الاقتصادي والمناخ الاجتماعي والثقافي المساند ونسق القيم في المجتمع الذي نقوم بدراسته كما نتضح لنا كذلك طبيعه الفروق الريفية - الحضرية وطبيعة الثقافات الفرعية في المجتمع التي يتمثل اثرها في تحديد السن الانسب للزواج والعدد المفضل للاطفال واستخدام أو عدم استخدام وسائل تنظيم الاسرة .

وقد ظهر في السنوات الاخيرة مفهوم الصحة الانجابية Reproductive Health للعناية بصحة الام والطفل اذ أن المرأة يمكن أن تلعب دورا في العناية بصحة جميع افراد الاسرة وبخاصة الاطفال ويتضمن ذلك الصحة البدنية للمرأة وتصور المرأة لظروفها الصحية وكرامتها الاجتماعية المتربطة بالانجاب فضلا عن انواع الخدمات التي ينبغي أن يقدمها المجتمع للعناية بصحتها الانجابية فسي فترة الحمل والولادة (١٢) .



المصادر

- [١] ثروت اسحق - علم الاجتماع ودراسة السكان - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٩٣ - ص ٤٧ .
 - [٢] عبد الحميد لطفي وحسن الماعاقي - دراسات في علم السكان - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ٦١ : ص ٧١ .
 - [٣] على عبد الرازق جلبى - علم اجتماع السكان - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٨٤ - ص ٢٤٨ : ص ٢٤٩ .
 - [٤] ثروت اسحق - المصدر السابق - ص ٧٥ : ٨٢ .
 - [٥] يستشهد جلبى بدراسات كيسر Kiser ولوريمر Lorimer واسبورن Osbern وهي الدراسات التي تربط بين نقص معدل الانجاب بين السكان الذين ينتمون للمهن العليا اذا قورن بالمهن الدنيا .
- ودراسات نوتستين Notestein وهاتشنسون Hutchinshen وهاجود Hagood التي حاولت أن تربط بين الخصوبة والوضع الطبقي حيث يحظى اصحاب الوضع الطبقي البسيط باسرة كبيرة الحجم مقارنة مع الاسر الثرية .
- كما عرض للدراسات التي اجريت على النسق الاسرى للأسره في الهند وسيلان وتايوان ويورتوريكو والتي ابرزت أن تركز السلطة في يد الذكر ومسيطرته قد أدى في هذه البلدان الى زيادة معدل الخصوبة . (المصدر السابق ذكره ص ٢٦٣ : ص ٢٨٤) .

- [٦] Sonia Correa in Collaboration with Rebecca Reichmann,
population and Reproductive Rights, Zed books Ltd London ,
New Jersey, 1994. P.10

[٧] خديجة دندش وامانى رفعت - تعليم المرأة وعلاقته بالصحة الانجابية
وصحة الطفل في التقرير النهائى للمسح الديموجرافى الصحى ١٩٩٥ -
المجلس القومى للسكان - القاهرة - ١٩٩٨ - ص ٢ ، ص ٣ ، ص
٢١ ، ص ٢٢ .

[٨] جيهان عزيز فاضل - أنماط الزواج المصرى والسلوك المتعلق
بـ بالخصوبة - في المصدر السابق الاشارة اليه - ص ١٣٧ .

[٩] - أنماط الزواج المصرى - في المصدر نفسه
ص ٢٥٤ .

[١٠] الجمعية المصرية لرعاية الخصوبة - استخدام خدمات رعاية الامومة
بين السيدات - في المصدر نفسه - ص ٢١٤ .

[١١] معهد التخطيط القومى - مصر - تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦ -
القاهرة ١٩٩٨ - ص ١٤١ ، ص ١٤٧ .

[١٢] هند خطاب - المعاناة الصامتة - اليونسيف عمان - ١٩٩٢ .



الفصل الرابع

الخصائص الطبيعية والاجتماعية للسكان

سبق أن ذكرنا أن الدراسة العلمية للسكان تهتم بمجموعه من

المحاور هي :

- ١] حجم السكان : وتعني به مجموع السكان وتفسير ما يطرأ على هذا المجموع من زيادة أو نقصان سواء على مستوى العالم أو القارات أو بعض الدول (كالدول العربية أو دول الشرق الأوسط) أو من خلال تصنيفها الى مجموعة الدول المتقدمة صناعيا ودول العالم الثالث أو على مستوى دول واحدة أو حتى بمقارنة الولايات والمحافظات التي تضمها هذه الدول .
- ٢] توزيع السكان : وما يطرأ على هذا التوزيع من تغيرات سواء على مستوى القارات أو البلدان أو المجتمع نفسه ، ويدخل فيها توزيع السكان بين ريف وحضر وبادية واهلجرا
- ٣] خصائص السكان : سواء كانت هذه الخصائص خصائص طبيعية (فيزيقية) كالسن والنوع أو خصائص اجتماعية وثقافية (كالتعليم والمهنة والحالة الزوجية ومستوى الدخل) ولا شك أن هذه الخصائص بدورها ليست ثابتة إذ أن معدل الاطفال أو معدل الشباب أو الشيوخ قد يتغير بمرور الوقت وكذلك نسبة الذكور للإناث فضلا عن نسب التعليم والتركيب المهني والاجور والرعاية الصحية إذ يمكن أن تتحسن الاوضاع أو تسوء بمرور الوقت كما تختلف هذه الخصائص من حقبة لآخرى في المجتمع .

وسنعرض فيما يلي لبعض الخصائص الطبيعية والاجتماعية لايضاح

الابعاد المختلفة المتصلة بهذه المتغيرات وهذه الخصائص هي :

١] السن والنوع كمثال للخصائص الطبيعية .

٢] الوضع الاقتصادي والحالة الزوجية كثال للخصائص الاجتماعية (*)

أولاً : الخصائص الطبيعية :

١] توزيع السكان بحسب فئات السن والنوع :

مقدمه :

هناك خصائص طبيعية للسكان لا يمكن اغفالها إذ أن توزيع سكان المجتمع بحسب اعمارهم ونوعهم (ذكور / اناث) من الاسس الهامة لفهم طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المدروس ، ونقصد بكونها خصائص طبيعية انها خصائص غير مكتسبة مثلها كمثال الخصائص الاجتماعية والثقافية الاخرى كالتعليم والمهنة والوضع الطبقي ومحل الإقامة والانتماء الحزبي وغيرها . ومع هذا فان هذا المتغيرات " الطبيعية " لا تصل في عزلة عن غيرها من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهي تختلف من مجتمع لآخر وفي المجتمع نفسه من حقبه لاخرى ولا يتسنى دراستها الا في اطار البناء الاجتماعي Social Structure ونسق القيم في المجتمع الذي نقوم بدراسته ويعنى هذا ببساطه أن السكان يتأثرون بوجودهم في بيئة معينه

(*) أثرنا استخدام تعبير الوضع الاقتصادي للدلالة على بعض المؤشرات التي ترد في مجلدات السكان والتي درج على استخدامها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بمصر كالحالة المعالية التي تصور حالة العامل وعما اذا كان يعمل لدى الغير أو يباشر العمل بنفسه ، والموقف من قوة العمل كأن يعمل باجر أو بدون اجر أو لا يدخل في قوة العمل (كربات البيوت) ونوع العمل الذي تقوم به المؤسسة وهو ما يطلق عليه النشاط الاقتصادي الخ

فيتفاعلون معها إيكولوجيا ويعملون في منكبها من خلال علاقات الإنتاج والاستهلاك ، ويعيشون في تجمعات قروية ، ويتقنون على وجود ضوابط سلوكيه فينشأ ما يعرف بنسق الضبط الاجتماعي ، ويلتزمون بمقاييس قيمية في شتى مجالات الحياة فيسود نسق القيم الذي يلتزم به السكان .

ومن هنا فإن التعرض للخصائص الطبيعية والفصل بينها وبين الخصائص الاجتماعية المكتسبة يتم هنا بصورة تصفية بقصد الدراسة فحسب فالظواهر السكانية تعمل في اطار البنية الاجتماعية والطبيعية والاضاع البيئية والإيكولوجيه التي تضمها .

١] توزيع السكان بحسب فئات السن :

من المستحيل أن نرى اى مجتمع انمائى يخلو من تمثيل الاطفال والشباب والشيوخ ومن ثمة فان هذه التقسيمات الطبيعية توجد في اى مجتمع دون استثناء وان اختلفت معدلاتها من مجتمع لآخر .

ومن المسلم به كذلك أن الشباب وهم القوة العاملة في المجتمع وطاقته الانتاجيه وهم بدورهم يعملون صغار وكبار السن في المجتمع Dependents وهم الذين يعتمدون في اعاليتهم على الفئة المنتجه (الشباب) التي ترعاهم والتي على عاتقها كذلك يقع عبء اعاليتهم Independents .

وقد درج علماء السكان على تقسيم المكان الى فئات خمسية أو عشرية (٥ سنوات أو ١٠ سنوات) لتسهيل عملية المقارنة بين الفئات المختلفة ففى عام ١٩٦٨ كانت نسبة الاطفال (٥ سنوات فأقل) تصل الى ٤% في اماره

موناكو (٢% ذكور ، ٢% اناث) بينما كانت هذه النسب في مصر سنة ١٩٧٠
١٥% (٨% ذكور و ٧% اناث) .

وفي سنة ١٩٧٠ كانت نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن ١٠
سنوات ١٦% في فرنسا والمانيا الغربية واليابان بينما كانت هذه النسبة ٣٤%
في غانا والسودان .

وهناك تصنيفات اخرى لتقسيم السكان الى قاعدة سكانية تضم الاطفال
الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ومرحلة الشباب (١٥ - ٤٥ سنة) ومرحلة ما
قبل الشيخوخة (٤٥ - ٦٠ سنة) ثم مرحلة الشيخوخة (٦٠ سنة فأكثر) .
وفي امارة موناكو سنة ١٩٦٨ كانت هذه النسب على التوالي : ١٣% ،
٣٦% ، ٢١% ، ٣٠% اما في جزيرة كريسمس سنة ١٩٧١ فكانت هذه النسب
على النحو التالي : ٣١% ، ٥٦% ، ١١% ، ٢% اما عن مصر سنة ١٩٧٦
فكانت هذه النسب كما يلي : ٤٠% ، ٤٣% ، ١١% ، ٦% ومع تجاوز اختلاف
سنوات التعادل فان مصر استحوذت على اكبر قاعدة سكانية اقل من ١٥ سنة ،
واستحوذت كريسمس على نسبة كبيرة من الشباب ، وحظيت امارة موناكو على
نسبة كبيرة لمرحلة ما قبل الشيخوخة . غير أن جميع هذه البلدان قد اتفقت في
ضالة نسبة المسنين مما يعكس انخفاض متوسط العمر فيها .

ويطرح بعض علماء الديموجرافيا تقسيما آخر يقسم سكان المجتمع الى
اقل من ١٥ سنة ثم ١٥ - ٥٠ سنة (القوة المنتجة) و ٥٠ فأكثر لكبار السن
ومن في حكمهم . ويطلق على هذه المعادلة الأخيرة معادلة التوازن السكاني .

وقد اوضحت الدراسات السكانية في ذلك انه في البلدان المتقدمة صناعيا ترتفع الاعمار الوسطى (الشباب) وكذلك كبار السن بينما تنخفض نسبة الاعمار المبكرة (اقل من ١٥ سنة) نظراً لاتشغال الزوجه الى جانب الزوج بالعمل خارج المنزل ، وارتفاع المستوى الاقتصادي للمرأة ، والتطرف في استعمال وسائل تنظيم الاسرة والاجهاض ، وتقدم الطب الوقائي والعلاجي ، وارتفاع المستوى التعليمي والوعى الاجتماعى ، وسيادة نسق القيم الذي يعطى من شأن الاسرة الصغيرة .

وعلى العكس من هذا ففى البلدان المتخلفة صناعيا ترتفع عادة معدلات الخصوبة بينما يقل متوسط توقع الحياة عند الميلاد ويقل معدل كبار السن نتيجة لنقص الرعاية الطبية وفى هذه البلدان ترتفع نسبة الامية وتزداد اعداد الفقراء وينتشر الزواج المبكر ، وتميل الاسر الفقيرة لتشغيل اولادهم في سن صغيرة وبذلك يصبح الطفل وحده اقتصادية معينة لاسرتها رغم ضآله ما يحصل عليه من دخل وما يلقىة من صاحب العمل من غت واذلال .

وهناك نمط ثالث من المجتمعات التي توصف بانها لم تدخل بعد في عداد البلدان المتقدمة صناعيا بعد فهي تجاهد للخروج من دائرة التبعية الاجتماعية والاقتصادية واللاحق بركاب التقدم ويظهر ذلك في الارتفاع النسبى في النمو الاقتصادى كما يزداد حرصها على أن تتوازن معدلات التصدير والاستيراد وهى تجاهد للتغلب على مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية بدفع عجلة التنمية مع الاقلال من الاعتماد على القروض ، وهناك امثله عديدة لهذه الدول حيث يتمكن أن نجد شواهدا في بعض دول آسيا وأفريقيا ، وفى هذه الدول ينخفض نسبيا معدل الخصوبة الاجمالى فلا يتعدى ٢% ويرتفع متوسط عمر الفرد فيها ، وإذا

عدنا للتصنيف الاخير لتقسيم المجتمعات الى قاعدة سكانية نقل فيها الاعمار عن ١٥ سنة وفئة وسطى من ١٥ - ٥٠ منه ثم فئة تزيد الاعمار فيها عن ٥٠ سنة (أى معادلة التوازن) فان علماء السكان قد قاموا بوضع التصور التالى للنسب الخاصة بكل فئة :

نوع الدولة	القاعدة	الشباب	كبار السن	المجموع
دولة نامية	%٤٠	%٥٠	%١٠	١٠٠
دولة في طريقها للتقدم	%٣٣	%٥٠	%١٧	١٠٠
دولة متقدمة صناعيا	%٢٠	%٥٠	%٣٠	١٠٠

ومعنى هذا ببساطة أن ٤٠% من حجم السكان في الدول النامية هم من الأطفال وهو ما يعبر عنه بول آر وإريك بقولهما " أن جماهير الصغار في الدول النامية هم بارود الانفجار السكاني " ومع اتنا نرى في هذه النظمه صوره المالتسية الجديدة كما يذكر رمزي زكى الاقتصادى الشهير الا أن العبارة ليست خاطئة تماما .

وتقل نسبة الأطفال الى اجمالى حجم السكان في الدول المتقدمة صناعيا الى ٢٠% ويرجع ذلك الى نسق القيم في هذه البلدان الذي يعطى من شأن الاسرة الصغيرة ولعل هذا ما اتضحت معالمه في المناقشات التي دارت في مؤتمرات السكان في عام ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، ولخيرا في مؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ والتي اوضحت اختلاف وجهة نظر الدول النامية عنها بالنسبة للدول الغنية فيما يتعلق بقضية الخصوبة والسلوك الانجابى في الشرق والغرب حيث يتهم الغرب دول العالم الثالث بانها سبب الانفجار السكاني بينما تتهم الدول النامية الدول المتقدمة بانها السبب الرئيسى في الاتار المدمره التي

لحقّت البيئة ، وهناك العديد من الدول الذي وضع نصب عينيه تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية مع العمل على خفض معدلات النمو السنوي للسكان في الوقت نفسه وهي الدول التي لا يتجاوز فيها معدل صغار السن عادة ثلث الحجم الكلي للسكان (٢٨% : ٣٣%)

وفي الوقت نفسه فإن من تصل أعمارهم الى ٥٠ سنه فأكثر تتراوح نسبهم بين ١٠% (وهي نسبة منخفضة للغاية) في العديد من الدول الفقيرة والمتخلفة و ١٧% في الدول التي تهتم بدفع عجلة التنمية في شتى المجالات ويزداد فيها الاهتمام بالطبيب الوقائي والعاجي ، و أخيراً ٣٠% بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً ويزداد فيها أساليب الرعاية والاهتمام بكبار السن في المجتمع .

والجدول التالي (٩)

يقارن بين التوزيع العمري في الدول المتقدمة والنامية سنة ١٩٨٠

نوع الدول	التوزيع		
	أقل من ١٥	١٥ - ٦٥	٦٥ فأكثر
جميع الدول المتقدمة	٢٣	٦٦	١١
الولايات المتحدة (كمثال)	٢٣	٦٦	١١
جميع الدول النامية	٣٩	٥٧	٤
كينيا (كمثال)	٥١	٤٦	٣

المصدر: البنك الدولي - تقرير نمو العالم ١٩٨٤ - أكسفورد - ص ٦٧ .

والملاحظ في هذا الدول ضائله نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنه في الدول المتقدمه اذ يقل حجم الاطفال عن ربع المجموع الكلى سواء في الدول المتقدمه صناعيا بصفة عامة أو في الولايات المتحدة الامريكية (كمثال) .

اما بالنسبة للدول النامية فإن القاعدة السكانية تصل الى ٣٩% والقوى المنتجة ٥٧% ويقل حجم فئة كبار السن في المجتمع بينما يزيد حجم الاطفال في كينيا ليصل الى اكثر من نصف مجموع السكان وتقل نسبة القوى المنتجة فتصل الى ٤٦% بينما تتكفى نسبة كبار السن الذين تبلغ اعمارهم ٦٥ منه فاكتر اذ لا تتعدى ٣% من المجموع الكلى للسكان .

وفيما يلي تصنيف سكان المجتمع المصرى على امتداد سنوات مختلفة منذ ١٩٦٠ حتى ١٩٨٦ بحسب فئات معادلة التوازن السكاني .

جدول (١٠)

توزيع السكان في مصر من ١٩٦٠ : ١٩٨٦

السنة	صفر - ١٥	١٥ - ٥٠	٥٠ فأكثر	المجموع
١٩٦٠	٤٣	٤٥	١٢	١٠٠
١٩٧٠	٤١	٤٦	١٣	١٠٠
١٩٧٦	٤٠	٤٧	١٣	١٠٠
١٩٨٦	٤٠	٤٨	١٢	١٠٠

يتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة القاعدة السكانية اقل من ١٥ سنه بدأت في التناقص من ٤٣% الى ٤٠% وإن شريحة الشباب قد ارتفعت من ٤٥% الى ٤٨% غير أن القاسم المشترك خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠ الى

١٩٨٦ هو ضخامة القاعدة بما يعكس ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ منه مما يوضح انخفاض متوسط عمر الإنسان ويدل على انخفاض الاهتمام بكبار السن في المجتمع مع انخفاض الاهتمام بالرعاية الصحية في الريف والمناطق الصحراوية بصفة عامة .

ومع أن احصاء سنة ١٩٩٦ قد اوضح أن القاعدة السكانية تصل الى ٣٥% غير أن الامر يحتاج الى المزيد من التقصى والدراسة المتمنه .

والمجتمع المصرى يحتاج للاهتمام بالطفولة التي ترتفع معدلاتها الى توفير المدارس والمستشفيات ودور الحضانه فضلا عن الاهتمام بمرحلة الشباب من حيث توفير فرص العمل والمساكن والمسارح ودور السينما والمكتبات والمعاهد والجامعات كما أن الاهتمام باتشاء المصانع والمؤسسات الانتاجية من شأنه أن يشبع احتياجات هذه الفئة ، ومن الواضح أن الشباب هم القوة العاملة في المجتمع وطاقته الانتاجية وهم بدورهم يتولون اعالة صغار وكبار السن الذين يعتمدون في اعالتهم على فئة الشباب التي ترعاهم .

وقد اوضحت الدراسات الديموجرافية أن البلدان المتقدمة صناعيا تتميز بانتشار الاعمار الوسطى أو الشباب وترتفع فيها بالمثل نسبة كبار السن بينما تنخفض نسبة الاعمار المبكرة الأقل من ١٥ منه (أو معدل المواليد) في هذه البلدان مع انتشار التصنيع والحضرية والتقدم الاقتصادى المصاحب للتقدم الطبى وزيادة الاهتمام بالخدمات لاسيما الخدمات الصحية والتطعيمية ووسائل النقل والمواصلات والاسكان ، وقد ازداد معدل الاطفال في البلدان المتخلفة صناعيا حيث يقل معدل كبار السن لنقص الرعاية الصحية وينخفض كذلك معدل الفئة التي

نطلق عليها ما قبل الشيخوخة (١٥ - ٦٠ سنة) ، وغنى عن القول أن انتشار الزواج المبكر يؤدي الى تضخم معدل المواليد في مثل هذه المجتمعات وعادة ما نلاحظ انخفاض مستوى المعيشة وهذه البلدان ويطلق على هذه المجتمعات الشابة Youth حيث يتركز النّقل السكاني في القاعدة ومرحلة الشباب المبكر .

والأمر الملفت للنظر في مصر انخفاض نسبة كبار السن في التعدادات المختلفة والجدول التالي يوضح نسب السكان في مصر حسب احصاء عام ١٩٩٦ حيث يتضح لنا انخفاض معدل الاطفال (اقل من ١٥ سنة) وزيادة حجم السكان في فئة السن من ١٥ - ٦٠ سنة ، وانخفاض الفئة ٦٠ سنة فأكثر .

جدول (١١)

توزيع السكان حسب فئات الأعمار سنة ١٩٩٦ في المجتمع المصري

الفئة	%
اقل من ١٥ سنة	٣٥
١٥ - ٦٠ سنة	٦٠
٦٠ سنة فأكثر	٥
المجموع	١٠٠

ومن الواضح أن الشريحة التي تقع في سن الانتاج ١٥ - ٦٠ تتميز بالكبر في المجتمع المصري غير أن توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات قد بلغ ٦٦ سنة (١٩٩٣) وهذا المتوسط يقل عن مثيله في دول غرب اوربا والامريكتين وعن مثيله في استراليا وفي بعض بلدان آسيا كذلك (١) .

ونخلص من هذا أن توزيع السكان بحسب اعمارهم يعكس المستوى الاجتماعي - الاقتصادي ويجسد الثقافة السائدة ، والخصوبة ، والسلوك الانجابي ، والفروق الريفية - الحضرية والوضع الصحي والتعليمي ، والوعي الاجتماعي السائد ، واتساع الزواج والامن الاجتماعي ونمط الشخصية في المجتمع موضوع الدراسة .

٢] توزيع السكان بحسب النوع :

تختلف نسبة الذكور الى الإناث من مجتمع لآخر وفي المجتمع نفسه من حقبة زمنية لأخرى حيث يرجع ذلك العديد من العوامل منها :

أ] الهجرة الى المجتمع من خارجة وحيث تكون نسبة كبيرة من المهاجرين عادة من الذكور وكان هذا واضحا في الولايات المتحدة حينما استقبلت اعدادا كبيرة من المهاجرين اليها .

وهو الامر الذي نلاحظه الان في بعض دول الخليج - وهي الدول الصغيرة من حيث حجم السكان والتي ازداد عدد المهاجرين فيها - والامثلة هنا كثيرة ففي الكويت والامارات وقطر والبحرين تزداد اعداد القوة العاملة النازحة الى هذه البلدان الى جملة سكانها مما يشجع هذه البلدان في الوقت الحاضر على الاستغناء تدريجيا عن الاعداد الكبيرة المتجهة للعمل فيها على أن يحل محلها أبناء القطر نفسه .

والجدول التالي يوضح هذه الظاهرة في الكويت حتى عام ١٩٨٠ :

جدول رقم (١٢)

الأعداد الإجمالية لسكان الكويت والقوة العاملة النازحة حسب النوع

السنة	إجمالي السكان		السكان غير الكويتيين	
	ع. الذكو	ع. الإناث	ع. الذكو	ع. الإناث
١٩٥٧	١٣٢.٥٨	٧٤٤١٥	٧٢٩.٠٤	١٩٩٢٧
١٩٦١	٢٠٠.٧٠	١٢.٩١٤	١١٦٢٤٦	٤٣٤٦٦
١٩٦٥	٢٨٦٣١٢	١٨١.٢٧	١٧٣٧٤٣	٧٣٥٣٧
١٩٧٠	٤١٩٨٨١	٣١٨٧٨١	٢٤٤٣٦٨	١٤٦٨٩٨
١٩٧٥	٥٤٣٧٦٨	٤٥١.٦٩	٣٢٠.٢٢١	٢٢٢١٦٠
١٩٨٠	٧٧٦٥٤٣	٥٨.٤٨٠	٤٩٦١٢١	٢٩٦٢٦٦

المصدر : ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل - انتقال العمالة

العربية ص ١٢٧ .

ونلاحظ في هذا الجدول ازدياد تدفق المهاجرين للكويت نتيجة لاكتشاف البترول وتحسين مستوى المعيشة نتيجة لارتفاع ثمن برميل البترول بمرور الوقت وبخاصة بعد حرب ١٩٧٣ مما أدى الى تنمية اجتماعية وعمرانية شاملة في هذا القطر الشقيقي وهو ما شجع على الاستعانة بقوه عاملة مدربه من البلدان العربية المجاورة التي تفيض قوتها العاملة عن حاجة تلك المجتمعات مع وجود اغراءات مادية تدفعها اليه النروح للخارج لتحسين احوالها المادية والوفاء بالتزاماتها المجتمعية في بلدان الارسال .

بـ] الهجرة من المجتمع الى خارجه حيث يطلق على هذا المهاجر للخارج Emigrant ولا شك أن هذه الظاهرة تؤدي بدورها للخلل في نسبة الذكور الى الإناث في المجتمع .

والجدول التالي يوضح اعداد المهاجرين للخارج من بعض الدول العربية الى بعض الدول العربية البترونية سنة ١٩٨٠

جدول (١٣)

الدولة	٥ع المهاجرين	دولة	٤ع المهاجرين	المجموع
مصر	١,٠٥٦,٥٠٠	السودان	٨٤٤,٧٠٠	--
اليمن (الشمالي والجنوبي)	٥٩٠,٢٧٠	المغرب	٧٧٠,٠٠٠	--
الأردن وفلسطين	٢٦١,٥٠٠	عمان	٢٣١,٥٠٠	--
سوريا	٧٢٦,٠٠٠	العراق	٢١٥,٠٠٠	--
لبنان	٦١٨,٥٠٠	الصومال وغيرها	٢٣٩,٠٠٠	--
المجموع	٢,٠٤٢,٧٢٠		٢,٤٠٠,٢٠٠	٢,٢٨٢,٧٤٠

المصدر : ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل - انتقال العمالة

العربية ص ٧٠ .

ومن الواضح أن معظم افراد القوة العاملة المتجهة للعمل بالدول البترولية من الذكور مما يغير من معدلات الذكور الى الإناث في المجتمع وبخاصة في سن الانتاج (١٥ : ٦٠ سنة) بل ومن المعروف أن النسبة الغالبة من المهاجرين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ : ٤٠ سنة (١٨) .

كما انه مما لا شك فيه أن المجتمعات التي شهدت هجره باعداد كبيرة منها كمصر واليمن ستتأثر بكثير من مثيلاتها كمسوريا ولبنان وغيرها التي نقل فيها الاعداد المهاجرة لدول النفط نتيجة لتمتعها باعداد سكانية متواضعة الحجم .

جـ الحروب ، ولهذا العامل اثره لانه يزدى في العادة الى زيادة نسبة الإناث عن نسبة الذكور ، ولا يزال اثر هذا العامل واضحا في بعض البلاد الاجنبية نتيجة الحرب الثانية فإذا قارنا عدد الإناث لكل ١٠٠٠ ذكر سنة ١٩٧١ في مجموعة من البلدان لاتضحت بجلاء هذه الظاهرة ففي مصر كان عدد الإناث ٩٨٢ بينما بلغ في دولة كاليابان في السنة نفسها ١٠٣٦ ، وفي المانيا الشرقية ١١٦٦ وفي المانيا الاتحادية ١٠٩٤ وفي الاتحاد السوفيتي - الذي ضحى بـ ٢٥ مليون نسمة خلال الحرب الثانية وحدها - ١١٦٦ .

وفي النمسا بلغت نسبة الإناث سنة ١٩٥٩ ٥٣% في مقابل ٤٧% للذكور وفي امارة مونلكو سنة ١٩٦٨ ٥٥% للإناث في مقابل ٤٥% للذكور اما في جزيرة كريسمس فكانت ٣٦% للإناث مقابل ٦٤% للذكور سنة ١٩٧١ .

ولا شك أن هذا يوضح دور الحروب في الخلل الذي يحدث بين الذكور والإناث في المجتمع .

د [اقتشار ممارسه وسائل وضبط التسل اذا قد يؤدي ذلك الى زياده نسبة الذكور على الإناث وذلك حينما تكتفى الكثير من الأسر بالمولود الأول واحتمال كون هذا المولود ذكرا اكبر من احتمال كونه انثى ذلك لانه من الواضح أن نسبة الذكور الى الإناث اكبر بين المواليد عموما (٢) .

وتهمنا معرفة نسبة الذكور الى الإناث في المجتمع لان الظروف الاجتماعية والاقتصادية تتأثر بهذه الفروق فإذا كانت نسبة الذكور اكبر من نسبة الإناث وخاصة بين الفئات المؤهلة للزواج فإن النتيجة المنتظرة هي انخفاض نسبة المتزوجين من الذكور بالنسبة لمجتمع اخر تكون فيه نسبة الإناث أعلى . وقد وجد في الولايات المتحدة عامة أن نسبة المتزوجين من الذكور (أقل في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية) بينما في مصر على سبيل المثال تبلغ نسبة الذكور المتزوجين سنة ١٩٦٠ ٧٢% للذكور انخفضت الى ٦٧% سنة ١٩٧٦ اما الإناث فإن النسبة قد انخفضت من ٦٨% الى ٦٥% (٣) .

ويرى الكثير من علماء السكان أن الاختلال الواضح في نسبة الذكور للإناث يؤدي بصورة غير مباشرة لانحراف النوع الذي تزيد معدلاته عن معدلات النوع الاخر في المجتمع مما يخلق فجوة ملحوظة ، ويفصح احصاء السكان في مصر عام ١٩٨٦ على أن نسبة الذكور في مجموع السكان بلغت ٥١% مقابل ٤٩% للإناث حيث يتفوق الذكور في المرحلة العمرية الأقل من ١٥ سنة ٢٠,٧% ذكور ، ١٩,٣% إناث ، وفي المرحلة العمرية ١٥ - ٦٠ سنة ٢٧,٢% ذكور / ٢٦,٦% إناث بينما تساوت نسبة الذكور مع نسبة الإناث في مرحلة الشيخوخة (٦٠ سنة فأكثر) ٣,١% للإناث وهذا يعنى أن نسبة الذكور للإناث تختلف في الفئات العمرية (الاطفال والشباب وكبار السن) وفي سنة ١٩٧٠ كانت النسبة في مرحلة السن ١٥ - ٦٠ سنة في مصر ٢٦% للذكور ومثلها للإناث (٢٦%) بينما هذه النسبة في كريسمس ٤٨% للذكور و ١٩% للإناث أى أن معدل الذكور في القوى العاملة يجزيه كريسمس يزيد عن ضعف معدل الإناث .

وغنى عن القول انه حين يخلل التوازن بين نسبة الذكور ونسبة الاناث في المجتمع يؤدي هذا للعديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتسمى المعادلة المستخمة في الحصول على نسبة الذكور للاناث أو نسبة الاناث للذكور بنسبة الذكوره وتلقى من قسمه عدد الذكور ÷ عدد الاناث في المجتمع مع ضروب حاصل القسمة × ١٠٠٠ .

وفي سنه ١٩٧٦ كان عدد سكان مصر ٣٨١٩٨٢٠٤ وكان عدد الذكور ١٨٦٤٧٢٨٩ وعدد الاناث ١٧٩٧٨٩١٥ ويمكن تطبيق المعادلة كالاتي :

$$\text{نسبة الذكوره} = \frac{\text{ذ} - \text{أ}}{\text{أ} - \text{ب}} \times 1000 = 1036$$

ويعنى هذا انه لكل ١٠٠٠ أنثى ١٠٣٦ من الذكور .

كما أن نسبة الأنوثة على العكس من هذا حيث نحصل عليها من قسمه مجموع الاناث ÷ مجموع الذكور مضروباً في ١٠٠٠

$$\text{نسبة الأنوثة} = \frac{\text{أ} - \text{ب}}{\text{ذ} - \text{ب}} \times 1000 = 964 \text{ أنثى} .$$

ويعنى هذا أن لكل ١٠٠٠ من الذكور ٩٦٤ أنثى . (٤)

وتختلف نسبة الأنوثة في مصر من تعداد لآخر ففي سنه ١٩٨٢ كانت النسبة ١٠٠٦ بينما كانت في سنه ١٩٦٠ (٩٨٨) أنثى لكل ١٠٠٠ ذكر .

وغنى عن القول أن نسبة الذكور تتأثر بـ ٣ عوامل ديموجرافية هـى الهجرة ، نسبة الذكور بين المواليد ، ونسبة الذكور بين الوفيات وتأثير عامل الهجرة واضح تماما بينما ترتفع النسبة العامة كذلك اذا انخفضت نسبة الذكور بين الوفيات حيث يتضح لنا ارتفاع نسبة الذكور بين المواليد لشدة الحرص على انجاب الذكور وانخفاض نسبة الذكور بين الوفيات نظرا للاهمية التي يحتلها الذكر في الاسرة وارتفاع مكانته داخل المجتمع .

ومن المعروف أن ازدياد نسبة الذكور يعنى عادة ارتفاع مكانته وقدامه على الزواج المبكر والحرية النسبية في اتخاذ قرارات الانجاب ، وضخامة معدل المواليد على حيث قد يعنى زيادة نسبة الاناث ارتفاع مكانة المرأة والاعتماد على تعليم الفتاة والحافها بسوق العمل ، وتأخر سن الزواج ، والاخذ بوسائل تنظيم الاسرة بصورة جادة ، ومشاركه المرأة بفاعلية في الهيئات الاهلية وفى العمل التطوعى مع زيادة مشاركتها الاجتماعية والسياسية فى المجتمع . (٥)

وقد افصح حصر سكان العالم سنة ١٩٩٤ عن أن نسبة تقدر بـ ٣٣% يشغلون قاعدة الهرم السكاني الذين تقل اعمار السكان فيه عن ١٥ سنة وبينما يتراوح هذا المعدل بين ٢٠% فى الدول المتقدمة صناعيا و ٣٦% أو أكثر فى الدول النامية كما أن هذه " القاعدة " تصل فى المتوسط الى ٤٥% فى أفريقيا وتبلغ ٣٣% فى قارة آسيا ، ٢٢% فى أمريكا الشمالية ، ٣٦% فى أمريكا اللاتينية ، ٣٥% فى أمريكا الجنوبية بينما يصل الى ٢٠% فى أوروبا و ٢٦% فى الأوقيانوسية وإستراليا ومعنى هذا ارتفاع معدل الخصوبة فى أفريقيا بينما تحتل أمريكا اللاتينية والجنوبية مكانة متوسطة ، وتتضاعف هذه القاعدة السكانية فى أوريلواسترايا وأمريكا الشمالية إذ أن نسق القيم فى هذه المجموعة الأخيرة

من البلدان لا يشجع بدوره على تكوين أسرة كبيرة الحجم على اعتبار أن انجاب الأطفال بمثابة مسئولية كبيرة. ويزكى ذلك تطعيم وخروج المرأة للعمل ، وتتراوح قاعدة الهرم السكاني كذلك بين ٣٥% الى ٥٠% في مصر والمغرب وغينيا والجزائر والعراق وسوريا والصفة الغربية واليمن بينما تتراوح بين ١٥% الى ١٩% في اليابان والدانمرك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهولندا والمجر واسبانيا \

اما عن معدل كبار السن الذين تزيد اعمارهم عن ٦٥ سنة فإن نسبتهم تصل الى ١٢ في كندا وارجواى واستراليا واورانيا و ١٥% في المانيا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا و ١٨% في السويد بينما تصل الى ٤% في مصر والجزائر والمغرب وموريتانيا وغينيا الاستوائية وبيرو وكولومبيا ، ولا تتعدى هذه النسبة ٢% في السودان وجيبوتي وزامبيا وكينيا .

وهكذا تتضح لنا من خلال الخريطة السكانية للأعمار أن ثمة علاقة وطيدة بين تركيز السكان في قاعدة وقمة الهرم السكاني (وهو الشكل المعبر عن تصنيف السكان حسب السن والنوع) والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي كذلك في المجتمع المدروس .

وهناك تقاربا ملحوظا بين نسبة الذكور ونسبة الاناث في المجتمع المصرى ويظهر هذا في الاحصاءات المختلفة منذ عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٦ .

جدول رقم (١٤)

توزيع أعداد الذكور والإناث في مصر ونسبة الذكور

في الإحصاءات (١٨٨٢ : ١٩٩٦)

سنة التعداد	الذكور بالملي	الإناث بالمليون	المجموع	نسبة الذكورة
١٨٨٢	٣.٣	٣.٤	٦.٧	٩٩,٣
١٨٩٧	٤,٩	٤,٨	٩,٧	١٠٣,٣
١٩٠٧	٥,٦	٥,٦	١١,٢	١٠٠,٨
١٩١٧	٦,٤	٦,٣	١٢,٧	١٠٠,٢
١٩٢٧	٧,٠٠	٧,١	١٤,١	٩٩,١
١٩٣٧	٨,٠٠	٨,٠٠	١٦,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٤٧	٩,٤	٩,٦	١٩,٠٠	٩٨,١
١٩٦٠	١٣,٠٠	١٣,١	٢٦,١	١٠١,٢
١٩٦٦	١٥,٢	١٤,٩	٣٠,١	١٠١,٢
١٩٧٦	١٨,٧	١٨,٠٠	٣٦,٧	١٠٣,٧
١٩٨٦	٢٤,٧	٢٣,٦	٤٨,٣	١٠٤,٩
١٩٩٦	٣٠,٨	٢٩,٨	٦٠,٦	١٠٣,٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - كتاب الجيب الإحصائي
أكتوبر ١٩٩٢ - ص ٣١ ، ص ٣٢ كما احتسبت سنة ١٩٩٦ من واقع بيانات
تعداد السكان لعام ١٩٩٦ الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وتفصح نسبة الذكورة عن نقص التسمية لكل ١٠٠ أنثى سنة ١٨٨٢
ومن الواضح أن التعداد خلال هذا العام لا يمكن أن نتثبت من صحة أرقامه فهو

التعداد الأول في مصر وقد تزامن مع دخول الاستعمار الإنجليزي إلى مصر والتكبة التي حدثت للجيش المصري وتردى الأوضاع الاقتصادية بصفه عامة مما سهل لاجتئرا دخول مصر واحتلالها .

وكادت نسبة الذكور تتساوى مع نسبة الإناث في سنوات ١٩١٧ ، ١٩٢٩ ، ١٩٦٠ . اما خلال سنوات التعداد الاخرى فان نسبة الذكورة ترتفع بشكل نسبي عن نسبة الإناث في المجتمع .

ومن المعروف أن تقارب نسبة الذكور الى الإناث يؤدي الى الانسجام في معدل الزواج والى المساهمة معا في قوة العمل . كما انه داخل المجتمع نفسه تختلف نسبة الذكور والإناث من محافظة لاخرى .

والجدول التالى يوضح نسبة النوع (الذكور) في احصاء ١٩٨٦ في بعض المحافظات حيث يتضح أن هذه النسبة تصل الى ذروتها في محافظة جنوب سيناء حيث تصل الى ١٥٦ ذكر لكل ١٠٠ انثى نظرا لاضطراب هجرة الذكور من قوة العمل اليها من محافظات الصعيد للعمل بها بينما تصل الى اقل معدلاتها في قنا وأسوان نتيجة لنزوح قوة العمل منها للعمل في شمال الوادي .

جدول رقم (١٥)

نسبة الذكور في بعض المحافظات في مصر سنة ١٩٨٦

المحافظة	النوع	المحافظة	النوع
القاهرة	١٠٥	القليوبية	١٠٨
الإسكندرية	١٠٥	الغربية	١٠٣
بور سعيد	١٠٧	المنوفية	١٠٦
السويس	١٠٨	الإسماعيلية	١٠٦
البحيرة	١٠٧	أسيوط	١٠٧
الفيوم	١٠٤	قنا	١٠٢
المنيا	١٠١	جنوب سيناء	١٥٦
أسوان	١٠٥	البحر الأحمر	١٢١
الدقهلية	١٠٨	--	--

ونخلص من هذا أن نسبة الذكورة والانوثة في المجتمع يمكن أن تجسد
 احد المحاور الهامة الذي يعبر عن الخصائص الطبيعية للسكان في ضوء
 ارتباطه بالخصائص الاجتماعية كالأخرى كالتهذيب والعسل والزواج في المجتمع
 المدروس .

توزيع السكان حسب الحالة الزواجية :

يلعب سن الزواج وعدد الزوجات الذين يحق للشخص الاقتتران بهن
 ونوع الأطفال المرغوب فيهم دورا أساسيا في هذا المجال إذ يختلف حجم السكان
 في المجتمع بحسب نمط الأسرة السائد فلذا كان النمط السائد هو الأسرة النووية

Nuclear المكونة من الزوج والزوجة والأولاد فحسب ازداد ميل الأسرة لتحديد عدد الأولاد وبخاصة في حالة تطعيم الزوجه واشتغالها خارج المنزل .

اما في المجتمعات التي ينتشر فيها نمط الأسرة الممتدة Extended أو المركبة complex فإن العزوه تصبح الغاية في هذه الحالة وينتـالى يصبح للأولاد قيمة اقتصادية واضحة . ورغم عدم وجود علاقة سببية بين الأسرة النووية والحياة الحضرية إلا أن الأسرة النووية تسود عادة في المجتمعات الحضرية ومناطق الصناعة بينما توجد العائلة المركبة والممتدة في المناطق الصحراوية والعزب والنجوع والقرى التوايح وتنتشر كذلك في العديد من القرى التي تسود فيها القيم التقليدية التي تعطي من أهمية العصبية والعزوه والعلاقات القرابية .

وفي دراسة لنمط الأسرة الهندية من واقع احصاء سنة ١٩٥١ اتضح أن نمط العائلة الممتدة والمركبة والاسر الكبيرة الحجم يزداد في القرى عنها في المدن .

اما عن نمط الزواج فإن معظم المجتمعات تعرف الزواج الاحادي أو المونوجامى Monogamy إذ انه من المعروف ديموجرافيا أن نسبة النوعين في العالم تكاد تتساوى في العديد من المجتمعات ولا يستطيع الانسان أن يمتلك زوجتين على ما ينكر جونسون Johnson - إلا إذا حرم انسانا اخر من امتلاك زوجة ، ويرجع سبب انتشار تعدد الزوجات على ما ينكر بوتومور الى وجود فائض من النساء حيث ينتفع الأقوياء والاعنياء من هذا النظام ويمكن أن نضيف الى هذا نسق القيم المسائد في بعض المجتمعات الذي يعطي الرجل هذا الحق بينما

يخضع الطلاق للعديد من القيود في المجتمعات التي تسمح به حيث يتدخل الدين والقانون ليحد من حرية الرجال في استخام هذا الحق .

ويرى بوتومور كذلك أن الاعتقاد بوجود علاقة بين الاسرة النووية والتصنيع ليس حقيقيا بالصورة التي افترضها اوجسبرن ogburn ونمكوف Nimkoff ومع هذا ففي الهند ارتبط التحول الى نمط الاسرة النووية تحولات هامة في النظام الاقتصادي كما انتشرت الاراء التي تنادى بحرية المرأة وازداد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بينما اصبح نمط العائلة الكبيرة اكثر تعارضا مع استقلال الفرد وجهدة الخاص بل كان من شأنه اضعاف الاحساس بالولاء للوطن حيث تهدف الاسرة من وراء تشجيع الاجاب الى تدعيم مكانتها ، ويتمشى هذا مع نمط الافكار الدينية المحافظة والتي تشكل بدورها عائقا اساسيا في وجه تخفيض معدل المواليد ، ولقد ذهب بانكلار paniklar الى أن الطائفة والعائلة المركبة كان لها ما يدعمها في الديانة الهندوكية الامر الذي يعطل الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للدولة والمجتمع ويزيد من الاعتبارات النفعية بين اعضاء العائلة نفسها وهي اعتبارات تقوم على علاقات الدم والعصبية .

ومن مظاهر اهتمام العائلة الكبيرة بالاطفال هذا المثل الذي قدمه برنابا Barnabas في مقاله عن النمو السكاني والتغير على لسان احد القرويات في الهند حيث، يذكر :

" When People Come to our house " " they do not ask about our property but about the number of children "

وقد بلغ متوسط حجم الاسرة المعيشية في مصر سنة ١٩٧٦ حوالي ٥,٢ شخص بزيادة بسيطة عن تعداد سنة ١٩٦٠ حيث كان المتوسط سنة ١٩٦٠ نحو ٥ أشخاص فقط .

والواقع أن الحالة الزوجية تتضمن تقسيم المجتمع الى متزوجين ومطلقين وعزاب وارامل /

وغنى عن القول أن ازدياد نسبة المتزوجين يتبعها ازدياد معدل المواليد في المجتمع غير أن هذا يتوقف بدوره على نسبة الإناث المتزوجات في سن الحمل (١٥ - ٥٠ سنة) وكلما انتشر الزواج المبكر ازداد احتمال ارتفاع عدد المواليد داخل الاسرة بينما يقل احتمال الزواج المبكر كلما اهتم المجتمع بتنظيم واشتغال الانثى وإذ ذلك لا تصبح مهمة المرأة الزواج والاحجاب فحسب بل يتسع مدى اسهامها في تنمية نفسها ومجتمعها في الوقت نفسه .

ومن الملاحظ أن نسق القيم في المناطق الحضرية يساند عادة تعدد المهام التي تقوم بها المرأة بينما يختلف الحال عن ذلك في المجتمعات الريفية البسيطة التكوين حيث يصبح الذكر محور الحياة الاجتماعية في هذا الشكل من اشكال المجتمعات .

وتكشف دراسة للاحصاءات الحيوية في مصر أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج من الذكور تتراوح بين ٢٣% سنة ١٩٢٧ و ٣٠% سنة ١٩٧٦ الامر الذي يعنى الاتجاه لتأخير سن الزواج بمرور الوقت اما بالنسبة للإناث فإن الالهي بلغت اعمارهن السادسة عشر ولم يتزوجن تراوحت بين ٩% سنة ١٩٢٧

و ٢١% سنة ١٩٧٦ وهو ما يعنى ارتفاع من الزواج بالنسبة للثلاثى نتيجة للتحويلات الاجتماعية والثقافية التي تأثر بها المجتمع وادت الى تحولات تدريجية في نمط القيم .

وقد انخفضت نسبة الذكور المتزوجين في سنة ١٩٦٠ من نحو ٧٢% الى ٦٧% سنة ١٩٧٦ اما الإناث فإن النسبة قد انخفضت من ٦٨% الى ٦٥% .

ومن الملاحظ أن نسبة الإناث المطلقات والارامل قد انخفضت من نحو ٢٠% سنة ١٩٦٠ الى نحو ١٦% سنة ١٩٧٦ وبالنسبة للذكور انخفضت هذه النسبة من ٤% الى ٢% على التوالي وهو ما يوضح أن المجتمع قد اصبح اشد وعيا بالآثار المدمره للطلاق وبخاصة على الأطفال الصغار الذين تزداد ظروفهم الاجتماعية والنفسية سوءا كنتيجة لذلك .

وتنخفض نسبة المتزوجين الى جملة السكان نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية من بينها ضغط الحياة الاقتصادية وارتفاع تكاليف الزواج وازمه الاسكان وغير ها من العوامل المؤثرة ، وغنى عن القول أن ارتفاع نسبة الارامل والمطلقات الى مجموعهن ترتفع مقارنة بنسبة الذكور لان العرف السائد يجعل المرأة الارمل أو المطلقة عسيرا سلبيا في المباداة بالاختيار للزواج فضلا عن حرج موقفها نتيجة للخبرة الزوجية السابقة بينما يتمتع الرجل بمزيد من الحرية والقدرة على اعادة التجربة مرة اخرى ولا جدال أن من الزواج يختلف اختلافا واضحا بين البلدان الامر الذي يعود للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع . وعلى سبيل المثال ففي سنة ١٩٧٠ كان ٥٠% من الإناث قد تزوجن

في مرحلة السن أقل من ٢٠ سنة وهو الامر الملاحظ في الكويت (٥٣%) لما في الدول المتقدمة صناعيا كاليابان والدايمرك فكانت النسبة ٤% ، ١٧% على التوالي في العام نفسه (٦) .

وقد انخفضت ظاهرة تعدد الزوجات في مصر فبينما كانت ٥% منه ١٩٢٧ انخفضت الى ٤% منه ١٩٦٠ ثم ٢% منذ الثمانينات .

وهكذا يبدو أن إضافة زوجه جديده لم يعد يعنى أكثر من مزيد من المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات المترتبة على رغبة كل زوجه في أن تحظى بالقدر الأكبر من اهتمام زوجها ورعايته .
والجدول التالي يوضح

أعداد عقود الزواج في مصر من ١٩٥٢ وحتى ١٩٩٤

جدول رقم (١٦)

السنة	عدد العقود (بالآلف)	معدل %
١٩٥٢	٢٣٢	١٠,٨
١٩٨٠	٣٨٥	٩,١
١٩٨٥	٤١٤	٨,٥
١٩٩٢	٤٦٣	٨,٣
١٩٩٤	٥٣١	٩,١

ونلاحظ في هذا الجدول ارتفاع عدد عقود الزواج من ٢٣٢ الى ٥٣١ ألف عقد خلال المدة من ١٩٥٢ الى ١٩٩٤ وهو ما يتمشى وارتفاع اعداد الشباب في المجتمع بينما يلاحظ انخفاض معدل الزواج بمرور الوقت نظرا لانفتاح

تكاليف الزواج ونفقات اعداد مسكن الزوجيه وازمسة امسكان وغيرها من المشكلات التي تواجه الشباب في مصر في الوقت الحاضر .

كما أن الجدول التالي يوضح

اشهادات الطلاق بمصر في السنوات من ١٩٥٢ حتى ١٩٩٤

جدول رقم (١٧)

السنة	اشهادات الطلاق (بالآلف)	معدل %
١٩٥٢	٧٠	٣.٣
١٩٨٢	٧٠	١.٦
١٩٨٨	٦٨	١.٤
١٩٩٢	٧٨	١.٤
١٩٩٤	٩٠	١.٥

والملاحظ في هذا الجدول أن معدلات الطلاق في مصر قد انخفضت من ٣.٣ منه ١٩٥٢ الى ١.٥% في سنة ١٩٩٤ وهو ما يوضح كما ذكرنا دور التعليم وانتشار الوعي في توعية الامر بخطوره الطلاق ودوره في التفكير الاسرى ونصح الاسرة بالتريث في اتخاذ القرار مع اعطاء فرصه لتدخل الاصدقاء لابرار الصلح بين الزوجين قبل حدوث الطلاق حيث يتأثر الابناء بهذا القرار بصورة كبيرة .

ويمكن استخراج معدل الزواج والطلاق بالمعادلات الآتية :

$$\text{الزواج} = \frac{\text{ع - عقود الزواج}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{الطلاق} = \frac{\text{ع - عقود الطلاق}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠٠$$

توزيع السكان حسب الوضع الاقتصادي :

يعنى الوضع الاقتصادي الإطار المادى الذي يعيش في ظله الإنسان ، ولا يتمثل هذا في دخل الفرد فقط إذ أن مستواه التعليمي ، وطبيعة المهنة التي يمارسها وظروف العمل والرعاية الصحية التي يتمتع بها ونوع السكن وأسعار السلع والخدمات وحالته الزوجية وغيرها من الأمور المؤثرة بدورها في الوضع الاقتصادي للشخص وأسرته وهى بدورها انعكاس لظروف العمل والوضع الاقتصادي والأوضاع السائدة في المجتمع .

وكما ازدادت حدة التفاوت الطبقي ازدادت حدة الفقر والبطالة ومسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهو الأمر الذي يتجسد في العديد من دول العالم الثالث التي تزداد فيها هذه المشكلات .

كما أن الفروق الريفية - الحضرية تزداد في هذه الدول مما يزيد من تيارات الهجرة الداخلية العشوائية لغات مكثية تعاني من البطالة في الريف والمناطق الصحراوية لتتحول بدورها إلى شرائح تفيض عن الحاجة في المناطق الحضرية التي تتجه إليها حيث تعيش في أحياء متخلفة تغتقر بدورها إلى الخدمات الضرورية وتصل في القطاع الذي يطلق عليه " القطاع غير الرسمي " ولا تحظى بأجور معقولة .

وقد استنتج بعض الاقتصاديين أن النمو السكاني يعد عاملا أساسيا ومؤثرا في النظام الاقتصادي ولذلك نجد هكس يؤكد أن الثورة التناعية في القرنين السابقين كانت تتمشى وحجم السكان في ذلك الوقت ، ومن المعروف أن نمو السكان يؤدي بدوره التغيرات اجتماعية اقتصادية هائلة فبقيا يتعلق بالسبعين

دوله التي قامت الامم المتحدة بحمل تقديرات عن دخلها القومي سنة ١٩٤٩ كانت هناك علاقة واضحة بين الدخل القومي للفرد والتغذية والتحول بعيداً عن طابع الاقتصاد الزراعي وكان المستوى الاقتصادي المناسب والغذاء الجيد يقترنان بالتصنيع والتحضر والتقدم الاجتماعي والاقتصادي عموماً .

ومن بين المؤشرات الاقتصادية التي تتفاعل مع الظاهرة السكانية قضية الدخل ، وفي سنة ١٩٦٩ كان متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة ٣٧٠٠ دولاراً كما وكان متوسط دخل سكان الدول المتقدمة وهم بليون ولحد ٢٣٠٠ دولار في حين بلغ الدخل بالنسبة لـ ٢,٥ بليون هم سكان الدول النامية ١٨٠ دولاراً اما لو وجدنا المتوسط للجميع لوصل الى ٧٩٠ دولاراً في المتوسط ، وهو لا يعنى بطبيعة الحال الفقر المدقع غير انه لا يعطو كذلك أن يكون فقراً بصورة أو بأخرى .

وقد قرّن سيمون كوزنيتس في حديثه عن الاتجاهات الاقتصادية العالمية في المدة من ١٩٣٨ : ١٩٤٩ بين مجموعات دولية متفاوتة في دخلها فأوروبا الغربية تمثل نحو ٧ % من سكان العالم وتحظى بنحو ثلث دخل العالم بينما تستحوذ آسيا وأفريقيا على ٦٠ % من سكان العالم وتحظيان معاً بنحو ١٤ % فقط من الدخل العالى (٧) ولا شك أن ذلك يرتبط بالفوارق في القدرة على الانتاج والاستهلاك غير أن النتيجة الواضحة أن المستهلكين في الدول النامية ينفقون الجزء الأكبر من دخولهم على المواد الضرورية ولكنهم ينفقون في الدول الغنية جزءاً اكبر على الغذاء بينما تحظى الاهتمامات الترفيهية والثقافية على قدر كبير من دخولهم ، وينكر كوزنيتس انه اذا اخفنا كل دولة على حدة فإن الفروق في الانتاج والاستهلاك تصبح أكثر حدة إذ أن الفروق الممكنة في عدم المساواة في

توزيع الدخل وفرص الاستهلاك بين السكان تجسد الالتزام المرتبطة بالتفاوت الطبقي حيث تتضح الفروق الهائلة في توزيع الدخل .

وقد قدر فريت هاجن أن الدخل الفردي في الصين والهند مع معظم آسيا وأفريقيا يعتبر منخفضاً جداً أو ما يقرب من $\frac{1}{3}$ من الدخل الفردي في الولايات المتحدة . (٨)

وإذا كان الدخل يرتبط بالقوة الشرائية التي تكفل للاسنان البقاء فإن الأمر الهام هنا على ما يذكر Moore ليس حجم السكان في المجتمع وإنما القوة الشرائية لدى الغالبية وهي أكثر ارتفاعاً في الاقتصاد قومي لمكان ثابتي الحجم *

ويذكر فيشر ويوتران أن المشكلة تتمثل كذلك في الممرات الحرارية للفرد في عالم اليوم التي يحظى بها الشخص الواحد في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي إذ يحظى بنحو ٢٢٢٠ سعراً حرارياً في اليوم بينما يحصل زميله في شمال أمريكا على أكثر من ٣٢٤٠ سعراً .

كما أن هناك فارقاً بين قنات الغذاء في الدول الفقيرة يكتفى الناس بالخبز والأرز والبطاطس أما في البلدان الغنية فتتوفر النشويات والأطعمة الوافية - التي تمنع من الإصابة بالعديد من الأمراض - كالإلبان والزبد والبيض والخضروات والفلكهة الطازجة وغيرها (٩) .

ومن الأمور الملفتة للنظر في معظم بلدان العالم الثالث اختلاف متوسط الدخل بين الريف والحضر فقد بلغ متوسط الدخل في الريف المصري سنه

١٩٥٣ (٢٦ جنيها) مقابل ٥٧ جنيه للحضر وفي مطلع السبعينيات كان الدخل ١٥٤ جنيها للحضر مقابل ٩٠ جنيها للريف (مع الوضع في الاعتبار القيمة الشرائية للجنيه في ذلك الوقت) ويعنى هذا ببساطة أن دخل المواطن الريفي كان أقل من مثيله الذي يعيش في الحضر ولعل هذا العامل كان بدوره احد العوامل الاساسية للطردة من القرية والجانبه لسكنى للحضر نتيجة لارتفاع الدخل فسي مناطق النزوح .

ومن الواضح في مصر ارتفاع عدد السرعات الحرارية للفرد يوميا نتيجة لتحسن الاوضاع المعيشية وزيادة دخل الفرد وزيادة الوعي الصحى فقد بلغ عدد السرعات الحرارية ١٩٧٦ ٣٣٤٠ سعرا وارتفع الى ٣٧٠٠ عام ١٩٩١ (١٠) .

وبلغ نصيب الفرد من الدخل بالجنيه ٣٤٦١ جنيها عام ١٩٩٥/٩٤ حيث بلغ المتوسط في الحضر ٤٥٦٥ بالمقارنة بـ ٢٦١٨ للريف ، وهو ما يعكس الفجوة بين الريف والحضر بل أن المحافظات الحضرية قد وصل متوسط نصيب الفرد فيها الى ٥٢٦٦ مقارنة بـ ٣٠٦٤ للوجه البحرى بصفة عامة و ٤٢٤٧ لمحافظات الحدود (حيث يحصل الموظف على بدل اغتراب) مقابل ٢٩٥٢ جنيها فقط في الوجه القبلى مما يعكس سوء الاوضاع في هذه المناطق التي تزداد فيها البطالة وسوء الاوضاع وتتباطى معدلات التنمية الى حد ملحوظ .

واذا قارنا في المجتمع المصرى في اطار المؤشرات المقدمة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الشهري في بور سعيد - من واقع تقرير التنمية البشرية - حيث كانت توجد المنطقة الحرة قبل صدور قرارات الحكومة اخيرا

بشأتها فانه بلغ ٦٩٤٦ خلال عامى ١٩٩٥/٩٤ بالمقارنة بدخل المواطن فى ريف الوجه القبلى حيث بلغ ٢٣٥٣ فاننا نكون ازاء فجوة حقيقية فى توزيع الدخل فى المناطق المختلفة (١١) .

ومن المعروف أن الزراعة كانت تستقطب النسبة الأكبر من قوة العمل فى مصر حتى مطلع الستينات حيث أو عز المستعر فى سياساته بأن مصر دولة زراعية ، ولا يخفى أن الهدف من ذلك كان أن تتحول مصر الى دولة تصدر القطن الى بريطانيا العظمى " ، وفى سنة ١٩٦٢ كان ٥٧% من جملة القوة العاملة تعمل بالزراعة فى مقابل ١١% بالصناعة و ٣٠% بالتجارة والخدمات و ٢% بالمهن الأخرى (غير الواضحة) .

وفى سنة ١٩٧٩ زادت نسبة عمال الصناعة الى نحو ١٩% مقابل انخفاض عمال الزراعة الى ٣٩% بينما تضخم قطاع التجارة والخدمات نتيجة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية التى تفتقد للتخطيط علاوة على الزيادة السكانية الكبيرة الى ٤١% مما انعكس بدوره على زيادة نسبة الإعالة اذ اصبح على كل شخص أن يعول ٣ اشخاص آخرين . (١٢)

وفى تصنيف الأنشطة الاقتصادية فى احصاء ١٩٨٦ بلغت نسبة قطاع الزراعة والصيد ٢٨% والصناعة والبناء ١٩% والتجارة والخدمات ٣٦% والأنشطة غير الواضحة ٧% .

والجدول التالي يوضح أقسام المهن الرئيسية في عدادات ٦٠ ، ٨٦

جدول رقم (١٨)

المهنة	% احصاء ١٩٦٠	% احصاء ١٩٨٦
المهن الفنية والإدارية	٤,٢	١٢,٦
الاعمال الكتابية	٣,٦	٧,٧
البيع والخدمات	١٧,٥	١١,٣
الزراعة والصيد	٥٣	٣٢,٢
عمال الانتاج	١٩,٦	٢١,٥
مهن غير مصنفة	٢,١	١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر : أخذت بتصريف بعد حساب النسب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - كتاب الجيب الإحصائي ٨٩ - ١٩٩١ - العدد الأول - ١٩٩٢ - ص ٤٦ ، ص ٤٧ .

والملفت للنظر في المقارنة بين تعداد سنه ١٩٦٠ ، ١٩٨٦ تضاعف المهن الفنية والإدارية وهي المهن العليا بمقدار ضعفين بما يعكس زيادة معدل التعليم في المجتمع فضلا عن الاعمال الكتابية التي تضاعفت بدورها وانخفضت نسبة العاملين بالزراعة والصيد من ٥٣% الى ٣٢,٢% كما ارتفع معدل عمال الانتاج من ١٩,٦ الى ٢١,٥% بينما يمكن ضم نسبة من يعملون بالبيع والخدمات الى من يعملون بالمهن غير المصنفة اذ أن معظم هؤلاء يعملون في إطار القطاع غير الرسمي بما يرفع النسبة الاجمالية في هذه المهن الى اكثر من ٢٦% في احصاء سنه ١٩٨٦ .

كما أن الجدول التالي

يوضح تقديرات السكان وقوة العمل وعبء الإعاقة منه ١٩٩١ ، ٢٠٠١

جدول رقم (١٩) .

تقديرات	١٩٩١	٢٠٠١
تقديرات السكان بالمليون	٥٤ م	٦٨ م
قوة العمل بالمليون	١٥ م	٢٠ م
خارج قوة العمل بالمليون	٣٩ م	٤٨ م
عبء الإعاقة	٢٦٩	٢٣٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة - كتاب الجيب الإحصائي ٨٩ :

١٩٩١ - ١٩٩٢ - ص ٥٠ .

والملاحظ هنا أنه بينما زاد حجم السكان من ٥٤ إلى ٦٨ مليون نسمة خلال ١٠ سنوات (يقل العدد الفعلي عن ذلك قليلا) فإن قوة العمل قد ارتفعت من ١٥ إلى ٢٠ مليون نسمة بينما ارتفع العدد خارج قوة العمل من ٣٩ إلى ٤٨ مليون ٠ وانخفض (نسبيا) عبء الإعاقة من ٢٦٩ إلى ٢٣٧ .

ومن المعروف أن معدل البطالة في مصر سنة ١٩٩٥ قد بلغ ١١% وان هذا المعدل يتصاعد خلال السنوات الأخيرة بينما بلغت نسبة الإناث في قوة العمل في مصر سنة ١٩٩٥ ٢٢,٥ حيث ترتفع هذه النسبة بإطراد نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي عملت في نسق القيم الذي بدأ أكثر اقتناعا بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في المجتمع /

وهكذا يتضح لنا أن الأوضاع الاقتصادية للسكان بما تشمل من بنود متنوعة تتعلق بالدخل والنفق والإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع يمكن أن تساعدنا على تحديد خصائص السكان وبخاصة فيما يتعلق بأنواع المهن ومستويات الدخل .

المصادر

- [١] معهد التخطيط القومي - المصدر السابق ذكره - ص ١٤١ .
- [٢] عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي - دراسات في علم السكان
دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ٨٣ .
- [٣] ثروت اسحق - علم الاجتماع ودراسة السكان - دار المعرفة الجامعية
الاسكندرية - ١٩٩٣ - ص ٢٢٥ ، ص ٢٢٦ .
- [٤] المصدر نفسه ص ٨٦ : ص ٩٧ .
- [٥] المصدر نفسه ص ٨٣ ، ص ٨٤ .
- [٦] ثروت اسحق - المصدر نفسه - ص ١٤٥ .
- [٧] سيمون كوزنتس - الاتجاهات الاقتصادية الاقليمية ومستويات المعيشة
(في) فيليب هاوسر - السكان والسياسات الدولية - ترجمة خليل حسن
مراجعة سعيد النجار مكتبه الانجلو - القاهرة - ١٩٦٣ - ص ٩٠ .
- [٨] افرت هاجن - الاتجاهات الاقتصادية الدولية في مستويات المعيشة
(في) فيليب هاوسر - المصدر نفسه - ص ١٣٥ .
- [٩] فرانك نوتشين - التوزيع الاقليمي للسكان في هاوسر - المصدر نفسه .
- [١٠] ثروت اسحق - علم الاجتماع ودراسة السكان - دار المعرفة الجامعية
الاسكندرية ١٩٩٣ - ص ١٣٣ : ص ١٣٥ .
- [١١] معهد التخطيط القومي - مصر - تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦ -
ص ١٣٦ ، ص ١٣٩ .
- [١٢] عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي - دار المعارف القاهرة - ١٩٧٧ -
الفصل السادس .

الفصل الخامس

الملاح الاجتماعية والديموجرافية للعالم العربي

مقدمه :

ليس من السهل على هذا المؤلف أن يتناول البنية الاجتماعية الاقتصادية في تفاعلها مع الظاهرة السكانية في العالم العربي تفصيلا إذ يحتاج ذلك منا إلى دراسة مستقلة ومفصلة غير أنه ليس من المتصور أن نتناول الظواهر السكانية بالدراسة والتحليل دون الإشارة إلى الخصائص الاجتماعية والديموجرافية في العالم العربي عامة ومصر بصفة خاصة ولا يخفى على القارئ أن القصد من هذا العرض الموجز يتمثل في مناقشة هذه الخصائص والملاح في تفاعلها الدينامي الذي لا يمتنى تفسيره إلا من خلال الخصوصية التاريخية للعالم العربي من جهة ومن خلال فهم البناء الاجتماعي والاقتصادي لبلدانه - كل على حدة - من جهة أخرى .

أولا : الموقع :

[١] العالم العربي يحتل منطقة جغرافية متممة تمتد من المحيط الأطلنطي غربا حتى الخليج العربي شرقا ومن البحر المتوسط شمالا حتى المحيط الهندي والصحراء الكبرى جنوبا ، وهو يضم حوالي نصف الأراضي الصحراوية في العالم إذ تقدر الأراضي الزراعية بنحو ٣,٥ % من جملة المساحة الكلية ، كما تقدر المراعى بحوالي ١٨,٦ % ويلاحظ أن معظم المساحة الزراعية تتركز في كل من السودان والمغرب ، والجزائر ومصر

والعراق وتونس في حين تتركز مساحات المراعي الدائمة في كل من موريتانيا والسودان والصومال والجزائر .

[٢] تضم المنطقة العربية دولا صغيرة كالبحرين وقطر والكويت ودولا كبيرة لها تاريخها العريق كمصر والعراق والأردن والمغرب وتتراوح المساحة الكلية لبعض دولة بين أكثر من مليون كم^٢ في كلا من ليبيا ومصر وبين أقل من ١٠٠ ألف كم^٢ في كلا من الأردن ، ولبنان ، الكويت ، والبحرين ، والإمارات ، وقطر ، وجيبوتي .

[٣] تزايد إنتاج الغذاء في العالم العربي خلال العقود الأخيرة إلا أن هذه الزيادة لا تكاد تلاحق الزيادة السكانية الكبيرة فبينما زاد إنتاج الغذاء بنسبة ٣٥% زاد معدل السكان بنسبة ٣٧% في الوطن العربي خلال الحقبة من ١٩٦٣ - ١٩٧٤ وفي تلك الحقبة يمكن أن نقسم البلاد العربية إلى مجموعتين : مجموعة زاد إنتاج الغذاء فيها على الزيادة السكانية وتمثلها السعودية والمودان والصومال والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب أما الأخرى فقد انخفض فيها إنتاج الغذاء عن الزيادة السكانية وتمثلها الأردن والجزائر وسوريا واليمن ، وتونس وموريتانيا في تلك الحقبة (١) .

[٤] وفي سنة ١٩٧٠ كان سكان البلدان النفطية يمثلون ٩% من مجموع سكان العالم العربي بينما حصلوا على ٢٧% من الناتج الإجمالي الذي ارتفع إلى ٥٠% سنة ١٩٧٥ ثم ٥٧% سنة ١٩٨٠ .

لما البلدان التي يتوفر بها النفط بشكل أقل أو لا يتوفر بها النفط ويشكل إجمالي عدد سكانها نحو ٩٠% فكان ما حصلت عليه من الناتج الإجمالي ٧٣% سنة ١٩٧٠ و ٥٠% سنة ١٩٧٥ و ٤٣% سنة ١٩٨٠ وهكذا انخفض نصيبها من الناتج الإجمالي رغم كثرة سكانها .

ومصادق ذلك انه سنة ١٩٨٠ كان سكان المملكة السعودية يشكلون ٥% من مجموع سكان العالم العربي يحصلون على ٣١% من الناتج الاجمالي وسكان مصر يشكلون نحو ربع سكان الوطن العربي يحصلون على نحو ٨% من اجمالي الناتج في الوطن العربي .

ثانيا : الخصائص الديموجرافية :

[١] يتزايد السكان في العالم العربي بمعدلات كبيرة ففي سنة ١٩٧٧ تراوح معدل المواليد (الخام) بين ٤٨ : ٥٠ (فسي الالف) في السودان والعراق وعمان وجيبوتي والصومال والسعودية وهذه النسب مرتفعة للغاية إذ قورنت بمثيلتها في أوروبا والاتحاد السوفيتي إذ كان هذا المعدل ١٢ في الالف في النمسا وبلجيكا وألمانيا الديمقراطية والسويد والمملكة المتحدة وسويسرا .

ولا يمكن تفسير ذلك إلا في ضوء نمق القيم الذي يشجع على الخلف (العزوة) واتجاه السلوك الإيجابي إلى زيادة إنجاب الأولاد وبخاصة الذكور ومعارضة برامج تنظيم الأسرة في بعض هذه البلدان من خلال انساق القيم التقليدية المعادة .

[٢] إذا حاولنا تتبع معدل الزيادة الطبيعية باستقطاع معدل الوفيات من معدل المواليد في الثمانينيات لاتضح لنا أن المعدل المنوي للزيادة الطبيعية بلغ ٣,٥ فكثر سنويا في كل من ليبيا والكويت وتراوح بين ٣% : ٣,٥% في كل من الجزائر والأردن وعمان وسوريا والعراق ومصر وقطر والسعودية بينما يقل كثيرا عن ذلك في غرب أوروبا فهو أقل من ١% في بلغاريا وفنلندا ونيوزيلندا والاتحاد السوفيتي على سبيل المثال (٢) .

[٣] بلغ الحجم الاجمالي للسكان في العالم العربي ١٠٤ مليون نسمة سنة

- ١٩٦٣ ، ١٤٣ مليون سنة ١٩٧٤ بينما يزيد عددهم في الوقت الحاضر

عن ١٦٧ مليون نسمة (تقديرات سنة ١٩٨١) وتتفاوت البلدان العربية

في حجم السكان فيها ففي سنة ١٩٨١ كان عدد السكان في مصر نحو

٤٣,٥ مليون نسمة ، وفي المغرب ٢١,٨ مليون وفي الجزائر ١٩,٣

مليون بينما كان حجم السكان * في اليمن الجنوبية وموريتانيا

وعمان والكويت والبحرين والإمارات وقطر يقل عن ٣ مليون نسمة في

كل منها . وإذا افترضنا أن الوطن العربي يمثل منطقة واحدة فإن أعلى

نسبة من سكانه تعيش في مصر ٢٦% والسودان ١١,٧% ، ثم المغرب

١٣% ، والجزائر ١١,٥% وتمتد هذه المجتمعات جميعا على النسبة

الأكبر من جملة سكان الوطن العربي .

[٤] ويوضح الجدول التالي رقم (٢٠) تقدير السكان في الوطن العربي سنة

٢٠٠٠ بالمليون :

جدول رقم [٢٣]

تقدير السكان في الوطن العربي سنة ٢٠٠٠

البلد	السكان	البلد	السكان	البلد	السكان
الأردن	٦,٤	السودان	٢٩,٨	الكويت	٢,٠٠
الإمارات	٢,٤	سوريا	١٦,١	لبنان	٣,٣
البحرين	٠,٦	السومال	١٠,٨	ليبيا	٦,٤
تونس	٩,٨	العراق	٢٣,١	مصر	٦٨,١ *
الجزائر	٣١,٦	عمان	٢,٧	المغرب	٢٩,٠٠
جيبوتي	٠,٦	فلسطين	-	موريتانيا	٢,٦
السعودية	٢١,٧	قطر	٠,٦	اليمن	١٨,١

المصدر : حليم بركات - المجتمع العربي في القرن العشرين - ص ٤٥ .

[٥] لم تعدد التقديرات الفعلية لسنة ٢٠٠٠ في مصر ٦٥ مليون نسمة .

ونحن نلاحظ هنا أن بعض بلدان الوطن العربي تتسم بالكبر النمبي إذ أن مصر قدر حجم سكانها بـ ٦٨.١ (انخفض هذا الرقم عن هذا التقدير بنحو ٣ ملايين نتيجة لانخفاض معدل النمو السنوي وكذلك انخفاض معدل الخصوبة) وهذا لا ينفي أنها من أكبر البلدان العربية من حيث حجم سكانها ولها الجزائر ٣١,٦ م ثم السودان ٢٩,٨ م وتشكل هذه البلدان نحو ٤٦% من مجموع سكان العالم العربي سنة ٢٠٠٠ بينما لا تستحوذ بعض البلدان كالامارات والبحرين وعمان وقطر والكويت وليبيا على أكثر من ٤% من مجموع سكان العالم العربي وهي البلدان النفطية الغنية التي يرتفع نصيبها من الناتج الإجمالي نتيجة لتصدير النفط وزيادة نصيب الفرد من الدخل السنوي مقارنة بغيرها من البلدان العربية التي يرتفع فيها معدل الاعالة وينخفض في الوقت نفسه الناتج الإجمالي .

ومن الواضح في الوقت الراهن أن حجم سكان الوطن العربي يكاد يصل إلى ٣٠٠ مليون نسمة وإن الزيادة تتركز في بعض البلدان بصفة خاصة كمصر والمغرب والجزائر والسودان .

[٥] نظرا لاعتبارات الثقافة Culture المشتركة ووشائج اللغة والدين وقوة السلطة المركزية ظل العالم العربي يشكل لعدة قرون منطقة واحدة تنقل فيه الجماعات والأفراد للتجارة أو سعيًا وراء الرزق ، ومع أن الاستعمار الغربي حرص منذ بداية القرن التاسع عشر على تجزئة هذه

البلدان إلا أن غروب المستعمر مكنها من إمكانية استغلال الطاقة البترولية وقد زاد من حراك الصالة العربية من الدول العربية الفقيرة والكثيفة السكان إلى تلك المصدرة للنفط والتي تحتاج إلى قوة عاملة مدربة للاستغلال بمعامل تكرير البترول ، ومصداق ذلك أن السعودية والكويت والامارات والبحرين وليبيا وعمان وقطر والعراق كانت تجذب وحدها من ٢: ٣ مليون مهاجر من قوة العمل في البلدان العربية في نهاية السبعينيات أما البلدان المرسله للصالة فكانت تضم مصر والسودان واليمن وموريا والأردن .

وخلال الحقبة السبعينية كانت قوة العمل في البلدان النفطية لا تزيد عن ٢ مليون في مقابل ٢٠ مليون نسمة في البلدان المرسله للصالة كما أن القوة العاملة المهاجرة للعمل في الدول البترولية كانت ولا زالت تلعب دورا اساسيا في الصليات الاقتصادية بها إذ أن معدلها يفوق معدل القوة الوطنية في الكثير من الاحيان ويؤدي هذا إلى العديد من الآثار التي تلحق التركيب السكاني في هذه البلدان غير انه من الضروري أن نشير كذلك إلى أن البلدان البترولية في العالم العربي أصبحت في الوقت الحاضر تجذب الكثير من الفئات التي تغد إليها عادة من البلاد الآسيوية المجاورة كالهند وباكستان وأفغانستان وإندونيسيا والفلبين بصفة خاصة .

[٦] من الملاحظ على الهرم السكاني في الوطن العربي سنة ١٩٧٠ أن ٤٧% من جملة السكان في العالم العربي كانوا يتدرجون في فئة السن أقل من ١٥ سنة ، و ٤٩% في فئة السن ١٥ - ٦٥ سنة ، بينما لا تتعدى فئة كبار السن ٤% فلا يوضعنا في الاعتبار أن الإناث لا يشاركن في العملية

الانتاجية في البلدان البترولية نتيجة للقيود الثقالية التي تفرضها هذه المجتمعات (٣) فضلا عن ضعف معدل مشاركتها في العديد من البلدان الاخرى كمصر والأردن لا تضح لنا أن هناك ارتفاعا في نسبة الاعالة ويكفي أن نعلم أن نحو ٢٧% فقط من جملة السكان في المتوسط سنة ١٩٧٠ يشاركون في النشاط الاقتصادي وعليهم بدورهم إعالة باقي السكان في الوطن العربي أما عن الاقتصاد في العالم العربي فانه من العث أن نفترض انه يسير بصورة مماثلة في أقطاره المختلفة فالعالم العربي يضم تلك البلدان البترولية التي تحقق فائضا ضخما كالسعودية والكويت وقطر ٠٠ الخ. وتلك البلدان التي تلتهم الزيادة السكانية فيها كل زيادة في الإنتاج أولا بأول كمصر والسودان .

[٧] والشعب العربي بصفه عامة يتميز بالشباب Youth نتيجة لارتفاع نسبة من هم دون الخامسة عشرة من العمر ومن ١٥ : ٤٥ سنة وكثيراً ما ترتفع هذه النسبة الخاصة بالقاعدة اقل من ١٥ سنة إلى ٤٥% من مجموع السكان مما يبين اتساع قاعدة المواليد في الوطن العربي .

وفي حقبة الثمانينات كان معدل المواليد يتراوح بين ٣٠: ٥٠ في الالف في البلدان العربية المختلفة ونصبح يتراوح في مطلع التسعينيات بين ٢١ و ٤٩ في الالف (٢١ في قطر و ٢٣ في الامارات و ٢٤ في الكويت و ٢٥ في تونس و ٢٧ في لبنان وكذلك ٤١ في سوريا و ٤٢ في ليبيا و ٤٤ في عمان و ٤٩ في اليمن) .

بينما انخفضت معدلات ولوجيات بالالف بين السكان فاصبحت تتراوح في مطلع التسعينيات بين حوالي ٤ في البحرين و ٥ بالمسعودية

و ٦ في عمان وتونس و ٧ في لبنان و ٨ في مصر والمغرب و ١٥ في
السودان واليمن .

[٨] اما ما يتوصل بالتعليم فقد كانت نسبة الامية في الرابع الثالث من
القرن العشرين حوالي ٦٠% للذكور و ٨٥% للإناث غير أن هذه النسبة
قد قلت منذ ذلك الحين ففي سنة ١٩٧٥ ازداد عدد طلاب المرحلة
الابتدائية في البلدان العربية إلى ٥١% ثم ارتفعت النسبة إلى ٦٠% سنة
١٩٧٧ .

ويذكر حليم بركات أن النسبة قد ازدادت في سوريا إلى ٨٠%
سنة ١٩٧٠ وارتفعت بدورها إلى ٩٩% سنة ١٩٨٠ ، وفي عمان
ارتفعت النسبة من ٣% سنة ١٩٧٠ إلى ٦٩% سنة ١٩٨٠ ، وفي
الجزائر كانت هذه النسبة ٣٦% سنة ١٩٦٠ ثم ارتفعت إلى ٨١% سنة
١٩٨٠ (٤) .

اما في مصر فإن نسبة التغير بين عامي ١٩٨٦/٨٥ ،
١٩٩٠/٨٩ وصلت إلى ١١,٦ في عدد المدارس الابتدائية و ٤% في
عدد الفصول ، ٢,٥ في جملة طلاب المرحلة الابتدائية (التعليم
العام) و ٠,٢ في عدد الذكور بينما ظهرت طفرة أكبر في عدد الإناث
بلغت ٥,٦ .

وفي التعليم الإعدادي (العام) بلغت نسبة التغير بين عامي
٨٦/٨٥ ، ١٩٩٠/٨٩ ٦٤,٨ في عدد المدارس ، ٣,١ في عدد
الفصول كما بلغت ٥٩,٩ في جملة طلاب المرحلة الإعدادية نسبة ٥٠,٥
للذكور و ٧٣,٧ للإناث (٥) .

والواقع انه في سنة ١٩٩٢ اوضحت الإحصاءات الخاصة بها أن نسبة معرفة القراءة والكتابة في البلدان العربية قد ارتفعت في البلدان العربية بما يعكس ازدياد الوعي بأهمية القراءة والكتابة غير أن المعدلات قد تفاوتت بين ٣٦ في موريتانيا و ٤١ في المغرب و ٤٣ في السودان و ٤٩ في مصر و ٥٧ في الجزائر و ٦١ في السعودية و ٦٣ في تونس و ٦٨ في سوريا و ٧٢ في ليبيا و ٧٧ في الكويت و ٧٨ في الامارات وقطر و ٨٤ في البحرين والأردن و ٩١% في لبنان وفي سنة ١٩٩٧ ارتفعت هذه المعدلات إلى ٣٨ في موريتانيا و ٤٣ في اليمن و ٤٦ في المغرب و ٤٨ في جيبوتي و ٥٣% في مصر والسودان وبين ٦٠ : ٦٧ في ليبيا والامارات وسوريا والسعودية بينما احتلت القمة في هذه المعدلات لبنان وقطر والكويت والأردن والبحرين .

وغنى عن القول أن ازدياد الاهتمام بالتعليم في العالم العربي ينعكس على ارتفاع قاعدة التعليم الابتدائي التي بلغت نسبتها ٦٢% في المرحلة الابتدائية و ٣٣% للمرحلة الثانوية و ٥% للتعليم العالي سنة ١٩٩٠ ، ومن المعروف أن عدد الطلاب في التعليم العالي لكل مائة ألف بلغ ١٦٩٨ في مصر و ١١٤٦ للجزائر و ٩٥٨ للمغرب و ١٠٨٩ للسعودية ، وتحتل مصر مكانه متميزه بين جاراتها في الوطن العربي غير أن مقارنة هذا الرقم ببعض الدول الأخرى يعكس الانخفاض النسبي لهذا الرقم الذي يصل إلى ٥٢١٥ في كندا و ٢٦٥٦ في اسرائيل .

- وهكذا تجسد الإحصاءات والمقارنات المتطقة بالتعليم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلدان العربية والوعي المجتمعي الذي ينمو بمرور الوقت فضلا عن بعض الفروق الثقافية بين الذكور والإناث وبخاصة في مرحلة التعليم الجامعي (٦) .

[٩] اما ما يتصل بمعدل التحضر في العلم العربي (نسبه سكان المدن) فان النسبة قد ارتفعت من ١٠% في بداية القرن العشرين إلى نحو ٤٠% في المبعينيات كما ازداد عدد المدن المليونية (كالقاهرة والإسكندرية والخرطوم) في الوطن العربي نتيجة للهجرة الداخلية .

وفي سنة ١٩٩٧ بلغ معدل التحضر اكثر من ٨٠% في بلدان الخليج فهي ٩٧% في الكويت و ٩٢% في قطر و ٩١% في البحرين و ٨٥% في الإمارات و ٨٤% في السعودية و ٨٠% في عمان و ٨٩% في لبنان و ٨٦% في ليبيا و ٧٣% في الأردن و ٦٣% في تونس و ٧٥% في الجزائر و ٥٣% في سوريا و ٤٤% في مصر .

ولعل ازدياد تيارات الهجرة الداخلية إلى المدن العربية هو السبب في سيادة الظاهرة المعروفة باسم التحضر الزائد

• Over Urbaniation

وقد ازداد معدل الهجرة الخارجية من الدول المعروفة بزياده حجم سكانها كمصر والسودان إلى الدول النفطية كالسعودية وقطر وعمان

غير أن حقبة التسميعيات قد شهدت تراجع معدلات الهجرة العربية إلى بلدان النفط وزيادة معدلات الهجرة من البلدان الاسيوية .

والمقارنة بين معدل التحضر في العالم العربي يوصلنا إلى نتيجة مؤداها ارتفاع معدل التحضر بمرور الوقت فقد ارتفع معدل من يسكنون المدن في مصر من ١٠% سنة ١٨٢١ إلى ٤٤% سنة ١٩٨٦ .

وقد حظيت القاهرة بنحو ٧ ملايين في نهاية القرن المنصرم اما الرياض سنة ١٨٦٢ فقد بلغ عدد السكان فيها ٧٠٠٠ نسمة وارتفع إلى ٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٤٠ و ٣٦٦ ألفا في السبعينيات ويزيد الان عن ٣ مليون نسمة وكانت نسبة سكان المدن قد تضاعفت حوالي ٤ أضعاف في السعودية وقطر والإمارات خلال الربع الثالث من القرن الماضي (١٩٥٠ - ١٩٧٤) .

اما عن سكان بغداد فوصل إلى ١٥٠ ألفا سنة ١٩٠٨ ثم ٧٩٣ ألفا سنة ١٩٥٧ وقفز إلى نحو ٣ ملايين في الثمانينات .

كما أن سكان دمشق قد قدر بحوالي نصف مليون في الخمسينيات ويرجع الان انه بلغ نحو حوالي ٣ مليون نسمة .

اما بيروت فكان عدد سكانها حوالي ١١٨ ألفا سنة ١٩٢٥ واصبح يزيد على نصف مليون في الخمسينيات ويصل إلى نحو ٢ مليون في الوقت الحاضر وفي مطلع القرن الماضي كان هناك ٢٧ مدينة في

المغرب بلغ عدد سكانها أقل من نصف مليون ، ارتفع إلى ٩٢ مدينة
يسكنها حوالي ٢,٥ مليون في الخمسينيات ثم إلى ١٩٥ مدينة يصل
سكانها إلى نحو ٦,٥ مليون في السبعينيات بنسبة تصل إلى ٣٨% من
إجمالي سكان المغرب .

ويرى حليم بركات أن سبب تزايد سكان المدن العربية
يرجع إلى :

- ١] الهجرة الريفية الحضرية لاسيما من فئات الاعمار الشبابية التي
تنرح للمدن طلبا للتعليم العالي والعمل .
- ٢] تركّز الخدمات في المدن وإزدهار الأوضاع الاجتماعية والثقافية
والميسية بها .
- ٣] الإدراجية الحضرية التي توجد بالمدن ففيها الأحياء القديمة التي
تتميز بالطابع التقليدي وتجذب الشرائح المهاجرة إليها للعمل
بالقطاعات التقليدية فضلا عن الأحياء الحديثة التي توجد بها
البنابات الحديثة والمصانع والمتاجر التي تعمل بها الشرائح
المهاجرة في الأعمال البسيطة حيث يعمل المهاجر كبواب أو في
مجال تحميل السلع والبضائع وغيرها من الأعمال .
- ٤] أن اطراف المدن تجذب الفقراء للسكن والعمل بالمهن الهامشية
والقطاع غير الرسمي وتفتقر هذه المناطق للخدمات الضرورية
كالماء والكهرباء والخدمات المختلفة غير أن رخص المساكن
تشجع الشرائح الفقيرة للعيش بها ، مع وجود الورش والمصانع
الصغيرة التي تجذبهم للعمل بها .

٥] أن المدينة بصفة عامة تشتهر بتوفير الخدمات المختلفة مما يشكل أهم عوامل الجذب بينما تعد العديد من القرى والمناطق الصحراوية مناطق طاردة للسكان .

ثالثا : الأوضاع الاقتصادية :

{١} تراوحت نسبة السكان الذين يعملون بالزراعة سنة ١٩٧٠ بين ما يزيد عن ٨٠% في الصومال ، وموريتانيا ، وبين ٤٠ : ٥٠% في تونس وسوريا ولبنان ومصر والعراق ، وبين أقل من ذلك في الأردن (٣٨%) كما أن ٥٨% من القوة العاملة في العالم العربي (في المتوسط) تشتغل بالزراعة كحرفة أساسية وهي نسبة كبيرة دون شك تفيض عن حاجة الأرض الزراعية المحدودة .

{٢} لم يتبوا التصنيع بعد دوره الحقيقي والفعال في العالم العربي فانه نسبة من يعملون بالصناعة تتراوح بين ١٠% فأقل في السودان والصومال وموريتانيا و ٢٠% أو يزيد عن ذلك قليلا في مصر وسوريا وتونس ، والكويت (منه ١٩٨٠) .

وتشير دراسة في الثمانينيات عن التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي أن الصناعة التحويلية لا تسهم إلا بقدر محدود مما يعني ضعف التصنيع بصورة عامة إذ أن مجموع الإنتاج الصناعي العربي لا يتجاوز ٣% من مجموع الإنتاج العالمي وتميز الدراسة بين أربعة فئات من الدول العربية كانت توجهاتها الاقتصادية محدده المعالم في ذلك الوقت وهي :

الاولى هي دول الاقتصاد الموجه وتضم الجزائر وسوريا والعراق ومصر ، والثانية هي دول الاقتصاد الحر والمختلط وتضم الأردن وتونس ولبنان والمغرب اما الفئة الثالثة فتضم الدول البترولية كالبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان والكويت وليبيا وقطر واخيرا الفئة الرابعة والتي تضم دولاً تشهد تغيرات هيكلية ضئيلة كالسودان واليمن ، ، ودول المجموعة الاولى تسودها الزراعة كنشاط انتاجي رئيسي في حين انها تتميز بأن الامة النسبية للقطاع الصناعي تفوق بقية المجموعات ويمثل هذا الانتاج ما يقرب من ٦٢% من مجموع الانتاج الصناعي للدول العربية ، اما الفئة الثانية فيسودها الاهتمام بقطاع الخدمات كنشاط رئيسي بما يزيد عن ٥٥% (من اجمالي الناتج المحلي) . وبعد قطاع البترول بمثابة القطاع المساند في المجموعة الثالثة إذ يسهم بما يزيد عن ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي (هذا مع ازدياد الاهتمام بالصناعة المحلية في الامة الاخيرة) اما المجموعة الاخيرة التي تبدو فيها خصائص التخلف واضحة فيزداد فيها الاهتمام بالزراعة مع ازدياد الاهتمام بتوفير الخدمات ومحدودية القطاع الصناعي مما يشير إلى ضآلة التغيرات الهيكلية بها .

وتختلف الخصائص الاجتماعية الاقتصادية اختلافاً واضحاً في الوطن العربي ويكفي هنا أن نستعرض الدخل ، والتعليم في بعض مجتمعات العالم العربي :

ففي سنة ١٩٧٤م كان متوسط دخل الفرد (بالدولار) ١٢٠٦ في العراق ، ومعدل الامة ٧٤% من جملة السكان لمن هن في سن

التعليم بينما كان دخل الفرد في الأردن ٣٣٢ ومعدل الامية ٤١% وفي السودان كان دخل الفرد ١٤١ [دولار] ، ومعدل الامية ٨٥% ، وفي جمهورية اليمن ٩٠ دولارا في مقابل ٩٠% للامية .

هذا بينما كان يبلغ متوسط دخل الفرد سنويا في الكويت على سبيل المثال ١٣٦٦٧ دولار سنة ١٩٧٤ بينما بلغ معدل الامية بها نحو ٤٥% في الوقت نفسه .

ويقدر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (بالدولار الأمريكي) عام ١٩٨١ بـ ٤٦٠ دولا في مصر ، ٣٧٠ دولار في السودان ، ٣٢٠ في موريتانيا بينما وصل إلى ١٦٦٠٠ في قطر ، و ١٥٠٠ في الإمارات العربية .

وهكذا تزداد الشقة بين البلدان العربية الغنية وجاراتها الفقيرة غير اننا انصافا للحق نذكر أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية تصل إلى البنى صورها في البلدان البترولية بالمقارنة بمصر وجاراتها الثرية بخصائصها السكانية والاجتماعية .

{٤} وقد بلغ معدل الدخل المحلى الاجمالي للفرد سنويا سنة ١٩٩٩ بالدولار ٨١٠ في اليمن ، ولقل من ٢٠٠٠ في مصر وسوريا وحوالي ٢ الاف في العراق والمغرب وحوالي ٥ آلاف في لبنان وتونس والجزائر وبين ٦ و ١٠ الاف في ليبيا وعمان والسعودية ، وبين ١٥ و ٢١ ألف دولار في قطر والإمارات والبحرين و ٢٥ ألف دولار في الكويت .

وهكذا يتفاوت معدل الدخل بين البلدان المختلفة بين ٨٠٠ دولار في المجتمع اليمني و ٢٥ ألف دولار في المجتمع الكويتي ويجسد هذا الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء .

والمشكلة الحقيقية إلى جانب ذلك تتمثل في ذوبان الطبقة الوسطى في العديد من البلدان العربية الفقيرة مما يزيد من وطأة التفاوت الطبقي بها (٧) .

نخلص من هذا الفصل بمجموعه من المعطيات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- [١] يحتل الوطن العربي موقعا فريدا كما يضم دولا صغيره كالبحرين ودولا كبيرة كليبيا ومصر .
- [٢] تزداد الفجوة بين الدول الغنية (البترولية) التي لا تزيد نسبة سكانها عن $\frac{1}{10}$ إجمالي سكان الوطن العربي ويزيد نصيبها من الناتج الإجمالي إلى أكثر من ٥٠ % .
- [٣] تعد مصر والسودان والمغرب والجزائر اكبر بلدان العالم العربي من حيث حجم السكان .
- [٤] تزداد القاعدة السكانية في الوطن العربي ولفة الشباب .
- [٥] ارتفعت معدلات التطعيم والرعاية الصحية والتحضر في الأقطار المختلفة .
- [٦] لم يحتل الصنيع دوره في العالم العربي كما أن مستوى الدخل يختلف بين الأقطار المختلفة .

المصادر

- {١} محمود عيسى - السكان والغذاء في الوطن العربي - (في) السكان
بحوث ودراسات - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٧٧ .
- {٢} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - ٥٢ - ١٩٨٩ والكتاب
الإحصائي السنوي ١٩٨٢ .
- {٣} محمود عيسى - المصدر السابق ذكره .
- {٤} حلیم بركات - المجتمع العربي في القرن العشرين - مركز دراسات
الوحدة العربية - بيروت - ٢٠٠٠ - ص ٤٣ : ص ٤٨ .
- {٥} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي -
٥٢ - ١٩٩٠ القاهرة - يونيو ١٩٩١ - ص ١٨٦ : ص ١٨٨ .
- {٦} حلیم بركات المصدر والموضع نفسه .
- {٧} المصدر نفسه - الموضع نفسه ، ص ٢٩ .

الفصل السادس

المؤشرات الديموجرافية والمؤتمر الدولي للسكان في مصر

مقدمه :

أثرنا في هذا الفصل أن نوضح الملامح الديموجرافية للمجتمع المصري وان نشير كذلك للمؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في مدينة القاهرة سنة ١٩٩٤ .

وقد عقد هذا المؤتمر في أعقاب أنشطة دولية ومؤتمرات سابقة ففي سنة ١٩٧٤ تم عقد مؤتمر السكان في بوخارست سنة ١٩٧٤ .

وبعد ١٠ أعوام تم عقد المؤتمر الثاني في مدينة مكسيكو سيتي بالمكسيك سنة ١٩٨٤ .

وجاء المؤتمر الدولي الثالث سنة ١٩٩٤ الذي عقد بمدينة القاهرة لوضع الاستراتيجية المناسبة للسكان قبل الدخول في الألفية الثالثة بينما اختيرت مدينة القاهرة باعتبارها أكبر المدن في منطقة الشرق الأوسط وكعبه التحضر في العالم العربي وقد سبق مؤتمر القاهرة المؤتمر العالمي من أجل الطفل سنة ١٩٩٠ الذي عقد في نيويورك ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بالبرازيل والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في مدينة فيينا سنة ١٩٩٣ كما اعتبر عام ١٩٩٤ العام الدولي للأسرة .

ويستهدف برنامج عمل المؤتمر والوثيقة التي تم التوصل اليها -
بعد جهد جهيد - تشخيص الظواهر السكانية في عالم اليوم وايضاح التقدم
العلمي الذي أدى إلى خفض معدل وفيات الأطفال الرضع وارتفاع متوسط
عمر الإنسان فضلاً عن النص على الاجراءات التي تم الاتفاق عليها لخفض
معدلات وفيات الامهات والاطفال وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية
والثقافية للأجيال الجديدة .

اما عن المؤشرات الخاصة بالمجتمع المصري فقد تعرضنا فيها
للمكان ولـمؤشرات التعليم ، والاوضاع الاقتصادية ، والاسكان ، والرعاية
الصحية ، والمرأة .

أولاً : المؤشرات الديموجرافية في مصر :

[١] السكان :

بلغ حجم السكان في مصر ١٩٩٦ نحو ٥٩,٢٧٢ مليون نسمة ، فإذا
كان حجم السكان سنة ١٨٩٧ قد بلغ ٩,٦٧٠ مليون نسمة فإن هذا يعنى أن
سكان مصر قد تضاعفوا في أقل من قرن من الزمان بمقدار ٦ مرات والجدول
التالى رقم (٢١) - يوضح حجم السكان في مصر في الإحصاءات المختلفة .

جدول رقم (٢٤)

الحجم الكلى للسكان في مصر في التعدادات المختلفة

منذ ١٨٨٢ حتى ١٩٩٦

التعداد	الحجم بالآلاف
١٨٨٢	٦,٧١٢
١٨٩٧	٩,٦٦٩
١٩٠٧	١١,١٩٠
١٩١٧	١٢,٧١٨
١٩٢٧	١٤,١٧٨
١٩٣٧	١٥,٩٢١
١٩٤٧	١٨,٩٦٧
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦
١٩٧٦	٣٦,٦٢٧
١٩٨٦	٤٨,٢٥٤
١٩٩٦	٥٩,٢٧٢

المصدر : الجهاز المركز للتعبئة - الكتاب الإحصائي السنوي - ٥٢ - ١٩٩٠

- القاهرة - ١٩٩١ - ص ١٤

والتعداد العام للسكان والاسكان عام ١٩٩٦ .

ويلاحظ في هذا الجدول أن سكان مصر قد تضاعفوا مره واحدة من سنه

١٨٨٢ إلى سنه ١٩١٧ واستغرق ذلك نحو ٣٥ سنه ثم اضطرر حجم السكان في

السنوات التالية نتيجة لتحسن الاحوال الصحية والاجتماعية وارتفاع الوعي
التطعيمى بصورة واضحة رغم أن المساحة الزراعية لم تتضاعف خلال هذه المدة
بل أن السكان ما لبثوا يتركزون في مساحة تقل عن ٥% من المساحة الكلية
لمصر .

كما أن هناك زيادة تقدر بنحو $\frac{1}{4}$ مليون نسمة سنويا كما يتضح
من النظر للاعداد التالية (بالآلاف)

جدول رقم (٢٥)

التاريخ	ذكور	إناث	المجموع
١٩٩٢/١/١	٢٨,٢٣٢	٢٧,٠٢٧	٥٥,٢٥٩
١٩٩٣/١/١	٢٨,٨٢٤	٢٧,٦١٠	٥٦,٤٣٤
١٩٩٤/١/١	٢٩,٤٣٦	٢٨,٢٣٧	٥٧,٦٧٣
احصاء ١٩٩٦	٣٠,٣٣٠	٢٨,٩٤١	٥٩,٢٧٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة - السكان والتنمية - ١٩٩٤ - ص ٣١ .
ومن الواضح هنا كذلك أن هذا البيانات لا تشمل من هم خارج الجمهورية
(ليلة التعداد) مما يجعلنا نؤكد أن النمو السكاني مع انه ليس شرا في حد ذاته
لكنه يستلزم البحث الدؤوب عن مصادر متجددة للمعيشة . .

وكما يذكر عبد المجيد أراج (١) الخبير المعروف أن العبرة حين
نتحدث عن ضغط السكان والانفجار السكاني ليست بأعداد السكان المطلقة أو
معدلات نموهم في حد ذاتها بل بالعلاقة بين هذا وحجم الموارد ومعدلات نموها إذ
لا بد أن نضع هنا قضايا كفاءة الإنتاج والاستثمارات والتخصيص والتوطين

الجغرافى والمشروعات الزراعية والصناعية جنباً إلى جنب حتى تضمن الاستثمار
الامثل للثروة البشرية .

والجدول التالى يوضح معدلات المواليد
والوفيات والزيادة الطبيعية في مصر
من ١٩٥٢ حتى ١٩٩٢ .

جدول (٢٦)

السنة	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية
١٩٥٢	٤٥,٢	١٧,٨	٢٧,٤
١٩٦٠	٤٢,٩	١٦,٩	٢٦,٠٠
١٩٦٦	٤٠,٩	١٥,٨	٢٥,١
١٩٧٦	٣٦,٦	١١,٨	٢٤,٨
١٩٨٦	٣٨,٧	٩,٢	٢٩,٥
١٩٩٠	٣٢,٢	٧,٥	٢٤,٧
١٩٩٢	٢٨,٨	٧,٣	٢١,٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة - الكتاب السنوي - ٥٢ - ١٩٩٠ - القاهرة
١٩٩١ - ص ١٦ .

والملاح الديموغرافية للسكان - القاهرة - ١٩٩٤ - ص ١٤ .

والملاحظ في هذا الجدول انخفاض معدل المواليد (١٩٥٢ - ١٩٩٢)
من ٤٥,٢ في الالف إلى ٢٨,٨ في الآلف ويرجع هذا إلى الوعي التطبيعي وإدراك
انه ما لم تضع الأمرة في حساباتها كيفية تنشئة أولادها فان إضافة مولود جديد

يعنى المزيد من المسؤوليات كما أن التحسن النسبى في ظروف المعيشة لا يجعل الأسرة تحسب أن اضافة المولود يعنى اضافة وحده اقتصادية تعمل منذ نعومه اظافرها إذ أن هذا يعد جريمة في حق الجيل الجديد .

ويرى عبد المجيد فراج (٢) أن تأمين الناس الفقراء ضد العجز والشيخوخة وبخاصة في مجال الزراعة والتوعية المستتيرة يمكن أن تؤتى ثمارها في زيادة خفض معدلات الخصوبة لدى هذه الفئات التي تخشى من هول المستقبل فتزيد من خصوبتها السكانية لتوازن بين الابناء والأعباء المطروحة .

كما أن الانخفاض في معدل الوفيات يعد ظاهرة ملحوظة نتيجة للتقدم في الطب العلاجي والوقائي فقد انخفض المعدل من ١٧,٨ خلال سنة ١٩٥٢ إلى ٧,٣ خلال سنة ١٩٩٢ فاصبح الناس يدركون أن الامراض الفتاكه التي كانت سببا في القضاء على الأطفال في مهدهم قد قل تأثيرها نتيجة للجهود التي تبذل في رعاية الأطفال في سنوات حياتهم الاولى ولذا فإن المحصلة الفعلية تتمثل في الانخفاض النسبى في الزيادة الطبيعية من ٢٧,٤ إلى ٢١,٥ ومن المعروف أن عدد المواليد (احياء) ينخفض بين نساء الحضر بصفة عامة ونساء المحافظات الحضرية بصفة خاصة عن نظيره بين نساء الريف وقد بلغ هذا المتوسط اعلى مستوى له سنة ١٩٩٢ بين نساء الوجه القبلي .

ومن الملاحظ كذلك بالنسبة للخصوبة في مصر أن معدلات الخصوبة النوعية ومعدل الخصوبة الكلى قد انخفض من ٥,٣ طفلا لكل امرأة خلال فترة حياتها الانجابية سنة ١٩٧٩ / ١٩٨٠ إلى ٣,٩ خلال الفترة من ١٩٩٢/٩٠ ولا نستطيع هنا أن ننكر الدور الذي تقوم به الدولة والمنظمات الاهلية في سعيها

الدائم لتوعية الأسرة بالظروف التي ينبغي أن تراعيها لتنظيم اسرتها في المجتمع (٣) .

ومن الواضح الآن أن نسبة المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة قد ارتفع من ٢٤,٢% من مجموع النسوة المتزوجات إلى ٣٠,٣% في سنة ١٩٨٤ ثم إلى ٣٧,٨% في سنة ١٩٨٨ وقفز قفزة ملحوظة سنة ١٩٩١ إذ بلغت النسبة ٤٧,٦% .

ويتضح من متابعة عقود الزواج واشهادات الطلاق في المجتمع المصري ارتفاع عدد عقود الزواج والانخفاض النسبي في عدد اشهادات الطلاق وهو ما يوضح زيادة الوعي بالآثار المدمرة للطلاق في مجتمعنا فضلا عن القيود التي قيد بها المشرع السلطة الممنوحة للرجل لضمان الاستقرار الاسري والنمو الرشيد للبناء كما يتضح في الجدول التالي :

جدول (٢٧)

عقود الزواج واشهادات الطلاق في مصر

خلال السنوات ٨٩ : ١٩٩٣

السنة	ع. عقود الزواج	اشهادات الطلاق
١٩٨٩	٤٦٣	٧٩
١٩٩١	٤٥٦	٨١
١٩٩٣	٤٧٩	٧٨

والملاحظ هنا الارتفاع النسبي لعقود الزواج من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣ والانخفاض النسبي لاشهادات الطلاق من ٧٩ إلى ٧٨ ألف طلاق .

اما عن صافي الهجرة الداخلية في مصر فقد انخفضت معدلاته من ١٩٦٦ حتى ١٩٨٦ في بعض المحافظات مع زيادته في البعض الآخر .

كما يتضح في الجدول التالي وهو ما يوضح الدور الجاذب لبعض المحافظات بمقارنة سنه ١٩٦٦ و سنه ١٩٨٦ .

جدول (٢٨)

المحافظة	عام ١٩٦٦	عام ١٩٨٦
القاهرة	١٦,٢	٩,٠
الاسكندرية	١٦,٩	١٠,٣
بور سعيد	٧,٦	٦٥,٦
السويس	٢٨	٥٦,٩
دمياط	٦ -	١٢,٢ -
المنوفية	١٥,٢ -	١٢,٨ -
الجيزة	١٣,٢	١٥,١
اسيوط	٨,١ -	٧,٩ -
سوهاج	١١ -	١٠,١ -
اسوان	٢ -	١ -
الحدود	٠,٨	٢٥,٥

ومن الواضح أن صافي الهجرة هنا بالمالب بالنسبة لبعض المحافظات الطاردة مثل دمياط ، المنوفية ، اسيوط ، سوهاج واسوان بينما يعد صافي الهجرة موجبا في محافظات أخرى كالمحافظات الحضرية والجيزة ومحافظات الحدود التي تقصدها شرائح الشابه للبحث عن فرص العمل فيها (٤) .

وهكذا توضح لنا المؤشرات السالفة الوضع السكاني في مصر خلال العقود الأخيرة ومع أن ثمة انخفاض ملحوظ في الوقت الحاضر في معدل نمو السكان إلا أن التركيز السكاني في مساحة ضيقة يزيد من حرج الموقف في المجتمع المصري .

[٢] التعليم :

يعد التعليم من الأنشطة الاجتماعية الهامة في المجتمع وفي سنة ١٩٦٠ كان عدد تلاميذ الابتدائي ٢,٧ مليون تلميذ . وقد زاد عددهم إلى ما يقرب من ٧ مليون تلميذ سنة ١٩٩٠ ، بينما ارتفع عدد المسجلين في التعليم الإعدادي من ٣٠٠ ألف سنة ١٩٦٠ إلى ٣,٨ مليون تلميذ سنة ١٩٩٠ ، وبالمثل زادت أعداد المقيدين في المرحلة الثانوية من ٢٥٠ ألف سنة ١٩٦٠ إلى ١,٨ مليون سنة ١٩٩٠ ، وهذا يعنى أن عدد المقيدين في كافة مراحل التعليم ما قبل الجامعي زاد بمعدل أربعة أمثال خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ حيث ارتفع هذا العدد من ٣,٢ مليون إلى ١٢,٥ مليون بينما ارتفع عدد المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا من ١٣٤ ألف سنة ١٩٦٠ إلى ٧٣١ ألف سنة ١٩٩٠ .

وقد ارتفعت مشاركة الإناث في العملية التعليمية بين سنة ١٩٦٠ ، سنة ١٩٩٠ بنسبة ٦% للابتدائي ، ١٦% في الإعدادي ، ١٨% للتأوى (٥) .

➤ ورغم أن الدستور المصري ينص صراحة على حق المواطنين في الذكور والإناث في التعليم فإن الإحصائيات تدل على وجود فروق واضحة بين الذكور والإناث في هذا المجال تزداد وضوحاً إذا ربطنا التعليم بالمتغيرات الأخرى فنسبة

الإثاث للذكور في المرحلة الابتدائية تبلغ ٤٤,٢% (رغم التساوي النسبي بينهما) منخفض في المرحلة الإعدادية إلى ٤١,٦% ثم إلى ٣٨,٥% في المرحلة الثانوية ، وتصل إلى ٣٣,٨% في المرحلة الجامعية ، وينعكس ذلك في ارتفاع نسبة الأمية بين الإثاث عنها بين الذكور حيث بلغ معدل الأمية مسنة ١٩٨٦ (٦٢,٢%) للإثاث و (٣٧,٨%) للذكور (٦) .

ومن المعروف أن التعليم يؤثر على طبيعة العلاقة بين الجنسين ، فمن المعروف أن نسبة النساء المتعلمات اللواتي يمارسن تنظيم الأسرة أكبر من نسبة اللواتي لم يفلن حظهن من التعليم ، ففي تونس على سبيل المثال فإن معدل انتشار وسائل منع الحمل بين النساء الحاصلات على قدر من التعليم الثانوي أكبر بمره ونصف من معدل انتشاره بين النساء غير المتعلمات كما أن المتعلمات يستزوج عادة في مرحلة عمرية متأخرة مما يقلل من حجم أسرهن فضلا من أن الزوج يصبح هنا أكثر ميلا لمشاركة المرأة في القرارات المحورية الخاصة بالإنجاب وفي كل القرارات المصيرية للأسره (مقارنة بغير المتعلمة) .

وفي تركيا يزيد الفرق في متوسط العمر عند الزواج الأول بين النساء الأميات وبين المتعلمات تعليما اعلى من المرحلة الابتدائية على ثلاث سنوات .

كما يميل عدد أكبر من النساء المتعلمات للانكاح من الإنجاب بسبب استخدامهن موانع الحمل بمعدلات أكبر (٧) .

ومع الاعتراف بتأثير التغيرات الديموجرافية في اتجاه احلال جموع الشباب الأكثر تعليما محل الفئات الأكبر سنا والاقل تعليما فإن سوق العمل يعجز

→ عن استيعابهم في اعمال انتاجية فبيانات تعداد سنة ١٩٨٦ تظهر أن المعدل العام للبطالة (١٠ سنوات فأكبر) ارتفع من ٢.٢ سنة ١٩٦٠ إلى ٥.٦ سنة ١٩٧٦ إلى ١٠,٧ سنة ١٩٨٦ ، والظاهرة اللافتة للنظر أن البطالة بين المتعلمين لها وزنها واثرا كبيرا على تشجيع التعليم ففي سنة ١٩٨٦ كانت نسبة البطالة بين خريجي التعليم الثانوي وما في مستواه ٢٧,٨% وبين خريجي التعليم الجامعي ٢٦,٨% في حين كانت ٣,١% فقط بين ذوي المستويات التعليمية الأقل والاميين .

وتفاوتت نسبة القيد المدرسي بين المحافظات فنجدها تصل إلى ٩٢,١% في المحافظات الحضرية وتنخفض إلى ٨٣,٩% في محافظات الوجه البحري ثم تنخفض إلى ٧٣,١% في محافظات الوجه القبلي حيث تسود العادات التي تحول دون تعليم الإناث .

وترتفع نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط أو أعلى في المحافظات الحضرية لوجود الجامعات ونقل عن ذلك في الوجه البحري ثم القبلي (٣٠,٨% ، ١٤,٧ ، ١٢,٩ على التوالي) اما في الريف بصفه عامة فتبلغ ٨,٥% .

وقد بلغت نسبة الامية في احصاء سنة ١٩٨٦ لمن تبلغ اعمارهم ١٥ سنة فكثر ، ٥٥,٥% ، وتفاوتت نسبة الامية من محافظة لاخرى حيث تقل الامية في المحافظات الحضرية الرابع ، ومحافظة الاسماعيلية ، والبحر الاحمر ، والوادى الجديد ، بينما تزداد معدلات الامية في بعض المحافظات كالشرقية ، وكفر الشيخ ، والفيوم ، وقنا .

وتسهم الهجرة الداخلية في زيادة اعداد الاميين في العاصمة وغالبية هؤلاء من عاطلين الفقراء والإثاث الاميات حيث تزخر بهم الاطراف والمناطق المتخلفة حيث تزداد معدلات الخصوبة وتكدن الخصائص السكانية .

وهكذا فإن ارتفاع نسبة الإثاث الملمات بالقراءة والكتابة في شريحة العمر ١٥ : ٢٤ سنة ، إلى ٧٦,٢% في المحافظات الحضرية ، ٤٩,٣% في محافظات الوجه البحرى ، ٣٧,٦ في محافظات الصعيد سنة ١٩٨٦ كانت له آثار إيجابية على الخصائص السكانية فارتفع متوسط سن الزواج (الأول) للمرأة إلى ٢٣,٨ سنة في المحافظات الحضرية ، ٢١,٧ سنة في الوجه البحرى ، ٢٠,٩ سنة في الوجه القبلى سنة ١٩٨٧ وارتفعت نسبة المتزوجات اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل سنة ١٩٨٨ إلى ٥٦% في المحافظات الحضرية مقابل ٤١,٢% ، ٢٢,١% في الوجه البحرى والقبلى على الترتيب (٨) .

٣] الأوضاع الاقتصادية :

تفصح البيانات المستقاه من احصاء سنة ١٩٨٦ عن أن ابرز القطاعات الاقتصادية في مصر جذبا للقوة العاملة قطاع الزراعة والصيديلىه قطاع الخدمات فقطاع الصناعات التحويليه يليه قطاع التجارة فالتشييد والبناء ثم المواصلات ،

والواقع أن مهنة الزراعة والصيد تعد من المهن التي استقطبت نحو ٤,١ مليون من القوة العاملة للعمل فيها ويلي ذلك المهن الخاصة بالانتاج والتشغيل ووسائل النقل ثم المهن التي يتعدر تصنيفها يليها المهن الفنية والحالية والتي زاد عدد من يعملون بها عن مليون ونصف يليها المهن الكتابية ثم مهن الخدمات والتجارة والبيع ... الخ .

وقد بلغت تقديرات قوة العمل سنة ١٩٩١ (٩) ١٤,٦ مليون نسمة منهم ١٢,٧ مليون من الذكور ، ١,٩ مليون من الإناث كما بلغ عبء الاعالة ٢٦٩ لكل ١٠٠ في قوة العمل .

والواقع أن متوسط الدخل القومي في مصر سنة ١٩٩٢ (بالدولار الأمريكي) يفصح عن انخفاض هذا الدخل بالمقارنة بالدول العربية الأخرى فهو في مصر ٦٣٠ دولار وفي المغرب ١٠٤٠ ، وفي الجزائر ١٨٣٠ ، وفي تونس ١٧٤٠ وفي البحرين ١٧٥٠ وفي السعودية ٧٩٤٠ (١٠) .

ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن الدخل في المناطق الريفية دائما أقل منها في المناطق الحضرية ومن حسن الحظ أن هذه الفجوة أخذت في التناقص ففي السبعينيات كان متوسط نصيب الفرد من الدخل في الريف ٦٢% فقط عن المتوسط في المناطق الحضرية . وخلال الثمانينيات أصبح متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الحضرية أعلى من الريف بنسبة ٥٠% . وتراجعت هذه النسبة الأخيرة إلى ٤٠% في السنوات الأولى من التسعينيات ، وثلاث للنظر أن نمط توزيع الدخل في الريف يعد أكثر عدالة مقارنة بالمدينة إذ لا تتجاوز نسبة دخل أغنى خمس من السكان إلى دخل أفقر خمس منهم ٤,٢ في المناطق الريفية بينما في المناطق الحضرية تبلغ هذه النسبة ٦,٦ ولا يؤدي هذا بنا إلى استنتاج أن ارتفاع الدخل يؤدي لسوء التوزيع فقد تمكن النمو الاقتصادي البطيء على الشرائح الفقيرة في المجتمع المصري أثناء فترات الانكماش الاقتصادي .

وتشير نتائج مسح الالتحاق لعام ١٩٧٥/٧٤ في مصر إلى انخفاض نصيب الفقراء النسبي من الدخل في نهاية هذه الحقبة التي تآثرت بسياسة الانفتاح

الاقتصادي حيث اتسمت بتباطؤ النمو الاقتصادي ، وتطبيق نفس النتيجة على فترة الثمانينيات التي تعد الامتداد الفعلي للفترة السابقة وقد أدى هذا إلى تدهور طفيف في توزيع الدخل فبينما نصيب الفقر ٢٠% من السكان في الدخل ظل ثابتا في الريف نجدة انخفاض في الحضر إلى ١٢% سنة ١٩٩٠/١٩٩١ وهكذا أدت سياسة الإنتاج الاقتصادي إلى إشاعة الخلل في العدالة الاجتماعية رغم التحسن النسبي في الدخل في المناطق الريفية والحضرية ، وقد مثلت تحويلات العاملين في الخارج مصدرا هاما للدخل بالنسبة للكثير من الامر المصرية ، وزاد متوسط نصيب الفرد من الدخل الشهري ومع هذا فإن الفقراء لا سيما اقراء الحضر هم أول من عانى من السياسات الاقتصادية في حقبة الثمانينيات .

كما برزت تفاوتات كبيرة بين المحافظات في متوسط نصيب الفرد السنوي في الدخل حيث يصل لأقصى قيمة له في محافظة بور سعيد يليها دمياط والقاهرة وفي أدنى مستوى له في محافظتي أسيوط والمنيا (١١) .

وقد أدت هذه الظروف إلى ارتفاع مستوى البطالة في مصر حيث قدر البعض محلها بنحو ٢٠% لسنة ١٩٩٣ نظرا لانخفاض معدل الاستثمار في السنوات الأخيرة وتواضع معدلات الاداء الاقتصادي وتراجع معدل النمو الاقتصادي وبخاصة خلال السنوات ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ (١٢) .

١٤ الإسكان :

بلغ عدد المساكن في مصر سنة ١٩٨٦ ٥,٩ مليون مسكن في حضر المحافظات منها ٢,٧ مليون في المحافظات الحضرية وحدها (القاهرة - الإسكندرية - بور سعيد والسويس) فضلا عن ١,٦ م بحضر محافظات الوجه البحري ، ١,٥ م في حضر محافظات الوجه القبلي ، ٠,١ م في حضر محافظات الحدود .

أما ريف المحافظات فقد بلغ فيه جملة المساكن ٥,٥ مليون مسكن منها ٣ مليون مسكن في محافظات الوجه البحري ، ٢,٤ م في محافظات الوجه القبلي ، ٠,١ م في ريف محافظات الحدود .

وهكذا بلغ اجمالي عدد المساكن ١١,٤ مليون مسكن منها ٢,٧ م في المحافظات الحضرية ، ٤,٦ مليون للوجه البحري و ٣,٩ مليون للوجه القبلي و ٠,٢ لمحافظات الحدود .

ومعنى هذا أن الوجه البحري يستأثر كذلك بـ ٣٦,٨% من مجموع الوحدات السكنية في مصر يليه الوجه القبلي ٢٨% ثم المحافظات الحضرية ١٨,٨% .

وقد بلغ متوسط حجم الاسرة على مستوى الجمهورية ٤,٩ فرد ، وبلغ هذا المتوسط في الحضر ٤,٦ ، وفي الريف ٥,٣ فرد ، ويلاحظ زيادة هذا المتوسط بالنسبة لمحافظات الوادى الجديد ، وكفر الشيخ ، والبحيرة ، حيث بلغت هذه المتوسطات ٦,٣ ، ٥,٨ ، ٥,٥ ، ٥,٥ فرد على التوالي كما بلغ متوسط عدد

الأفراد بالفئة ١,٥ فرد على مستوى الجمهورية ، ويزيد هذا المتوسط إلى ٢.٢ فرد في محافظات السويس والبحيرة وسوهاج وقنا .

وهناك ٧٣,١% من اجمالي عدد المساكن بالجمهورية تصلها المياه النقية بواسطة الشبكات الحكومية حيث يتراوح المعدل بين ٩٥,٤ بالنسبة للحضر نتيجة لاهتمام الدولة بالمدينة ، ٥٥,٩ لاجمالي الريف .

كما تبلغ نسبة المساكن إلى ٩٦,٦% في المحافظات الحضرية ، ٧٣,٣% للوجه البحري ، وفي محافظات الوجه القبلي ٥٨,١% ، وتأتي في النهاية محافظات الحدود ٦٦,٢% ، وتشير نتائج تعداد سكان سنة ١٩٨٦ إلى أن نسبة المساكن التي تتمتع بالآثار من خلال الشبكة العامة للكهرباء إلى ٨٧% وهي تتراوح بين ٩٦% على مستوى الحضر ، ٧٩% على مستوى الريف ، ومن الواضح أن اهتمام الحكومة بالريف قد جاء في أعقاب قيام الثورة سنة ١٩٥٢ إذ أنه قبل قيام الثورة كان هذا الاهتمام في البنى مستوى له (١٣) .

[٥] الرعاية الصحية :

تعد الرعاية الصحية في الركائز الأساسية التي تتعامل مع الظواهر السكانية إذ أن الاهتمام بالطفولة والأمومة ينعكس بدوره على الإقلال من معدلات الوفاة بصفة عامة ووفاة الأطفال الرضع بصفة خاصة كما أن الاهتمام بالشباب ينعكس على زيادة متوسط العمر وتوقعات الحياة في المجتمع .

وتظهر الرعاية الصحية في بعض المؤشرات مثل عدد الأطباء في المجتمع لكل ١٠٠٠ شخص ، وعدد المستشفيات وعدد الأسرة لكل ١٠٠٠ نسمة

، وتوفر الأمصال والأدوية والإمكانات الصحية والتوعية الصحية التي تقدمها الدولة في الريف والحضر .

وفي توفر سبل مقاومة التلوث وحماية السكان في الامراض والابوة .

وإذا استعرضنا على سبيل المثال متوسط العمر (العمر المتوقع) فإنه يبلغ سنه ١٩٩٤ في مصر ٦٢ سنه ، وفي تونس ٦٨ سنه ، وفي السودان ٥٢ سنه ، بينما يصل في كندا إلى ٧٧ سنه ، وفي قبرص إلى ٧٦ سنه ، وفي اليابان ٧٩ سنه ، وفي النرويج ٧٧ سنه ، وفي السويد ٧٨ سنه ، وفي اليونان ٧٧ سنه ، وفي نيوزيلانده ٧٥ سنه ، ويعكس هذا مدى وعي الناس ومدى وفرة الامكانيات المقدمة فضلا عن الإفادة من الإمكانيات المتاحة في المجتمع .

وتقدر نمية الحوامل اللاتي يتلقين رعاية صحية في مصر بـ ٥٠% ومنهن ١٤% فقد يلقين رعاية صحية بصورة دورية بينما يقدر معدل الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يتلقون خدمة صحية بـ ٥٥% ، وغير خاف أن انخفاض هذه المعدلات يرجع بدوره لنقص التوعية الصحية وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وحرمان المناطق الريفية في الجهات الحكومية والعيادات الخاصة .

وتعد معدلات الوفيات ومعدلات المرض من المؤشرات الدالة على الحالة الصحية العامة للسكان ، وقد تناقصت معدلات وفيات الأطفال الرضع من ١١٦ - ٩٨ في الآلف إلى ٥٣ - ٤٥ في الآلف ، كذلك في الوقت الحاضر في مصر

وطبقا لمسح معدل وفيات الأطفال الرضع للفترة ٨٦ - ١٩٨٩ ، قدر المعدل بـ ٥٦ في الألف ، ومن الواضح أن ٥٨% من وفيات الأطفال ترجع بدورها الى أمراض الإسهال واصابات الجهاز التنفسي بينما يعتقد أن التيتانوس والإصابات الأخرى أثناء الولادة مسئولة عن ٢٠% من وفيات الأطفال الرضع في مصر .

وتستخدم معدلات وفيات الامومه كمؤشرات للمستوى الصحي ومن المعروف أن معدلات وفيات الامومه قد انخفضت من ١٢٤ حالة سنة ١٩٨٠ إلى ٥٨ حالة سنة ١٩٩٠ ولكن مسحا بيانيا حديثا (١٩٩٣/٩٢) عن معدلات وفيات الامومه اوضح أن سنة ١٩٩٢ قد شهدت ١٨٤ حالة لكل مائة ألف حالة .

ولا يمكن ادراك العلاقة بين السكان والنظام الصحي في المجتمع دون الاخذ في الاعتبار الصحة البيئية والعادات المتصلة بالصحة والاسكان والعادات الغذائية السائدة في الريف والحضر ، وقد زاد انتاج مياه الشرب النقية من حوالي ٦ مليون م٣ سنة ١٩٨١ / ١٩٨٢ إلى حوالي ١١ مليون م٣ سنة ١٩٩٢/١٩٩١ ، وثلثا هذه الكمية مخصص للاستعمالات المنزلية والتجارية ، وتستفيد ٧٣% من المساكن من الشبكة العامة في الحصول على المياه (٩٠% من سكان الحضر) وحوالي ٢٠% تحصل على مياه جوفيه بواسطة مضخات .

اما عن نظام الصرف الصحي فيغطي المدن الكبرى حيث تغطي خدمة الصرف الصحي ٦٠% من عواصم المحافظات ، ٣% في عواصم المراكز ، ١٠% فقط في المدن الأخرى ، وطبقا لتعداد سنة ١٩٨٦ بلغ معدل تغطية خدمات شبكة الصرف الصحي للمباني السكنية ٤١,٢% وتبلغ ٥٠% في المناطق الحضرية ، ولا تتعدى ٣% في المناطق الريفية ويؤدي غياب مرافق الصرف

الصحي إلى تدهور البنية الأساسية كما أن قدم شركة الصرف الصحي يعكس تدهور البنية الأساسية وزيادة نسبة التلوث وارتفاع معدل الإصابة بالمرض وبالتالي زيادة معدل الوفيات .

وطبقا لبيانات سنة ١٩٨٦ فإن متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية في مصر تبلغ ٣٥٠١ يوميا وهي كمية تفوق متوسط حاجة الجسم من السرعات الحرارية بنسبة ٣٨% ومع هذا فإن نوعية الطعام منخفضة القيمة فسي الحقيقة ، وبخاصة فيما يتصل بالبروتين الحيواني فرغم كبر الكمية إلا أن النوعية منخفضة إذ أن ٦٢% من متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية تأتي من الحبوب والنشويات (١٤) .

[٦] المرأة :

قدرت الوثائق المقدمة لمؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة (١٩٩٤) عدد الأميين في العالم بـ ٩٦٠ مليون أمي ثلثاهم من النساء فضلا عن ١٣٠ مليون طفل لا تتوفر لهم فرصة التعليم الأساسي و ٧٠% منهم من الإناث .

وفي مصر خلال سنة ١٩٨٦ كانت نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الابتدائية تبلغ ٤٤,٢ % انخفضت في المرحلة الإعدادية إلى ٤١,٦% ثم في المرحلة الثانوية إلى ٣٨,٥% وفي المرحلة الجامعية وصلت إلى ٣٣,٨% . وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة الإناث في التعليم الابتدائي في الحضر ٩٥% انخفضت إلى ٧٨% في قرى الوجه البحري وإلى ٦٥% في قرى الوجه القبلي ثم ٥٧% في غرب الوجه القبلي .

ويترتب على ذلك انخفاض معدل التحاق الفتيات بالمدراس بالإضافة إلى تسربهن من التعليم إذ وصلت نسبة الأمية مسنه ١٩٨٦ إلى ٦٢,٢ للثلاث ، ٢٧,٨ للذكور ويعود ارتفاع نسبة الأمية للثلاث إلى العادات والتقاليد التي تضع العراقل والقيود امام تعليم الفتاة واستغلالها .

وفي الوقت الذي لا تتعدى نسبة مساهمة النساء في قوة العمل ١٠% من مجموعهن تكشف البيانات المتاحة عن ضعف مشاركة المرأة في مجالات الأنشطة الرياضية والترويحية فعضويتها في الأندية تصل إلى ٢٤,٦% ، ومشاركتها في الأنشطة الرياضية بهذه الأندية تتراوح بين ٤,٨% ، ٨% .

تختلف مشاركة النساء في مراكز الشباب في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية فهي تصل إلى ١٢,٦% في المدن مقابل ٧,٢% في الريف .

أما نسب الاستفادة من الأنشطة التي تقدمها هذه الأندية فلا تزيد عن ٦ في المجالات الرياضية و ٢١% في الأنشطة الاجتماعية .

وتراوحت نسبة تسجيل ومساهمة المرأة في الجداول الانتخابية بين ٧% ، ٢٠% ، بينما لا تتعدى نسبة المشاركة في الانتخابات بين المسجلات منهن عن ٧% ، ولا يزيد تمثيل المرأة في البرلمان عن ٢% سنه ١٩٩٠ ، وهو ما يكشف عن ضعف مشاركتها في الحياة السياسية ويقلل من فاعلية دورها في التنظيم السياسي في المجتمع ويفصح عن نقص وعيها بأهمية الإسهام في توجيه دفة الحياة في المجتمع المدني (١٥) .

ثانيا : برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

ويتضمن المشروع البرنامج الذي وافقت عليه اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية في دورتها الثالثة التي عقدت في نيويورك من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان إبريل ١٩٩٤ ويقع في إحدى وعشرين ومائة صفحة من القطع الكبير ، ويتألف من ستة عشر فصلا ومقدمه .

أولا : من حيث الشكل :

[١] تقع الديباجة اى المقدمة في ست صفحات ويضمها الفصل الأول بينما يضم الفصل الثاني المبادئ الأساسية للمؤتمر ويقع في اربع صفحات ، ويقع الفصل الثالث بعنوان اوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد في سبع صفحات .

أما الفصل الرابع فموضوعه المساواة بين الجنسين ويقع في سبع صفحات . والفصل الخامس عنوانه الاسرة وادوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها ويقع في ثلاث صفحات .

اما موضوع الفصل السادس فهو النمو السكاني والهيكل السكاني ويقع في تسع صفحات . وعنوان الفصل السابع الحقوق التناسلية اى الصحة الجنسية والتناسلية وتنظيم الاسرة ويقع في ثلاثة عشر صفحة ، أما الفصل الثامن فموضوعه الصحة ومعدلات الاعتلال والوفيات ويقع في اثنتى عشر صفحة ، والفصل التاسع وموضوعه التوزيع السكاني والتحضر والهجرة الداخلية ، ويقع في ست صفحات ، ثم الفصل العاشر وهو عن الهجرة الدولية والتنمية ويقع في تسع صفحات ، كما يقع

الفصل الحادى عشر وموضوعه السكان والتنمية والتعليم في سبع صفحات ، ويتضمن الفصل الثانى عشر دور التكنولوجيا في البحث والتطوير ويقع في سبع صفحات ، والفصل الثالث عشر عنوانه الإجراءات الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية ويقع في تسع صفحات وعنوان الفصل الرابع عشر التعاون الدولي لتنفيذ برامج السكان والتنمية ويقع في خمس صفحات .

أما الفصل الخامس عشر لموضوعه المشاركة مع القطاع غير الحكومى ويقع في خمس صفحات . ويقع الفصل السادس عشر والاخير وموضوعه متابعة اعمال المؤتمر في ست صفحات .

٢] بعد الفصل السابع وموضوعه الحقوق التناسلية والصحة التناسلية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسى والنشاط الجنسى بين البشر والعلاقات بين الجنسين وحقة المراهقه .

٣] يتضمن كل فصل ٣ محاور أساسية وهى أساس العمل أو المحاور والمبادئ الأساسية والهدف من الإجراءات الواجب اتباعها مع مراعاة الاختلافات القائمة بين الدول المتقدمة صناعيا ودول العالم الثالث .

ثانيا : من حيث المحتوى :

١] هناك ١٥ مبدأ يرتكز عليها المشروع وهى :

- [أ] لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دون أي تمييز بسبب اللون أو الدين ... الخ .
- [ب] لكل إنسان الحق في الحصول على كفايته من الغذاء والكساء والمأوى .
- [جـ] تركز برامج السكان والتنمية على المساواة بين الجنسين وحققها في وضع السياسات .
- [د] هدف السياسات السكانية تحسين نوعية الحياة وهي حق سيادي لكل امه .
- [هـ] لابد من تحقيق التنمية المستدامة بتلبية احتياجات الأجيال الحالية ومراعاة الأجيال المقبلة .
- [و] لابد من استئصال شاقة الفقر .
- [ز] لكل إنسان الحق في الحرية والامن والصحة الجسمية والعقلية والحصول على الرعاية الصحية .
- [ح] للزواج الحرية في تنظيم الأسرة والاستفادة من الرعاية الصحية والتناسلية .
- [ط] الإنسان هو الهدف الأساسي للتنمية .
- [ي] حرية الاختيار للزواج لتكوين الأسرة التي تعد الخليقة الاولى للمجتمع .
- [ك] لكل إنسان الحق في التعليم .
- [ل] كفاية حق المهاجرين واسرهم في العيش الكريم في البلدان المستقبلية .
- [م] الحق في المشاركة الاجتماعية للسكان الاصليين .
- [ن] أهمية تضيق الاختلال بين البلدان النامية والمتقدمة .

من] حق المضطهدين واللاجئين في اللجوء لبلدان أخرى .



الفصل الثالث وعنوانه : أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة ويناقش إجماع الاستراتيجيات السكانية والتنمية ، والدور الذي ينتظر أن يلعبه السكان من خلال النمو الاقتصادي المطرد للقضاء على الفقر ، وعلاقة السكان بالتنمية .

وتتضمن أسس العمل هنا التذكرة بالآثار الناجمة عن اغفال الاعتبارات السكانية في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية مما يؤدي لزيادة السكان واستمرار التحركات السكانية وزيادة حدة الفقر وتظهر هنا أهمية مراعاة الاستراتيجيات التنموية في السياسات السكانية وبخاصة الدول النامية مع مراعاة المساواة بين الجنسين ، ففي الكثير من الدول يتصل الفقر بالبطالة والامية ويتبنى مركز المساواة والمشاكل البيئية وتزداد سرعة النمو السكاني فضلا عن الاختلال في توزيع السكان نتيجة للهجرة المستمرة للحضر والضغط على الموارد مما يعطل التنمية المستدامة .

وتتلخص الاهداف في إجماع الاهتمامات السكانية في استراتيجيات التنمية وعملية اتخاذ القرار ورفع مستوى المعيشة للقضاء على الفقر والحد من الاستهلاك بغية تلبية احتياجات الاجيال الحالية أما الإجراءات التي يوصى بها فتكمن في تقييم السياسات والبرامج المتصلة بالتنمية المستدامة بواسطة الهيئات الرسمية وغير الحكومية والالتزام السياسى بمعالجة النواحي السكانية وتنمية الموارد البشرية مع القضاء على الحواجز التي يقف في وجه مشاركة المرأة في

العمل وفي رسم وتنفيذ السياسات السكاتية والاهتمام بالامن الذاتي وتهئية المناخ الاقتصادي المناسب وبخاصة في الدول النامية والعمل على تحقيق التكامل بين البيئة والسكان مع التصدي للثوار الايكولوجيه المترتبة على زيادة السكان واختلال التوزيع السكاتي .

- والفصل الرابع بعنوان " المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة " وفيما يتعلق بالقضايا التي تمت مناقشتها في قضايا بتحسين وضع المرأة والاهتمام بالفئة في مرحلة الطفولة واطلاع الرجل بدور رئيسي في تحقيق المساواة بين الجنسين فقد تضمن أساس العمل الأبعاد الخاصة باستقلال المرأة وتحسين مركزها الاجتماعي الاقتصادي والتعليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومراعاة حصول الطفلة على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية وتحسين فهم كل من الرجل والمرأة للمسئوليات المشتركة بينهما حتى يصبحا شريكين متكافئين في الحياة .

وتتمثل الأهداف الموضوعة في تحقيق المساواة والمشاركة الكاملة للمرأة في كل المجالات وفي صنع القرار وتعليم النساء والرجال لتلبية حاجاتهم الإنسانية مع القضاء على كافة أشكال التمييز ضد الطفلة وزيادة التوعية بقيمتها والاهتمام برعايتها مع تحقيق المساواة بين الجنسين في الأسرة والمجتمع .

أما الإجراءات التي يوصى بها فتتضمن القضاء على أشكال عدم المساواة والتمييز ضد المرأة والقضاء على ممارسة العنف ضدها وبخاصة في مجال العمل والاشتراك معا في تربية الأطفال على أن تعمل المدارس ووسائل الاعلام على

القضاء على الأفكار المتطرفة بعدم المساواة مع الاهتمام بالصحة الجنسية للنساء والتحذير من عملية الختان .

• ويدور الفصل الخامس حول الأسرة والوارثا وحقوقها وتكوينها وهيكلها ويناقش تنوع هيكل الأسرة وتكوينها ودعمها الاجتماعي والاقتصادي وأساس العمل هنا الاهتمام بالأسرة في مواجهة آثار عمل المرأة والهجرة للمدن والفقر والتعرض للكوارث الطبيعية والتمرد والإيمان والعنف الأسري . وتتمثل الأهداف هنا في وضع سياسات وقوانين لدعم الأسرة والاهتمام بالضمان الاجتماعي لدعم تربية الأطفال وتساوى الفرص بالنسبة لأفراد الأسرة والعمل على أن تتجاوب سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوفاء باحتياجات الأسر .

أما الإجراءات فتكمن في تشجيع التعليم والقضاء على زواج الأطفال وإجراء الدراسات اللازمة على أنماط الأسرة في المجتمع ودعم الأدوار الوالدية والتصدي للمشاكل الأسرية ودعم الأسر الفقيرة ومساعدتها .

• وعنوان الفصل السادس " النمو السكاني والهيكل السكاني " ويتناول معدلات الخصوبة والوفاة والنمو السكاني ، والأطفال والشباب وكبار السن والسكان الأصليين وأصحاب العاهات .

أما عن أساس العمل في هذا المجال فيلمح للزيادة السكانية في العالم خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٩٠ كان ٤٤% من سكان العالم يعيشون في ١١٤ لدا تجاوزت معدلات النمو فيها ٢% سنويا وتشمل جميع بلدان أفريقيا والتي تضاعف سكانها كل ٢٤ سنة وتلثي بلدان آسيا وتلث بلدان أمريكا اللاتينية بينما

كثفت معدلات النمو عن ١% سنويا في ٦٦ بلدا يمثل ٢٣% من سكان العالم معظمها في أوروبا ، ويواجه أطفال القارات الأشد فقر كالغريقيا التي تبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة من السكان ٤٥% - خطر الإصابة بسوء التغذية والمرض والإهمال والاتجار بهم هذا في الوقت الذي يلقى كبار السن الإهمال والإجحاف في المعاملة بينما يعاني السكان الأصليين من انخفاض مطرد نتيجة للاتصال بالأمراض الخارجية .

كما يشكل أصحاب العاهات جزءا كبيرا من السكان ، وتمثل الأهداف في دعم صحة الأطفال والمراهقين والشباب والوفاء باحتياجاتهم الأسرية والمجتمعية وبخاصة في مجال التعليم مع الاهتمام بالمسنين ورعايتهم صحيا واجتماعيا واقتصاديا وإدراج منظورات واحتياجات الشرائح الأصلية (السكان الأصليين) في تصميم برامج السكان والتنمية وضمان حصولهم على الخدمات التنموية وضمان مشاركة أصحاب العاهات كذلك في مجالات الحياة وفي عملية التنمية والمحافظة على كرامتهم .

وقد تركزت الإجراءات في تحسين الخصائص السكانية وبخاصة في المناطق الريفية وحماية الطفولة والمراهقة والشباب من الاستغلال واشباع احتياجاتهم وضمان وقايتهم من الحمل المبكر والأمراض الجنسية وتعزيز استقلال كبار السن والاهتمام بالتشاور مع السكان الأصليين بالتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية واحترام ثقافتهم الأصلية مع المحافظة على الحقوق الإنسانية لذوى العاهات وتلبية احتياجاتهم وإدماج الأشخاص أصحاب العاهات في التسجيع الاجتماعي بصورة مستمرة .

• والفصل السابع بعنوان " الحقوق التناسلية " اى الصحة الجنسية والتناسلية
— وتنظيم الأسرة اى الحقوق التناسلية ، وتنظيم الأسرة والأمراض الجنسية ،
والعلاقات بين الجنسين ، وحقة المراهقة .

ويضم أساس العمل حق الأشخاص في حياة جنسية مأمونه ورعاية
صحية مناسبة وتعرف الصحة الجنسية بأنها تكامل الجوانب الجسدية والعاطفية
والعقلية والاجتماعية بأساليب تدعم الشخصية وتقوى التفاهم والحب في السلوك
الجنسي .

ويمكن الأزواج من خلال تنظيم الأسرة من دراسة الاختيارات المناسبة
بواسطة الثقافة السكانية وتنظيم الأسرة للاستفادة من وسائل منع الحمل مع
الاحتراز من الأمراض الجنسية والمحافظة على الصحة الجنسية على أساس
الاحترام والتسامح المتبادل مع حماية المراهقين من الحمل غير المرغوب فيه ،
من خلال توفير المعلومات التي تساعدهم على فهم حياتهم الجنسية .

وتتمثل الأهداف في كفاءة معلومات عن خدمات تنظيم الأسرة وتوفير
الوسائل الرخيصة التكاليف ودعم القرارات المسلوقة عن الحمل والإنجاب ، ومنع
الحمل غير المرغوب ، وتحسين الوسائل اللازمة ، وتشجيع الرضاعة الثديية ،
والوقاية من الأمراض الجنسية ، وضمان معالجة قضايا المراهقة المتصلة
بالصحة الجنسية والتناسلية ومواجهة حمل المراهقات .

أما الإجراءات فتشمل توفير خدمات المشورة والمعلومات والخدمات
الخاصة بتنظيم الأسرة وتوصيل المعلومات وتحقيق التعاون بين الهيئات الحكومية

وغير الحكومية وتوفير التدريب والمساعدات الفنية وبخاصة للفئات المحرومة من الخدمات والتغلب على العقبات وتوفير قاعدة هامة للمعلومات من الأخطار والفوائد المتصلة بهذه الأخطار وتوفير الوسائل بأسعار رخيصة وتقديم المشورة للنساء الذين يلجأوا للإجهاض والوقاية من الإيدز مع حماية النساء والشباب والأطفال من الاعتداء الجنسي على أن تتولى الهيئات الحكومية والأهلية تعزيز برامج الثقافة الوالدية ليتسنى لهم تربية أولادهم بصورة سوية في مجال الصحة الجنسية والتناسلية .

• والفصل الثامن بعنوان " الصحة ومعدلات الاعتلال والوفيات " ويتضمن الرعاية الصحية الأولية وقطاع الرعاية الصحية وبناء الطفل وصحته وصحة المرأة والإصابة بالإيدز ويتضمن أساس العمل خفض الإنفاق على الخدمات الصحية في كثير من البلدان وخفض معدلات الوفيات بالنسبة للأطفال الرضع والحث على ارتفاع مستوى العمر ولفت النظر إلى أن حالات الإجهاض تؤدي إلى زيادة معدل وفيات الأطفال .

كما أن مضاعفات الحمل والولادة تعد من العوامل الرئيسية لوفاة النساء ومن الخصوبة حيث تقع ٩٩% من الوفيات في البلدان النامية ، بينما يهدد الإيدز نحو ١٤ مليون نسمة ويتوقع أن يرتفع العدد ليستراوح بين ٣٠ مليون و ٤٠ مليون في الوقت الحالي ، وتحدد الأهداف في توفير خدمات ومرافق الرعاية الصحية وتعزيز صحة الطفل وتحسين الحالة الصحية للرضع والأطفال وتعزيز الرعاية التنبؤية وصحة المرأة لاسيما الحوامل والمرضعات والعمل على الوقاية من الإيدز وتكثيف البحوث حول وسائل الوقاية منه .

أما الإجراءات فتمثل في الاعتراف بدور المرأة وخفض معدلات الوفيات والاهتمام بالتدريب على الرعاية الصحية ولإسما صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة مع الاهتمام بتحسين نوعية الحياة ودعم نظم الخدمات الصحية للقاعدة السكانية العريضة وتقييم الأسباب الكامنة وراء ارتفاع معدل وفيات الأطفال ونشوء الأمراض الجنسية وحماية الرضاعة الثديية وتلبية احتياجات التغذية للحوامل والرضع من التصدي للإجهاد غير المأمون والوقاية من الإيدز .

• **والفصل التاسع بعنوان " التوزيع السكاني والتحضر والهجرة الداخلية "** ويضم مجموعة قضايا وهي علاقة التوزيع السكاني بالتنمية المستدامة ، وعلاقة التوزيع السكاني بالتنمية المستدامة ، وعلاقة النمو السكاني بالتكتلات الحضرية الضخمة . أما أساس العمل فهي تتمثل في الاختلال الواضح في توزيع السكان حيث تحتشد السكان في المناطق الحضرية الكبيرة ولإسما في الدول النامية وحيث تنسم المنظومة الحضرية في كثير من البلدان بالهيمنة المساحقة لمدينة كبرى واحدة أو تكتل سكاني واحد مما يشكل تحديا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا للحكومات . أما الهدف المأمول فيتمثل في تشجيع التوازن السكاني وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الموفدة والمستقبلية والحد من العوامل التي تؤدي لتدفق المهاجرين والتخطيط لراعي للمناطق الحضرية مع تحسين نوعية الحياة في المناطق الفقيرة .

وتتضمن الإجراءات التي يوصى باتباعها رسم سياسات التوزيع السكاني الذي يتفق والسياسات الامامية وتشجيع نمو المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية ، وتشجيع الاستثمار فيها، وتوفير فرص العمل ودفع التنمية الريفية مع زيادة كفاءة سلطات المدن على

إدارة التنمية الحضرية ، وتحسين قدرة المهاجرين على التكيف مع توفير الحماية للمشردين ، والحد من الهجرة القسرية والتطهير العرقي ، والحد من الأسباب المؤدية إلى تدهور البيئة مع مساعدة المشردين على العوده إلى اراضيهم وتحديث النظام الرعوى في المناطق الرعوية .

• والهجرة الدولية هي عنوان الفصل العاشر ، وتتضمن دراسة علاقة الهجرة الدولية بالتنمية ومناقشة حقوق المهاجرين المسجلين وغير المسجلين واللاجئين ويمثل أساس العمل أن تلتزم سياسات الهجرة الدولية بمراعاة القيود الاقتصادية في البلد المستقبل وتأثير الهجرة على المجتمع المضيف فمن المهم منح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين المسجلين أسوة ببناء الوطن المضيف غير أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية تدفع فئات عديدة لتشكّل شرائح الهجرة غير القانونية في البلدان الأخرى المتقدمة اقتصاديا كما ازداد عدد اللاجئين إلى أكثر من الضعف من ١٩٨٥ : ١٩٩٣ أى من ٨,٥ مليون نسمة إلى ١٩ مليون نسمة .

أما الأهداف المثبتة هنا فتتلخص في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة لاسيما الفقر والتأكيد على جوانب التنمية في البلدان الموفده والمستقبله وتيسير عملية إدماج المهاجرين العائدين مع كفالة اندماج المهاجرين المسجلين والقضاء على التمييز ضدهم وتعزيز رفاهيتهم واحترام ثقافتهم مع تقليل الضغوط المؤدية إلى تحركات المهاجرين واللاجئين والمشردين وتوفير الخدمات المناسبة لهم مع وضع برامج مساعده لاشباع حاجات المهاجرين وتوفير الخدمات الصحية والتطعيمية والاجتماعية لهم .

وتتضح الإجراءات الواجب اتباعها في منح المهاجرين الفرصة لتحسين اوضاعهم وجمع البيانات عن المهاجرين للخارج مع منح المهاجرين المسجلين إمكانية تكافؤ الفرص مع أبناء البلدان المستقبلة لهم ومناهضة التمييز الديني والجنسي وغيرها وحماية الأسر المهاجرة في البلدان التي نزحوا اليها مع القضاء على العوامل التي تؤدي للتشريد من خلال الوفاء باحتياجات هذه الفئات ومعاملتهم بصورة كريمة وإشباع احتياجاتهم الأساسية .

• وعنوان الفصل الحادي عشر " السكان والتنمية والتطعيم " ويناقش عدة قضايا من بينها علاقة التطعيم والسكان والتنمية والمستديمه ، وعلاقة السكان والاعلام والتثقيف والاتصال .

لما عن أساس العمل فيلمح إلى أن ٧٥% من الاميين في العالم من النساء وان هناك علاقة وثيقة بين التطعيم والمتغيرات السكانية والاجتماعية كسكن الزواج والخطوبة ، والحراك الاجتماعي وحجم الأسرة وصحة الطفل ، فالتطعيم يؤدي لتحسين نوعية الحياة بينما يعد الشباب لمواجهة المستقبل والحصول على العمل والتطعيم يوفر قاعدة جيدة للمعلومات مما يخلق الاستنارة الفكرية ويؤدي للوصول إلى القرارات السليمة بينما تؤدي سبل الاتصال الناجحة إلى الاهتمام بالفنون الشعبية والترفيهية والاهتمام بالخدمات المختلفة والتغابات والمنظمات غير الحكومية ورأب الفجوة بين بلدان العالم المختلفة .

وتتحدد الأهداف في مكافحة الأمية وتيسير الحصول على التطعيم للجميع وبخاصة الشباب من الجنسين لزيادة المسؤولية والوعي بشأن العلاقة بين السكان والتنمية وزيادة الوعي لدى القادة والمنظمات غير الحكومية في مجال السكان

أما الأهداف فتتمثل في توفير قاعدة معلومات وحفز القدرة الوطنية على جمع البيانات السكانية والإمائية وتعزيز التفاعل بين مستخلي ومقدمي البيانات وإقامة شراكة للمعلومات الديموغرافية مع نشر الدراسات وتسهيل تطبيقها ، فضلا عن الاهتمام بفهم العوامل التي تؤثر في تحقيق الصحة الجنسية والتناسلية للجميع وكفالة أمان وسائل تنظيم الخصوبة ونوعيتها وكفالة الفرصة لجميع الأشخاص لتحقيق صحة جنسية وتناسلية جيدة ودعم البحوث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتعزيز استخدام نتائجها لتحسين وضع السياسات وتنفيذها ووضع السلوك الجنسي في سياق الاجتماعي .

ودعم البحوث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتعزيز استخدام نتائجها لتحسين وضع السياسات وتنفيذها ووضع السلوك الجنسي في سياق الاجتماعي .

أما عن الإجراءات فتنهض على اعداد برامج مستمرة لجمع البيانات السكانية والتنمية المتكاملة بالتعليم والصحة والرفاهية مع دعم التواصل بين الشبكات المحلية والإقليمية والعالمية وتكثيف البحوث الأساسية عن النشاط الجنسي والخصوبة وتنظيم الأسرة ومكثاة المرأة والهجرة والاهتمام بوسائل منع الحمل المحسنة بالتعاون بين القطاع الحكومي وغير الحكومي مع احترام المعايير الاخلاقية والثقافية في هذا الشأن ودراسة محددات الإجهاض وآثاره اللاحقة إلى جانب الأساليب الطبيعية لتنظيم الأسرة فضلا عن إطلاق استراتيجيات السكان من البحوث التي يتم اجرائها على المعدين الوطني والدولي مع الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى الاختلافات بين البلدان وتراعى خصوصية المجتمع .

• **الفصل الثالث عشر بعنوان " الإجراءات الوطنية " ويشمل السياسات**
وخطط العمل الوطنية ، وإدارة البرامج وتنمية الموارد البشرية وتعبئة الموارد
وتوزيعها .

ويتضمن أساس العمل لزيادة الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية كشركاء في السياسات والبرامج الوطنية وكذلك بأهمية دور القطاع الخاص لتحسين نوعية الحياة ودعم التنمية المتواصلة مع تمكين برامج التنمية من تحقيق أهدافها من خلال الإسهام في الإقلال من الضغط السكاني على الموارد والخدمات ودعم مكانة المرأة لذا يلزم تكثيف الجهود الرامية لتوليد الموارد المحلية لدعم خدمات الصحة التناسلية بما فيها توظيف الأمهات وزيادة فاعلية الإعلام والتثقيف بمسائل السكان والتنمية ومواجهة الممارسات الجسمية الضارة والأمراض الجنسية ومرض الإيدز والعقم ودعم البيانات الديموجرافية لتحقيق الأهداف السكانية والتنمية مع الاهتمام بتحسين مركز المرأة ومشاركتها في عملية التنمية .

أما الأهداف فتتلخص في تحسين القدرات الوطنية والإسراع بجمع وتحليل البيانات ورفع مستوى مهارة المديرين والاهتمام بتدريب الإناث وتهيئة المستوى المناسب من تعبئة وتوزيع الموارد للتعبيل بالتنمية المتواصلة .

أما الإجراءات فتتحدد في صياغة البرامج التنموية بما يحقق الاحتياجات وتوفير الموظفين الكفاء لوضع الاستراتيجيات والخطط مع الاهتمام برفع مستواهم ووضع البيانات المتطقة بالخبراء ، والمؤسسات مع إشراج الشباب والنساء وضمان الاستفادة من هذه البرامج للوفاء بالالتزامات مع تقدير التكاليف المادية بصورة دقيقة .

• والفصل الرابع عشر بعنوان "التعاون الدولي" ويتضمن تحديد مسؤوليات الشركاء في التنمية ، والالتزام بالتمويل ، أما أساس العمل فيستلزم توفير الموارد المالية وتحديد الأولويات والمسؤوليات .

أما الأهداف فتتمثل في التواءم بين الجهود الوطنية والدولية والاهتمام بالمسياسة الاقتصادية للمجتمع وتحديد المسؤوليات وصياغة البرامج وان تتمشى برامج السكان والتنمية مع حقوق الإنسان وزيادة توافر المساعدات المالية وزيادة الالتزام بالمساعدات المالية الدولية والتعاون المباشر بين الجنوب والجنوب .

وتتضمن الإجراءات الاهتمام بنقل التكنولوجيا للدول النامية وتعزيز التنمية الاقتصادية وتسهيل الحصول على القروض الدولية في مجال السكان والتنمية وترابط البرامج الوطنية مع اعطاء الأولوية للدول النامية .

ويتضمن الفصل الخامس عشر ثم الفصل السادس عشر قضيتي المشاركة مع القطاع غير الحكومي ومتابعة اعمال المؤتمر اما اولهما فيتضمن بحث المنظمات غير الحكومية على المشاركة في قضايا السكان والتنمية وبخاصة القطاع الخاص بإمكاناته في اتجار الخدمات بينما يتضمن الفصل الاخير اهمية متابعة قرارات المؤتمر وترجمة توصياته في صورة ملموسة لمواصلة الإسهام على المستوى المحلي والإقليمي والوطني والدولي في مجال السكان والتنمية .

□ موقف الأزهر والكنيسة من الوثيقة :

أولاً : موقف الأزهر :

في الوقت الذي تضمنت توصيات المؤتمر السادس للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التحفظ على بعض القضايا التي ستطرح في المؤتمر وعلى رأسها الإجهاض وحرية العلاقات الجنسية (دون أن يقرأ أفرادها بدقه على ما يبدو وثيقة المؤتمر) فإن فضيلة المفتي قد أدلى بدلوه في وثيقة المؤتمر بتاريخ ٢٤ أغسطس وذلك انه من خلال القراءة المتأنية للمشروع لم يجد فيه دعوه واضحة لاطلاق حرية الإجهاض بل على العكس من ذلك تماما وجد التحذير من سوء عواقب الإجهاض والشذوذ الجنسي وأردف قائلا " وسواء أكنت مصيبا في قراعتي لهذا المشروع ام كنت ساهيا عن بعض فقراته فإن كل توصية أو عبارة وردت أو سترد عن هذا المؤتمر لا تتعارض مع احكام ديننا الإسلامي ومع ادابنا واخلقا فمرحبا بها وكل توصية تتنافى مع شريعتنا فصحقا لها " .

ومن ايجابيات الوثيقة في نظره تركيزها على حقوق النساء والأطفال ، والتحذير من العلاقات الجنسية الشاذة ومن الإجهاض ودعوته للقضاء على الممارسات التي ترتكب ضد المهاجرين والاهتمام بالتعليم .

وفضيلة المفتي يأخذ على الوثيقة إنها ألححت المساواة بين الذكور والإناث في الميراث وهو ما يتنافى والشرعية الإسلامية .

ثانيا : موقف الكنيسة :

(١) الكنيسة الأرثوذكسية : رغم موافقة الكنيسة من حيث المبدأ على أهمية المؤتمر السكاني فإن الكنيسة تأخذ على وثيقة المؤتمر اغفالها للبعد الدينى والاخلاقى في الاجاب فقد تعاملت مع الاجاب كقضية بيولوجيه بحته ولم تشر للزواج إلا مرة واحدة عند الإشارة للزواج المبكر للفتيات (الفصل السابع) .

والمحت قيادة الكنيسة ان الفصل الخامس تناول دور الأسرة دون زواج وانها عندما اشارت للاتحادات الأخرى في مضمار اشارتها للزواج قد هيأت المجال لقبول الشواذ جنسيا . وانها حين تعرضت لحقبة المراهقه المحت للحرية الجنسية فيها دون رقابة . وان موقف الوثيقة من الإجهاض مضطرب ويحتاج إلى حسم وتحديد .

(٢) وقد اعترضت الكنيسة الكاثوليكية على اعتبار الإجهاض وسيلة من وسائل منع الحمل .

تحقيب :

- [١] تتمم الوثيقة بالتكرار الملحوظ للقضايا المثارة .
- [٢] لم تحظى العلاقة الدينامية بين السكان والتنمية البيئية بقدر كاف من الاهتمام ، وتم التركيز على قضايا الزيادة السكانية والافتجار السكاني وما يستلزمه ذلك من الاهتمام بوسائل تنظيم الأسرة ولاسيما الإجهاض الآمن وفى اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر السكان عام ١٩٩٢ كان هناك

اتجاه بين الدول النامية للتركيز على العلاقة بين السكان والتنمية ومشكلة الديون في العالم الثالث غير أن الوثيقة فشلت في تجسيد هذه العلاقة التفاعلية بين السكان والبيئة والتنمية كما حدث في مؤتمر ريودي جاتيرو سنة ١٩٩٢ .

والواضح انه من بين ٢٤٣ نطة في أساس العمل فإن نحو ١٥ نقطة فقط تتناول العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستديمه . بينما لم تحظى قضية تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب من خلال دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتخفيض عبء الديون إلا بإشارة عابره .

[٣] تعبر الوثيقة عن رؤية العالم الغربي للقضايا السكانية وتتمثل في مسئولية الجنوب عن الزيادة السكانية وبالتالي عن تخلف البنية الاجتماعية الاقتصادية في هذه البلدان ، وإن حل هذه المشكلة يتمثل في التثقيف الصحي والتوعية الجنسية ونشر أساليب منع الحمل وتأمين عملية الإجهاض . ولم تبذل الوثيقة جهداً ملموساً في ترشيد الحرية الشخصية وتوجيه العلاقات الجنسية من خلال الاستناد على تحليل النمق القيمي والتوجه الراديكالي في المسيحية والاسلام ، والعقائد الأخرى (كالزرادشتية والبوذية) ، والايديولوجيات الاشتراكية والليبرالية وغيرها ، وقد سبق أن ظهر هذا الموقف بصورة ملموسة حين حاولت الولايات المتحدة تنفيذ مسئولية الدول الصناعية عن الكوارث البيئية في مؤتمر قمة الأرض في البرازيل والقت بالكرة في ملعب العالم الثالث .

[٤] لم توضع القضية السكنية في إطارها المجتمعي في الجنوب فقد صيغت التصورات برؤية " التكنوقراط " في الشمال فهي توصي بتعليم الجنسين لاسيما النساء والاهتمام بالخدمات الصحية والخدمات الأخرى دون أن تضع تصورا لمعدل رفع عجلة التنمية والتصنيع وتغيير التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الدول النامية الذي زادت ديونه على ١٣٠٠ مليار دولار في منتصف التسعينيات تستلزم خدماتها حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنويا ولا يخفى على احد أن الموارد الطبيعية في العالم الثالث سبق استنزافها وقد أصبحت الدفء الآن في يد العالم الرأسمالي الذي لا يزيد مكانه عن خمس سكان العالم ، ويزيد الدخل السنوي للفرد عن ١٠,٠٠٠ دولار بينما يقل عن ٥٠٠ دولار لدى بعض الدول النامية ويستهلك مكانه ٨٠% من اجمالي الطاقة ، ٨٢% من المواد الخام .

[٥] لم يجهد كتاب المشروع انفسهم للتقصي عن اسباب الزيادة السكنية في العالم الثالث وفي المناطق المتخلفة في بلداته فحيثما يتدنر الدخل والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وتنحصر مظلة التأمينات الاجتماعية يتوهم الآباء أن الابناء هم السند حين يشيخون أو توالياهم المنية ، وتزداد معدلات الزواج المبكر ، ويزداد الاحساس بالظلم والغبن الاجتماعي ، وتنتهك آدمية الفقراء في الأراضي المحتلة وفي البوسنة والهرسك وغيرها تزداد معاناة الناس ويزداد الشهداء ولابد من زيادة معدلات الانجاب في عرف الثوار للثأر من البغاه .

[٦] أن البعد الاقتصادي الاجتماعي في قضايا المكان والتنمية والبيئة قد غاب إلى حد كبير في الورقة الراهنة حيث ركزت الورقة على بعد

تنظيم الأسرة بصورة علمية دون مراعاة لكيفية القناع الإلزامي بغايلته
وجنواه وركزت على توفير الخدمات في البعد الخاص بتحسين الخصائص
السكانية والاجتماعية بينما اغفلت البعد الاقتصادي وسبل تحقيقه في
الدول النامية .

[٧] افترضت الورقة أن المرأة والطفل يعانيان بصفة خاصة ، ومستمرة في
البلدان النامية ، ولم تناقش الورقة قضايا كالهامشية والاضطراب التي
يشعر بها خمس سكان العالم وهم افقر فقراء العالم (سكان المقابر في
مصر والفلبين كمثال) حيث يعيش الرجال والنساء معا في ظل ظروف
غير آدمية وغير انسانية بالمرّة ومع هذا فقد كان المؤتمر فرصه لتلاقى
الافكار وتجاوز الثقافات والتحام الشمال والجنوب في السنوات الاخيرة من
العقد الاخير وهي فرصة اتاحت لكى تناقش قضايا السكان في السياق
المجتمعي الذي يضمها اى البيئة الاجتماعية الاقتصادية والتكوين
الاقتصادي الاقتصادي بما يضمه من ادوات واساليب انتاجية وخصوصية
ثقافية وحيث يشعر الإنسان بالتمسك به وحيث هو يمارس ما يتمشى
وتراثه الديني والاجتماعي والاخلاقي .

أن التهديد الحقيقي للبشرية لا يعد نتيجة للزيادة السكانية المضطردة
— غير المحكومة — في العالم الثالث بل أن النقص الحاد في معدل
المواليد وارتفاع معدل الاعمار وكبار السن على حساب زيادة معدل
الشباب يعد مشكلة هامة كذلك في الدول الغربية ، كما أن استنزاف
الموارد الطبيعية المتلحة في العالم الثالث نتيجة لمشكلة الديون ونتيجة
لاختلال توزيع السكان فيه مع نقص معدل الإنتاج عن معدل الاستهلاك ،

والضغط على البيئة بصورة تزيد من معدل الفقر (وتؤدي لتدهور سجل حماية البيئة) وزيادة المشكلات البيئية تزيد من الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وليس معنى هذا أن تمنح الدول الفقيرة رخصة لزيادة معدل السكان فيها ، بل من الضروري أن يتكاتف الشمال والجنوب معا على دمج الاعتبارات السكانية والنموية بصورة ملموسة من خلال القضاء على الإنتاج والاستهلاك الترفى في الدول الغنية والقضاء على الفقر الذي يهدد إمكانات البيئة في الدول الفقيرة .



المصادر

- [١] عبد المجيد فراج - أحوال مصر في نصف قرن - ابنجى مصر - القاهرة - ٢٠٠٠ ص ٣١٠ : ص ٣١٦ .
- [٢] المصدر نفسه - ص ٣٢٤ : ٣٢٦ .
- [٣] الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء - الملاحج الديموجرافيه للسكان في جمهورية مصر العربية - القاهرة - ١٩٩٤ - ص ١٣ .
- [٤] المصدر نفسه ص ٤٤ .
- [٥] معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - القاهرة ١٩٩٤ .
- [٦] وثيقه الجمعيات الاهليه المصرية للمؤتمر الدولي للسكان - ص ٢٤ : ص ٢٥ .
- [٧] P.R.P الطرق المؤدية إلى تحقيق تغير ديموجرافى فى الشرق الادنى وشمال افريقيا - واشنطن - ١٩٩٤ - ص ١٧ .
- [٨] تقرير التنمية البشرية - مصدر سابق - ص ٥٠ : ص ٥٢ .
- [٩] الجهاز المركزي للتعبة - كتاب الجيب الإحصائي مصر .
- [١٠] P.R.P المصدر السابق ذكره .
- [١١] تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ - المصدر السابق ص ٢٦ : ص ٤٦ .
- [١٢] وثيقة الجمعيات الاهليه - المصدر السابق ص ٩ .
- [١٣] الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان ١٩٨٦ ، ص ٨ .
- [١٤] تقرير التنمية البشرية - مصدر سبق ذكره - ص ٣٧ : ص ٤٢ .
- وثيقة الجمعيات الاهليه - مصدر سابق ص ٢٤ : ص ٣٣ .

الفصل السابع

النظرية السكانية والتحول الديموجرافي

مقدمة :

لا جدال بأنه لا علم بدون نظرية وكلما مضى الوقت وتراكمت المعرفة العملية ازدادت الحاجة لنظرية توجه البحث وتحدد المسار وتبلور الهدف والاتجاهات المختلفة للعلم ، وبدون الرؤية تتحول المعرفة إلى تراكبات لا طائل منها .

والدراسة السكانية تستند لاتجاهات مختلفة ، وقد قسمنا هذه الاتجاهات

الأساسية إلى :

- [١] النظرية المالتسية وردود الفعل المصاحبة لها .
- [٢] النظريات الطبيعية التي تبحث عن القوانين البيولوجية والطبيعية التي تحكم نمو السكان في اتجاه لا سيطرة للإنسان عليه .
- [٣] النظريات الثقافية التي ترى أن الثقافة Culture هي المحددة للمتغيرات السكانية أو أن هناك متغيرا معينا أو متغيرات ثقافية بعينها تجعل الإنسان أكثر قدرة على ضبط نموه .
- [٤] النظريات الاجتماعية التي ترى أن الظاهرة السكانية لا تنفصل بحال من الأحوال عن الظروف الاجتماعية السائدة والبناء الاجتماعي الذي يتفاعل مع هذا المتغير . غير أننا قبل أن نعرض لهذه النظريات ينبغي أن نقف برهة عند الأساس التاريخي لهذه النظريات متمثلة في الايمان الكبير ورؤية الإنسان الدينية في حقبة زمنية قديمة للظاهرة .

● الأساس التاريخي للدراسات المسكافية :

كان الناس يعتقدون أن زيادة السكان توحى برضاء الله على الإنسان فمن
ينجب كثيرا يفيد المجتمع ، ويستطيع بنريته أن يعين غيره .

● الايمان السماوية :

أوصى الله آدم بزيادة نسله كما تذكر التوراة " فخلق الله الإنسان على
صورته ، على صورة الله خلقه ، ذكراً وأنثى خلقهم وباركهم الله وقال لهم اثمروا
واكثروا واملأوا الأرض واخضعوها وتسلطوا على سمك البحر وعلى طير السماء
وعلى كل حيوان يدب على الأرض " (١)

وقد حرص الله على تأكيد هذه الوصية إذ تذكر " التوراة " بعد سردها
لقصة الطوفان أن الله بارك نوحاً وبنيه وقال لهم " اثمروا وأكثروا واملأوا
الأرض " . وهكذا فهم الإنسان أن الله يوصي بالتكاثر وأن على الإنسان أن يزيد
من نسله . وهى وصية أساسية في بداية تكوين العالم .

أما المسيحية فلم تتعرض لقضية التكاثر العدى إذ أن اهتمامها الاساسى
كان منصبا على نظام الزواج نفسه ووحدانيته فالزوجة مع زوجها " جسداً واحداً "
هذا بينما حاول بعض فلاسفة الكنيسة أمثال اثيناغوراس وأوغسطينس
واكليمنطس أن ينكروا بأن هدف الزواج هو اتجاب البنين فحسب .

والاسلام يحض على الزواج والإنجاب إذ جاء في آياته الفاضله " وأنكحوا
الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم " (٢) .

وقبل أن نعرض لتأثير هذه الظروف المجتمعية ينبغي أن نشوه بحق أن ابن خلدون العالم العربي قد وضع نظرية عن التغير الدائري Cyclical للسكان ، وعلاقة السكان بالظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في القرن الرابع عشر فلثقافة السكانية كما يراها تؤدي لزيادة الدخل ، وتنوع المهن بما يتيح من ازدياد في تقسيم العمل ، وازدياد الاستقرار الحربي والسياسي ، وزيادة فاعلية استخدام الموارد وهكذا يتقدم المجتمع .

ويؤدي الازدهار الاقتصادي والسياسي إلى تشجيع النمو السكاني بزيادة معدل المواليد والحد من معدل الوفيات أي أن ثمة علاقة موجبة بين قدياد قسوة الدولة وازدهار النظام السياسي وزيادة الإنتاج ، وتقسيم العمل ، وزيادة الدخل والنمو السكاني وحين تضغط الدولة تنشأ الرفاهية فستزداد الضرائب ويأتي الضعف السياسي والكساد الاقتصادي وينكمش عدد السكان . وهكذا تقوم البلدان وتنمو ثم تزول . وقد قام Botero الإيطالي في القرن السادس عشر بصياغة رأيه في السكان ، واقتنع بالتمس منه في مرحلة لاحقة ، وفحوى رأيه أن قدره الناس على الانجاب كبيرة بينما قدرتهم على توفير مصادر العيش محدودة .

ومصادر العيش المحدودة تحدد حجم السكان من خلال الحروب ، والمعاناة والمواقع الثقوية الأخرى .

وينبغي أن نذكر أن اهتمام الإنسان بالسكان في العصور الوسطى كان يعبر عن نظرية محدودة لها صبغة أخلاقية ، وكانت الاتجاهات " الكلاسيكية " تهتم بتتبع أسباب ونتائج الزاهرة السكانية بهدف اكتشاف القوانين التي تحكمها .

وقد اسهم الاقتصاد السياسى في ذلك الوقت بمحاولة الربط بين المسكان وعوامل الإنتاج المختلفة .

وليس هناك شك أن نظام الاقطاع في أوروبا كان يعنى قسوة الحياة المعيشية للشرائح الفقيرة حتى بالنسبة للنساء والأطفال الذين كانوا بمثابة ممتلكات مادية لها قيمة اقتصادية وشهد التاريخ أن تحديد الأسرة في ظل النظام الاقطاعي قد استمر حتى قيام الثورة الصناعية فكان معروفا في السويد مثلا حتى دخول الصناعة وبينما تسعت فترات الرخاء بصفة عامة بزيادة معدل المواليد ظل حجم السكان العامل المؤثر في القوة الحربية للمجتمعات في تلك الفترة فزيادة هذا الحجم كان يعنى قوة الوطن وعجز الاعداء عن هزيمته .

وقد استمر التفكير السياسى في أوروبا واقعا تحت تأثير التجاريين Merchantilists وكانت الدولة تدبر دفة التجارة للمصلحة القومية وعندما كانت حركة الاكتشافات الجغرافية في أوج اتساعها ازدادت الدول الكبرى نهما في استثمار البلدان الضعيفة ، كما تسابقت في احتكار ثرواتها واستلزمت هذه السيادة الاهتمام بتوفير الايدى العاملة للحرب والإنتاج ، واستمر هذا التأثير منذ منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر ، وقد تركز الاهتمام في هذه المرحلة على مكافحة البطالة باعتبارها أشد الرذائل جميعا ويعقب على هذه الفترة بأن الرجل العادى كان يعيش وينتج لحساب الدولة .

ومن بين رواد هذه الحقبة A. Serra , Nun , Fortory , W.Petty
الذين ركزوا على دور السكان في المحافظة على القوة السياسية والحربية للمجتمع (٣) .

وقد ظهر قانون الملكة إليزابيث يشجع على الزواج ويفرض القيود على العزاب كما ظهر قانون كولبير Colbert عام ١٦٦٦ الذي شجع على الزواج والإنجاب . أما القانون الروسي فقد جعل الزواج اجباريا مما شجع القانون على تخفيف القيود على الإنجاب غير الشرعي ، وسمى جستاف اولفيس ملك السويد محبذا للنسل لانه انشأ مستشفيات الامومة واللقطاء وفي منتصف القرن الثامن عشر ظهرت حركة (٢) الطبيعيين Physio Crats الذي اهتم روادها بتخفيف حدة الفقر وأولوا الزراعة عناية فائقة اكثر من عنايتهم بالصناعة والتجارة فالزراعة من وجهة نظرهم بمثابة المصدر الاساسي للرخاء وقد هاجموا الهجرة الريفية إلى المدينة حتى لا تضار الزراعة ، ولقد وقف انصار هذه الحركة ضد انتشار الفقر غير انهم اعتبروا السكان مصدر الثروة فمضاعفة السكان تؤدي إلى مضاعفة الثروة .

“ The multiplication of wealth Results in multiplication of the population. ”

ومع أن بعض انصار هذه الحركة الاجتماعية قد وقفوا ضد البعض الآخر (من امثال ميرابو / Mirabeau وكسناي Quesnay إلا أن القضية التي كانت تشغل رواد هذه الحركة التركيز على الثروة في المحل الأول والسكان في المحل الثاني بخلاف أصحاب الاتجاه الأول " التجاريين ")

“ Less attention ought to be paid to the increase of the population and more to the growth of wealth . ”

فلذا تركنا جانباً هذه الحركات الاجتماعية السياسية التي أثرت تأثيراً كبيراً في الفكر الاجتماعي في أوروبا منذ منتصف القرن السادس عشر فإن التاريخ للدراسة السكانية يقودنا إلى العديد من العطاء لعل اولهم كما ذكرنا العلامة

العربي العظيم عبد الرحمن بن خلدون حين تعرض للظاهرة بطريقة موضوعية وتجاوز عرض البيانات السكانية إلى محاولة تفسير هذه المادة والمقارنة بينها في بلدان العالم العربي بصفة عامة ثم الفارابي الذي كتب عن السكان في المدينة الفاضلة ، ومن بعد ذلك انتقل الاهتمام تدريجيا للغرب وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب أمثال توماس مور More ومكيافيللي Mechiavelli قد مهدوا بكتابتهم لمناقشة قضية السكان بطريقة " يوتوبية " ويدخل في هذا المضمار كتابات Holinshed ثم Owen الذي كان يرى أن بوسع كل عاقل أن ينتج ٥ أو ٦ أضعاف ما يستهلكه ، وفورير Fourier الذي كان يرى أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على نقص الخصوبة وأن المجتمع البشري سيكون أكثر سعادة في المستقبل .

ومن الأشخاص الذين تجدر الإشارة إليهم John Graunt وهو رجل أعمال بريطاني أراد الانتفاع من قوائم الوفيات التي كانت تعد وتنتشر منذ سنوات طويلة فقد حاول جرأت إخضاع الأرقام الكثيرة في تلك القوائم للتخطيط العلمي وخرج بذلك بكتيب نشر عام ١٦٦٢ بعنوان " تأملات طبيعية وسياسية مستخلصة من قوائم الوفيات " .

" Natural and political observations made upon the bills of mortality " .

وبعد ذلك ظهر بعض الكتاب أمثال Raleigh الذي أوضح أن الأرض ستضيق بالسكان ، إذ أن راليه قد ذكر أن الناس سيزيدون بسرعة أن لم يعقهم عائق ، وجوزيف تونسن Townsend . ل الذي لفت النظر إلى الخطورة المترتبة على زيادة معدل السكان وقد هاجم هذا الكاتب قانون الفقراء الذي

وضيعة الملكة اليزابيث في بداية القرن الثامن عشر لانه يشجع على زيادة الحجاب النسلي . كما ذكر انه من المخف أن نعتقد بان تزايد السكان لن يؤدي إلى الحاجة
“ In a fully peopled country to say that no one shall suffer of want is absurd “ .

وكان Hodgskin يرى أن العمل هو مصدر الثروة بينما كان بنيامين فرانكلين B. Franklin يرى أن السكان هم مصدر القوة للمجتمع . وقد ذكر J.Staurt أن الزراعة تعطي الضوء الأخضر لزيادة السكان بينما كان الباحث السويسري Herren Schwand انه يمكن القضاء على الفقر بواسطة التنمية ، ومن ابرز الكتاب الذين عبروا عن تفاؤلهم بشأن الأوضاع السكانية Godwin الانجليزى الذي رأى أن البشر يمكن أن يصلوا إلى الكمال المنشود عن طريق ارساء دعائم التربية والعدالة السياسيه والاجتماعية بينما حاول دي كوندرسيه D.Condercet الفرنسي أن يبرهن على أن الثورة الفرنسية هي السبيل للكمال وان على الناس أن يتناسلوا فعا قريب ستنتهى العداوة بين البشر وسيزيد انتاج الطعام وتزول الأمراض ويطول عمر الإنسان وفي هذا الوقت ظهرت اخطر الكتابات التي دقت ناقوس الخطر وهي المقالات التي قدمها توماس مالتس وضمنها نظريته في السكان .

وقد اهتم بيتي Petty ١٦٢٣ : ١٦٨٧ بالعلاقة بين السكان والنواحي الاقتصادية والسياسية وبخاصة بالنسبة للفقراء .

أما G.King ١٧١٢ : ١٧٤٨ فقد اكمل عمل جراونت في تعامله مع سجلات الوفيات وقد كتب Halley عن جداول المواليد وتوقعات الحياة .

بينما قدم Sussmilch القس الانجليزى مؤلفا من ١٢٠٠ صفحة
واستشهد بالعديد من الداول السكانية حيث ابرز أن الزواج المبكر يؤدى إلى زيادة
السكان .

وقد قدم دانييل برنوللى Bernouli مؤلفا كذلك عن السكان وناقش فيه
تأثير الاولادة (وبخاصة الجدرى) واستخدم كذلك المنهج الاخصائى كما اسهم
Antoine , Demontyon , Auget كذلك في الدراسات الديموجرافية في ذلك
الوقت (٤) .

ومن الملاحظ على كتابات السكان في هذه الفترة أن هؤلاء الرواد كانوا
يختلفون في تخصصهم فقد كان جرانت (رجل اعمال صغير) Botero , Halley
من علماء الفلك أما Sussmilch فكان رجل دين . كما أن هؤلاء الرواد كانوا
يهتمون اساسا بموضوعات أخرى واشغلوها عرضا بموضوع السكان ومغضى أن
مالئس قد اهتم إلى جانب الزاهرة السكانية بعدة مجالات كالالاقتصاد والاخلاق
المسحية إلا أنه بوسعا أن نقول مع رالف تومسون انه إذا كان Graunt هو
ابو الديموجرافيا فان مالئس كان بالتاكيد هو المتخصص الأول في علم السكان
(علم الاجتماع السكاني) .

وكان علم السكان في القرن السابع عشر ضربا " من الفن " وفى القرن
الثامن عشر فرعا من الاقتصاد السياسى لكنه اصبح في القرن العشرين فرعا
متميزا من فروع علم الاجتماع .

أولاً : النظريات السكانية :

نظرية مالتس في السكان :

ليس هناك شك انه ما من نظرية وجدت من الشهرة والرواج ما استحوذت عليه النظرية المالتسية Malthusianism ولم يكن بوسع رجل الدين الانجليزي الاب توماس مالتس T. Malthus أن يتصور أن اسمه سيتصدر نظريات هذا العلم وقد كان ابوه صديقاً لروسو كما كان مالتس مولعاً بالرياضيات ، ومع انه ظل دائماً يحكم عقله في كل ما يراه ، وقد بدأ مقاله الأول بمناقشة اراء جدوين وكوندرسية فقد ظنا أن السكان لن يلبثوا أن يصلوا إلى المستوى اللائق بطريقة ما ، وقد عنوان مقاله ب " مقال عن المبدأ العام للسكان كما يؤثر في تقدم المجتمع في المستقبل مع ملاحظات على تكهنات جدوين وكوندرسية وغيرها من الكتاب " .

“ An essay on the principle of population as it affects the future improvement of Society , with remarks on speculations of Godwin, Condercet , and other writers “ .

وظهر هذا المقال عام ١٧٩٨ خلوا من اسم كاتبة الذي كان يخشى من

مغبة اتهامه بالتشاؤم . أما فحوى مقاله الأول فينبخلص فيما يلي :

- [١] أن قوة السكان في التزايد اعظم من قوة الأرض في الإنتاج .
- [٢] يتزايد السكان حسب متوالية هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨) بينما تتزايد الأرض بحسب متواليه حسابية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) الخ .
- [٣] أن الطبيعة لابد أن تفرض قيوداً على نمو السكان حتى يتم التعادل بينهما .

وقد تريت مالتس نحو خمسة أعوام زار خلالها أوروبا مرتين وجمع مادة علمية للاستشهاد بها في هذا الشأن قبل أن يكتب المقال الثاني وكان مقاله الثاني يتم بعدة ملامح هامة :

[١] استشهد مالتس بالولايات الشمالية الأمريكية التي تمثل بدورها صورة للمجتمع الجديد الذي يزداد بمرعة عدد سكانه وقد وجد أن السكان يتضاعف عددهم كل خمسة وعشرين عاما تقريبا .

[٢] استشهد مالتس بانجلترا حيث تتوفر الرعاية الفاتقة بالزراعة للتكديل على صدق متالبته الخاصة بالانتاج الزراعي حيث يمكن - بالكاد - معادلة الإنتاج الأصلي كل ٢٥ سنة وهو مجرد استشهاد افتراضي .

[٣] قرر بان هناك عوائق وقلبية أو ممانعة Preventive Checks وعوائق ايجابية Positive Checks تقف ضد تكاثر السكان وتضم الأولى (الممانعة) كل عوامل البؤس التي تقضى على الإنسان كالحرمان الشافقة والاعمال المضرة بالصحة وتشغيل الأطفال والارتحام والفقر الحاد في الطعام والشراب كمان العوائق الايجابية تعمل على خفض معدلات المواليد وتتضمن تجنب الرذيلة كالقوضى الجنسية والاباحية وانتهاك حرمة الزوجية ... الخ .

أما الضبط الاخلاقي فيعنى الامتناع عن الزواج مع الاحتفاظ بالعلقة طوال الوقت ، وقد حاول جون ستيوارت مل Mill تدعيم نظرية مالتس في السكان بما اسماء قانون الغلة المتناقصة وفحواه انه مهما كانت المهارة التي تبذل في الاهتمام بالارض الزراعية فان الإنتاج لا يزداد بدرجة مساوية فمضاعفة العمل لا تؤدي في واقع الامر إلى مضاعفة الإنتاج وهو ما ينطبق على الصناعة كذلك .

وكما سبق والمحن من قبل فقد نشر مالتس عددا من المؤلفات والبحوث منها " مقالته حول مبدأ السكان كما يؤثر في تحسين مستقبل المجتمع عام ١٧٩٨ واعداد نشر مقالته بعد تقديم دلائل على صدق المعطيات التي وردت به عام ١٨٠٣ وايضا ملاحظات عن آثار قوانين الغلال " ويتمثل في اعتماده على قانون تنساقص الغلة الذي وضع فكرته الأولى ترجو ودعمه جون ستوارت مل ومؤاده أن الزيادة التي تحدث في الإنتاج لا تتناسب مع الزيادة المستخدمة من عنصرى العمل ورأس المال ذلك أن الأراضي بعد حد معين تصل إلى درجة التشبع فتكون الزيادة بالمالب ثم بحث في طبيعته وتطور الربح عام ١٨١٥ .

ويشير رمزى زكى إلى أن ريتشارد كانتيلون R.Cantillon نشر مؤلفة ١٧٥٥ بعنوان " بحث في طبيعته التجاره بصفة عامة " تعرض فيه لموضوع السكان حيث اشار إلى أن قدره السكان على التزايد هي قدره لا نهائية غير أن العامل الوحيد الذي يحد من فاعليه الزيادة السكانية يتوقف على مدى توفر الموارد الغذائية ويشبع حاجة عمال الزراعة (وهم الجزء الاكبر من قوه العمل في ذلك الوقت) وقد اخذ براهيه ولیم سنير Senior في مؤلفة عن الاقتصاد السياسى عام ١٨٣٦ أما فردرك باستيا Bastiat وروشر Roscher فركزا على أن حجم السكان يمكن أن يؤدي لتقسيم العمل والتخصص .

نقد نظرية مالتس :

ومن أوجه النقد التي وجهت الى مالتس :

- (١) لم يزد سكان العالم حسب المعدلات التي افترضها مالتس فقد عانت دول غرب أوروبا من الانخفاض الملحوظ في عدد السكان وهو النقد الذي نكوهه ايفرت Everett .

- (٢) تجاهل الاثر الذي يمكن أن يعكسه التقدم الطبى .
- (٣) أغفل دور الموارد الطبيعية الأخرى التي لا تتصل بالانتاج الزراعى .
- (٤) تجاهل استخدام وسائل تنظيم الأسرة واعتبرها احد الرذائل .
- (٥) تجاهل الاثر الذي يعكسه التنظيم الاجتماعى والايديولوجيات ونسق القيم على الوضع السكانى بصفة عامة ومعدل الزيادة الطبيعية بصفة خاصة .

وينبغى أن نقرر صراحة أن النقد الذي وجهه إلى مالتس لم يكن نقدا موضوعيا بقدر ما كان هذا النقد معبرا عن وجهة نظر مخالفة تتمثل في أن نمو السكان يعتبر من الأبعاد الأساسية للرفاهية وقد عبر عن وجهة النظر الأخيرة البعض أمثال . Carey , Everett

وقد اتجه البعض خلال القرن التاسع عشر إلى القول بان العوائق " الوقائية " التي ذكرها مالتس ستصبح أكثر فاعلية بمرور الوقت في تخفيض النمو السكانى ، ومن هؤلاء Hawlitt , Weyland , Moreton , Hamilton . ومن هذا البعض أيضا من تبنى وجهة النظر التي فحواها أن مستوى المعيشة سيستمر في الارتفاع فيمنع بدوره النمو السكانى والفريق الثانى الذي انتقد النظرية المالتسية يرى أن العوائق تعد بدورها نتيجة مصاحبة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وهى الضمان لاستمرار هذا التقدم . وعلى سبيل المثال فان Senior Alison , Richards , قد اكدوا على أن الدخل الحقيقى للعالم قد ازداد واتهم إذ ذاك يميلون لتعديل مستويات الحياة طبقا لذلك فهم يميلون لتأخير سن الزواج وتحديد عدد أولادهم ، أما الفريق الثالث الذي انتقد مالتس فقد ركن على نقص القدرة الطبيعية على الانجاب التي ستحدث (من وجهه نظرهم) نتيجة للنمو الاقتصادى كنتيجة للانتخاب الاجتماعى والتغيرات في البيئة المحيطة ، والجهد

الذهنى ، واتباع الرجم ٠٠٠ الخ ، ومن اصدار هذا الفريق هريبرت سبنسر

• Spencer

أما جون ستوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) الاقتصادي اللامع فقد وضع عصارة فكره في مؤلفة الشهير " مبادئ الاقتصاد السياسى " وحاول أن يربط القضية السكانية وقضية توزيع السكان حيث ميز بين ثلاث حالات رئيسية الأولى ويفترض فيها أن عنصر السكان سوف يتزايد مع بقاء عنصر رأس المال والتكنولوجيا ثابتين ، والحالة الثانية وفيها افترض زيادة رأس المال مع ثبات حجم السكان والحالة الثالثة وفيها ينمو رأس المال والسكان في الوقت نفسه .
كما أن الحالة الرابعة يتغير فيها السكان ورأس المال والتكنولوجيا معا .

وقد ظهرت بعد ذلك المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي دافعت بهيماله عن اسلوب الإنتاج الرأسمالى ، ومن بين أقطاب هذه المدرسة ممن حاولوا أن ينظروا للتواهر السكانية في ضوء اتصالها بالنظام الاقتصادي رتشارد جونو (١٧٩٠ - ١٨٥٥) الذي نشر سنة ١٨٣١ مؤلفا بعنوان " رسالة في توزيع الثروة ومصادر الضرائب حيث يرى أن السكان في رأيه يميلون إلى ضبط اعدادهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم من خلال الاستعانة بالموانع الواقية .

أما يوهان تونن فقد رأى أن زيادة السكان وتزايد معدل القوة العاملة في ضوء ثبات المساحة المنزرعة ورعوس الاموال المستثمرة في الزراعة تؤدي إلى تدهور الاجور فإذا استمرت الزيادة السكانية ازداد انخفاض الاجور كذلك .

وخلص هنرى كارييه (١٧٣٩ - ١٨٧٩) إلى أن تزايد السكان لا يشكل
أية عتبة بل أن تزايد السكان وزيادة المساحة المنزرعة يكونان مصحوبين بنمو
سريع في تراكم رأس المال فالقدرة على زيادة الإنتاج سوف تزيد بصورة أسرع
من زيادة السكان .

وقد عبر هنرى جورج (١٨٣٩ - ١٨٩٧) عن وجهة نظره التي قرر
فيها أنه " إذا تحسن مستوى معيشة الناس وظلتهم العدالة الاجتماعية فإن الناس
سوف يعملون من تلقاء أنفسهم على تنظيم اعدادهم للمحافظة على مستوى
معيشتهم " .

وتبنى هنرى جويك فكرة قانون الغلة المتناقصة فإذا تزايد عدد السكان
ووصلوا إلى حد معين من الكثافة فإن قانون الغلة المتناقصة يبدأ في العمل
فينخفض متوسط إنتاجية العامل ، وعندما طبق هذا المبدأ على بريطانيا ذكر أنها
قد وصلت فعلا في نموها السكاني للحد الأقصى .

وما أن اقترب القرن التاسع عشر من نهايته حتى فتر حماس الاقتصاديين
لمناقشة المشكلة السكانية كما يذكر المفكر رمزى زكى .

وعندما ظهرت المدرسة الكثرية منذ ثلاثينيات هذا القرن رفعت المشكلة
السكانية إلى مستوى آخر من التحليل وهو البحث عن الاسباب المؤدية للبطالة
واسباب انخفاض مستوى الدخل بالدول الرأسمالية المتقدمة .

وقد حاول البعض أمثال هارفي ليبنستين ، ورتشارد تلمسون تفسير التخلف الاقتصادي من خلال المشكلة السكانية إذ أن أولهما يعتبر الهبوط في دخل الفرد في المجتمع نتيجة لزيادة السكان بينما يعتبر الثاني أن زيادة السكان بمعدل اكبر من نمو التراكم الرأسمالي يؤدي لهبوط للدخل إلى حد الكفاف .

كما أن جون كرنس J. Cairnes ، هنري كارييه H. Carey ، هنري جورج H. Georg ، يتفقون في أن زيادة نمو السكان وزيادة زراعه الأرض يتزامن مع نمو تراكم رأس المال ومع وجود العدالة الاجتماعية فالناس سيعملون على تنظيم اعدادهم . وهو ما آمن به الفريد مارشال A. Marshall حين يرى انه يمكن التغلب على آثار الزيادة السكانية في حاله تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .

أودين كانان رأى أن مستوى الإنتاج قد يرتفع مع زيادة السكان ويعد كنوت فكمسل Wicksell أول من استخدم مصطلح الحجم الأمثل للسكان سنة ١٩٠١ وأكد اهمية تحديد الحجم الأمثل للسكان وليس الحد الأقصى للسكان بيد أنه لم يوضح خصائص هذا الحجم الأمثل .

وفي ١٩٠٣ أكد ادوين كانان E. Cannan على وجود " نقطة القله " القصوى لجميع الصناعات ينخفض بعدها نمو القله إذا زاد أو نقص عدد السكان . كما أن كارسنדרز Carr-Saunders يشير للحجم الأمثل للسكان الذي يأخذ في الاعتبار طبيعه البيئة ودرجة المهارة وعادات الناس وتقاليدهم وهذا الحد ليس ثابتا وإنما يتغير كلما تغيرت الظروف وبينما نظر مالتس للسكان باعتبارهم

مستهلكين فقط نظر كارمندرز للسكان باعتبارهم منتجين ومستهلكين في الوقت نفسه .

ثالثا : المالتوسية الجديدة :

يرى انصار المالتوسية الجديدة أن الانفجار السكاني في العالم الثالث يمكن أن يؤدي إلى كارثة محققة وأنه لا بد من تحديد النسل اجباريا للحد من الاستخدام النهم للموارد الطبيعية والتلوث البيئي الذي تزداد حدته بمرور الوقت وإن ذلك ينبغي منع المعونات الاقتصادية والغذائية عن شعوب العالم الثالث إذ أن هذا يؤدي لخفض معدلات الوفيات في الوقت الذي لا ينخفض فيه معدل المواليد ، وقد عبر عن هذا الرأي ولیم فوجت ، وهال هلمان ، وفي الوقت الذي يرى فيه بعض انصار هذا الاتجاه ضرورة تعقيم الرجال والنساء لضمان عدم الانجاب ، يرى البعض الآخر إباحة الإجهاض واللجوء للتعقيم الإجباري وبخاصة في الدول النامية ، بينما يوصي الفريق الثالث بحرمان الأسر التي يزيد عدد أطفالها عن طفلين من الخدمات التعليمية والدعم الذي تقدمه الدولة لأصحاب الأسر الصغيرة ، هذا في الوقت الذي يرى فيه البعض ضرورة تعديل قوانين الضرائب التي تحابي حاليا المتزوجين وذوي الأطفال (من وجهة نظرهم) وزيادة تكاليف الزواج وتربية الأطفال .

وهكذا ننظر المالتوسية الجديدة إلى تجارب الأطفال بصورة قاتمة باعتبارهم السبب الرئيسي في مشكلات عالم اليوم .

وغير خاف أن هذه النظرة تعول على النظر إلى الحجم وحدة دون النظر للمسياق الاجتماعي - الاقتصادي والتكنولوجي المحيط بحجم السكان سواء في

الحاضر أو في المستقبل مما يجعل اوجه النقد السابق ذكرها تنطبق كذلك على هذا الاتجاه (١) .

والمالتوسية الجديدة تركز على اعتبار المشكلة السكانية مشكلة لا بد من التخلص منها . إذ أن لينتشتين H. Leibenstein يركز على الأثر السلبي لزيادة السكان ودوره في التخلف الاقتصادي والاجتماعي ١٩٥٦ وهو ما يوضح التركيز على علاقة النمو السكاني بالتخلف الاجتماعي .

أما وينلسون سنة ١٩٥٧ فقد ركز على دور الزيادة السكانية في بلوغ مصيده التخلف نتيجة لانخفاض الدخل .

وأرثر لويس A. Lewis يركز على اهمية سحب عدد من العمال الزراعيين الفائضين عن الحاجة في هذا القطاع للعمل في القطاع الصناعي الحديث غير انه يؤكد دور الاستثمار والامبريالية في الإبقاء على الأجور المنخفضة في أفريقيا مع مصادر اراضي السكان أو مطالبتهم بالعمل الجبري في القطاع الرأسمالي أو فرض الضرائب لاجبارهم على العمل عند الرأسماليين .

كما أن هارود ، دومار ، سنجر فقد ركزوا على اهمية تخفيض معدل النمو السكاني وتادوا ببذل كل الوسائل لتحقيق ذلك وقد ركز انصار المالتوسية الجديدة على مشكلة الجوع والغذاء في الدول النامية وربطوها بالنمو السكاني المتزايد فيها ويؤكد ولیم فوجت انه مالم تتوقف الزيادة السكانية فلاتوجد بارقه أمل للبشرية بل أن المجاعات والايونة قادمة .

ويرى البعض أن حل المشكلة يكمن في تنظيم الأسره ، والاجهاض ،
والجوء للتعقيم ، ويستشهد البعض بنزوح الحيد من سكان السلفادور إلى مزارع
ببلاد هندوراس ، وقد اشتعلت الفزاعات يوما بسبب منع لكره القدم فطردت بلاد
هندوراس نحو ٧٥,٠٠٠ من النازحين وهذا يعنى من وجهه نظرهم أن الحروب
القادمة هي بسبب اماكن العيش وكميات المواد الغذائية نتيجة للتضخم والبطالة
ومشاكل الطاقة وتلوث البيئة وآزمه الديون ومشكلة الغذاء العالمي .

وتركز المالتسيه الجديدة شأنها شأن المالتسيه القديمه على قانون تناقص
الغله مع اغفال اثر التقدم العلمى والتكنولوجى والمشكلة كذلك كما يرى رمز زكى
ليست في زياده انتاج الطعام بل في حصول الفقراء ومحدودى الدخل على حاجتهم
وقد يكون بالامكان استصلاح اراضى جديدة والاستخدام الموسع لكنسوز البحار
والمحيطات ، إذ أن الجوع هو انعكاس لعجز القطاعات المنتجة للمواد الغذائية
نتيجة لتخلف قوى الإنتاج .

وهنا تذكر فرنسيس لابه وجوزيف كوتلر أن الصين تملك نصف
الأراضي المزروعه لكل فرد مقارنة بالهند ومع ذلك فقد توصل الشعب الصينى في
عشرين سنة فقط للقضاء على كل اثر لظاهرة للجوع بينما لايزال الملايين
يجوعون في الهند .

لقد وقعت الدول الناميه تحت تأثير الفكر التتموى التقليدى الذي وضعه
مفكر وإلعالء الرأسمالى إذ أن مجموعه نادى روما بتكليف من معهد
ماساشوميش للتكنولوجيا قد اصدرت سنة ١٩٧٢ تقريرها الشهير " حدود النمو

“ The Limits of Growth ” الذي اصطبغ بصبغه المالتسيه الجديدة حيث ركز على ٥ متغيرات اساسيه هى النمو السكاني السريع الذي يقدر بحوالى ١٨ مليار نسمة ٢٠٦٠ حيث يتضاعف حجم سكان العالم كل ٣٠ سنة في الوقت الذي ستمتنزف فيه المواد الاوليه (غير القابله للتجديد) بالنسبة للانتاج الصناعى وستنقصر الموارد الطبيعيه بما فيها الاراضى لزراعية عن اطعام البشر في الوقت الذي يزداد فيه خطر التلوث البيئى مما سيؤدى بدوره لزيادة معدل الوفيات ، وينتهى التقرير بالتوصيه بوقف النمو السكانى وهكذا وقع التقرير في حبال التفسير الميكانيكى والقدري .

وينتهى رمزى ذلك من استعراضه لمعطيات المالتسيه الجديدة انها نظريه متشائمة تركز رؤية بعض خبراء السكان في العالم الغربى للظواهر السكانية في العالم الثالث (٥) .

النظريات الطبهرسية :

١ - ميشيل توماس سادلر (١٨٣٠) :

وقد نشر مؤلفا من مجلدين بعنوان " قانون السكان " عدد صفحاتها اكثر من ١٣٠٠ صفحة .

ويرى سادلر أن البيئات السكانية التي عرضها ماتمس تعد مضللة إلى حد كبير فالخصوبة من وجهة نظره ترتبط عكسيا مع كثافة السكان كما أن زيادة كثافة السكان تؤدي بدورها إلى نقص معدلات الوفيات .

ويعتبر الإنسان عقيا نمبيا إذا كان غنيا ، وينجب المرء أطفالا يتناسب عددهم مع درجه فقره (ولكن دون أن يصل هذا الفقر إلى درجة المجاعة) وهكذا يبدو أن للثروة اثر عكسي على القدره البيولوجية على الاتجاب Fecundity كما أن قدره الإنسان على التناسل تتناسب تناسبا عكسيا مع عدده وهكذا حاول أن يبرهن على أن الحرمان من القتراف يزيد من القدره على التناسل .

وقد فلت تجارب سادلر Sadler على أنه من الضروري أن نميز بين شدة الجوع (اللوقتية) والجوع (المزمن) فإن الجوع الوقتي يقلل من النشاط الجنسي . أما الجوع المزمن فيؤدي إلى فقد الشهية للطعام ويصرف الاهتمام عن النهم بالطعام إلى الاستمتاع بالشهوة الجنسية .

غير أن النقد الاساسي الذي يمكن أن يوجه له أن الفقر بدوره يرجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي المجتمع أما شح الطبيعة فلا يعد سببا للفقر

بل أن سادلر قد خلط بين القدرة على الاجاب - *Fecundity* - والجناب الفكري أو الخصوبة *Fertility* .

٢ - بيرل R. Pearl ويريد :

وهما يهدفان إلى الحصول على معادلة (رياضية) توضح النموذج العام للنمو كما يتمثل في الكثافات الحية ويتمشى مع الحقائق السكانية المعروفة وتتطوى هذه المعادلة على أن النمو السكاني في مساحة محددة لا يمكن أن يكون لا نهائيا فلا يحفل أن يتزايد الناس دون اى قيود .

ويرى بيرل أن النمو السكاني يحدث في دورات ، وفي بداية الدورة يبدأ النمو ببطء (في النصف الأول للدورة) ثم يصل إلى أقصى قوته في منتصف الدورة - ثم يبدأ في الهبوط حتى نهاية الدورة () .

وقد قام بيرل Pearl بتجارب على ذباب الفاكهة ، واستنتج من هذه التجارب أن زيادة الكثافة تؤدي إلى نقص الخصوبة وهو يرى أن ازدياد معدل الخصوبة بالنسبة للطبقة الدنيا يرجع بدوره إلى أن الفقر يزيد من النشاط الجنسي الامر الذي يؤدي لزيادة معدل الخصوبة ، وهكذا انتهى في كتابه " دراسات في بيولوجيا السكان للنظرية التي تبناها بعد ذلك ايضا بيلداى " .

وقد وقع بيرل في تناقض سواء في نوعية التجارب التي استشهد بها أو في ايضاح العلاقة بين الكثافة والخصوبة وقد اتهمه *Walfe* بأنه استعان بالقوانين الرياضية دون أن يوظفها بصورة مرضية لتبرير النتائج التي توصل إليها .

٢ - توماس ديلداي : Doubleday :

وقد نشر بحثا سنة ١٨٤١ بعنوان " قانون السكان الحقيقي " وعلاقته
بغذاء الإنسان . فقد أجرى تجارب على الاسمدة (النباتية) واستنتج انه مهما
تزايدت كمية الاسمدة قل انتاج النبات وان خشونة البيئة (كالبرودة الشديدة مثلا)
تؤدي إلى الحد من نشاط النبات كذلك .

ويرى ديلداي أن الشعوب ذات الخصوبة العالية هي التي تستهلك كميات
قليلة من اللحوم والنبذ حيث تعتمد في طعامها اعتمادا كبيرا على السمك
والخضروات علاوة على تلك البلاد التي تعتمد على الخضروات وعلى كمية ضئيلة
كذلك من اللحوم .

وقد اتخذ ديلداي من زيادة عدد الفقراء في إنجلترا دليلا على صحة
نظريته وبخاصة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وهو يرى أن
الزيادة السكانية في الولايات المتحدة ترجع أساسا لعامل الهجرة الخارجية اليها
ومع هذا فقد استنتج أن الزيادة السكانية بها تتم عادة في الأوساط الفقيرة ويذكر
ديلداي أن المربين لقطعان الماشية قد عرفوا منذ زمن طويل أن الماشية المفرطة
في السمنة تصاب بالعقم .

٣ - كياسيترو :

توصل إلى أن الخصوبة تنظم عن طريق التغذية وان نوع البروتين
وكميه استهلاكه يتحكم في عملية الخصوبة وتوصل بعد أن أجرى تجارب متنوعة
على الفئران إلى أن زيادة كمية البروتين يؤدي لانقلاص القدرة على الاجاب .

ويذكر كاسترو في مؤلفه عن جغرافية الجوع Geography of Hungry أن النظرة السكانية تتطوى على أن الجوع ضرورة لا يمكن تجنبها وان تحديد الأسرة ينبغي أن يتم إجباريا .

وواقع الامر كما يرى كاسترو على أن هذه النظرة خاطئة لانها تغفل التقدم الذي يمكن أن تحوزه العلوم الزراعية مستقبلا إلى جانب التقدم الصناعي والذي وصل إلى قمة نشاطه خلال تلك الحقبة الزمنية من وجهة نظره .

ويذكر كاسترو أن المساحات الشاسعة التي توطن فيها الجياع تحت سيطرة الاستعمار توضح دور الاستعمار في تخريب الاقتصادي الوطني وفي زيادة الفقر والبطس الذي تصاحبه زيادة ملحوظة في معدل الخصوبة لزيادة قدرتهم البيولوجية وقد توصل كاسترو إلى العديد من هذه الأفكار نتيجة للتجارب التي أجراها على الفئران والمعروفة باسم تجارب " سلونيكير " .

وقد وجه كاسترو إلى مالتس العديد من اوجه النقد ومن بين ما ذكره أن يوسع الإنسان أن يحول الصحارى الجليدية والغابات المدارية إلى حدائق وبساتين الفاكهة وان يزيد من غلة المزارع وان يقوم بزيادة الإنتاج الزراعي .

غير أن كاسترو يعتقد في نهاية الامر أن المشكلة الأساسية للبلدان المزدحمة بالسكان تتمثل في سوء التوزيع الذي تعاني منه هذه البلدان أكثر من أي عامل آخر وهو يدرك :

“ Countries like India and China “ are not over populated but rather “ “ Suffer from a maldistribution of population “ .

يعد المبدأ التطوري أساس كل أفكاره - ومن بين هذه الأفكار نظريته السكانية - وقد بلور هذه الأفكار في المماتكه التي قدمها بين المجتمع والكائن الحي ، فالرضيع ينمو حتى يصبح كهلا والمجتمع المحلى يصبح مدينة متروبوليتانيه ، والدولة تصبح امبراطورية ويزداد حجم السكان وتزداد درجة تعقد البناء الاجتماعي وهكذا تتباين وتتعدد الوظائف التي يؤديها المجتمع . والسكان بحسب هذه النظرة التطورية يتدرجون في مراحل متتالية فالمجتمع البسيط يتكون من اسر أما المجتمع المركب فتشكل هذه الاسر فيه ما يسمى بالعشيرة Clan ومن مجموع العشائر تتشكل القبيلة tribe ومن هذه القبائل المتحدة تتكون الامم والدول .

ويرى سينسبر كذلك أن في الطبيعة تناقرا بين الذاتية والتوالد فكلما ازداد ما يبذله الفرد من جهد لتأكيد وجوده وكيانه ونجاحه كلما ضعفت قدرته على الاتجاب ودليل ذلك قلة نسل السيدات المشتغلات بعقولهن (واللاي ينتسبن عادة للطبقة العليا) ويتمشى هذا مع نظريته عن التطور المنسجمه مع " الدراونية " ويرى H. spencer كذلك انه كلما ارتقت الكائنات من الاشكال الدنيا إلى الاشكال العليا (٥) نقصت خصوبتها وقدرتها البيولوجيه على التوالد فالاولى لابد لها أن تتكاثر بدرجة كبيرة للتغلب على عوامل الفناء أما الاشكال العليا فتملك القدرة للتغلب على عوامل الفناء وتصرف الجزء الاكبر من قوتها وطاقتها في بناء مستقبلها ولا يتبقى لها إلا القليل من القسرة والطاقة لاستغلالها في التوالد

(٥) وهو ما يمكن تسميته بالانسان العقل Homo Sapiens في عرف علماء

الانثروبولوجيا الفريقية Physical Anthropology .

genesis ونماء الطبقة العليا والمشتغلات يقولون فيتلثر تركيبسهن العضوى نتيجة ذلك مما يؤدي إلى ضعف القدرة على التناسل فأولئك الفتيات تقل خصوبتها لانقسامهن في الدور التطيمى حيث يعجزن عن ارضاع اطفالهن وتنشئتهن بصورة طبيعية .

ويرى سبنسر أن بقاء النوع هو القانون البيولوجى العام الذي يتحكم في عالم الإنسان والحيوان معا وتوجد وسيلتان لحفظ النوع بصفة عامة وهما :-

المحافظة على الحياة ، والابقاء على الجنس عن طريق التوالد ويعتقد سبنسر أن اكثر الكائنات توالدا هي اكثرها حرصا على الغذاء فازدياد الغذاء هو الذي يؤدي إلى زيادة السكان غير أن استمرار بقاء الإنسان يستلزم الحادة للمهارة والذكاء من اجل البقاء ويمكن هنا أن ندرج في حذر رأى Maciver Page وقد قدما نظرية سكانية ضمناها مؤلفهما عن المجتمع Society ونزعا فيها نزعة تميل للتطورية وتأثرا بفكرة التطور الاجتماعى لدى هربرت سبنسر ولا غرو في ذلك إذ أن ماكيفر الاسكتلندى المولد ، الانجليزى الثقافه ، والامريكى الجنسية قد حصل على الماجستير من جامعة دنبره عام ١٩٠٣ وهو العام الذى توفي فيه هربرت سبنسر فالانسان في نظر ماكيفر لا يملك فكاكا من احكام البيئة وضغوطها كما أن للاعتبارات الطبيعية (البيولوجيه - الفيزيقيه) اهمية كبيرة وقد تأثرا معا في تفسير هما للتغير الاجتماعى بصفة عامة والديموجرافى بصفة خاصة بالمبدأ التطورى حيث يذكران أن " التغير يفصح عن أن " مبدأ التطور ذا دلالة عظمى " .

ويحصر ماكيفر ويبيدج عوامل التغير الديموجرافي في العوامل البيولوجية - الاجتماعية وقد استعانا في تفسير ذلك ببعض المبادئ " كالانتقاء " والصراع لاجل البقاء " وفحوى ذلك أن العوامل البيولوجية هي المحرك الفعلي للتغير الديموجرافي ولكن هذه العوامل قد تحركها العوامل الاجتماعية فمبدأ الانتقاء الطبيعي كما صاغه داروين يعنى أن قوتين التناسل تؤدي إلى وجود اختلافات داخل النوع وهذه الاختلافات قد تكون متغيرة أو عابرة وقد تكون لها قدره على أن تنتقل بالوراثة أما الخصائص الأقل ملائمة أثناء عملية الصراع لاجل البقاء فتستأصل وتبقى الأكثر ملائمة ، وبينما يعمل الانتقاء الطبيعي على التراكم والظهور المستمر للاختلافات البيولوجية بهدف الإبقاء على النوع فإن مبدأ " الاستئصال الطبيعي " يعمل على التوازن في النوع في الاوقات المختلفة من جهة وبالنسبة لغيره من الانواع من جهة أخرى غير أن الانتقاء يختلف نسبيا تبعاً للبيئة كما أن النظام يعدل من الخواص الجامدة للانتقاء الطبيعي فكلما كان المجتمع أكثر تطوراً اتجهت حوافز الناس إلى اهداف أخرى غير مجرد البقاء ، وبينما يعمل " الانتقاء الطبيعي " من خلال عملية " الوفيات " فقط بعد الانتقاء الاجتماعي بمثابة عملية أكثر شمولاً وهو يستعين هنا بالعديد من المؤثرات (الاجتماعية) كالمهنة وسن الزواج ومحل ميلاد الزوج فهي تشترك في تحديد معدلات الخصوبة ، وبعبارة أخرى فإن البيئة الاجتماعية بأسرها تتغير في الوقت نفسه الذي تحدث فيه عملية الانتقاء الطبيعي .

وغنى عن القول أن ماكيفر ويبيدج قد منحا الاعتبارات الاجتماعية أهمية لا يمكن إنكارها في دفع العوامل الطبيعية غير انها جتعا للتفسير التطوري الذي سبق أن قاده هربرت سبنسر لذلك فضلنا أن نورد رأيهما هنا لنتكاه على الاسس الطبيعية فضلا عن بعض الاسس الاجتماعية كذلك .

وفي تجربة قام بها بردر Breder · على الاسماك تبين له أن عالم الاسماك ينظم نفسه من خلال عملية إبادة الصغار على النحو الذي يجعل هناك تناسباً بين عدد الاسماك ، والحيز المكاني المائي الذي توجد فيه .

كما أوضحت التجارب التي أجريت على الارانب والفئران والوعول أن زيادة حجمها في حيز مكاني محدد يؤدي إلى شيوع حالات مرضيه مما يؤدي إلى نقص عددها ، وقد استنتج البعض امثال هودسون دجلاند أن هناك تشابهاً بين ما يحدث في عالم السكان وما يحدث في عالم الحيوانات وأن الأمراض الحديثة التي يعاني منها سكان الحضر تعد نتيجة للكثافة السكانية المرتفعة .

وهناك تجارب قد توصلت إلى أن تزايد اعداد حشره القمح فوق حد معين في حيز مكاني محدود ما يلبث أن ينتهي بالتهام بعض الحشرات لبعضها الاخر وفي تجربة أخرى قام بها Breder على اسماك من نوع الجبى اتضح أن مجتمع الاسماك ينظم نفسه من خلال عملية إبادة الصغار .

ومن بعض التجارب عن الارانب في ماقسموتا بالولايات المتحدة اتضح أن تكاثر الارانب عن عدد معين في حيز مكاني محدد يؤدي إلى انتشار الأمراض وزيادة العدوان فيقل عددها ثم تتزايد وهكذا .

وقد أوضحت التجارب التي تمت على تربيته الوعول في احد الجزر النتيجة ذاتها ولوحظ انها تتزايد ثم تبدأ في التناقص .

ويستشهد هؤلاء بان التجارب التي قام بها دون كالهون J. Calhoun
أوضحت انه إذا زادت كثافة الفئران في حيز مكاني فقد تتعرض للموت والفصحت
النتائج التي تمت على نوع من القوارض المعروفه باسم اللاموس انها حين تتزايد
تتجه للهجرة إلى اماكن أخرى وكذلك الجراد كما يلجأ اللاموس النرويجي للمياه
الباردة ويظل يسبح حتى يموت .

ويخلص هوغلاند Hoagland إلى أن ثمة تشابها بين الهجرة
الموسمية لبعض الطيور وبين هجرة البشر وحين يزداد اكتظاظ البشر في اماكن
بعينها كما في معسكرات الاعتقال النازيه ازداد التعرض لخطر الموت وهكذا وقع
اولئك العلماء في فخ تطبيق ما يحدث في عالم الحيوان على الإنسان .

النظريات الثقافية :

النظريات الثقافية التي تركز على السياسة وأيدولوجية المجتمع :

١ - أرمين ديمون Demon

بدأ ديمون نظريته بنقد بعض النظريات التي يمكن تسميتها بالنظريات
التي تبنت الأساس الإحصائي أو الاقتصادي لتفسير الظواهر السكانية وبخاصة
آراء جارينر وجون ستوارت مل Mill إلى جانب من اهتموا التحليل الإحصائي
وقد أوضح ديمون أن الخصوبة السكانية تتناسب تناسباً عكسياً مع الارتقاء
الاجتماعي فالفردي يميل إلى الصعود إلى مستويات اعلى من بيئته وهو في هذا
الصعود يصبح من وجهة النظر الثقافية أقل اهتماماً بموضوع الانجاب إذ ينشغل
بالتقدم الشخصي عن خلف الأولاد وفي المجتمعات الديمقراطية حيث يسهل
الانتقال بين الطبقات - حسب اعتقاد ديمون - يزداد طموح الناس فيقل اهتمامهم

بالأسرة وانجاب الأطفال أما في البلدان ذات الحدود الطبقة الجامدة - كالهند - فيزيد معدل الخصوبة غير انه استنتج كذلك أن أكثر المناطق ازدهاما بالسكان هي المناطق البعيدة عن المدن ، وفي المدن التي يطلق عليها ديمون " مراكز الجذب " ينشغل الناس بغرض الترقى الابى أما الذين يعيشون بعيدا عن مراكز الجذب فلا تجذبهم فرص الصعود إلى اعلى وبالتالي يزداد حرصهم على التناسل والإيجاب إذ أن الراحة في المدن تشجع على الرفاهية وقلّة المواليد وتقدم الفرد يتناسب عكسيا مع زيادة نسله إذ أن الزيادة السكانية تتناسب عكسيا مع الرفاهية الاجتماعية ، وهو يستشهد بالثقافة الديموقراطية التي يزداد جذبها والخضوع لها والحراك فيها ، والثقافة الحضرية كذلك التي تشجع على امثال المهاجر الريفي لها مما يجعل هذا المهاجر أقل اهتماما بزيادة حجم أسرته .

وبما أن الصفر هو الرقم الوحيد الذي إذا قسم على اربعة أو ستة تكون النتيجة صفرا فإن العامل الفقير لا يجد ارثا يورثه لاولاده إلا ارثا مساويا لارثه - وهو الفقر - وهكذا يزداد نسل الفقراء .

حاولت نظرية Sternberg أن تحكم المنطق الايديولوجي في النظر للظاهرة السكانية فهو يعتقد أن انخفاض معدل الخصوبة يوجع إلى اسماه بتطور " العقلية الرأسمالية " والاساس الايديولوجي هنا هو المتحكم في تخفيض معدل السكان وعلى هذا الاساس فإن الرفاهية الاجتماعية التي تسود في المجتمع الرأسمالي هي التي تتحكم في تحديد المرأة لنسلها وقد عارض سترنبرج الفكرة التي مؤداها بان التضرر والثروة يؤديان إلى انخفاض معدل الخصوبة وعلى هذا الاساس فإن الايديولوجية في حد ذاتها تتحكم في الظاهرة السكانية .

أما Sombart فيؤكد بأن هناك روحا عالمية حطمت كل ما هو قديم أو كلاسيكي وإن الهجرة الريفية إلى الحضر تؤدي إلى اشاعة الروح الحضرية التي تهدف لتحسين المستوى الاجتماعي وهذه الروح تدعو إلى الإقلال من معدل الخصوبة .

ويعتقد برنشتين أن الطبقات العاملة الثرية تعيش وتقلد (البرجوازية القديمة) وهكذا تنخفض الخصوبة بتطور العقلية الرأسمالية .

ب) النظريات الثقافية التي تركز على ثقافة الثروة والفقير :

فرانك فيتزر Frank Fetter :

وهو يرى أن خطأ مالتس يتمثل في تركيزه على الدافع الجنسي بينما الإنسان في واقع الامر مخلوق معقد إلى حد كبير فإذا نظرنا إلى وأد البنات على سبيل المثال لاتضح لنا أنها ظاهرة سكانية لا ترجع إلى نقص الطعام في هذه البلدان والمناطق الصحراوية بل أن هناك عاملا ثقافيا يتمثل في الخراف من العار .

ويرى فرانك فيتزر أن أكثر الأسر استقرارا وثراء هي في الواقع اشدها خوفا من الجوع فالأسرة الغنية يخشى تفتيت الملكية على عدد كبير من الأبناء فتلجأ للتحديد لما الأسر الفقيرة فتعتبر الأطفال احد العوامل الأساسية لزيادة دخل الأسرة ويتم ذلك بدخول هؤلاء الأبناء سوق العمل والانتاج في سن مبكرة نسبيا والاثرياء وحدهم يطمون أن تقسيم الملكية بين كثير من الأبناء سوف يجعل هؤلاء الأبناء عاجزين عن الاحتفاظ بمكانتهم في المجتمع ، وهكذا يستبعد ديمون - وفيتزر وهادلي Hadley كذلك أن يقدم العمال الفقراء على تحديد نسلهم لما

يحدثه الفقر من تأثير ثقافي في حياة الفقراء حيث يحرصون على تشغيل الاحداث والانتفاع بأجورهم .

النظريات التي حاولت أن تربط بين السكان والتقدم العلمي :

حاول البعض - أمثال برنتانو - الربط بين انخفاض معدل الخصوبة والتقدم العلمي والتكنولوجي وبخاصة في المجتمعات الصناعية مما يجعل مباحث الحياة في متناول عدد كبير من الناس وهكذا يزداد انشغال الناس باللهو والتسلية ويتزايد عدد هؤلاء الناس يقل معدل الخصوبة .

وهكذا يؤدي ازدياد الاهتمام بالتقدم العلمي والرفاهية الاجتماعية إلى نقص معدل الخصوبة وان كان هذا النقص لا يدل على زيادة الرغبة في كبت الميل لمباشرة العلاقة الجنسية ، ويرى برنتانو Brentano أن المتعة الجنسية بالنسبة للفئات المحرومة من الرفاهية كمال المناجم تصحبها رغبة فسي انجاب الأطفال وان الامر ليس كذلك بالنسبة للفئات المؤسرة ، ولكنه هنا لا يميز بوضوح بين العلاقة الجنسية وبين انجاب الأطفال .

الربط بين الخصوبة وسكنى الريف أو الحضر :

اتجه بعض العلماء إلى النظر للظاهرة السكانية من وجهة نظر الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بين المناطق المختلفة أو ما يعبر عنه بالفروق الإيكولوجية .

ولقد قدم البعض أمثال كونتر ، بولوى Boaulieu اسهامات جوهريّة في هذا الشأن وقد أجريت دراسات عديدة عن الأطفال في الاحياء الفقيرة

والراقية والصحت المنتاج عن كثرة عدهم في الاحياء الفقيرة بالمقارنة بالاحياء
الراقية أى أن سكان الاحياء الفقيرة اكثر تجابا .

كما افصحت النتائج أن العاملات من سكان المدن اقل تجابا من ربات
البيوت وإن الخصوبة تقل كذلك بازدياد معدل التعليم وقد اتجه التفسير إلى
الاستعانة بالمنظور الثقافي Cultural حين وجد في بعض الاحيان أن العاملات
في القرية ينجبن أطفالا اكثر من ربات البيوت ، وقد رجح أصحاب هذا الاتجاه
السبب في ذلك إلى الانتقال من العائلة الكبيرة إلى الأسرة الصغيرة مما يضطر
المرأة للعمل الريفي ولكنها قد لا تحرص على اقلل اتجابها وقد دعا ذلك كونتر
إلى القول بأن الثروة والدخل والمهنة تعد من بين المفاهيم غير الكافية لتفسير
الظاهرة السكانية فقد يؤدي الفقر والجهل وانتشار الخرافات في الريف إلى
الخصوبة المرتفعة بالنسبة للغات المختلفة جميعا .

أما Beulieu فقد قرر بأن التحضر بالاضافة إلى الديموقراطية والفواغ
والرفاهية تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالجنس .

ويلاحظ Crum أن الزيادة السكانية تصل إلى ذروتها في المدن الكبرى
ومعنى ذلك أن الكثافة السكانية توجد في المدن أكثر من الريف .

أما البيانات التي قدمها Glass فتدل على أن هناك علاقة وثيقة بين
الصناعات الثقيلة والحاجة للقوى العاملة .

ويقرر أريس Aries أنه بينما ازداد معدل المواليد فهي قُرئما من ١٨٠١ : ١٨١٠ في المناطق ذات النشاط الزراعي والصناعي فإن الأقاليم ذات الخصوبة العالية بعد ذلك كانت تضم المناطق الصناعية غير أنه ابرز كذلك أنه في المزارع الرأسمالية الكبرى ترتفع معدلات الخصوبة ويزداد عدد العمال المستأجرون كذلك .

بينما أثبت Whelpton أن المناطق الصناعية كانت المناطق الأقل خصوبة .

ويمكن أن نضيف في هذا المجال بعض الدراسات التي قدمتها الأمم المتحدة التي توضح علاقة التصنيع التحضر ونقص الخصوبة حيث اتضح صعوبة تحديد أنماط متميزة للخصوبة في الريف والحضر وصعوبة التمييز الفاصل لكل منهما .

ويكاد البعض يجزم بأن القيم " الثقافية " هي المحك الأساسي في كل هذه الاختلافات فليس مجرد السكن في الأجزاء الريفية أو الحضرية هو السبب في هذا التنوع بل أن التفسير الحقيقي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار القيم الثقافية أو ما يسمى بنسق القيم الذي يعد المتغير الرئيسي في هذا الصدد ولا جدال أن هناك اختلافا أساسيا بين نسق القيم الحضرية والريفية وفي التنظيمات الصناعية وغير الصناعية .

هـ - الحراك الجغرافى والطبقى فى ظل نظرية دارية :

قامت بعض النظريات التي تعمّر التغيرات السكانية على أساس الحراك الجغرافى والطبقى أي انها افترضت أن الحراك الجغرافى والطبقى يؤيدان إلى تغيرات تابعة في النواحي السكانية ، ومن هذه النظريات النظرية تلك التي خرج بها عالم الاجتماع الإيطالى ورئيس قسم الاجتماع في جامعة روما Corado Gini ويرى جينى أن الصعود إلى طبقة اعلى والحراك الجغرافى للعدن يؤيدان إلى خلق ثقافة تحض على خفض الخصوبة ومع أن نظريته تؤكد على أن ثقافة العنى والثقافة الحضرية يؤثر في القدرة على الانجاب إلا أننا فضلنا أن نورد هذه النظرية من بين النظريات الثقافية لاستادها على البعد الثقافى كمتغير مستقل يؤدى لتغيرات تابعة بصورة (دارية) .

ويرى جينى أن المجتمع في بداية تكوينه يتميز بارتفاع معدل الخصوبة وهذا ينطبق على المجتمعات القديمة وبخاصة لدى الاغريق إلى جانب المجتمعات التي تكونت حديثا كالامريكتين ، وتؤدي الخصوبة المرتفعة إلى اختلاف المستويات الاقتصادية بين السكان واذ ذاك تبدأ المرحلة الثانية حين يبدأ السكان في الهجرة أو الدخول في حروب مع البلدان المجاورة وتتسم هذه الفترة بتمجيد الحروب ويقع هذا على عاتق الأفراد الذين يهتمون بالمغامرة وحين يخسر المجتمع اصلح عناصره تبدأ المرحلة الثالثة إذ يصبح هذا الانخفاض النسبى لخصوبة السكان - الاثرياء إلى جانب اولئك الذين يعيشون في الحضر ويصعد افراد الطبقة الدنيا لمد الفراغ في الطبقة العليا فيقل الجاهل كما أن الذين يهاجرون للمدن والمثل يقل اهتمامهم بالانجاب - إذ يشبع الترف والاهتمام بالفنون وتشبع الثقافة الحضرية في المجتمع - وهكذا تنتشر الديموقراطية السياسية بينما يتحول المجتمع إلى مجتمع (برجوازي) من وجهة النظر الاقتصادية ، ويؤدي ذلك إلى

النقص الشديد في الخصوبة فيسوء حال المناطق الريفية وتبدأ الزراعة في التآخر .

وتتمثل المرحلة الأخيرة في انتشار البطالة في المدن وانتشار الأمراض الاقتصادية وينتهي الأمر أما بالهجرة الخارجية أو بالجروب الأمر الذي يؤدي لفناء المجتمع ، ويذكر سوروكين P. Sorokin في نقده لهذه النظرية أنها لا تصدق على كل المجتمعات في كل العصور كما أن مرحلة نشأة المجتمع لا تستلزم ازدياد الخصوبة وليس من المفترض أن يهاجر اصليج الناس كما أن النقد الاساسي يتمثل كذلك في أن المراحل السكانية قد لا تتعاقب بالكيفية نفسها التي ذكرها جيني بل أن الكثير من المجتمعات تضمحل لأسباب غير سكانية (٦) .

النظريات الاجتماعية

يتمثل المبدأ الاساسي للنظريات التي تبنت المنظور الاجتماعي في أن البناء الاجتماعي هو الذي يؤثر بصفة عامة في الظاهرة السكانية أي أن الظاهرة السكانية لا يتمنى تفسيرها إلا في ضوء النظم والانساق الاجتماعية (سياسية ، وأسرية ، واقتصادية ... الخ) .

وإن ذلك لا يكمن الفرق الرئيس بين التفسير الذي تبناه دعاة النظريات الثقافية والاجتماعية في نوعية التفسير وأصاليته فالتفسير الاجتماعي يعد بنفوره أكثر شمولاً إذ يرتكز على المتغيرات والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية للأبعاد الميكانيكية وهو في هذه الحالة يهتم بهذه الأبعاد ويتفسيرها في ظل الظروف المجتمعية مع مراعاة النواحي الثقافية والمصائر والإمكانات الطبيعية المتاحة في

كل مجتمع على حده ومنعزض أولا للاتجاهات الاجتماعية التي التمسست تعديل
الانظر المالتسي ، ثم للاتجاهات الماركسية اللينينية ، واخيرا للاتجاهات حاولت
الاستفادة من فكرة العدد الأمثل مع محاولة تطبيقها على مجتمعات معينة .

ولا جدال أن النظريات السكانية التي تبنت الاتجاه الاجتماعي لم تنشأ من
فراغ إذ أن العديد منها قد تأثر بنظرية مالتس بل وربما انسقا كذلك إلى القول
بان العديد ممن تبنوا هذا الاتجاه السوسيولوجي لم يكونوا علماء اجتماع (
بالمعنى الضيق للكلمة) بل أن بعضهم قد وقف عند حد النظرة المالتسية وحاول
تغيير بعض مسلماتها وليس اقل على ذلك من أن Say عالم الاقتصاد الفرنسي
الذي تبني النظرة المالتسية قد اقتصر دوره على الاستعانة بمفهوم " وسائل
الحياة " بدلا من مفهوم " وسائل العيش " (و المفهوم الأول هو أكثر اتساعا إذ
يعنى بالنسبة له جميع المصادر المتاحة بصورة أكثر من مجرد الإنتاج الزراعي
الذي كان يستحوذ على اهتمام روبرت مالتس) .

أما Garnier فيرى أن التعليم وتحسين الظروف الاجتماعية يؤديان
لتحديد الخصوبة وإذا ذلك تؤدي السياسة الاجتماعية التي تهدف لمحاربة الفقر إلى
خفض معدلات الخصوبة .

والطريف حقا أن النظرة السكانية الكلاسيكية (التقليدية) كانت ترى أن
قلة عدد السكان هي الفقر الحقيقي بل أن يونج A. Young يؤكد أن زيادة
السكان هي دليل الرخاء الاقتصادي (نظرا للحاجة الماسة للأيدي العاملة في ذلك
الوقت) وقد تعرض آدم سميث لتفسير الوضع السكاني وحاول وصف السلوك
الإنجابي للطبقات الكادحة وأدم سميث مثله مثل هاتسون كان يرى أن النمو

السكاني بعد سببا للتقدم الاقتصادي ونتيجة له (بينما تميزت المالتسية بنظرتها
النشأومية) واصحاب هذه الافكار الكلاسيكية كانوا يعتقدون بأن الطلب يحدد
العرض (أو عدد السكان) واذا ذلك فإن زيادة الطلب على الابدئ العاملة وارتفاع
الاجور يؤديان كذلك إلى زيادة العرض . بل أن نظرية مالتس كما فهمها ريكاردو
تعنى انه مع ازدياد التنمية الاقتصادية ينمو السكان في المجتمع .

وقد حاول البعض امثال Edgeworth - منتبعاً في ذلك افكار
Sidgewich - استعارة مفاهيم روبرت مالتس مع تطبيقها على المجتمع
البريطاني (لا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة) كما نوه وورث بضرورة
التدخل الحكومي للحد من المشاكل السكانية .

ومن النظريات التي ناصرت هذا الاتجاه نظرية أدولف كوست Coste
(١٨٤٢ - ١٩٠١) الذي تأثر بالمذهب الوضعي Positive.. حيث افترض
بكتابات كوست وكليم بصفة خاصة .

ويتركز اهتمام كوست في أن كثافة السكان لا يمكن دراستها منفصلة عن
التطور الديموجرافي ، والتطور في أنماط التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية ،
ولذلك فإنه يوصي بتحديد النموذج الديموجرافي الذي تقوم بدراسته سواء تمثل
في المقاطعة B. orough . أو المدينة أو المدينة الكبيرة Metropolis أو
العاصمة أو عاصمة الاتحاد الفيدرالي .

ويعتقد **Coste** أن التمايز الديموجرافي يصاحبه كذلك تمايزا في الظواهر الاجتماعية كما أنها جميعا لا يتمنى تفسيرها إلا من خلال الأيديولوجية السائدة في المجتمع .

وغنى عن القول أن بعض رواد علم الاجتماع وبخاصة فيبر وماكيفر Mciver قد استفادوا من أفكار كوست بصورة غير مباشرة فيما بعد (٧) .

٢ - النظرية الماركسية :

أما النظرية الاجتماعية الأكثر ذيوعا فهي الرؤية الماركسية اللينينية للظاهرة السكانية ، ويرى ماركس أن الفقر ليس نتيجة للزيادة السكانية بل للنظام الاقتصادي الرأسمالي السائد فالمناقصة تؤدي لتراكم المنتجات ثم للاستغناء عن الصال فالصالح ينتجون الوسائل التي تجطهم يتحولون إلى نوع من الفائض .

وينبغي الإشارة إلى أن الاشتراكية قبل الماركسية تشمل الاشتراكية الإنجليزية الريكوردينية Ricordian ومن بين هؤلاء " Gray " الذي انتقد وجهة نظر مالتس .

بل أن **Thompson** اعتقد أن الزيادة السكانية يمكن التحكم فيها من خلال ما يسمى بالتجمع التعاوني .

ويرجع مذهب فائض الإنتاج في الأصل لـ **Sismondi** ويعتقد ماركس اعتقادا حثيثا أن أي نمط خاص بالانتاج له عبر التاريخ قوانينه الخاصة بالسكان التي تخص هذا النمط الانتاجي خلال حقبة تاريخية معينة فحسب وعيب النظام

الرأسمالي من وجهة نظره انه زاد من امكانية استخدام الآلات وشجع على وجود التقلبات الاقتصادية التي تحدث بصورة دورية ومن ثمة يؤكد علماء الديموجرافيا السوفيت ايضا أن هناك ارتباطا بين انخفاض معدل الخصوبة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والانتقال من الرأسمالية الصناعية المتنافسة للرأسمالية الاحتكارية أو الامبريالية وهكذا يدعو انخفاض الخصوبة سمة من سمات الأزمة الرأسمالية العالمية ، ومن ملامح هذه المرحلة الكساد والركود والاستعمار ، وبالرغم من أن ماركس ولينين يظنون انه بالامكان تحسين موقف العمال بالصورة التي ذكرها انصار المالتسية الجديدة إلا انهما يعترفان بانه ابان الأزمة - العالمية - للرأسمالية ينخفض الطلب النسبي على العرض بما يعمل على تحديد حجم الأسرة بين الطبقات العالية الكادحة كما أن لينين يذكر انه حالما يتحول العمال إلى طبقة البروليتاريا أو طبقة العمال الكادحين Proletarian يصبح العمال جزءا من رأس المال وذلك بمجرد أن تقف الرأسمالية الشرسة على قدميها فالرأسمالي الواحد يتسبب في قتل الكثيرين ، وحين تقوم الشركات الكبيرة فانها تتبنى سياسة قوامها ، " عش ٠٠ ودع غيرك من المنافسين الاقوياء يعيشون " ، ويرى لينين أن الامبريالية لا تنفصل عن الاحتكار الرأسمالي بينما يؤدي تصدير رأس المال إلى امتصاص رؤوس الاموال القالمة وحرمان المنتج (الصغير) من ملكية وسائل الإنتاج .

وعنصر السكان Population في النظرية الماركسية - اللينينية هو المتغير التابع وبذلك فانها تنفى عنه " كمتغير مسئولية عن تحديد نمط النظام الاجتماعي ، بل أن النظام الاقتصادي السائد يؤدي إلى تحديد المتغير السكاني .

ولا خوف في هذه النظرية التي تتبنى التفسير الاجتماعي والاقتصادي من الزيادة السكانية فزيادة السكان تؤدي لازدياد الكفاية الانتاجية وازدياد كفاءة تقسيم العمل وتؤدي إلى اتساع تبادل المهارات ولكن الثروة في المجتمع هي التي تحدد الخصوبة .

وليس يخاف أن تشخيص ماركس للمشكلة السكانية يختلف عن التشخيص الذي قدمه رواد الاشتراكية المبكرة .

كما أن الماركسية لا تعرف قانونا للسكان بل أن لكل اسلوب من أساليب الإنتاج قانونه السكاني وإذ ذاك فإن مصدر المشكلة يتمثل في اسلوب الإنتاج الرأسمالي السائد وبهذه الطريقة ينظر للكثافة السكانية في ضوء تراكم رأس المال ويقل الطلب على العمال بالمقارنة بالزيادة السكانية مما يخلق فائضا في العمالة .

وهكذا يرى ماركس Marx أن الفقر لا يرجع إلى أي ميل طبيعي بل يرجع اساسا للعيوب التي يعاني منها النظام الاقتصادي حيث قرر ماركس انه لا يوجد قانون عام للسكان بل لكل عصر ولكل مجتمع قانونه الخاص ففي المجتمعات الرأسمالية تتزايد الآلات عن العمال - مما يستلزم الاستغناء عن جزء من العمال - فالعمال ينتجون الوسائل التي تجعل وجودهم غير مرغوب فيه أما النظام الاشتراكي فهو وحده يجنب المجتمع ويلات تزايد السكان وهكذا يستمر الجدل بين مالتس وخصومه وتغذي هذا الخلاف نواحي ايدولوجية ترتبط حيناً بالماركسية والاشتراكية وحيناً آخر بالمالتسية والنظرية الرأسمالية فأصحاب المبادئ الليبرالية والذين يشتغلون بالخدمة في الحقل الاجتماعي جميعاً يتلمسون السند من النظرية المالتسية Malthusian بينما المسألة الذين يأخذون بالاتجاهات

الراديكالية واصحاب الاتجاه المادى ينظرون للزيادة السكانية باعتبارها صورة من صور الاسهام في الهيبة واذا ذاك يسخرون مما يطلقون عليه بالاطار المالتسية الاجلو - سكسونية " ويصفونها بالتشاوم بشأن مقدرة الإنسان على حل مشكلاته بينما تذهب النظرية الماركسية اللينيه أن المشكلات السكانية تتلاشى في ظل أشكال علمية معينة من التنظيم الاجتماعي وقد يقول قائل بان الكثير من بلدان العالم الثالث لم تفلح الاشتراكية في حل مشكلات السكان فيها ففي الصين على سبيل المثال، لا زالت الوفيات من اهم عوامل تحديد النمو السكاني بها دون المواليد .

غير أن القضية التي تزداد اهمية في نهاية المطاف ليست هي المالتسية ام الماركسية بل أن هذا يعنى أن الظاهرة السكانية تخضع للتحليل والتفسير في نهاية الامر من جهة نظر ايدولوجية - ايدالية كانت ام راديكالية واذا ذاك سوف نعرض أولا للتفسير الايدولوجى الماركسى في ضوء المراحل - الانتاجية - المختلفة من وجهة نظر الماركسية اللينيه ، والانتقادات الموجهة للمالتسية ثم للمنطلقات النظرية التي قامت على اساسها النظريات الطبيعية والثقافية والاجتماعية واخيرا لمشكلة السكان في دول العالم الثالث وموقفها الايدولوجى .

التقسيم الماركسى اللينى للمراحل السكانية :

١ - السكان في مرحلة العبودية :

اتسمت هذه المرحلة بوجود التكنولوجيا البدائية التي تعتمد على قوة العبيد مع وجود معدلات مواليد مرتفعة بينما لم تكن معدلات الوفيات مرتفعة وكانت النساء جميعا يدخلن في علاقات زواج حيث انتشر في تلك الحقبة الزواج المبكر كما أن تأثير النمو السكاني على التنظيم الاجتماعي كان محدودا نتيجة

للدور الذي مارسه المدن ونتيجة لتطور المحليات الريفية بينما كان الاستعمار يحدد موقع المراكز التجارية والحرفية في الوقت .

٢-٢- السكان في المرحلة الإقطاعية :

في هذه المرحلة انتشر الزواج المبكر ، وازداد نمو السكان نتيجة لزيادة معدل الإنتاج ومساعد على ذلك تأكيد الكنيسة على الخصوبة كهدف للزواج وازداد معدل الهجرة الفلاحية نتيجة للفقر بينما ازداد معدل الوفيات نتيجة لسطوة الاقطاع وبخاصة بالنسبة للعبيد .

وقد شهدت المناطق الحضرية تضخما كبيرا نتيجة للهجرة مما زاد من معدل الاعمال الوسطى (الشباب) بها .

٣ - البرجوازية والظاهرة السكانية :

اظهر الفكر البرجوازي سخطه على ازدياد معدل السكان على اعتبار أن الأرض ستضيق بمسكنها ، ويصف ماركس انه في المجتمع البرجوازي يجد قطاعا من القوة العاملة نفسه فائضا عن قوة العمل (الإنتاج) وهكذا يؤدي رأس المال المنقول إلى زيادة العناصر البروليتارية في المجتمع .

وتصب الماركسية جام سخطها على آدم سميث الذي تأثر به العديد من الكتاب فانصرفوا عن ادراك العلاقة الطبيعية بين السكان الثروة واصبحت الثروة الهدف النهائي للجهد الانساني .

وتحت ضغط الامبريالية Imperialism تزداد كل صور البطالة الكلية والجزئية نتيجة للاقتصاد الرأسمالي غير المخطط حيث. تتحول شرائح عديدة من سكان الريف إلى شرائح فقيرة وهذا يعنى أن فائض العسالة يحدث في القطاع الزراعى أكثر منه في القطاع الصناعى إذ أن عمال الزراعة لا يجدون عملا خارج نطاق الزراعة وهم حين يهاجرون للمناطق الصناعية يشكلون قطاعا عماليا يعمل بأجور رخيصة في المجال الصناعى . بينما يفتقد البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي للتجانس الاجتماعي الامر الذي يؤكد التمايز في مستويات الخصوبة .

وتخضع الخصوبة في ظل البرجوازية للعديد من المؤثرات كالمستوى الثقافي السائد ومدى شيوع وسائل تنظيم الأسرة والدوافع الشخصية الخاصة بالأفراد والمتتبع للتراث النظري - في علم السكان - بالنسبة للكتاب السوفييت يرى أن البعض لمثل Lpmonosov, Pososhkov, Mordvinov, Chulkov يقررون بأن السكان هم ثروة المجتمع بينما تركز اهتمام البعض أمثال : Androsoy, V.Malinowski, Timiryazev, Mechnikov, Milyutin, Dokuchayev .

وغيرهم في الهجوم على المalthusية حيث اهتموا بأبرز أهمية السكان في عملية الإنتاج في المجتمع ، وقد انتقد مكينكوف المalthusية والدارونية الاجتماعية ، وهاجم , Kostychev وغيره مالتس وريكاردو معا .

ويعتقد ماركس واتجلز أن الناس يدخلون في علاقات متداخله بعضهم البعض الآخر وهذا التداخل يحدد بدوره احتياجات الناس وانتاجهم .

وقد وصف ماركس مقال روبرت مالتس الأول بأنه " صبياني وسطحي ومعمروق من ستيوارد وتونسند وفرانكلين ودالاس " واتهم كارل ماركس مالتس بأنه اغفل الدور الذي يؤديه البناء الاجتماعي في انتاج السكان بينما يركز ماركس ولينين على أن الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية تتغير بصفة عامه وان خصوبة الأرض تتغير باستمرار حيث يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة المنجزات في قطاع الزراعة ومع أن الماركسيين ظلوا يدافعون عن العبارة الشهيرة لمارسيل سيميا " كلما اتجب الناس أطفالا كلما زاد عدد الثوريين ، فإن هناك تعاطفا بين التيار الاشتراكي تجاه تنظيم الأسرة إذ أن لينين يرى أن الدعايه لوسائل منع الحمل ينبغي أن يسمح بها .

أما المشكلات المصاحبه لظهور الفائض السكاني كالبطالة واستغلال أصحاب الاعمال للعمال في الدول الرأسمالية فهي الضمان لاستمرار التنظيم الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي .

وهناك ثلاثة أشكال للفائض السكاني :

- [١] الفائض " الظاهر " .
- [٢] الفائض " الكامن " .
- [٣] الفائض " الراكد " .

والأول يظهر في توفر جزء كبير من العمال نتيجة للتقدم التكنولوجي .

أما الشكل الثاني فيتمثل في ذلك القطاع من السكان الذي يشتغل بالزراعة ويتجه للهجرة إلى المدن ، ويعبر الشكل الثالث عن العمالة التي تتعرض لالاذلال

من أصحاب العمل نتيجة لعمليات التحكيم وغيرها ويشكل هذا القطاع نسبة عالية من البطالة غير الدائمة .

وتسرى النظرية الماركسية أن زيادة دخل الطبقة العاملة وتحسين نوع الحياة التي تعيشها سيؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة واختفاء الاستغلال (وبخاصة للآحداث) وهبوط معدل النمو السكاني ثم انهيار الرأسمالية في النهاية .

ويرى Bebel أن تحسن الأحوال الاقتصادية وزيادة الغذاء يؤديان للاقلال من معدل الخصوبة ، وهو يقرر أن الزيادة السكانية ينخفض في المجتمع الاشتراكي عنها في المجتمع البرجوازي بسبب المكانة المتميزة للمرأة فسي ظل الاشتراكية ويذكر Kautsky انه من الممكن التوفيق بين الآراء الملتصية والماركسية رغم أن فلسفة تحديد عدد السكان تكاد تكون مستهجنة في البلدان الاشتراكية .

ومن المعروف أن ستالين قد تعاطف مع الزيادة السكانية ولكنه ذكر أن نمو السكان يسهل أو يعطل تنمية المجتمع ولكنه لا يحدد تطوره ، فالظاهرة السكانية لا تفسر بسبب الفساح النسق المشاعي الطريق لنسق العبودية ، والنسق الاقطاعي للبرجوازية إذ أن المحدد الرئيسى لطبيعة النسق الاجتماعي لا يتمثل في نمو السكان بل يتمثل في وسيلة الحصول على وسائل العيش الضرورية .

ومع أن الكتاب الروس يعارضون فكرة وجود مشكلة زيادة سكانية في ظل الاشتراكية إلا أن البعض امثال Gertysk قد ابرز أن الزيادة السكانية

توجد إذا زاد عدد السكان عن المعدل الفعلي الذي يتمكن من بلوغ مستوى مرغوب من الانتاجية في ضوء المصادر والاساليب الفنية الموجودة .

وقد ظهر في العقد الأخير من القرن التاسع عشر العالمي الاقتصادي الايطالي فرنسيسكونتي Nitti وحاول أن يخرج بنظرية جديدة عن السكان مستندا إلى دراسته للاحصاءات المختلفة ويؤدي هذه النظرية أن الظاهرة السكانية تركز على مفاهيم الثروة والفقر .

فاكثر الاجناس البشرية ثروة هي أقلها تناسلا ونرى يتفق مع سينسر في أن الخصوبة القليلة بالنسبة للشعوب المتقدمة قد امنت مستقبل الإنسانية .

وقد اهتم نتي Nitti بابرار مسئولية التنظيم الاجتماعي السائد في غنى أو فقر المجتمع وهو هنا يتفق مع ماركس ولوربا في أن فقر الطبقات - الذي يؤدي بدوره لارتفاع معدل الخصوبة - يرجع اساسا للتنظيم الاجتماعي السائد ولا جدال أن الامر لا يتفق على عدم تبصر الفقراء فهم فريسة دائما للطبقات العليا في المجتمع (الرأسمالي) حيث تزداد المنافسة في المجتمعات الرأسمالية فيكون الصراع للابقى ويقل عدد السكان . أما في البلدان الاشتراكية حيث تقل فرص الصراع - من وجهه نظره - فيزيد عدد السكان ، كما يؤدي الفقر لزيادة معدل الخصوبة هذا ويؤكد ثرونتن أن سكان العالم يتناقصون إذا ما كان جميع سكانه من الملاك فالملكية تركز القيم التي تتعارض وكثرة الانجاب .

ويعبر عن هذه الظرة الماركسية - اللينينية العالم الديموجرافي
السوفيتي Uralnis حيث يذكر بان المتغير السكاني يعكس انعكاسا للظروف
الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .

ويقسم اورلانيس المراحل السكانية التاريخية منذ العصور الوسطى إلى :

- ١ [العصر الاقطاعي .
- ٢ [الرأسمالية المبكرة (القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر) .
- ٣ [الرأسمالية الصناعية خلال القرن التاسع عشر .
- ٤ [حقبة ازدياد نشاط الامبريالية خلال القرن الحالي .

ويذكر اورلانيس انه في كل مرحلة يتغير حجم السكان بحسب اختلاف
التنظيم الاجتماعي الاقتصادي السائد فلا يمكن أن يكون عدد السكان سنة ١٢٠٠م
هو نفسه ١٦٠٠م ومع أن عهد الاقطاع في أوروبا قد شهد الكثير من المجاعات
والاوبئة والثورات إلا انه شهد أيضا اهتماما ملحوظا بطرق الزراعه (لصالح
الاقطاع) ويستشهد اورلانيس بالجدول التالي لمقارنة متوسط النمو السكاني في
كل مرحلة من المراحل التي ذكرها بنمو الإنتاج الصناعي والزراعي .

جدول رقم ()

٢

معدل النمو السكاني والاقتصاد خلال المراحل التاريخية

المرحلة التاريخية	متوسط معدل الصناعة	النمو السنوي للزراعة	معدل متوسط النمو السنوي للسكان
الأقطاع	-	١٢ر	٠٩ر
الرأسمالية المبكرة	٥ر	٣ر	٢٢ر
الرأسمالية الصناعية	٣ر	٩ر	٦٩ر
الامبريالية	١,٣	٧ر	٦٤ر

ويلاحظ في هذا التقدير لمعدل السكان والازدياد المضطرب خلال المراحل
الرأسمالية وميلها للانخفاض في ظل المرحلة الامبريالية الاخيرة مع انخفاض
النمو الزراعي .

وبينما استنتج اورلانس أن الفلاحين الذين لا يملكون سوى مساحات
صغيرة من الأرض الزراعيه يجتهدون لتفتيت ملكياتهم كما يحرسون على تحديد
عدد ورثتهم ، فانه استنتج من هذا أن نمط الملكية الخاصة يؤدي إلى تخفيض
معدل الخصوبة إذ أن انخفاض معدل السكان في المرحلة الامبريالية هو رد فعل
لاردياد الطلب على القوى العاملة خلال المرحلة الرأسمالية بالصورة التي يذكرها
أدم سميث وغيره من الاقتصاديين الذين تحدثوا عن قانون المنافسة (والتي
حدها مالتس في وسائل العيش فقط أو وسائل القوت) ، ويستمر انخفاض الطلب
على الايدي العاملة في عصر " الامبريالية " .

وقد اوضح البعض امثال A. Loria أن نمو السكان هو العامل الاساسى للتطور الاقتصادي بينما يرى Nitti أن تحسين الظروف الاقتصادية وسيادة العدالة الاجتماعية الاشتراكية ستجعل معدل المواليد يتمشى مع وسائل العيش .

والنقد الاساسى الذي يوجه لهذه النظرية انها تقاعست عن استجلاء العلاقة بين انخفاض الخصوبة في المراحل المختلفة للرأسمالية مما اعاق دراسة المشاكل الأخرى التابعة لها إذا تغير التنظيم الاجتماعى الاقتصادى فى بريطانيا وتحولت عن الرأسمالية وازداد الطلب على القوة العاملة فهل يصبح معدل الطبقة العاملة مماثلا له خلال منتصف القرن الماضى ؟ وهل الأيديولوجيا الاشتراكية هى الحل لكل مشاكل المجتمع الحديث بما فيها المشكلة السكانية ؟

وحتى عام ١٨٧٠ لم تكن الكتابات غير الاشتراكية قد تحركت بعيدا عن وجهات النظر المائتسية ثم ما لبثت الكتابات أن حددت رؤيتها كنتيجة لتطور المعلومات الاحصائية المرتبطة بالسكان وتحسن طرق التحليل الديموفاى وازدياد الاهتمام بدراسة السكان فضلا عن التقدم العلمى والتكنولوجى (١) .

العدد الأمثل فى ضوء الامكانيات الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والثقافية :

وفحوى هذه النظريات انها تركز فى تفسيرها للظاهرة السكانية على فكرة العدد الانسب Optimum Number فهى تنهض على فكرة (الارادة الإنسانية) فالإنسان يجتهد أن يصل بحجمه إلى هذا العدد الانسب . إذ يخضع نموه لمسيطرته – فالإنسان يخضع فى تفاعله مع البيئة لدرجة معينة من السيطرة عليها وكلما ازدادت درجة هذا التفاعل اتجه الإنسان إلى زيادة عدده للحد الذى

يمكنه من أن يعيش في مستوى لائق معيشيا ومن الطعام الذين تبينوا هذا الاتجاه الكسندر موريس كارسندورز ، ومن الواضح أن فكرة العدد الأمثل أو الانسب تنظر للمجتمع في ضوء موارد الطبيعية والبشرية وعلى ضوء المتغيرات الثقافية لكل مجتمع على حده وهي بهذه الصورة تعد نظرية أكثر شمولاً فالعدد الانسب يشير إلى أقصى عدد من السكان يمكن أن يعيش في مجتمع ما في مستوى لائق في المعيشة باستخدام كل إمكانيات البيئة .

وقد اهتمت نظرية العدد الأمثل بصورتها الحديثة عن الصورة " الكلاسيكية " التي قدمها ارسطو ثم غيره من العلماء بعد ذلك أمثال ساندرز ، واصبح العدد الأمثل لا يعنى المصادر الطبيعية وحدها بل والمتغيرات الاجتماعية والثقافية فمن بين العلماء الذين اهتموا بالنواحي المرتبطة بالانتاج الزراعى Airc, Pere, Hutchinson وغيرهم من العلماء ، أما البعض الآخر فان نظرتهم كانت أكثر اتساعا ومن هؤلاء Eversley الذي يرى أن الناس لا يحكم وجودهم العوامل الطبيعية بل والعوامل الاجتماعية ايضا حيث يذكر :

“ Population is controlled by society as well as by Ecological factors ” .

ويبرز R.Taylor أهمية العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في هذا المضمار إذ يعلن أن علماء الاجتماع يهتمون بالمعنى المتسع للبيئة وولهذا السبب يبدى شكوكه نحو المفهوم الضيق للبيئة وعجزه عن هذا التحديد العدد الأمثل بقوله :

“The social scientists seem to say that the environment is not too important it is so modified by economic and technological expertise ” .

وإذا ذاك فإن البيئة هي البيئة بمعناها الواسع ويكفل ما تحتوى من امكانيات بل لقد أصبح للقيود الثقافية الاختيارية التي يفرضها الإنسان على نفسه أهمية محورية في تحديد وتغيير الأهداف المجتمعية والاستراتيجية المتصلة بالسكان .

ويحدد Park الالتزامات الخاصة بالعدد الأمثل للسكان في عدة بنود من بينها أن يحرص المجتمع على عدم اتجاها أطفال غير مرغوب فيهم وتقاضى الترشوات المختلفة للمواليد والالتزام بالطفولة ، ودعم احساس الأسرة بالمسؤولية ، والحرص على سلامة البيئة ، والاهتمام بالصحة العقلية والبدنية ، والحرص على السمات الخاصة بالإنسان (لا بمجرد العدد الكم فحسب) .

-كما يوضح Taylor بعض المحددات الخاصة بالعدد الأمثل والمتمثلة في أن يراعى عند تحديد هذا العدد الأمثل نشاط وامكانيات الأفراد والتنظيم الاجتماعي السائد والمقبول والاهداف الاجتماعية وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

والعدد الأمثل بالنسبة لـ Eversley يتعلق بالعلاقة بين حجم السكان وبين المصادر الطبيعية ، و التكنولوجيا ، والتجارة وغيرها من المتغيرات .

“ The prevailing relationship, between the size of population, the availability of natural resources, the state of technology and the direction and quantity of foreign trade “ .

وغنى عن القول أن فكرة العدد الأمثل لم تصبح فكرة نظرية خالصة تجنح للخيال بل انها اصبحت لا تفهم إلا في ضوء تطبيق فكرة هذا العدد الأمثل على

مجتمع معين في وقت معين فهي محدّدات قطعية وليست فكرة مطلقة لها الطابع
الفلسفي الارسطي .

كما اصبح من المعلوم أن هذه الفكرة لابد أن تراعى المتغيرات
الإجتماعية الثقافية فهي غير منفصلة عن البناء الإجتماعي الذي يمكن الوصول
لهذا التقدير من خلاله .

أما أخيرا فإن فكرة الحجم الأمثل لابد أن تركز على أساس علمي لابد
للامكانيات والموارد الطبيعية والبشرية وأن تتسم ببعد النظر للمستقبل كما ينبغي
أن تكون من المرونة بالصورة التي تسمح بوضع تقديرات مرنة غير جامدة .

ومع هذا فإن هال هلمان يعلن شكوكه برغم ذلك في الوصول إلى هذا
نعدّد الاتسب كما حاول بدوره أن يفرق بين العدد الأقصى والأمثل (١) .

وغنى عن القول أن الكثير من الناس في أنحاء متفرقة من العالم
يرفضون الفكرة من أساسها حين يرددون أن الله لا يرسل أطفالا دون موارد .
“ God never sends mouths without sending meat “ .

غير أنه من بين نقاط النقد التي توجه لهذا النظرية أنه من المتعذر تقدير
موارد أي إقليم بصورة دقيقة فما زال القمر الصناعي ينبه العديد من المجتمعات
اليوم عما فاتها أن تكتشفه من مصادر وامكانيات طبيعية وهو ما يقرره كذلك
روجي ريفيل R. Revelle عالم السكان المعروف حين يعرض لصعوبة هذا
التحديد .

المصادر

- [١] الكتاب المقدس - سفر التكوين ١ : ٢٧ - ٣١ .
- [٢] القرآن الكريم - سورة النون .
- [٣] Valenty, Anoutline theory of population. Moscow. Pp. 116:120
- [٤] عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي - دراسات في علم السكان - دار المعارف - القاهرة .
- [٥] R. Thompson, population Dynamics, May. 1965 pp. 25 : 50.
- [٦] رمزي زكي - المشكلة السكانية - عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٤ - ٦٣ - ٢٠٧ .
- [٧] المصدر نفسه ص ١٤٥ : ص ١٤٨ .
- وانظر كذلك كونتز - النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي تفي فيليب هاوسز - السياسات السكانية ترجمه خليل حسين وكذلك عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي المصدر السابق وماكيفر وبيدج - المجتمع ترجمه سمير نعيم - المقدمة .
- [٨] نقولا تيماشيف - نظرية علم الاجتماع - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٨ .

ثانيا :التحول الديموجرافي

يسمى التحول من معدل المواليد المرتفع ومعدل الوفيات المرتفع إلى معدل المواليد المنخفض ومعدل الوفيات المنخفض يسمى بالتحول الديموجرافي .

غير أن هذا التحول الديموجرافي ليس بسيطا فالعملية ليست تحولا ديموجرافيا أو عدديا بل تحولا اجتماعيا في نسق القيم خاصة والبناء الاجتماعي بعامة ، ولذا فقد قدم فوستر اخترا لا لهذه الفكرة وهو ما نسميه احيانا بقانون فوستر Forrester ومؤداه انه في المواقف المعقدة نجد أن الجهود المبذولة لتحسين الامور كثيرا ما تؤدي إلى جعل الامور اشد سوءا وقد تحولها إلى كارثة ، فقد تركزت الجهود على خفض معدلات الوفيات مما زاد التباعد بين معدلات المواليد والوفيات وادى هذا بدوره إلى ما يعرف بالانفجار السكاني Explosion في بعض المناطق وان كان البعض يفضل استخدام الطفرة السكانية .

أولا : الثورة الديموجرافية والتحول الديموجرافي :

١ - الثورة الديموجرافية :

وهي العملية الناتجة من التحول من نمو سكاني بطيء نتيجة لزيادة معدلات الوفيات إلى نمو سكاني بطيء ايضا بسبب التحديد الاختياري للنمى الذي خفض من معدلات المواليد حتى كاد يتساوى مع المعدل المنخفض للوفيات وهى ظاهرة اسهم فيها معظم سكان العالم ، ويعتقد فيليب هاويز أن هناك اربعة أسباب قد ادت إلى الزيادة السكانية خلال القرن التاسع عشر :

[١] اكتشاف قارات جديدة أمكن الحصول منها على المزيد من الموارد الغذائية.

- [٢] اتساع افاق التجارة بين الدول .
- [٣] التقدم التكنولوجى فى المجال الزراعى والصناعى .
- [٤] التقدم الصحى .

وفى بداية هذا القرن وبالتخصيص فى عام ١٩٠٠ كان عدد سكان الدول المتقدمة نحو ٦٠٠ مليون نسمة والدول النامية (الأقل تقدما صناعيا) نحو ١٠٠٠ مليون نسمة ، وفى بداية الثمانينيات قدر عدد سكان الدول المتقدمة ١١٤٠ مليون نسمة والنامية ٣٣٥٠ مليون نسمة .

بينما قدر عدد سكان البلدان المتقدمة عام ٢٠٠٠ بـ ١٤٠٠ مليون نسمة والنامية ٥٥٠٠ مليون نسمة وقد دعا هذا هلمان إلى القول بأن أسوأ النواحي فى الموقف بأسره أن السكان ينمون فى تلك البلدان بأسرع ما يمكن ، وقد استشهد هلمان بما كتبه ريفيل R. Revelle أن ما بين أربعة اخماس وسبعة اثمان النمو السكاني فى العالم سيحدث فى الدول التى تعاني الجوع اليوم أى أن الثورة الديموجرافية يشهدها العالم الغربى وحده فى نهاية المطاف دون أن يسهم فيها العالم الثالث .

٢ [مراحل التحول الديموجرافى :

يذكر فيليب هاوسر Ph. Hauser (١) أن النمو السكاني عبر التاريخ قد مر بمراحل عديدة وعلى هذا الاساس قسم المراحل السكانية التى اجتازها العالم حتى الان إلى مراحل ثلاث وهى :

المرحلة الأولى :

ازداد فيها ارتفاع معدل السكان وهي مرحلة تتميز بارتفاع نسبة المواليد وارتفاع نسبة الوفيات الأمر الذي أدى بلا جدال إلى ثبات حجم السكان أو تضائل عددهم لارتفاع معدل الوفيات وهذه المرحلة قد سادت حتى عصر النهضة .

المرحلة الثانية :

اتسمت بارتفاع معدل المواليد وانخفاض نسبة الوفيات إذ أدى انتشار الأساليب العلمية ومقاومة الأوبئة والأمراض وتحسين طرق الوقاية والعلاج لانخفاض معدل الوفيات بينما تظل نسبة المواليد مرتفعة لارتباطها باعتبارات اجتماعية وثقافية تتغير في ببطء شديد في ضوء نسق القيم Value system التقليدي السائد ويحدث هنا ما يسمى بالانفجار السكاني ولا تزال بعض البلدان متوقفة عند هذه المرحلة ومنها مصر والهند والصين حيث تصل الزيادة السنوية للسكان إلى أكثر من ٣ % .

المرحلة الثالثة :

وتتسم هذه المرحلة بانخفاض نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات وذلك نتيجة لسيادة القيم التي تشجع على تحديد النسل وتغير الظروف التي كانت تطغى أهمية على العصبية والعائلة الممتدة وتشغيل الأبناء ولا تتعدى الزيادة السكانية السنوية هنا ١ % أو أقل قليلا .

ويعتقد هاويز أن الدلائل تشير إلى أن بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان الشرق الأوسط تمر الآن بالمرحلة الثانية وهي مرحلة الانفجار

السكاني بينما تعد أوروبا وأمريكا الشماليه وأستراليا ونيوزيلاندا من بين البلدان التي دخلت المرحلة الثالثة .

بينما يرى طومسون أن هناك ٤ مراحل للتطور الديموجرافي :

- [١] زيادة معدل مواليد وزيادة معدل الوفيات .
- [٢] زيادة معدل مواليد وانخفاض معدل الوفيات .
- [٣] ضائقة معدل مواليد وضائقة معدل الوفيات .
- [٤] ضائقة معدل مواليد وزيادة معدل الوفيات .

أما أيرين تاوير فتذكر في مقالها عن " السكان وعدم الاستقرار السياسي في المناطق المختلفة " أن العلاقة بين السكان والفقر والنظام السياسي ينبغي أن توضح عن طريق اختبار الوقائع المتعلقة بكافة البلدان على المستوى الديموجرافي ، وقد عرضت لخمس أنماط ديموجرافية أساسية (وهي الانماط نفسها التي عرضها قسم الدراسات السكانية بالامم المتحدة) ويمكن ايجازها فيما يلي :

- [١] مرحلة ما قبل العصر الحديث - وهي تشمل المعدلات المرتفعة للمواليد والوفيات .
- [٢] المرحلة الأولى ، لانخفاض الوفيات ، وتتميز بالانخفاض النسبي في معدل الوفيات العاليه بينما يستمر معدل المواليد على ارتفاعه ، وهكذا يظل معدل السكان مرتفعا .
- [٣] النمط المتقدم لانخفاض الوفيات ، وتتميز بالانخفاض الكبير في معدل الوفيات بينما تظل معدل المواليد ثابتة نسبيا الامر الذي يجعل معدل النمو السكاني مرتفعا .

[4] مرحلة الانتقال السكاني ، وهي المرحلة التي تتسم بانخفاض معدل الوفيات مع انخفاض معدل المواليد كذلك .

[5] النمط الحديث : ويتميز باستمرار الانخفاض في معدل الوفيات بينما يزداد انخفاض معدل المواليد أو تظل النسبة متقلبه وهو ما يتمثل في الوضع الديموجرافي السائد في بلدان غرب أوروبا اليوم .

ويشير هذا التطور إلى تقدم الرعاية الصحية والتحسين في سبيل الحياة كما يرجع الاختلاف الحالي بين البلدان بصفة عامة إلى الإيديولوجية ونسق القيم والعادات والتقاليد والاعراف السائدة والتي تتأثر بدورها بالتوجهات الفكرية كالتعليم الوضع الطبقي والنشاط الاقتصادي السائد وغيرها من المحركات الاجتماعية والثقافية التي يغلب انتشارها في المجتمع فتطبع هذا المجتمع بخصائص معينة وتشكل البناء الاجتماعي فيه تشكيلا نوعيا خاصا .

ومن السهل أن نميز عادة في هذا الصدد بين البلدان الصناعية وغير الصناعية ففي الأولى يرتفع عادة دخل الفرد ويقل معدل الوفيات ومعدل المواليد مع تقدم الطلب الوقائي والعلاجي وازدياد التقدم العلمي والتكنولوجي .

أما البلدان المتخلفة صناعيا فتنتشر فيها الأمية ويقل دخل الفرد ويسود نسق القيم التقليدي فتتخفص معدلات الوفيات بينما تظل معدلات المواليد على ارتفاعها وهكذا تظل مشكلة التضخم السكاني بها دون حل واضح (٢) .

وقد أوضحت الخبرة الإنسانية أن الدول التي قطعت شوطا بعيدا في التصنيع قد انخفضت معدل الخصوبة فيها بنسبة لا تقل عن ٥٠% قبل دخول

الصناعة كما انخفض معدل الخصوبة بنسبة لا تقل عن ٥٠ % في المجتمعات التي ازداد بها معدل التحضر urbanization وسادت فيها الحضريه urbanism كطريقة للحياة (٣) .

وقد شهدت أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر تقدما كبيرا في مجال التنظيم السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والعلمي على ما يذكر نوتستايين ، وكيرك ، وسيجال في مقالهم عن مشكلة تنظيم السكان .

وهذه جميعها أدت إلى الهبوط المستمر في معدل الوفيات غير انها أدت في الوقت نفسه إلى الإقلال من معدل الخصوبة منذ أواخر الثلاثينيات بالنسبة للبلدان المتقدمة صناعيا وهو الهبوط الذي بدأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والذي بلغ أقصى درجاته في أواخر الثلاثينيات بينما زاد معدل الخصوبة بعد ذلك لتعويض الدمار الذي خلفته الحرب ، وقد قدر عدد المواليد في قارة أوروبا عام ١٩٧٦ بـ ١٦ (في الآف) والوفيات ١٠ فتكون الزيادة الطبيعية على هذا الاساس ٦ في الآف بينما بلغت في أفريقيا ٤٧ ، ١٩ على التوالي فتكون الزيادة على هذا الاساس ٢٨ في الآف (٤) .

ثانيا : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبطيء التحول الديموجرافي في

العالم الثالث:

١ - الضغط على المصادر الطبيعية :

لا جدال أن التوالد الإنساني لم يعد مسأله تخص الشخصين المسؤولين عنها أو تقتصر على اسرتيهما فحسب فقد بلغ التطور الديموجرافي مرحلة دقيقة اصبح بموجبه أي ارتفاع لمعدل الزيادة الطبيعية في أي بقعة من بقاع العالم يؤثر

على البقاع المجاورة لها ولهذا فليس من شك أن كوكبنا يعاني من مشكلة سكانية تؤثر في التنظيم الاجتماعي والظروف الاقتصادية والسياسية لبلدانه المختلفة .

ومن المؤشرات التي تؤكد ذلك أن إحدى وستين دولة قد وافقت سنة ١٩٦٢ في اجتماع الجمعية العمومية بالأمم المتحدة على قرار يؤكد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو السكاني ويطلب من المنظمة أن تتخذ الخطوات اللازمة للمساهمة في حل المشكلات السكانية .

والدول الفقيرة لا تشكو في واقع الامر من الانفجار السكاني وإشاره الخطيرة فحسب بل من الآثار الناجمة عن استغلال الدول الغنية تستهلك ٨ أمثال ما يستهلكه سكان العالم الثالث ومن البديهي إذا أنه ليس بإمكان أي إبطاء يمكن تصوره في سرعة نمو السكان في العالم الثالث أن تؤدي في العقود القليلة القادمة لحل مشكلاتها السكانية فالأفواه تلتهم كل زيادة ممكنة في الاقتصاد القومي .

ويذكر محجوب الحق في مؤلفه ستار الفقر أن المقولة المنطقية في هذه الحالة ترتكز أما على إعادة توزيع الدخل العالمي للمساهمة في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية أو التسليم صراحة بأن نمو السكان في البلاد النامية لا يتعدى أن يكون مشكلة قومية فحسب ، ومما يضاعف من حدة المشكلة في البلدان الفقيرة أن برامج تنظيم الأسرة فيها تصاب بالفشل عادة لوجود انساق القيم التقليدية التي تمجد السيدة الولود والتي ترتبط أيضا كثرة الانجاب بالرجولة لدى الذكور ففي البلدان النامية لا زال معدل المواليد عاليا والانخفاض الذي يحلقه ليس كبيرا وخلال الفترة من ٥٠ - ١٩٥٥ كان معدل المواليد في البلدان النامية ٤٤ في الألف ثم انخفض في الفترة من ٦٠ - ١٩٦٥ إلى ٤٢ في الألف ، وقد

قدر عدد المواليد في الدول النامية من ٩٠ - ١٩٩٥ بـ ٢٨ في الآلاف وفي الدول الأقل تقدماً بـ ٤٢ في الآلاف (٥) .

أما الدول الغنية فلم يست إلا أقلية في العالم أخذت في التقلص فهي تمثل نحو ٣٠ % من المجموع الكلي للسكان ، وعند نهاية هذا القرن ستتضاءل إلى ٢٠ % ثم إلى ١٠ % عند منتصف القرن القادم .

ومن الممفلة للنظر حقيقة أن غالبية المواد الخام التي تتجر فيها الدول الغنية يتم إنتاجها في العالم الثالث وأن الدول الغنية يزداد اعتمادها على هذه المواد كالكاكاو والشاي والبن . الخ فتقوم بإعادة تصديرها وشحنها حيث تحصل على أكثر من ١٥٠ بليون دولار نتيجة لذلك (١) .

٢ - القروض والقيود الاقتصادية وانخفاض دخل الفرد :

ينقسم العالم إلى معسكرين هما الدول المتقدمة والبلدان النامية وليس ثمة أي فروق في الخصائص الجسمية أو الفطرية أو النفسية تصلح محكماً للفرقة بينهما بل أن التراكمات التاريخية قد أفرزت في نهاية الأمر هذه الفروقات بينهما وإذا استخدمنا دخل الفرد للدلالة على ذلك فإن دخل الفرد في بعض الدول الفقيرة يبلغ نحو ٣٠٠ دولار سنوياً في المتوسط في حين أنه يتراوح بين ٢٥ : ٥٠ مثلاً عادة في البلدان المتقدمة ، ويتمشى هذا مع معدل عالٍ للامية في البلدان الفقيرة . وازدياد معدل الخصوبة وانخفاض الناتج المحلي بصفة عامة .

وهذا هو المر في أن الدول المتقدمة تنمو ، عامة بمعدل لا يتجاوز ١ % ويتراوح نمو الدول النامية بين ٣ : ٤ بينما متوسط النمو السكاني في العالم يبلغ

٢ % ويؤدي هذا عادة إلى عجز بلدان العالم الثالث عن كفاية نفسها مما يضطرها إلى الاقتراض من جاراتها لاطعام شعوبها ، وهكذا تستمر حلقة الفقر والتبعية .

وقد افصحت الدراسات أن الدول المتقدمة اقتصاديا تنتج نحو ٨٦ % من جملة الناتج الدولي وأن دخل الفرد في السبعينيات ٤٥٣٧ دولارا في البلدان المتقدمة بالمقارنة بـ ١٦٥٠ دولارا في دول الاوبك و ٢٢٦ دولارا في الدول الفقيرة ، وأن كان البنك الدولي كان يعتبر أن معظم البلدان النامية يقل نصيب الفرد فيها عن ٢٥٠ دولارا (امريكا) وتوصف بأنها منخفضة الدخل وقد يزيد عن ذلك فتعد بدورها مجتمعات متوسطة الدخل ، وتحاول الأولى عادة أن تلجأ إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتكفل اود معيشتها .

وفي السبعينيات تفاوتت الدخول في بعض هذه البلدان ففي الهند نحو ٦٠٠ مليون نسمة بينما يبلغ دخل الفرد بها ١٣٠ دولارا أما السودان فيبلغ حجم سكانها ١٨ مليون نسمة ودخل الفرد بها ١٤٠ دولارا ، وزاد سكان مصر عن ٤٠ مليون نسمة وبلغ دخل الفرد بها ٢٩٠ دولارا للفرد (في المتوسط) وقد اوضح البنك الدولي أن ثلث سكان البلدان الفقيرة تقل دخولهم عن ١٠٠ دولار وأن عددهم الذي يربو إلا على ٩٥٠ مليون نسمة يعتبرون بحق افقر سكان العالم يعانون في الوقت نفسه من سوء التغذية والامية والفقر والانتفاجار السكاني (٦) .

٣ - اختلال التنظيم الاجتماعي :

هناك الكثير من الهزات الاقتصادية والسياسية تحدث بسبب الزيادة السريعة في السكان . إذ أن تكاثر السكان يمسره تفوق الإمكانيات المتوافرة يؤدي إلى القلق والتوتر السياسي (٧) . فقد يمساور بعض الزعماء الاعتقاد بأن عجز الحكومة عن تحقيق الرفاهية الاجتماعية يرجع لعدم كفاءة الحكام (الحاليين) وسرعان ما يتطور الامر إلى العنف ومحاولة القضاء على الحكومات القائمة وقد يرى القادة أن النظام الدكتاتوري - على سبيل المثال - أقدر على انجاز المطالب ورفع المعاناة الاجتماعية - الاقتصادية - غير أن التاريخ الحديث يشهد على أن القلق السياسي وجرائم العنف التي تشهدها الشعوب الضعيفة - يجر وراءه دولا كبيرة مهما كانت بعيدة جغرافيا عن مسرح الاحداث .

وغنى عن القول أن الضغط على الخدمات المختلفة تعليميه وصحية وترفيهيه إلى جانب سوق العمل المتفجر وازدياد معدل البطالة والبطالة المقنعة يزيد من الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان ويزيد بالتالى من معدل الجريمة والجناح والأمراض العقلية ، ومن المعروف أن الولايات المتحدة قد بدأت تشكو هذه الأيام من هذه الظواهر إذ يذكر دورن الديموجرافى الأمريكى " انه لم يحدث في تاريخ " الشعب الأمريكى أن واجه مثل هذا التضخم في قوى العمل " إذ يسرى الاقتصاديون أن تضخم القوة العاملة ٠٠ سيؤدي إلى فترة " كساد أخرى ٠٠ كفيلة بأن تجعل عدد المتعطلين يقفز إلى ما يزيد " على خمسة عشر مليونا " وهذا ما يدل على أن هذه المشكلة قد باتت تؤرق مضاجعنا فضلا عن اعبائها على تقدمنا الاقتصادي " .

وهكذا يبدو أن الضغط على المساكن والمرافق العامة والقطارات ووسائل
المواصلات ومياه الشرب وطفح المجارى وفساد الهواء وصعوبة التخلص من
الفضلات تثير الكثير من قلق السكان في البلدان النامية .

ولقد اختلفت الغبطة التقليدية بالمولود الجديد وحل محلها الامتنعاض
والخوف والقلق إذ أن لدى العديد من القبائل التي تعيش في ظل نسق القيم
التقليدى والتكنولوجيا البسيطة - مثل الاشانتي في وسط غانا - تقام الاحتفالات
تكريما للام عند ولادة طفلها العاشر .

ومرجع هذا القلق الذي بدأ يساور سكان هذه البلدان الناميه يرجع
للاحساس بفداحة الثمن الذي على المجتمع أن يتحمله ازاء قدوم المولود الجديد
سواء فيما يتعلق بالضغط على الإمكانيات والمصادر الطبيعية أو على كاهل
التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي السائد في المجتمع إذا لم يقدر المجتمع أن عليه
أن يعمل بجد وكفاهه عاليه لرعاية هذه الافواه الصغيرة .

المصادر

- [١] أيرين نوبير السكان وعدم الاستقرار السيامى في فيليب هاوسر - السكان والسياسات الدولية - ترجمه خليل حسين - القاهرة - ١٩٦٣ - ص ١٦ وانظر هال هلمان - مشكلة تضخم السكان ترجمه محمد بدر الدين خليل - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٤ مواقع متعددة .
- [٢] عبد الحميد لطفى وحسن الماعاى - دراسات في علم السكان - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧ - الفصل الأول .
- [٣] انزلى كول - السكان والتنمية الاقتصادية - في هاوسر - المصدر السابق .
- [٤] الجهاز المركزي للتعينة - الكتاب الإحصائي السنوي - ١٩٨٠ ص ٢٦١
- [٥] الجهاز المركزي للتعينة - الكتاب الإحصائي سنة ١٩٩٥ ص ٤٠٠ .
- [٦] البنك الدولي - تقرير عن التنمية - ١٩٧٨ .
- [٧] دورن - النمو السكاني في العالم في فيليب هاوسر - المصدر السابق ذكره .

الفصل الثامن

الهجرة

مقدمة :

كانت ايما لازاراس Emma Lazarus صديقة حين حررت كلمات تم نقشها على تمثال الحرية في الولايات المتحدة وهي تخاطب جماهير الفقراء الذين يحنون لاسام الحرية لكي يتجهوا إلى الولايات المتحدة التي استقبلت الاعداد الغفيرة التي نزحت اليها حيث بلغ من هاجروا اليها حين بدأ الاحتفاظ بسجلات الهجرة سنة ١٨٢٠ حتى ١٩٣٠ نحو ٣٥ مليون مهاجر وكان للهجرة دورا بالغاً في نمو الولايات المتحدة .

ومن المحتمل كما يذكر بوري W.D.Borrie أن اثر الهجرة على معدلات النمو السكاني في أفريقيا وآسيا كان اقل منه على مناطق الهجرة الاوربية كما يذكر هال هلمان لانها كانت حركات صغيرة وكانت تنتمي إلى ومن بلدان كبيرة الحجم بمقاييس ذلك الوقت .

ويعتقد هلمان أن سهولة المواصلات وتمهيد الطرق قد ساعدت على الهجرة الداخلية وامتداد الضواحي السكنية خارج المدن (١) .

وهناك نظريات سكانية حاولت أن توضح دور الهجرة في التأثير على الظواهر السكانية ومن بين هذه النظريات نظرية كورادو وجيني الذي يعتقد أن المجتمع في بداية تكوينه ترتفع فيه معدلات الخصوبة فيضطر اصلح العناصر للهجرة من المجتمع للخارج أو الحرب فيضطر سكان الريف إلى ملء الفراغ والهجرة للحضر فيقل معدل خصوبتهم .

وجيني Gini بهذا يفترض وجود قوة ثقافية تعمل تلقائيا على تحديد السكان وان العامل البيولوجي يختفى وراء العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر كأنها تحدد النسل أي انه يرى أن نقص الخصوبة هو انخفاض في القدرة على التناسل ، وقد لاقت هذه النظرية كثيرا من اوجه النقد ويتفق حسن الساعاتي و عبد الحميد لطفي مع بترم سوروكن فيما عرضه لوجه النقد لهذه النظرية وعلى سبيل المثال فان ارتفاع معدلات الخصوبة لا يشترط أن يتلوها الاستعمار والهجرة كما انه من العبث أن نفترض هجرة اصحح واقلوى العناصر في المجتمع وبالتالي انتعاش الأوضاع الاقتصادية وما ذكره جيني من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية لاحقه نتيجة لذلك مع نقص الغدرة الطبيعية على الانجاب .(١)

أما ثانی هذه النظريات التي بنت الاتجاه الثقافي فتعرف بنظرية (الشعرية الاجتماعية) Social capillarity ورائدها ارسين ديمون A. Dumont إذ يرى ديمون أن المدن الكبرى (في المجتمع الديموقراطي) تجذب القرويين اليها ، وهكذا تزدهم المدينة بالمهاجرين اليها من الريف ، ولكن المدن تصيب بالعقم نسبيا هؤلاء المهاجرين اليها وهم بدورهم يزدون من نسبة انخفاض المواليد فيها .

أما اولئك الذين يعيشون بعيدا عن " مراكز الجذب " أو يختارون مهنا يقل حراكهم فان حركة الشعرية لا تجذبهم سريعا ويصبح من المحتمل أن تنخفض نسبة المواليد بينهم ويضرب ديمون مثلا لهذا بالبلاد ذات الحدود الطبقيّة الجلمدة كبلاد الهند حيث تصعب الشعرية الاجتماعية لقسوة نظم الطبقات وتزداد نسبة

المواليد حيث تستقر حياة الأشخاص إذ أن عائل الأسرة لا ينشغل عنها بتحسين مركزه وبالتالي تقل رغبته في تحديد النسل أو بالهجرة للمدينة .

ويعقب عبد الحميد لطفى في مؤلفه " دراسات في علم السكان " على نظريه ديمون بانها تبدو تحويرا لنظرية سينمر ما يضيف عليها الطابع النفسى الاجتماعى وانها بالرغم من قصورها في تفسير بعض الظواهر السكانية إلا انها لا تخلوا من كونها تلقى الضوء على الظروف " الاجتماعية " التي تسود في مجتمع يتزايد سكانه أو يتناقصون (١) .

وتتعدى المصطلحات التي تشير إلى الهجرة والمهاجر فيذكر قاموس المورد أن المصطلح Émigré يشير إلى اللجوء المكروه على الهجرة لظروف سياسية وما إليها ، كما يشير المصطلح Emigrant إلى المهاجر أو النازح والمصطلح Emigration كذلك إلى الهجرة ، ويذكر قاموس المصطلحات الاجتماعية أن المصطلح Emigrant يشير إلى المهاجر (للخارج) كما يشير المصطلح Immigrant للمهاجر (للدخل) وان المصطلحات Immigration , Emigration يشيران للهجرة إلى الخارج بينما يشير المصطلح Migration إلى الهجرة عموما (١) .

ويشير كل من جولد Gold وكولب Kolb (٢) إلى الهجرة الإنسانية باعتبارها اصطلاح يستخدم في العلوم الاجتماعية ويشير إلى التحرك الجغرافى للافراد أو الجماعات كما يميزان بين الهجرة الداخلية والخارجية الاختيارية وغير الاختيارية ذات الامد القصير والطويل .

والهجرة قديمة قدم التاريخ نفسه وقد لعبت العوامل الطبيعية دورا هاما
فيما يمكن أن نطلق عليه الهجرة كهجرة القبائل السامية والحامية وغيرها .

وفي العصور الحديثة زدادت معدلات هجرة الجماعات والاشخاص كما
ظهرت رقابة الهجرة عن طريق المباشرة الحكومية .

وتلعب وسائل المواصلات دورا اساسيا في عمليات الهجرة ومن ثم فليس
من المستغرب كما يقرر الدارمسون أن تيار الهجرة قد اتفق - من حيث الزمن -
إلى حد كبير مع تطور المسك الحديدية وتحسن سبل المواصلات والى جانب
الهجرات الدولية التي حدثت بمحض اختيار الأفراد هناك هجرات أخرى اجبر
السكان فيها على ترك اوطانهم والرحيل إلى مناطق لم يكن لهم خيار في الذهاب
اليها ، ومن المقرر أن حوالي ١٠٠ مليون نسمة قد هجروا قسرا خلال القرن
الأخير نتيجة للحرب العالمية الثانية والحركات القومية التي نشأت في اعقابها .

ويمكن وصف الهجرة الدولية بأنها تعنى تحرك السكان بارادتهم الخاصة
من دولة لأخرى مدة تزيد عادة عن عام - وهي تشمل فئى اوسع معانيها
التحرك الاجبارى والحر ، المؤقت والدائم للسكان .

ويبدو أن الاهتمام بدراسة الهجرة الدولية اهتمام حديث العهد نسبيا فقد
قامت الدول منذ البداية القرن العشرين في عمل سجلات منظمة للهجرة .

الدوافع التي تؤدي إلى الهجرة :

(١) عوامل الجذب :

يذكر البعض أن الهجرة (بصفة عامة) تتوقف على ثلاث عوامل تنحصر في عوامل الطرد والجذب والمسافة بين البيئتين ومن بين عوامل الجذب تتضمن الرغبة في الرخاء والثروة والمهنة المناسبة وطريقة حياة مستقرة والبحث عن الحرية الدينية والسياسية أما عامل المسافة الذي يتدخل في الهجرة الداخلية فيشير إلى أنه كلما كانت الدولة كبيرة المساحة متعددة الأقاليم متباينة في احوالها الجغرافية كلما ساعد هذا على ازدياد حجم الهجرات الداخلية كما أن تقدم وسائل المواصلات والنقل وقصر المسافة لا يمكن اغفالها بل أن الزيادة الطبيعية (المحدودة) للسكان في المدن مما يؤدي إلى جذب المهاجرين بينما يلعب العامل الاقتصادي دورا هاما فيما يعرف بعوامل الطرد من الريف وعوامل الجذب إلى المدينة (٣)

ويذكر أوجبرن ونيمكوف Ogburn & Nimkoff أن العوامل المؤدية للهجرة يمكن ايجازها في مصطلحات الطرد والجذب ووسائل الترحال وان جاذبية السكن الجديد قد يكون اعظم فاعلية من عدم الرضا عن القديم كما تعتمد سرعة التحرك على التكنولوجيا ووسائل المواصلات المتوفرة .

ويذكر ابراهام وينبرج Weinberg (٣) أن اختيار المهاجرين لمنطقة الجذب يرتبط أساسا بالضغط الاقتصادي الموطن الاصل والجذب الاقتصادي للمجتمع الذي يهاجرون اليه ، وهو يؤكد بدوره أن الشباب الذين تتوفر لديهم قدرات عالية ونالوا درجة من التعليم تجذبهم المهن الموجودة بالمدن الكبرى كما أن الوضع الاقتصادي يؤثر ليس فقط في كم الهجرة - كما يذكر مستوفر

Stouffer وغيره من الباحثين - بل في خصائصها ووظيفتها كذلك هو يقرر أن الهجرة الاختيارية تتم عندما يترك الناس اوطانهم دون اكراه من الخارج كما يذكر وينبرج كذلك بعض تصنيفات للهجرة يقوم أساس التفرقة بينها على الارادة طلبة للمهاجر ولكنه يختلف مع Eisonstadt الذي يقرر أن كل حركة للهجرة اساسها شعور الشخص بنوع من عدم الاطمئنان (عدم كفاية) لوضعه الاجتماعي ويرى Weinberg انه ينبغي أن نميز بين الشعور بعدم الاطمئنان خشية المستقبل وما يتهدد الشخص اقتصاديا أو سياسيا من مخاطر .

ويقرر L. Smith أن أي هجرة من القرية إلى المدينة يبدو الهدف منها الحصول على حياة أفضل ويذكر أن أهمية الهجرة الريفية إلى الحضر خلال النصف الثاني من ثلث القرن العشرين لا تقارن بأى حقبة أخرى في تاريخ الإنسانية وقد خرج من دراسة للهجرة الريفية - الحضرية في أمريكا اللاتينية بأن التغيرات الاجتماعية المتسعة التي حدثت بها تعتبر عوامل أو قوى مسؤولة عن الاحداث الكبرى الجارية وانها بدورها محصلة للهجرة الريفية إلى الحضر .

اتضح من دراسة المهاجرين إلى مدينة Greensboro أن الاسباب الرئيسية للهجرة إلى المدينة (اقتصادية) وعلى سبيل المثال فقد نزح ٤٥ % من الذكور (بقصد الحصول على عمل) أي للتمتع بفرص اقتصادية أفضل ، ١٧ % لتعبير مهتهم .. الخ ..

وقد ظهر أن الفرص الاقتصادية في المدينة تلعب الدور الأول في جذب المهاجرين إليها جاذبية المدينة نفسها .

أما إلكان W. Elkan فيذكر عن الهجرة العمالية في أفريقيا أهمية العامل الاقتصادي ، ولكن الهجرة العمالية المؤقتة هي المشكلة الأساسية في النظام الصناعي في أفريقيا وليس لها نظير في أوروبا وأمريكا فالعمال من ناحية لا يأخذون تدريباً كافياً باعتبارهم مؤقتين ، ومن ناحية أخرى يترتب على نزوح أعداد كبيرة منهم من الحقول إلى تأخر الزراعة في الريف غير أن الأجور في المدينة كما يقرر Elkan ليست كافية وحدها لجذب المهاجر لأكثر من سنة أو سنتين والأحوال البيئية السائدة في المدينة وعدم الاطمئنان يوضح السبب في حضور الشباب فقط واحجام الرجال عن احضار زوجاتهم وعائلاتهم فالأرض قد تكفي بصعوبة معيشة العائلة في القرية والمهاجر الأفريقي لا تتقطع مساعدته لاهله في القرية إذا كان مهاجراً ناجحاً كما أن الروابط بالآخرين والحياة الزوجية المستقرة في المدينة تظهر مدى نجاحه في الاستقرار بها (أي أن عوامل الطرد تلعب الدور الرئيسي في هذا المجال) .

٢ - عوامل الطرد :

ويضئ بها المقومات والأسباب التي من المحتمل أن تؤدي إلى حفز الأشخاص القادرين على الهجرة إلى الداخل أو الخارج ففي الهجرة الداخلية يمكن ملاحظة تأخر الريف وفقره وزيادة معدلات السكان وضالة الأراضي الزراعية تقل بالتالي فرص العمل المتاحة كما أن حدوث بعض الكوارث مثل السيول والفيضانات تؤدي إلى هجرة الريفيين وسكان المدن الصغيرة إلى المدن الكبرى .

أضف إلى ذلك الهرب من أصحاب النفوذ والرغبة في التحرر من سيطرة والدين أو الرغبة في تغيير نمط الحياة ، وانخفاض مستوى المعيشة في القرية ،

ونقص اوجه النشاط الاقتصادي بها مما يضطر أصحاب الاعمال للنزوح للحضر (١) .

وقد اتضح من دراسة الهجرة إلى فريتون أن الشخص قد يهاجر هربا من الضرائب كما انه قد يفكر في العودة إذا حدث أن توفي أحد اقربائه بالقرية وانه يندر أن يهاجر الشخص من قرية إلى أخرى حيث يصعب عليه الحصول على ارض زراعية في القرية الجديدة ، وقد فشلت الزراعة في ارضاء طموح الجيل الجديد من شباب سيراليون ، واصبحت المشكلة الأساسية أن تغلق الزراعة في جذب الجيل الجديد من صغار المن للاشتغال بها كما أن الأسرة والقبيلة تقف في وجه المهاجر الذي ينزح عادة وراء الثروة والتعليم (١) .

ويمكننا أن نقرر بانه إذا كانت الاضطهادات السياسية والدينية من العوامل الهامة في الهجرة في القرون الغابرة فإن العامل الاقتصادي قد ساد على العوامل الأخرى في القرنين التاسع عشر والعشرين كما أن العوامل الاقتصادية والسياسية كذلك تلعب دورا هاما في الهجرة الدولية بصفة عامة .

وقد أوضح G. Sjoberg (٤) كذلك أن القروى القادم إلى المدينة يميل إلى الحياة في المدينة في مجتمعات محليه تضم اشخاصا يشبهونه في ظروفه الاجتماعي وان الشخص قد يهاجر من القرية لوجود روابط تربطه باشخاص سبقوه في الهجرة منها ، كما أن المسح الاجتماعي الذي أجرى في مدينة Jamshedpur بالهند قد اوضح اهمية العلاقات الشخصية في حركة الهجرة من الريف إلى الحضر ويؤدي التصنيع في بعض المناطق إلى جذب المهاجرين للاشتغال بها (وفضل الامثلة على ذلك القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى

وكفر الزيات ٠٠٠ الخ)، وكذلك يؤدي التقدم التجارى لبعض المدن إلى جذب المهاجرين إليها ويمكن تصنيف الهجرة الإنسانية إلى : هجرة دولية وأخرى داخلية .

أولاً : الهجرة الدولية :

يذكر تومسون (٥) أن الحروب تلعب دوراً هاماً في الهجرة الدولية كما يشارك معظم العلماء الرأي في أن الدافع الاقتصادي هو أهم الدوافع المؤدية إلى الهجرة مع التسليم بوجود دوافع أخرى كالاضطهاد السياسى والدينى والاعباء الأسرية والشخصية ولكنها أقل في درجة تأثيرها على المهاجرين .

وهو يذكر في مؤلفه عن " مشكلات " السكان " أنه خلال المدة من عام ١٧٩٠ / ١٨١٩ دخل الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٨٠٠٠ شخص وفى ١٨٢٠ / ١٨٦١ وصل إليها حوالي ٤٢ مليون نسمة .

أما في الصين فيذكر أن عدد المهاجرين منها إلى الفلبين واندونيسيا والملايو وكمبوديا وتايلاند وجنوب شرقى آسيا والأمريكيتين يقدر بنحو ٨,١٧٩,٠٠٠ شخص .

وفى الهند يذكر تومسون كذلك أن الهجرة منها قبل الحرب الثانية كانت أقل بكثير من الصين ، وبمقدم الكساد في عام ١٩٣٠ حدثت حركة عودة قوية في وقت التقسيم (١٩٤٧ وما بعدها) وهى تحركات هامة كان لها بالفعل تأثير جوهري في توزيع الهندوس والمسلمين بها بصفة عامة .

وفى اليابان كانت مغادرة البلاد تعد جريمة لا تغتفر ثم خفت وطأة القيود وبدأت حركة الهجرة إلى الولايات المتحدة في سنة ١٨٨٥ وفى عام ١٩٤٠ تراوح عدد المهاجرين بين ١,٧ و ١,٨ مليون مهاجر وقد نكر تومسون أن هؤلاء جميعا - باستثناء المقيمين منهم في الولايات المتحدة والبرازيل والبالغ عددهم حوالي ٥٠٠,٠٠٠ رحلوا إلى وطنهم بعد الحرب •

وفى كوريا قدر عدد الذين يعيشون خارجها في عام ١٩٤٠ بـ ٢,٥ مليون نسمة وقد عاد معظمهم بعد نهاية الحرب •

أما الهجرات الاجبارية الحديثة فتدخل في غمارها - كما يذكر تومسون في مؤلفه السابق الاشارة اليه - محاولة هتلر لانشاء امبراطورية المانية كبرى يتركز فيها جميع السكان في الاصل الالمانى ممن يعيشون في أوروبا وكانوا يشكلون ٥ إلى ٧ ملايين يعيشون في نحو ١٢ دولة وقد بدأ هتلر محاولته باتفلق عقده مع ستالين عام ١٩٣٩ بعد غزو بولندا وفى عام ١٩٤١ نقل اعدادا أخرى من السكان إلى بولندا وكرانيا ، وبعد الهزيمة التي منيت بها المانيا فر عدد كبير من هؤلاء السكان إلى المانيا الغربية والوسطى والأمريكتين وأستراليا •

ويرى بعض المتخصصين في الجغرافيا البشرية أن الهجرات الأوروبية إلى العالم الجديد في القرنين التاسع عشر والعشرين تختلف عنها في القرون السابقة في مظاهر ثلاثة هي :

- أولا : عوامل اجتذاب المهاجرين •
- ثانيا : حجم الهجرة •
- ثالثا : مناطق ارسال المهاجرين •

ففى القرون الأولى كانت الاضطهادات السياسية والدينية من العوامل الهامة فى الهجرة أما فى القرنين التاسع عشر والعشرين فقد ساد العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى . أما من حيث حجم الهجرة فقد أخذت موجات الهجرة تتزايد تدريجيا ويتمشى هذا مع تقدم وسائل المواصلات .

ويميز كرك D. Kirk على سبيل المثال بين تيارين من تيارات الهجرة فيما وراء البحار ، أو ما يسمى بالهجرات المبكرة والمتأخرة (٦) .

ويذكر وارين تومسون انه من المحتمل أن تكون الدوافع إلى الهجرة لم تختلف إلا قليلا - بصفة عامة - من عصر إلى عصر وان الدافع الاقتصادي يرجح أن يكون أقوى الدوافع فى جميع العصور وتبدو الدوافع الأخرى وفقا لذلك أقل أهمية .

التيارات الرئيسية للهجرة فى الوطن العربى منذ نهاية القرن ١٩ :

يمكن استخلاص مبررتين رئيسيتين للهجرة فى الوطن العربى : أولهما : أن بعض القطاعات استهدفت لهجرات من الخارج بصورة منظمه ومقصوده كانت أقرب للعدوان المستتر والاستعمار التدريجى منها للسعى الاقتصادي ويظهر هذا جليا فى فلسطين والجزائر ومصر منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى اوائل القرن العشرين والثانية هجرة اعداد كبيرة من بلاد الشام إلى الخارج وبخاصة إلى الأمريكتين ، وتصنف تيارات الهجرة الخارجية إلى ثلاث :

الهجرة إلى فلسطين ، والهجرة إلى الجزائر ، والهجرة من الشام وكان لنزوح السلالات العربية من مواطنها الأصلية فى الجزيرة العربية إلى أفريقيا واختلاطهم بالسكان الأصليين اثره الواضح فى نقل الملامح العربية للسكان ، ففى السودان

تأثرت قبيلة البجة بمن جاورها من عرب الكواهلة من طريق لانسب ، وكذلك الامر بالنسبة للزنوج والبربر في شمال افريقيه ، ولم يمضى وقت طويل حتى امتزجت تلك السلالات العربية بدورها مع سكان البلاد النازحة اليها .

وهكذا (تطبع) العرب ايضا بعد استقرارهم في هذه الجهات بعادات اهلها وتقاليدهم بل تعدى هذا الاثر إلى التغلغل الثقافي والانتوجرافي في شعوب افريقية التي تمثلها الان القوميات المتبلوره في نيجيريا وغانا والكميرون وساحل العاج بالاضافة إلى انتشار الاسلام في غانا وغينيا وسنغاي وبورتو وسياذه فن العمارة العربي في مدن مثل تمبكتو ونكار وابسنن التي تظهر كأنها مدن عربية في اثارها وقصورها واسواقها ودور العلم بها .

وقد ساعد على هذه الهجرات - جذب البيئة فالمناطق المجدية في شبه الجزيرة العربية ظلت تطرد الموجات البشرية إلى اطراف الجزيرة كالشام واليمن وعمان ومنها هاجرت هذه الموجات إلى السهول الخصبة في العراق وسوريا ووادي النيل واريتيريا ، كما أن هناك عدة عوامل أخرى مساعدة منها اشتغال كثير من القبائل العربية بالتجارة واتصالها بافريقيا وآسيا واوروپا ، والسعي لنشر الدعوة الإسلامية ، علاوة على قيام الحروب الداخلية كذلك بين هذه وتلك الدول ، كما أن الجزيرة العربية بدورها تلامس الساحل الشرقي إلى العراق وفي الشمال الغربي إلى الشام ، وقد كانت اليمن مصدرا لهجرات عديدة إلى اعالي النيل الازرق وعطبره والحبيشة ومواهل السودان الشرقية .

والهجرة العربية إلى (مصر) قد اتخذت بدورها في بعض الاحيان مظهرا سلبيا مثل هجرة الكنعانيين إلى شرق الدلتا ، وهجرة الدوميين ، وهجرة

الاسماعيليين وهجرة اليهود وهجرة البنطيين كما اتخذت موقف الغزو والاستعمار كالهكسوس ، والغزو العربي ، هجرات البدو ، القبائل اليمينية والكهلاتيه ، أما بعد انتشار الاسلام فقد ظلت القبائل العربية تهاجر إلى مصر خلال الحقب المتباعدة ففي عهد الخلفاء الراشدين هاجر كثير من القبائل القرشية وفي العهد الاموي والعباسي هاجر اليها كذلك الكثير من القبائل وكذلك الامر في عصر الفاطميين والايوبيين ، ومن القبائل العربية التي استقرت في مصر قبيلة جذام في الغربية وقبائل بني هلال وبني جهينة والانصار في الوجه القبلي .

ويقدر ما استطاعت مصر أن تهضم الغزاة من فرس ويونان ورومان وعرب بقدر ما نقل لها الفاتحون تراثهم الثقافي والحضارات الروحي كذلك من جهة أخرى .

ونوجز هنا التيارات الأساسية للهجرة في الوطن العربي خلال القرن التاسع

عشر ومطلع القرن الحالي :

أ] هجرة اليهود إلى فلسطين :

وقد اتخذت اسلوبا منظما اعتبارا من اواخر القرن التاسع عشر ووصل عدد اليهود إلى ٢٤,٠٠٠ مستوطن عام ١٨٨٢ وارتفع العدد إلى ٨٥,٠٠٠ في سنة ١٩١٤ وحينما قامت الحرب الأولى نلت المملطات التركية الحاكمة في فلسطين عددا كبير من اليهود المشتبه فيهم فتناقص عدد اليهود ، وفي عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٢٢ هاجر ما يقرب من ٣٥,٠٠٠ شخصا ثم هاجر اiban الحكم النازي حوالي ٢٢٥,٠٠٠ مهاجر إلى فلسطين وهكذا زاد معدل الهجرة إلى فلسطين وخاصة بعد حرب ١٩٤٨ وما لبثت الهجرة أن ضغفت لضيق الرقعة

الزراعية وخاصة بعد سنة ١٩٥٢ ولكن مما لا شك فیه أنه اسرائیل ظلت تشجع هجرة المرتقة إليها لدعم موقفها السياسی فی المنطقة .

ب - الهجرة إلى الجزائر :

المتتبع لتیار الهجرة الاوروییة للجزائر یلاحظ أن هذا التیار بلغ اشدّه فی المدة ما بین ١٨٧٠ ، ١٩٠٠ وكان اغلب المهاجرين من اللاجئين الفرنسيين من مقاطعتی الازراس والورین فی أعقاب الحرب السبعینیة إذ كانت الجزائر اولى بلاد المغرب العربی التي ابتليت بالاستعمار الغربی سنة ١٨٣٠ وقد مهدت سلطات الاحتلال - بما اولت المستوطنین الاوییین من رعاية ، وتسهیلات لزيادة عدد الوالدين إليها حیث بلغ عدد الاوروییین فی الجزائر عام ١٩٥٣ نحو ملیون شخص .

ج - الهجرة الخارجیة من الشیمام :

فیما بین سنتی ١٨٦٠ ، ١٨٩٠ كانت وفود المهاجرين من الشام تتجه إلى مصر وما لبث هذا التیار أن اتجه إلى أمريكا الشمالیه . بحافز تحصین مستوى المعیشة وقد ضعف هذا التیار بعد الحرب الأولى ، وفی العشرينیات تدفق سیل المهاجرين إلى الولايات المتحدة حتی سنة ١٩٣٥ حیث اتجه هذا التیار إلى الدول الافریقیة کالسنغال ، وغینیا ، والسودان الفرنسی وارتیریا من جهة وamerica الوسطی وفرنسا من جهة أخرى - أما الموارنة فکاتوا - لاسباب ثقافیة - اکثر اقبالا على الهجرة من المسلمین .

والملاحظ لخريطة الهجرة يمكنه أن يتتبع كذلك تيارا اخر للهجرة الاوروبيه في مراكش وتونس (بوجه خاص) ومعظم المهاجرين اليهما من الفرنسيين والايطاليين في النصف الاول من هذا القرن .

وبالنسبة لمصر فقد اطرده وفود الاجانب مصر حتى عام ١٩٢٧ واخذ في التناقص التدريجي بعد عام ١٩٢٧ ففي عام ١٩٢٧ بلغ عددهم ٢٢٥.٦٠٠ شخص وفي عام ١٩٤٧ ١٤٥,٩١٥ شخص ، وكانت الجالية اليونانية هي اكبر الجاليات في مصر وحتى الخمسينيات من القرن الحالي ، واما الهجرة إلى الخارج فلم تكن بذى قيمة تذكر (١) إذا استثنينا تيار الهجرة للخارج الذي تزايد في السنوات الاخيرة للدول البترولية .

ثانيا : الهجرة الداخلية :

أن اسباب الهجرة الداخلية (الانتقال داخل حدود الدولة) ، لا تكاد تختلف كثيرا عن تلك المتعلقة بالهجرة الدولية غير انه من المحتمل أن يكون للدوافع الشخصية ذات الصبغة غير الاقتصادية دورا فعلا في الهجرة الداخلية على أن ندرة الإحصاءات علاوة على نقصها وعدم دقتها تشكل احدى الصعوبات دراسة الهجرة ولعل ابرز أشكال الهجرة الداخلية هي :

- [١] الهجرة من الحضر إلى الحضر .
- [٢] الهجرة من المناطق الصحراوية (البادية) إلى الحضر .
- [٣] الهجرة من الريف إلى المدن .

ولا شك أن الهجرة الريفية إلى الحضر تلعب دورا هاما في توزيع السكان كما أن الحياة الحضرية تؤثر بدورها في العلاقات الاجتماعية واسلوب معيشة

السكان فالجيل الذي يهاجر إلى المدينة بنفسه قد يظل محتفظاً بالرواسب الريفية إلى حد ما الأمر الذي يجعل من المدينة نموذجاً معقداً من المناطق المتخصصة داخل بناء أيكولوجي أكثر عموماً (٧) .

وغنى عن القول أن هناك ضرورة لاختبار هل أصبح المهاجر القروي مواطناً حضرياً أم مازال يتمتع بالسلوك القروي التقليدي ؟ وبمقتضى هذا الفهم يركز معظم الأنثروبولوجيين اهتمامهم على التغيير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي للمهاجرين من ناحية والتغير الذي يطرأ على انماطهم السلوكية وقيمهم الاجتماعية من ناحية أخرى .

يذكر سوثال Southall (٨) أن نمو المدن (كمحطات للوصول) وازدياد حجم العمالة بما يبرز أهمية الهجرة وأن التغييرات الأساسية في العلاقات الاجتماعية والمراكز والأدوار لم تدرس بعد كما ينبغي والمدينة بهذا المدلول تعد مراكز للتغير الاجتماعي الذي يمكن ملاحظته عن طريق دراسة الجماعات الصغيرة وجماعات الجيرة " وشبكة " العلاقات الاجتماعية .

ويبدو أن الهجرة الداخلية تختلف عن الهجرة الدولية في عدة نواح فهي عادة أقل تكلفة فضلاً عن أن مشاكل الخروج والدخول من دولة إلى أخرى لا تعترض المهاجر أو مشكلة اختلاف اللغة كما أن تيارات الهجرة الداخلية متقابلة وتأخذ اتجاهات عكسية بمعنى أن مناطق الطرد البشري تجذب في الوقت نفسه المهاجرين وبالعكس وهذا يعني أن الهجرات الداخلية تتميز بضخامة الهجرة الكلية Cross Migraticn بينما تكون الهجرة الصافية Net migration

محدودة .

ولذا يشير دنكان Duncan وريز Reiss إلى أن دور المدن الكبرى في جذب المهاجرين من المسافات البعيدة أكثر منها بالنسبة للمدن الصغيرة ويميز غلاب وعبد الحكيم (٢) التيارات الرئيسية للهجرة الداخلية في العالم في مؤلفهما السابق الإشارة إليه في الستينيات ففي بريطانيا يوجد تيار من الشمال للجنوب للهجرة من الريف إلى المدن ، وفي ألمانيا وجد تيار واضح للهجرة من الشرق الزراعي إلى الغرب الصناعي كما استمرت الهجرة الداخلية بعد الحرب نظرا للظروف السياسية أما في آسيا فقد ظهر تيار للهجرة من الصين إلى منشوريا ومازال هذا التيار مستمرا ، وفي الهند وجد تيار للهجرة الذكور من الغرب إلى الشمال الشرقي ، وتيار آخر للهجرة النساء من الشرق إلى الغرب .

وفي الاتحاد السوفيتي ظهر تيار ضخم للهجرة - من الغرب إلى الشرق - من روسيا الأوروبية إلى آسيا السوفيتية عبر جبال اورال وقد بدأ هذا التيار منذ أواخر القرن الماضي واستمر حتى الحرب الأولى ، وقد أخذت الحكومة بعد الثورة البلشفية تعمل على إعادة توزيع السكان في الاتحاد السوفيتي وتهجيرهم ولكنها لم تصادف نجاحا في هذا المضمار إلا منذ ١٩٢٩ .

أثر الهجرة الريفية إلى الحضر :

من المسلم به أن تركيب السكان من ريفيين وحضرين يحظى باهتمام الدارسين في علم السكان والعلوم الإنسانية عامة ، حيث تجد أن الهجرة الداخلية بين الريف والحضر تؤدي إلى زيادة نسبة الإناث على الذكور في بعض المدن ذات الصناعات الخفيفة التي تجذب الإناث إليها من الريف أو زيادة نسبة الذكور في بعض المدن ذات الصناعات الثقيلة بل أن زيادة نسبة سكان الحضر على حساب سكان الريف يعتبر عاملا سكانيا هاما من ناحية علاقة التحضر بالخصوبة

ومن المهم أن نذكر أن الحضرية نفسها لا يحددها مجرد السكنى في القرية أو المدينة بل اختلاف القيم وانتشار وسائل الترفيه وأنواع المهن الموجودة (٩) .

كما أن تزايد سكان المناطق الحضرية وعلى الأخص بسبب الأخذ بنظام الزراعة الآلية في بعض الدول وكان نتيجة لتوفير الأيدي العاملة التي أخذت تنزح للمدن بحثاً عن العمل علاوة على تمتع المدن في العصور الحديثة بخاصة جذب قوية من أجل هذا تصبح دراسة الهجرة الحضرية ضرورة ملحة لمواجهة المشاكل المترتبة على الهجرة المتزايدة ، ويذكر علماء الاجتماع بعض هذه الآثار ومن أمثلتها :

- [١] تتميز العلاقات بين الأشخاص بأنها ذات طابع سطحي في أغلب الأحيان .
- [٢] بزيادة سكان المدينة تزداد الخدمات بها فتصبح بدورها أكثر جذباً للمهاجرين ، أما أثر المدينة فيبدو أكثر وضوحاً بالنسبة للجيل الثاني من المهاجرين (أما الجيل الأول فيحتفظ بالرواسب الريفية إلى حد ما) ولا تتوقف الحضرية على عدد السكان بل على شيوع المميزات الحضرية كما أنه من ناحية أخرى لا يلزم أن تكون المناطق الحضرية مناطق صناعية بالضرورة .
- [٣] أن ازدياد تدفق الهجرة الريفية إلى الحضر يضطر الدول بمرور الوقت إلى إدخال بعض أساليب الحياة الحضرية إلى المناطق الريفية للحد من تيارات الهجرة منها .
- [٤] تشجع في المعينة المسئولية الفردية والحراك الرأسى ، والأفقى ، فالمدينة تشجع الفردية وتنشعب فيها علاقات الأشخاص مع جماعات وهيئات مختلفة عوض الانقصر على إطار العائلة ومجتمع القرية المحدودة كما

يتمتع الأشخاص بمرونة الحراك الرأسى - الأفقى داخل المناطق الحضرية.

[٥] أن عوامل التغير الاجتماعي السريع في الحضر تفرض على سكان المدينة سرعة التوافق معها كما أن الطبقات في المدينة لا تقوم على الوراثة بل هي طبقات مفتوحة تتسع علاقات الأشخاص فيها بالمرونة للمواقف المختلفة ، ويقل ويضعف الاهتمام بالقيم والتقاليد التي وتسود في المجتمع الريفى ، حيث يزداد أثر البيئة (الريفية) على الإنسان ويقلب التجانس والاعتماد على الطبيعة بينما تمثل الحضرية طريقة متميزة للحياه .

[٦] يسود في المدينة عادة التخصص وتعد الحياة الحضرية كما يزداد حجم السوق ويزداد الاهتمام بالتخطيط وتسود غالبا الحرية في العلاقة بين (الجنسين) وهكذا تصبح المدينة نموذجا معقدا من المجتمعات المحلية داخل بناء ايكولوجى اكثر عماما داخل المجتمع القومى .

ويتفق Lee , Kuznets , Thomas , Stone في أن الهجرة تؤدي إلى العديد من المشاكل الاجتماعية وترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة الصلة بالتغيرات في البناء الاجتماعي والاقتصادي والتغيرات التكنولوجية وترتبط بالميكانيزمات الأساسية للتوافق بصفة عامة فالهجرة تؤثر على الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية فتسيطر على نموها وعلى سيرها كذلك نتيجة لظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية . بعينها .

ويتفق Kuznets & Stone في انه ليست كل الهجرات الداخلية بالضرورة استجابة لظروف اقتصادية ولكن مضمون الهجرة يشير إلى أهمية العلاقة بين إعادة توزيع السكان والتطور الاقتصادي .

والهجرة كذلك تؤدي إلى آثار هامة فهي - كما ذكرنا أداة للتغير الثقافي ونشر أنماط السلوك الجديدة - وبنظرة وظيفية - تصبح مجال اهتمام الدارسين للتغير الاجتماعي في المجتمعات المحلية ، فهي تساهم في التغيرات السكانية وفي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة في المجتمعات الصغيرة الحجم .

ويذكر جلوكمان Gluckman أهمية العامل الاقتصادي في الهجرة ولكنه يبرز أهمية القرابة في تشجيع المهاجر القبلي على النزوح للمدينة حيث تختلف أنماط المعيشة الحضرية عنها في المنطقة النزوح إذ (يمشى) المهاجر على أرض مختلفة ويأكل الطعام في مواعيده ويقع تحت سيطرة سلطات مختلفة ويتحد بأقران مختلفين ويشغل بادوات مختلفة في نسق مختلف من التنظيم فالمهاجر الأفريقي برغم بعده عن القبيلة فهو ليس بمنأى عن سلطتها .

كما يذكر Hanna عن الهجرة الحضرية في أفريقيا أن أهم العوامل التي جذبت المهاجرين إلى المدن رغبة المهاجرين في تحسين أوضاعهم الاقتصادية وجاذبية المدينة ولكنه يتفق مع Gutkind في أنه من العسير أن تختار أي العوامل منفردة تؤدي إلى هجرة المكان بل أن الدوافع مركبة كما يذكر W, Derkolp الاقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية أو كما يقرر Mitchell أن العوامل الاقتصادية هامة ولكنها غير كافية لتفسير ظاهرة الهجرة التي تتدخل فيها عوامل اجتماعية وسيكولوجية كذلك ويذكر المؤلفان أن ما يخفف من آثار الهجرة الاتصال المستمر بين المهاجرين وبيئاتهم الأصلية كما في بعض اجزاء أفريقيا يرسل الآباء أبناءهم لمواطنهم الأصلية الريفية بقصد اعدادهم اعدادا (طبيا) غير أن الأولاد بدورهم لا يتلقون اعدادا حضريا في المدينة لوجود الام التقليدية الموجهة ريفيا والتي لم تصل خبرتها الحضرية .

ومن ثم فإن التوافق للمعيشة الحضرية لا يشكل صعوبة بالنسبة لكل الأفريقيين إذ لا يتضمن بالضرورة نبذا للقبلية أو تغيير دائم في الخبرات العملية فقد اقترب البون الذي كان قائما بين المعيشة الحضرية والريفية ولكن التغيير الاجتماعي يقف وراء الفروق الريفية الحضرية حين يتمسك المهاجر بالمعايير التقليدية الريفية الموروثة عبر الاجيال ويصطدم بمعايير البيئة الحضرية بعد نزوحه من القرية . ويذكر ميشيل Mitchell في مقال هام عن الهجرة الأفريقية بعنوان العمل والتحركات السكانية أن المنفعة متبادلة بين الرجل القبلي - في حاجته إلى المال - وصاحب المصنع - الذي يحتاج اليه ويقوم بتشغيله بالرغم من انها علاقة (وقتيه) أما (العلاقة) بين المهاجر وذويه فلا تنقطع فهو ينتقل (دوريا) بين البيئة القبلية والصناعية في مدة تتراوح بين كل عدة شهور وعدة سنوات . ويرى العادلي أن مدة الهجرة والإقامة الدائمة في المدينة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل أي ظاهرة تخص المهاجرين حيث انه لا يمكن أن نفترض تحصر المهاجر لمجرد معيشته في مدينة وقد تعرض سوئال لتغيير المعايير وشبكة العلاقات الاجتماعية ، ولكنه يلفت النظر إلى أهمية ملاحظة مرعة التغيير في الأشخاص انفسهم .

ذكرت بعض الدراسات - عن ظاهرة الهجرة - انه من الواضح (بصفة عامة) فيما يتعلق بالتحضر في أفريقيا أن القيم والعادات والمعتقدات المرتبطة ببعض أساسيات البناء الاجتماعي تتغير ببطء عن تغير البناء نفسه والاحوال السائدة تبرهن على هذه الحقيقة فإن وجود عدد كبير من المهاجرين المعمرين في المدينة يدعم باستمرار المعتقدات التقليدية والعادات عوضا عن أن تفقد مدلولاتها البنائية في المدينة .

ويذكر اندرسون Anderson انه لا عصر اليوم أن نجد سلوكا حضريا في المناطق الريفية وخصائص ريفية لدى الأشخاص والجماعات في المناطق الحضرية ويورد رأى R. Konig أن التحضر هو المشكلة الرئيسية في التغير الثقافي بوجه عام وإن المدينة والقرية تتغيران في البناء والوظيفة وبذويع التقدم التكنولوجي في مجال الزراعة ومهولة النقل والمواصلات ترتفع كذلك معدلات الهجرة إلى المراكز الحضرية وتتجه السياسة العمرانية في المدينة اليوم إلى توفير بعض المميزات الريفية في المدينة كالمحلات ، وهناك تأثير متبادل للقيم الحضرية والريفية يمكن ملاحظته ، قد شاع الامتزاج الثقافي والاجتماعي في مناطق ريفيه وحضرية يطلق عليها علماء الاجتماع Garden cities ويوصى اندرسون بانه ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الخاصية الدينامية للتحضر ذاته .

ويقرر جورج وباركي (١٠) أن آثار الهجرة قد تكون سريعة جدا إذا انتقل ملايين الأشخاص خلال مدة وجيزة إذ تكثر الهجرة بالتغيرات الاجتماعية الكبرى والتقلبات الاقتصادية والاحداث القومية الهامة وهو يعترف بصعوبة دراسة الهجرة الداخلية وعدم دقة الإحصاءات الموجودة كما يوصى بإعداد استقصاءات اجتماعية باختيار عينات - يمكن دراستها - من المهاجرين للحصول على صورة شاملة عن الموطن الأصلي والتحركات الوسيطة. ومدة الإقامة في منطقة الجذب ... الخ .

ويطرح باركلي عددا من القضايا المتعلقة بالهجرة التي يمكن إبرازها في هذا المجال إذ أن التوزيع (المتغير) للأشخاص يعنى توزيع انشطتهم وبذلك يرتبط بانواع كثيرة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والفنى . كما بلغت النظر إلى أن هناك مظهرين من مظاهر توزيع السكان ينالا اهتماما خاصا وهما الاهتمام

العالمي نحو ازدياد النمو الحضري والتغيرات في التركيب السكاني ، فالهجرة تؤدي إلى تغير تركيب السكان حيث تنصف بالانتقاء ، وهي تتحيز لفئات معينة من الأشخاص تمثل بدورها عناصر تستبعد من المجتمع المهاجر منه وتضاف إلى المجتمع المهاجر إليه .

ومن الملاحظ أن جداول التعداد لا تفصل بين فئات المهاجرين وغيرهم فتصبح الفئات غير واضحة لوجود روابط المصاهرة مع غير المهاجرين ، ويتغير التركيب العرقي إذا اضيف المهاجرين مع ابلهم وامهاتهم ويحتفظ المهاجرون لمدد طويلة بخصائصهم المتميزة كذلك في المعيشة واللغة التعليم والتركيب العرقي .

ويشير باركلي إلى أهمية الهجرة الريفية إلى الحضر في الوقت الحاضر لذا يوصى بدراسة الاماكن الالهة بالمهاجرين وأماكن الجذب واثار الهجرة على تركيب السكان في المدينة واتجاه المهاجرين إلى طريقة حياة متحضرة وهو يقرر أن ثمة اقبال للذكور على الهجرة إلى المدينة في المراحل المبكرة للنمو الحضري ومتى وصل المجتمع إلى درجة كبيرة من التحضر تصبح غالبية التحركات من مدينة إلى مدينة ، هذا علاوة على أن حركة المهاجرين للعودة إلى قراهم أو المدن الصغرى التي نزحوا منها (أى بيلقتهم الأصلية) لا تكشف عنها معظم الدراسات .

وهناك بعض التغيرات التي تحدث في طبائع وعادات وطرق معيشة المهاجرين الريفيين ابان تكيفهم مع اوجه الحياة الحضرية حيث يعيش القروى مع اقاربه أو (بلديات) سبقوه في الهجرة إلى المدينة ومن ثم يعتاد على العمل

وتناول الطعام والراحة في مواعيد معينة ويقلل النظم الصحيه ونظام المواصلات والازدحام والضجيج ولكنه (يحن) في الوقت نفسه إلى حياة القرية كما أن الجمعيات الممثلة للقرية في المدينة تؤدي خدمات متعددة للمهاجر (ازاء وجوده بالمدينة) .

وقد تعرضت الدراسات الاجتماعية والايكولوجية في السنوات الاخيرة لمشاكل انتوزيع السكاني وابرزت حقائق عدة من بينها : أن الهجرة الريفية إلى المدينة وضغط المهاجرين على الخدمات الموجودة بها تؤدي إلى عدم كفايتها . وإن المهاجر يتعرض لتفكك علاقاته التقليدية ويبدأ عادة في التكيف والتوافق مع الحياة الحضرية ، كما أن التفكك بدوره يرجع لعوامل عديدة منها اتساع نطاق تقسيم العمل والتخصص واتساع نطاق الخدمات بسبب ازدياد النمو الحضري واتساع دائرة المناطق المتخلفة في المدينة والتي يلجأ اليها المهاجرون عادة في اوائل فترات اقامتهم بها ويزداد احتمال ظهور الأمراض النفسية والعصبية نتيجة لفشل بعض المهاجرين في التكيف مع الحياة الحضرية يضاف إلى ذلك اتساع نطاق الجريمة وتفكك الأسرة وممارسة الدعارة .

أما عن المناطق (المتخلفة) فتتميز بدورها بالقدم وانخفاض مستوى المعيشة وانخفاض مستوى السكان تطميما واقتصاديا وعزلتها العمرانية والاجتماعية علاوة على انها قد نصح وكرا للخارجين على القاتون (١١) .

وفي دراسة Simpsn وينجر Yinger عن الاقليات ذكر انه حتى الحرب العالمية الأولى على الأقل كان هناك مليون زنجي نزحوا بدورهما من الريف الحضر في الجنوب واكثر من هذا العدد اتجه إلى الحضر شمالا وقد تولد

من جراء هذا النزوح مشاكل عديدة تتعلق بعدم التنظيم ، والأطفال غير الشرعيين علاوة على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما كان يعتبر حدثا مؤذيا في القرية اصبح يعتبر مجرد مشكلة اجتماعية في المدينة ، وبالرغم من وجود بعض من يعملون في الاعمال الشخصية ومهن الخدمات فان اعدادا متزايدة تشغل في مهن فنية أما الجيل الثاني من المهاجرين فيختلف في نظرتة عن الجيل الأول من المهاجرين حيث يقل تمسكهم بالقاليد والعادات والطقوس الدينية التي تمارس داخل المنزل (١٢) .

كما انه ليس هناك شك في أن نزوح الأيدي العاملة وهجرتها من مختلف المناطق إلى المراكز الحضرية والصناعية يترك اثره (القوى) الواضح في حياة تلك المناطق ذاتها حيث تتناقص الأيدي العاملة للشابه وتدهور الزراعة ، وتؤدي هجرة الشباب في بعض الاحيان الى شعورهم بالفردية والاستقلال ويؤثر هذا بدوره في ضعف الروابط العائلية والقيم التقليدية .

كما أن الهجرة الريفية إلى الحضر تؤدي إلى تغيير العادات ، والتقاليد وطرق المعيشة مما يؤدي إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية مختلفة في هذه المناطق الحضرية .

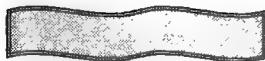
تذكر كتابات علماء الاجتماع أن عملية التمثيل Assimilation التي يحتوى بها أصحاب ثقافة معينة في تركيب ثقافى جديد لا يتم بطريقة عرضية وان المهاجرين في الوقت الحاضر لا يمكنهم احضار ثقافتهم معهم من ناحية كما انهم لا يشاركون في ثقافة بعينها في منطقة الجذب من ناحية أخرى .

في دراسة Banton للمهاجرين إلى فريتون يثار الصراع بين الدور والمكانة الاجتماعية حيث تقوم على أساس مكتسب في مجتمع المدينة ويضعف أثر الدور والمكانة التقليدية فيصبح التنظيم الاجتماعي أكثر مرونة كما يضعف أثر القرابة وتحل محلها العلاقات التعاقدية .

وهنا تقوم الجمعية الاختيارية بتطوير بناء جديد للدور والمكانة أول الجملة وفي دراسة هامه قام بها كنيث ليتل K. Little عن التحضر في غرب أفريقيا عن طريق دراسة أثر الجمعيات الاختيارية في التغير الاجتماعي يذكر انه من بين عوامل الجذب الاشتغال بالمناجم والتجارة . وان من عوامل الطرد كذلك الهرب من الضرائب وسوء المعاملة وسلطة الأسرة أو القبيلة أو المجتمع المحلي وقد استشهد في ذلك بالدراسات التي قام بها بانتون Banton وغيره من العلماء حيث اتضح أن المراكز الحضرية هي المراكز الرئيسية للجذب وان الهجرة تخلق اطارا قويا من العلاقات الاجتماعية بين المدينة والقرية يتضح في الاتصال بالاقارب والزيارات المتبادلة بين المهاجرين ونويعهم في القرية أو المدينة والمساعدات التي ترسل للقرية والاقارب هناك وانهم قد يرسلون ابنائهم في القرية لكي يلتحقوا بمدارسها ، وقد ميز Elkan في هذا المجال بين الهجرة الافريقية والاوربية ففي أوروبا كان نمو المدن مصاحبا بنمو طبقة جديدة من السكان هم العمال الصناعيين أما في أفريقيا فالمهاجرون إلى المناطق الصناعية يفكرون في العودة أن أجلا أو علاجا إلى قراهم ، أما الآثار الاجتماعية للهجرة الافريقية فتبرز في هجرة هؤلاء الأشخاص لقراهم في وقت واحد إلى المدينة مما يؤدي إلى تأخر الزراعة كما أن هؤلاء المهاجرين بدورهم لا يعتبرون عمالا مهرة في منطقة الجذب ولا يساهمون بالتالي في النمو الصناعي في مناطق النزوح .

أن المهاجر العائد إلى موطنه الأصلي يحاول أن يكتسب من طرق المعيشة الحضرية مما يسهل له أوجه حياته المعيشية في هذا المواطن مرة أخرى ومع أن هذه الحقيقة ليست عامه شأنها شأن كل الحقائق المتعلقة بالمجتمع الانساني فقد اتضح كذلك على سبيل المثال من دراسة المهاجرين إلى فريتاون Freetown أن المهاجر العائد ينتفع من معيشته الحضرية في تصميم وتنظيم منزله الريفي .

ويرى تومسون أن وجهة المهاجرين وصفاتهم الشخصية - في الهجرة الداخلية - لم تدرس بعد كما ينبغي وأن الهجرة الداخلية ترجع كذلك إلى الزيادة السكانية في الريف وهكذا يبدو لنا أننا أمام ظاهرة متعددة الأبعاد مما يستلزم القيام بدراسات تتبعية لها .



" ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري "

أولاً : الهجرة الداخلية وعودة المهاجرين

من الأمور الملفتة للنظر خلال فترة الستينيات والسبعينيات زيادة معدل الهجرة الخارجية بصورة ملحوظة ، وغنى عن القول أن هذه الظاهرة لها مدلولات اجتماعية - اقتصادية - ثقافية كبيرة فالمصري الذي كان مرتبطاً عموماً بالأرض والأهل أصبح يسعى سعياً حثيثاً للهجرة الخارجية المؤقتة أو الدائمة وبات مئات الألوف بل ملايين الأشخاص يستندون على النقود والملك التي ترد لهم من الخارج وادى هذا إلى تحولات جذرية أصابت نمسق القيم برمتها في المجتمع وقد اتخذت الهجرة الخارجية عدة صور ومن أبرز هذه الصور .

- ١] الهجرة الدائمة وتفيد الاستقرار خارج حدود الوطن (والتجنس بجنسية البلد المضيف له) سواء هاجر الشخص بمفرده أو برفقة أسرته . فهي هجرة تهدف للاستقرار الدائم خارج الوطن .
- ٢] الهجرة المؤقتة (الاعارة أو العمل في الدول العربية والترفيه أو العلاج بالدول الغربية) .

١ - الهجرة الدائمة خارج الوطن :

وبهنا أن نستعرض ملامح هذه الهجرة (الدائمة) في مصر وبخاصة منذ ١٩٦٢ وحتى ١٩٧٩ لننتعرف على أهم ملامحها :

أ] تركزت الهجرة أساساً في دول رئيسية هي بالترتيب الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ، والبرازيل ، (٩٧ %) ثم مجموعة الدول الأخرى (٣%) .

وحظيت سنوات ٦٨ ، ٦٩ ، ١٩٧٠ بأكبر معدلات للهجرة الخارجية (٤١ % من جملة المهاجرين خلال هذه الفترة المعتمدة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٩) .

ب [اتضح أن نسبة المتزوجين تبلغ ٥١ % ويليهم العزاب ٤٣ % ثم الارامل والمطلقين .

ج [الغالبية العظمى من المهاجرين (الأصليين) في الفترة من ١٩٦٢ / ١٩٧٩ تركزت في فئة العمر ٢٠ : ٤٠ سنة (٧٠ %) ثم من ٤٠ : ٦٠ سنة (٢٠ %) فالشباب يتطلع دائما بظموحه إلى الغد المشرق وإلى المستقبل بالمقارنة بكيار السن .

د [أن الذين يعملون بالقطاع الحكومي والقطاع العام يمثلون نسبة كبيرة (٥٦ %) يليهم من لا يعملون ثم من يشتغلون بالقطاع الخاص .

هـ [أن أصحاب المهن الفنية والعملية يمثلون المعدل الأكبر بالنسبة لغيرهم - يليهم من لا عمل لهم ويليهم من يعملون بالاعمال الكتابية ثم عمال الإنتاج كما أن حملته المؤهلات الجامعية والمتوسطة يمثلون ٦٠ % .

٢ - الهجرة المؤقتة للخارج :

وتشمل الهجرة الرسمية التي تتم بناء على طلب مؤسسات أو هيئات بالخارج مع الهيئات التي يعمل فيها الأشخاص المراد اعارتهم بصورة رسمية وقد حظيت دول الخليج لا سيما السعودية وليبيا والكويت بنسبة كبيرة من هؤلاء الأشخاص كما أن معظم هذه الشرائح المتجهة للعمل في القطاعات الرسمية كانت عادة تعار لفترات تتراوح بين ٣ : ٤ سنوات .

وقد كانت هيئات التدريس بالجامعات فضلا عن أقرانهم بالمدارس من الشرائح التي وجدت مجالا مناسب لها في الاعارات الرسمية وكانت كليات التجارة والاداب والتربية والطوم . وهى كليات تعد أكثر اتصالا بفروع المعرفة النظرية والتعليمية منها للفروع الحرفية والتطبيقية (العملية) هى الكليات التى تخرج منها معظم افراد هذه الشرائح .

ويشتغل ٥٨ ٪ من مجموعات الفئات المعارة للخارج بالتعليم والبحث العلمى وهى بهذه الكيفية أكثر الفئات اقبالا على الاعارة نظرا للتعاهد الرسمى بين المؤسسات التى يشتغلون بين جدرانها والمؤسسات المناظرة لها فى البلدان العربية (كالعلاقة بين وزارة التربية والتعليم فى مصر والوزارات المشرفة على قطاع التعليم فى الدول العربية وبعض الدول الأفريقية) مما يتيح فرصة تنظيم الاعارة لمن يرغبون فى ذلك بصورة دورية منتظمة ، ولى ذلك من يعملون بقطاعات الاقتصاد والصحة والزراعة ويصل معدلهم إلى ٢١ ٪ من المجموع الكلى وبعبارة أخرى فإن غالبية الشرائح التى تسعى وراء الاعارة للخارج تنتسب إلى قطاعات الخدمات أكثر منها للقطاعات الإنتاجية .

أما عدد الذين يهاجرون للعمل خارج مصر (بصورة مؤقتة) وبموجب عقود عمل شخصية فيفوق معدلات (الاعارة) ولعل السبب فى ذلك يرجع بدوره إلى حرية الحركة بالنسبة للعقود الشخصية وغنى عن القول أن العامل قد يضطر إلى الاستقالة من المؤسسة التى يعمل بها إذا وجد الفرصة سائحة للعمل بالدول النفطية مع وجود عراقيل تضعها إدارة المؤسسة التى يعمل بها للحيلولة دون سفره ويمكن بواسطة المؤشرات الاحصائية التالية الحصول على بعض ملامح هذا اللون من الوان الهجرة المؤقتة :

[أ] أن ٩٨ ٪ من مجموع الأشخاص الذين يتعاقدون بصفة شخصية يتجهون بدورهم إلى الدول العربية وتصل نسبة من يقصدون السعودية ٧٠ ٪ يليها الكويت ١٠ ٪ ، ثم ليبيا ٥ ٪ وهذا يعنى ٨٥ ٪ ممن يتجهون للدول العربية يقصدون الدول البترولية وتعكس النسبة الضئيلة المتجهة للجمهورية الليبية اثر تدهور العلاقات المياسة بينها وبين مصر في خفض معدل الهجرة اليها أما الذين يقصدون الدول الأخرى واهمها الدول الافريقية فيتجهون إلى نيجيريا (٧٦ ٪) فاغندا وغانا (٨ ٪) .

[ب] أن أصحاب المؤهلات العليا تصل نسبتهم إلى ٦٩ ٪ يليهم ذوى الخبرة ٨ ٪ ثم الثانوية الفنية ٥ ٪ ويعكس هذا أن الاعلى تعظيما أكثر رغبة في الحراك لتحسين مستواه المعيشى .

[ج] أن توزيع العقود الشخصية بحسب التخصص الذي يعمل في مجاله هؤلاء الأشخاص يوضح أن ١٦ ٪ يعملون بالتجارة والاقتصاد ، ١٤ ٪ بالشنون الهندسية ثم تتوالى التخصصات الأخرى والاقل في معدلاتها من سابقتها .

وتضطر الزيادة في معدلات الهجرة المؤقتة ففى مجال الاسارة اذداد معدلها من ٢٠.٠٠٠ سنة ١٩٧٢ إلى ٤١.٠٠٠ سنة ١٩٧٧ ، أي بنسبة تبلغ ١٠٥ ٪ بينما اضطرت هذه الزيادة بالنسبة للعقود الشخصية من ٢٥.٠٠٠ سنة ١٩٧٦ إلى ٤٩.٠٠ سنة ١٩٧٧ بنسبة تصل إلى ٩٦ ٪ في عام واحد فقط (١٢) . ورب قال أن معدلات الهجرة الدولية المؤقتة لا ينبغي أن تحتل الاهمية نفسها إلى تحتلها الهجرة الدائمة غير انه من الملاحظ اضطراد معدلات الهجرة المؤقتة فاذا كان عددهم لم يزد عن ٥٨ ألف نسمة سنة ١٩٧٠ إلا انه اتجه إلى

المليون سنة ١٩٨٠ (بخلاف المرافقين من الال و ذوى القربى) فضلا عن اولئك الذين يعولهم المهاجر ويساعدهم ماديا وقد سمح هذا العدد بالتنوع الشديد في التخصصات ، وهكذا بعد أن كانت التيارات الأولى لهجرة العمال المصرية تأخذ طابعا " انتقائيا " في النصف الثاني من الستينيات للمهن العلمية والكتابية والفنية فإن موجات الهجرة في السبعينيات قد شملت كافة القسام المهن وكافة فئات العمالة الماهرة وغير الماهرة لمجرد تحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للشخص واسرته اساسا غير أن هذا الهدف ينمو بمرور الوقت ويتطلع المهاجر نحو الملكية الثابتة (شراء عقارات وتأسيس مشروعات) الامر الذي يدفع المهاجر (المؤقت) إلى اطالة مدة بقاءه في الخارج وهكذا يقع معظم المهاجرون صرعى في " مصيدة الهجرة " ولا يعودون للوطن حتى يفكرون في الهجرة من جديد .

ويؤدي هذا بدوره للعديد من الآثار الاجتماعية فارتفع اسعار الأرض الزراعية وارضى البناء والانتشار التلقائي للاستهلاك والسترفى وسيادة حاله يسيطر عليها اسلوب الاحباط الوطنى للعمل خارج الوطن - مهما كان العمل حقيرا أو متواضعا (طالما كان هناك فرق في الدخل والعائد وهاشم الادخار) والهروب الجماعى إلى الأنشطة الطفيلية المدره للدخل والربح السريع وازدياد حدة المشكلات الامرية نتيجة لغياب الزوج وقيام الأم بالدور المزدوج مما يضيف على كاهلها ثقلا هائلا في عملية التنشئة الاجتماعية تعد جميعها من مصاحبات هذه الظاهرة السكانية .

ويذكر عبد الفضيل انه برغم أن عوامل الجذب قد لعبت الدور الاساسى لهجرة العمال للبلدان النخيلية لتحسين الظروف المادية للمهاجر إلا أننا لا ينبغي

أن ننسب العوامل " الطاردة " متمثلة في الأوضاع الاقتصادية المتردية في مصر في أعقاب هزيمة سنة ١٩٦٧ ، وتهجير سكان مدن منطقة القناة نتيجة للدمار الذي أصاب هذه المدن كان من بين الأسباب الرئيسية لعملية الهجرة الخارجية .

ومع أن حجم العمالة المهاجرة - إلى قوة العمل الكلية ليست كبيرة إلا أن هذه النسبة تضم عادة العمالة المهنية والمتخصصة بصفة رئيسية . الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أجور العمال المهرة في المجتمع بصورة مذهلة بل أن مصر تعد أنشط البلدان المصدرة للعمالة للبلدان العربية النفطية نظرا لضخامة مواردها البشرية فضلا عن تمشي القوة العاملة مع مقتضيات الصناعية الحديثة بما يستلزمه من خبرة وتدريب ومهارة وقد قدر متوسط مدة الإقامة بالنسبة للمهاجر المصري ٣,٦ سنة في البلدان البترولية (١٣) .

ومع ذلك فإن حصيللة النقد الأجنبي المتولدة من تحويلات دخول المهاجرين بالخارج ظلت تتصاعد منذ منتصف السبعينيات إذ أصبحت تحويلات العاملين بالخارج **Workers remittances** تشكل أحد المصادر الرئيسية لتغذية حصيللة النقد الأجنبي المتاحة للاقتصاد الوطني . وهكذا ظهرت شبكة جديدة فسي العلاقات الاقتصادية - السكانية بين البلدان المصدرة للنفط والمصدرة للعمالة وقد بلغ حجم تحويلات القوة العاملة المصرية المهاجرة للخارج عام ١٩٧٧ مبلغ ١٤٢٥ مليون دولار أمريكي بالمقارنة بـ ٨٥ مليون دولار سنة ١٩٧٤ .

كما ارتفع إلى ١٩٥٠ سنة ١٩٧٩ ، وأمكن بهذه المبالغ الإفلال من الاعتماد على القروض الخارجية كما كان من شأنها دفع الطاقة الادخارية للاقتصاد المصري .

وليس هناك شك أن للهجرة الخارجية آثارها السلبية التي يلمح إليها البعض والتي سبق أن اشرنا إليها اجمالاً من قبل فهجرة العناصر الفنية عادة يحرم المجتمع من عناصر كانت يمكن أن تسهم في دفع خطط التنمية كما أن اضطراب الهجرة بهذه الصورة جعل الهجرة في حد ذاتها مطمح للشباب فافقدهم الحافز على العمل لمصلحة المجتمع الذي تكبد الكثير من أجل تأهيلهم وقد افصحت الدراسات التي استشهد بها عبد الفضيل أن ٩٥ % من العالة المهاجرة للخارج هم من أصحاب الخبرات الطويلة (بالعمل) مما أثر على تنفيذ البرامج والخطط في المؤسسات الانتاجية والخدمية ، هذا فضلاً عن اهتمام الفئات المهاجرة باستيراد السلع الاستهلاكية والمظهرية وانتشار الاسهلاك السرفي المستورد والانفاق البذخي في بعض الاحيان الامر الذي يضر بالاقتصاد الوطنى في احدى دول العالم الثالث تهتم اساسا بالضرورات ثم الكماليات و السلع الرفاهية .

بل أن هذه الهجرة في نهاية الامر لم تخلص مصر من فائض اليد العاملة فقد اتجه إلى الهجرة الخارجية العالة الفنية ونصف الفنية عادة بمعدلات تفوق ما عداها من الفئات العاملة كما أن معدل البطالة في مصر والبالغ نحو ١١ % لم ينخفض رغم زيادة معدلات الهجرة للخارج (١٤) .

ويذكر جلال أمين واليزابيث تايلور في دراساتهم النقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العالة المصرية إلى الخارج أن تقديرات عدد المصريين المهاجرين تتباين بصورة واضحة ففي عام ١٩٨١ قدرت المجالس القومية المتخصصة عددهم بـ ٨٣١ ألف نسمة ، ووثيقة الخطه الخمسية (٨٢ - ١٩٨٧) عددهم بما يتراوح بين ١,٨ : ٢ مليون نسمة ، ووزارة الخارجية

بحوالي ٣,٤ مليون ، والعدد الأخير يقترب من تقدير وزارة شئون الهجرة الذي جاء سنة ١٩٨٢ مستندا على ما يبدو على تقدير وزارة الخارجية حيث قدر عددهم كذلك بـ ٣ ملايين نسمة .

والجدول التالي يوضح تقدير وزارة الخارجية المصرية للجاليات المصرية بالخارج سنة ١٩٨٢ .

جدول رقم (٣٠)

الجاليات المصرية بالخارج عام ١٩٨٢

البلد	العدد (بالالف)	البلد	العدد (بالالف)
العراق	١,٢٥٠	عمان	١١,٥
السعودية	٨٠٠	المغرب	١١,٥
ليبيا	٣٠٠	باقي الدول للعرب	١٩,١
الكويت	٢٠٠	الولايات المتحدة	٢٠٠
الإمارات	١٥٠	إنجلترا	٧٠
الأردن	١٢٥	كندا	٦٠
الجزائر	٣٥	استراليا	٥٠
قطر	٢٥	إيطاليا	٣٠
السودان	٢٠	باقي الدول للعرب	٥١,٥
سوريا	١٥	اليمن (ش)	١٢
المجموع			٣٣٨١

ويتضح لنا من الجدول أن العراق كانت تستحوذ على ما يزيد على $\frac{1}{3}$ المهاجرين المصريين حيث استعانت بهم إبان حربها مع إيران سواء في دفع عجلة الإنتاج أو في خطوط المواجهة والقتال .

وتشكل العراق والسعودية ثم ليبيا والكويت أكثر من نصف القوة المهاجرة ثم تأتي الدول العربية الأخرى كالاردن والجزائر وسوريا والسودان واليمن والمغرب وباقي الدول الشقيقة لتشكل معا معدلا أقل وتأتي في ذيل القائمة بالنسبة للهجرة الخارجية المؤقتة الدول النفطية الصغيرة كالامارات وقطر وعمان وهي بحكم صغر حجمها وكثافتها السكانية الضئيلة تستقطب قوة عاملة أقل من سابقتها .

وبالنسبة للهجرة الدائمة تأتي الولايات المتحدة ، كاندلثرا وكندا ، واستراليا على رأس القائمة ، يلي ذلك ايطاليا ، وباقي الدول الغربية ، ورغم أن هذه الأرقام تقريبيه إلا أنها تعطى بدورها مؤشرات هامة لفهم تيارات الهجرة الخارجية للدول العربية والدول الاجنبية الأخرى في بداية حقبة الثمانينيات قبل أن تعود فصائل مختلفه مرة أخرى إلى ارض الوطن .

وقد بلغ عدد المهاجرين سنة ١٩٨٦ $\frac{1}{4}$ ٢ مليون وفي سنة ١٩٨٧ انخفض إلى اقل من ٢ مليون وفي ١٩٩٤ بلغ ٢,٦ مليون رغم عودة $\frac{1}{3}$ مليون بعد أزمة الخليج سنة ١٩٩٠ وقد قدرت تحويلات العاملين بالخارج سنة ١٩٩٣ بالمليون جنية ١٦٧٣٢ بالمقارنة بـ ١٦٧ في علم ١٩٧٤ وكذلك بـ ٢٨١٤ سنة ١٩٨٤ .

الهجرة العائدية :

أبرزت الدراسات التي وفرتها النتائج الأولية للامس المعيشية في مشروع الهجرة الخارجية الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع صندوق الأنشطة السكانية النتائج التالية ، والتي توفر صورة كاملة عن تيارات الهجرة التي بدأت تعود للوطن بعد أن بدأ سوق العمل في هذه البلدان يزخر بانباء هذه الدول نفسها مما جعل فرص العثور على عمل منتظم تقل إلى حد كبير .

[١] الغالبية الساحقة من العائدين من الذكور ٩٦,٤ % أما نمية الإناث العائدات فتبلغ ٣,٦ % فالهجرة للخارج كانت هجرة للذكور في المحل الأول ، فالذكر أكثر قدرة على تحمل تبعات الغربة بينما تقابل الانثى بعقول مختلفة .

[٢] كانت اكبر معدلات الهجرة العائدية من ريف الوجه البحري (٢٩,٨ %) ثم ريف الوجه القبلي (٢١,٩ %) ثم إقليم القاهرة الكبرى (٢٠,٧ %) ثم حضر الوجه البحري (١٣,٢ %) ويلى ذلك حضر الوجه القبلي (٧,٥ %) ، فالاسكندرية (٦,٩ %) .

[٣] أكبر الفئات العمرية العائدية كانت قبل سفرها تنتمي لفئة العمر ٢٠ - ٣٠ سنة ونسبتها ٤٣,٤ % ثم ٣٠ - ٤٠ سنة ٣٢,٧ % ، ويلى هذه ٤٠ - ٥٠ سنة ١٦,٣ % ، وهى الفئات الشابه التي تشكل لب القوة العاملة ٢٠ : ٤٠ سنة ونسبتها معا ٩٣,٤ % مما يؤثر بدوره على سوق العمل في مصر ، ويؤدى - في حالة عدم تشغيل هذه القوة العاملة - إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة نتيجة لذلك .

[٤] قد اتضح أن ٥١,٢% من الأميين والذين يجهلون القراءة والكتابة قبل سفرهم بالمقارنة بـ ٢٣,٦% ممن حصلوا على شهادات متوسطة أو فوق المتوسطة فضلا عن ١٩,٩% ممن كانوا يحملون شهادات جامعية فأعلى ، وهذا يعنى أن الهجرة كانت هجرة عشوائية في السنوات الاخيرة .

[٥] كان ٦٤,٧% قبل سفرهم يعملون بلجر نقدي ويعملون لدى اقاربهم فضلا عن ٢٢,٤% كانوا أصحاب عمل ، وهذا يعنى أن عدم ثبات الاجر في حالة العمل لدى اقارب وكون بعضهم أصحاب مشروعات صغيرة مما يعنى انهم لم يحصلوا على ما يشبع احتياجاتهم ويرضى طموحهم مما يدفعهم بدورهم للتفكير في الهجرة .

[٦] كانت اكبر المعدلات العائدة من الخارج ممن كانوا يشتغلون بمهنة عمال انتاج وتشغيل فضلا عن القطع (٤٩,٨ %) يليهم أصحاب المهن الفنية والصنية (٢٢,٨%) ويلسى ذلك الزراع ، والذين يعملون بالصيد (١١,١%) .

[٧] معظم الفئات العائدة عادة سنة ١٩٨٤ : ١٩٨٥ (٣٠,٥%) ويليهم ممن عادوا سنة ١٩٨٦ : ١٩٨٧ (٢٧%) ثم من عادوا سنة ١٩٨٢ : ١٩٨٣ (١٧,٩%) .

[٨] ابرز اسباب العودة هي الاسباب العائلية ويصل معدلها إلى (٤١,٩%) ثم انتهاء فترة التعاقد (٢٠,٨%) ثم خفض المؤسسة التي يعمل بها - أو الشخص الذي يعمل لديه - للراتب (١٦,٧%) ثم استقناء جهة العمل ١٢,٢% ، فالاسباب الصحية ومعدلها ٦,٧% .

[٩] تفصح اجمالى عدد السنوات التي قضاها الأشخاص بالخارج عن أن اكبر نسبة تخص من قضوا سنه واحدة فقط ٣١,٥% علما بأن معظم من

يهاجروا للخارج يضربوا في حساباتهم عادة قضاء أكبر عدد من السنوات لزيادة مدخراتهم غير أنهم ما يلبثوا أن يعودوا أحيانا مرغمين ثم من قضاوا أقل من سنة ١٨,٣% ، ومن قضاوا ٢٠ سنة ١٨,٢% ، وهو ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه من ظهور منقصات ثم من قضاوا ٤ سنوات (١١,٣%) ، ثم ٣ سنوات (٨,٤%) ، وهكذا في ٦٨% من هؤلاء الأشخاص أقل من ٣ سنوات خارج القطر ثم عادوا إراجهم .

[١٠] يفصح البيان الخاص بآخر دولة عملوا بها بالخارج انها كانت دولة العراق في ٣٩,٧% من الحالات ، وهو ما يوضح اثر حالة الحرب فضلا عن سوء المعاملة مما عجل بعودتهم ، ثم السعودية ٣٠,٦% ، ومن الواضح أن بعض من يتجهون إليها يذهبون تحت ستار الحج والعمرة وما يلبثوا أن يستمروا فيها للعمل ، وحين يفشلون في الحصول على العمل الثابت والاجر المجزئ فانهم يعودون إراجهم مرة أخرى أو تقوم الاجهزة المسؤولة بترحينهم .

وهكذا تبدو لنا صورة الهجرة العائدة التي بدأت تياراتها تعود إلى مصر منذ مطلع الثمانينيات ، وزادت معدلاتها في السنوات الأخيرة ، ومما زاد من حجم المشكلة عودة الكثيرين بعد غزو العراق للكويت ومعظمهم قد فقدوا مدخراتهم نتيجة للهروب المفاجيء بعد اقتحام الجيش العراقي لاراضي الكويت .

وقد صوبت عوده المهاجرين سنة ١٩٩٠ بارتفاع معدلات التضخم وتفاقم أزمة البطالة في المجتمع المصري ولولا حكمه القيادة السياسية لما امكن التغلب على موجة الغلاء المصاحبة لعودة هذه الاعداد الكبيرة إلى وطنها فقد حاولت في خططها الاقتصادية ٩٢ / ٩٣ ١٩٩٧/٩٦ خلق ٢٥٠ ألف فرصة

عمل سنويا مع تشجيع القطاع الخاص لخلق فرص قطيعه للشباب والشرائح العائدة فضلا عن المساعدة في تمكك الشباب لاراضى في المناطق المستصلحة ومساكن في المدن الجديدة ، مع توفير قاعدة معلوماتيه حديثة عن الاعداد المهاجرة والعائده من الخارج ، وقد صاحب الهجرة العائده انتشار الاعمال الطفيلية والمهن الهامشية كالمسمرة وارتفاع أجور عمال الزراعة نتيجة لرفض عمال الزراعة بعد عودتهم العمل في المهنة الأصلية (١٥) .

الهجرة الداخلية :

تعنى الهجرة الداخلية اتجاه السكان من بعض المناطق إلى مناطق أخرى داخل الوطن وقد ازداد معدلات الهجرة في مصر بصورة كبيرة منذ الربع الأول من القرن العشرين ومن الواضح أن تيارات الهجرة الداخلية إلى العاصمة وقد فاقَت كل التوقعات المحسوبة ، ففي احياء روض الفرج وباب الشعرية بلغت الكثافة السكانية في الد كم ٨١ ألف ، و ٩٤ ألف نسمة على التوالي في ١٩٩٣/١/١ ، كما أن حى الجمرى في الإسكندرية بلغت كثافة السكان به ١٢٧ ألف نسمة /كم٢ ، ولك أن نتصور نمط الحياة الاجتماعية والثقافية في هذه الأحياء - السكنية في هذه المدن ، وهكذا تعاني مصر مع غيرها من بلدان العالم الثالث من هذا النمو " السرطاني " للمدن (العاصمة) .

غير اننا انصافا للحق نذكر أن نتائج تعداد ١٩٧٦ قد أوضحت ظاهرة ديموجرافية جديرة بالدراسة هي تباطؤ موجه التزايد السريع في عدد سكان محافظة القاهرة إذ بلغ معدل النمو السنوي ١,٨ ٪ في مقابل ٤,١ ٪ في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (التي كانت تمثل ذروة التزايد في عدد سكان القاهرة نتيجة لحركة الهجرة السريعة) ، وقد يعزى ذلك إلى جهود التنمية الاقتصادية

فأرماه إلى انشاء المصانع حول القاهرة - في النصف الأول من الستينات - فضلا عن أن مدينة القاهرة - في النصف الأول من الستينات - كانت تستقطب اليد العاملة غير انها عجزت في نهاية المطاف عن استيعاب للفتات الوافدة إليها نتيجة لازمة الاسكان الخادئة مع القصور الواضح فسي اداء مؤسسات الخدمات العاصمية لوظيفتها بكيفية تشبع لاحتياجات السكان فيها في الوقت نفسه .

ولذلك فإن دراسة الهجرة تعد ركيزة أساسية لفهم الكثير من الظواهر الاجتماعية فليس بخاف انه يتعدى تماما أن تدرس أنماط الحياة الاجتماعية في مجتمعنا - شأنه في ذلك شأن غيره من المجتمعات دون أن تعطى هذه الظاهرة الاجتماعية نصيبها الوافر من الدراسة والاهتمام غير اننا نلفت النظر قبل أن نفصل القول في هذه الظاهرة انه يصير علينا أن نفصلها عن البناء الاجتماعي والثقافي التي تشب في احضانها .

ولا جدال أن هناك ازديادا واضحا في مصر في سكان المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية وتوضح الإحصاءات المختلفة ازدياد معدل سكان الحضر على حساب المناطق الريفية وتوضح الإحصاءات المختلفة ازدياد معدل سكان الحضر على حساب الريف فقد بلغت نسبة سكان الحضر في ١٩٣٧ ٢٥% ثم تطورت هذه النسبة إلى أكثر من ٤٣ % في الوقت الحاضر .

والزيادة الكلية في الفترة من ٤٧ - ١٩٦٠ قد بلغ معدلها أكثر من ٣ اضعاف الفترة من ١٧ - ١٩٢٧ أما الهجرة الصافية فقد انخفضت معدلاتها في نهاية الحقبة المذكورة وهذا يوضح لنا دور الهجرة الصافية في زيادة معدل السكان في العاصمة وهذه الهجرة المتزايدة إلى مدينة القاهرة لها دلالاتها

المختلفة نظرا لما يترتب عليها من آثار اجتماعية وثقافية فقد لاحظ " خبراء " علم الاجتماع والاجرام في ج ١٠٠٠ ع أن ظاهرة الجريمة احدى الظواهر المصاحبة لظاهرة الهجرة بالإضافة إلى مشكلات أخرى في الاسكان والازدحام والضغط على المواصلات بل أن نظرة لتوزيع صافى هجرة الذكور من وإلى محافظة القاهرة حسب فئات السن في عام ١٩٦٠ يوضح لنا أن ما يقرب من نصف صافى هجرة الذكور يقع في فئة السن ٢٠ - ٣٩ سنة فالعاصمة تمتص معظم المهاجرين إليها من الذكور (في سن الصالة) الذين قد يهاجرون إليها بغية الحصول على عمل وأجر مناسبين (١٦) .

وقد خرج حسن المعاتى (١٧) من دراسته عن التصنيع والعمران في مدينة الإسكندرية بنتيجة مشابهة مؤداها إلى الهجرة من الريف تمد الصناعة في المدينة بعامل معظمهم في انشط فترات حياتهم فالاعمار الصغيرة اتسب الاعمار للهجرة ويمكن أن نتبين من الدراسات السكانية أن صافى الهجرة إلى القاهرة بالنسبة للذكور في عام ١٩٦٠ اعلى منه بالنسبة للإناث .

ويرجع صبحى عبد الحكيم السبب في زيادة صافى الهجرة للقاهرة بين عامى ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ إلى الظروف المصاحبة للحرب الثانيه كما يرجع السبب في ضحالة الهجرة من ١٩٢٧ : ١٩٣٧ إلى الظروف المصاحبه للكساد العالمى في ذلك الوقت وقد اتضح أن اكثر المحافظات ارسالا للمهاجرين إلى القاهرة المنوفية ثم الغربية والشرقية . أما محافظات الوجه القبلى كاسيوط وسوهاج فالنازحين منها يتجهون إلى محافظة الجيزة أو إلى الإسكندرية والقليوبية .

ويذكر عبد الحكم أن الهجرة الداخلية تسهم في نمو سكان القاهرة بدرجة تكاد تكون ثابتة منذ عام ١٩٢٧ فبينما بلغ معدل الهجرة إلى القاهرة في ١٩١٧ (٢٠%) إلى جملة سكان المدينة ففى عام ١٩٢٧ بلغ المعدل (٢٨,٤%) وفى ١٩٣٧ (٢٦,٢%) وفى ١٩٤٧ (٢٨,٣%) وفى ١٩٦٠ (٢٨,٤%) ولا يجارى القاهرة في جذبها الديموجرافى سوى السويس والجيزة فالسويس هى اشد مناطق الجذب البشرى في الجمهورية عام ١٩٦٠ ، أما الجيزة فقد لوحظ لأول مرة في سنة ١٩٦٠ أن معدل النزوح إليها زاد عن عدد المهاجرين منها بمقدار ٣٢٩٥٩ شخص ، كما أن عامل المسافة distance لعب دورا هاما في جذب القاهرة للمهاجرين من جنوب الدلتا ، فبينما اتجه معظم المهاجرين من محافظة البحيرة على سبيل المثال إلى الإسكندرية فإن معظم المهاجرين يأتون إلى القاهرة من مصر العليا ٣١% بينما نزح من مصر السفلى ٧,٨% من جملة الهجرة الصافية إلى القاهرة فهي اقرب مناطق الجذب البشرى بالنسبة للمهاجرين من الموقع الاول .

وقد كشفت الدراسات الاجتماعية أن القاهرة تستأثر باعداد هائلة من المهاجرين نظرا لانها عاصمة البلاد ، علاوة على كونها مركز صناعى على جانب كبير من الاهمية ومن الملفت للنظر كما اوضح حصن الساعاتى في دراسته عن التصنيع والصران في الإسكندرية أن عامل الطرد الرئيسى الذي يتحكم في الهجرة إلى المدن (وبخاصة القاهرة والإسكندرية) يتمثل في الازدحام الشديد بالمساكن في المناطق الريفيه والذى يتضح في الانخفاض الشديد في مستوى المعيشة بها .

وقد اوضحت الدراسة أن هجرة القرويين إلى المدن ترتبط ارتباطا وثيقا بعدم رضائهم عن الحياة في القرى فضلا عن مغريات المدينة وجذبها .

وتذكر الدراسات أن القاهرة من المحافظات الجاذبة بل انها اكثرها جذباً للمكان ، أما بالنسبة للمحافظات الطاردة فإن النسبة المئوية لصافي الهجرة - بالنقصان - من اسوان في تعداد ١٩١٧ تبلغ ٣,٦ ثم ترتفع هذه النسبة إلى ٩,٣ % في تعداد ١٩٤٧ ، وتقل قليلا في تعداد ١٩٦٠ فتصل إلى ٨,٩% حيث يظل انخفاض النسبة بوجود المشروعات الاتشائية الجديدة في المنطقة والتي استوعبت اعداد ضخمة من الأيدي العاملة من خارج اسوان نفسها كما تبدو المحافظات التي ظلت جاذبة للمهاجرين في التعدادات الخمسة ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ (القاهرة - الإسكندرية - البحر الاحمر - سيناء - السويس) أما المحافظات الطاردة فهي (دمياط - الدقهلية - المنوفية - الفيوم - أسيوط - سوهاج - قنا - اسوان - الصحراء الغربية والجنوبية) (١٨) .

ويقرر تاير سكر Scudder أن الهجرة (النوبية) في المستنيزات تعتبر نموذجا للهجرة الصالية ذات الدافع الاقتصادي .

وقد اتضح من احدى الدراسات التي تعرضت للآثار الاقتصادية والديموجرافية والاجتماعية للهجرة بمحافظة اسوان أن هجرة الذكور إلى خارج المحافظة يصحبها عودة (سنوية) في معظم الاحيان لزيارة الاهل أو الزواج كما تقيم الزوجة في القرية ويتردد المهاجر لزيارتها دوريا (في الغالب) حيث يتضح من بيانات تعداد ١٩٦٠ أن عدد الرجال المتزوجين والبالغ عددهم ٧٣٤٩٤ شخصا يقابلهم ٧٨٥٨٣ اثنى متروجه مما يوضح هجرة الأرواح الذكور ، وأنه إلى جانب الهجرة (الداخلة) إلى المحافظة توجد هجرة (خارجة) من المحافظة كذلك (١٩) .

وقد اتضح من الدراسة الانثروبولوجية للواحات التي تُولف وحدة اجتماعية اقتصادية متماسكة أن حجم العائلات تقلص نتيجة لانفصال الشبان مما أدى إلى ضعف تأثير العائلة علاوة على ضعف التنظيم السياسى الذي يقوم على أساس السن وعلى مبدأ البدنة (٢٠) .

وربما كان التكافل الاجتماعى الذي يربط المهاجر بأهله وعشيرته في القرية واحد من ابرز الآثار الاجتماعية للهجرة النوبية على سبيل المثال ، وتعد (الحوالات البريدية) صورة من صور هذا التكافل وهذه عبارة عن النقود الشهرية التي يرسلها ابناء النوبة يعملون خارج النوبة (سواء في المدن المصرية أو السودانية) إلى نوبيهم المقيمين في النوبة - هذه النقود تعتبر جزءا من النشاط الاقتصادي الرئيسى الذي تقوم عليه حياة النوبيين الاقتصادية بداخل النوبة وفي دراسة محمد رياض عن كروسكو في النوبة القديمة - احدى قرى النوبة - تبين أن أكثر من نصف مجموع سكان القرية قد هاجروا منها إلى السودان (٥٢% من جملة المهاجرين) وإلى مصر (٤٨% من جملتهم) وقد اسهمت الدراسة في حصر الحوالات البريدية والواردة للقرية خلال ١٢ شهرا ومن الطريف أن قيمة الحوالات البريدية الواردة من مصر كانت توازى ٧٥% من جملة المبالغ المرسلة للقرية .

ومن الواضح في احصاء سنة ١٩٧٦ أن المراكز الحضرية الجاذبة تمثلت في القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية والسويس وبورسعيد والاسماعيلية ويعد التيار المتجه إلى القاهرة الكبرى اكبر التيارات حجما وتغذيه تيارات فرعية في معظم المحافظات ما عدا السويس والمحافظات الصحراوية .

أما التيار المتجه للسويس فيغذيه تياران في جنوب الصعيد ومنطقة شرق الدلتا .

وهناك كذلك ثلاث تيارات فرعية أحدها من قنا إلى اسوان والثاني من جنوب الدلتا إلى شمالها والثالث من جنوب الصعيد إلى البحر الأحمر وسيناء .

أما مناطق الطرد الرئيسية فكانت محافظات المنوفية وسوهاج والدقهلية وقنا وإسيوط ، وتحتل محافظة المنوفية المركز الأول كمناطق إرسال للمهاجرين في تعداد سنة ١٩٧٦ بسبب ارتفاع الكثافة السكانية فيها .

وقد ابرز تعداد سنة ١٩٧٦ أن المناطق الحضرية قد استقبلت ٩٠% من جملة المهاجرين بينما استقبل الريف ١٠% تقريبا كما تبرز البيانات انه من مجموع المهاجرين للقاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية سنة ١٩٧٦ وعددهم ٢,٦ مليون نسمة كانت نسبة المهاجرين من المناطق الحضرية إلى هذه المدن ٦٨ % ، والمهاجرين في المناطق الريفية ٣٢ % .

وقد اتضح أن ٦٠,٧ % من جملة المهاجرين في المدن اتجهوا للمناطق الحضرية التابعة للقاهرة الكبرى كما أن ٥٩% من مهاجري الريف اتجهوا إلى ذات الاقليم .

وقد بلغ عدد المهاجرين هجرة داخلية سنة ١٩٧٦ ٣,٦ مليون نسمة اجتذبت القاهرة الكبرى وحدها ٢,١ مليون نسمة بنسبة تصل إلى ٦٠,٢ % من

جملة المهاجرين وهو ما يوضح الثقل النسبي للقاهرة وتوابعها حيث تعتبر محافظات المنوفية الغربية والشرقية والقليوبية في مقدمة محافظات الوجه البحري واسيوط وسوهاج في مقدمة محافظات الوجه القبلي .

وتحتل الجزيرة المرتبة الأولى في استقبال المهاجرين الخارجين من القاهرة فهي الامتداد الطبيعي لمحافظة القاهرة وهو الامر الذي يتضح في التعدادات المختلفة التي تبرز الاهمية التي تحتلها محافظة الجزيرة التي يوجد بها اكبر جامعاتنا والعديد من المؤسسات الهامة فضلا عن الخدمات الصحية والترفيهية والمؤسسات الانتاجية التي تستقر بها (٢١) .

ومنذ حقبة السبعينيات بدأت عملية انشاء المدن الجديدة التي جذبت المهاجرين اليها سواء من داخل العواصم أو حتى من المناطق القريبة منها وكان الهدف منها تخفيف الضغط على المدن الام .

أما المعدلات التي يستعين بها الدارس في موضوع الهجرة فهي :
معدل الهجرة ويعبر معدل الهجرة عن عدد المهاجرين الذين يصلون إلى مكان ما لكل ١٠٠٠ من السكان وفي هذا المكان في سنة معينة .
 - ومعدل الهجرة الداخلية هو حاصل قسمة عدد المهاجرين الوافدين على اجمالي السكان في المنطقة

$$\text{عدد المهاجرين الوافدين} \times ١٠٠٠$$

اجمالي سكان المكان

- وعلى سبيل المثال فان معدل الهجرة الداخلية في السويد ١٩٩١ هو
 ٧١٩×١٠٠٠
 = ١ في الألف

$$٧١٠٢٠٠$$

وفي بعض الدول تلعب الهجرة الداخلية دورا هاما كما هو الحال في بعض بلدان العالم المتقدم والنامي .

- معدل الهجرة الخارجية : معدل الهجرة للخارج هو عدد المهاجرين الذين يغادرون منطقتهم الأصلية لكل ١٠٠٠ من السكان في سنة معينة

$$\frac{\text{أي عدد المهاجرين} \times 1000}{\text{إجمالي السكان في المنطقة الأصلية}}$$

وكان معدل الهجرة الخارجية في قبرص سنة ١٩٩١ ١ لكل ١٠٠٠ من القبارصة ، وفي السنوات الأخيرة حدثت طفرة كبيرة في الهجرة من قبرص إلى أوروبا حيث تقدم نحو مليون شخص يطلب الإقامة في الغرب لاسيما في ألمانيا .
- الهجرة الصافية وهي محصلة عمليتي الهجرة للدخل والخارج لكل ١٠٠٠ أي

$$\frac{\text{عدد المهاجرين الوالدين} - \text{عدد المهاجرين النازحين} \times 1000}{\text{إجمالي السكان}}$$

وإذا تطرقنا أخيرا للنزوح إلى المدن العمرانية الجديدة التي أسستها الدولة لامتناس الفائض السكاني في المدن المزدهمة بالسكان فإن الجدول التالي يمكن أن يوفر لنا بيانات هامة في هذا الشأن (جدول رقم ٣١) .

جدول رقم (٣١)

عدد السكان في المدن العمرانية الجديدة

طبقا للنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ مقارنة بنتائج تعداد ١٩٨٦

م	المحافظة	المدينة	عدد السكان ١٩٩٦			عدد السكان ١٩٨٦
			ذكور	إناث	جملة	
١	القاهرة	الامل	١٧٧٢٥	١٧٠٩٤	٣٤٨١٩	--
		القاهرة الجديدة	١٢٣	١٢٥	٢٤٨	--
		مدينة بدر	٣٣٤٧٧	٣٢٣٨٨	٦٥٨٦٥	٢٤١٠٦
		مدينة ١٥ مايو	--	--	--	--
		مدينة الشروق	--	--	--	--
		مدينة السلام	١٨٦٨٧٩	١٧٩٤٣٨	٣٦٦٣١٧	١٣٩٠٧٧
٢	الإسكندرية	الجملة	٢٣٨٢٠٤	٢٢٩٠٤٥	٤٦٧٢٤٩	١٦٣١٨٣
		مدينة برج العرب الجديدة	٣٩٧٢	٣٠٨٣	٧٠٥٥	--
		دمياط الجديدة	٣٩١٧	٢٦٠٠	٦٥١٧	٧٠
		مدينة الصالحية الجديدة	٤٤٧٩	٣٦٥٤	٨١٣٣	٤٦٤
		مدينة العاشر من رمضان	٢٦٩٣٨	٢٠٩٠١	٤٧٨٣٩	٨٥٠٩
		الجملة	٣١٤١٧	٢٤٥٥٥	٥٥٩٧٢	٨٩٧٣
٥	القليوبية	مدينة العور	٥١٩	٤٧٢	٩٩١	١٠٣٧

[تابع] عدد السكان في المدن المصرية الجديدة

طبقا للنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ مقارنا بنتائج تعداد ١٩٨٦

٢	المحافظة	المدينة	عدد السكان ١٩٩٦			عدد السكان ١٩٨٦
			نكور	إثاث	جملة	
٦	المنوفية	مدينة السادات :	٩٢٣٠	٧٠٨٢	١٦١٢	
		المدينة السكنية				
		المزارع	١٧٠٥	١١٩٢	٢٨٩٧	
		الجملة	١٠٩٣٥	٨٢٧٤	١٩٢٠٩	٦٦٩
٧	البحيرة	غرب النوبارية	١٢٨٦٥	١٣٠٥٩	٢٥٩٢٤	٢٥٧٥٤
٨	الجيزة	مدينة ٦ أكتوبر	١٩٩٧٧	١٥٥٠٠	٣٥٤٧٧	٥٢٨
٩	بنى سويف	مدينة بنى سويف الجديدة	٧٤	١٢٩	٢٠٣	-
١٠	المنيا	مدينة المنيا الجديدة	٦٨	-	٦٨	-
		جملة الجمهورية	٣٢١٩٤٨	٢٩٦٧١٧	٦١٨٦٦٥	٢٠٠٢١٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة - التعداد العام للسكان والإسكان سنة ١٩٩٦
ويوضح الجدول السابق أن السكان ١٩٩٦ قد بلغوا بهذه المدن نحو
٦١٩ ألف نسمة بالمقارنة بـ ٢٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٦ وأن المدن الجديدة في
محافظة القاهرة تتفوق على غيرها ٤٦٧ ألف نسمة مقارنته بـ ١٥٢ لباقي
الجمهورية غير أن هذه الأرقام مازالت لا تحقق الهدف المرجو منها حتى الآن .

[[المصادر]]

- [١] عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي - دراسات في علم السكان - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧ ص ٦٦ : ص ٧٣ .
- [٢] يسرى الجوهري - مبادئ جغرافية السكان - دار الطلبة العرب - بيروت - ١٩٦٩ - ص ١٨٩ : ص ٢١٠ .
- [٣] محمد السيد غلاب ، محمد صبحي عبد الحكيم - السكان - مكتبة الانجلو - القاهرة - ١٩٦٣ - ص ١٦٣ .
- [٤] جورج - ألفروق الريفيّة الحضريّة في محمد الجوهري واخرون (محررون) ميادين علم الاجتماع - دار المعارف القاهرة - ١٩٧٠ - ص ١٣٨ : ص ١٥١ .
- [٥] وارين تومسون ودافيد لويس - مشكلات السكان ترجمة راشد البراوي - مكتبة الانجلو - القاهرة ١٩٦٨ ص ٧٤١ : ص ٧٥٩ .
- [٦] محمد السيد غلاب وصبحي عبد الحكيم - المصدر السابق ص ١٢٠ : ص ١٤٥ .
- [٧] محمد عاطف غيث - دراسات انسانية واجتماعية - ١٩٦٥ ص ١١٩ : ص ١٥٢ .
- [٨] فاروق العادلي - الاتجاهات المعاصرة في الانثروبولوجيا الاجتماعية - المجلة الاجتماعية القومية - العدد الثاني ص ٢٤٣ .
- [٩] عبد الحميد لطفي وحسن الساعاتي - المصدر السابق ص ١٠٧ : ص ١٠٩ .

- [١٠] جورج وباركلى - أساليب تحليل البيانات السكانية - ترجمه سيد زغلول واخرون - القاهرة ١٩٦٨ ص ٣٧١ : ص ٣٨٢ .
- [١١] محمد عاطف غيث - المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٥ ص ٩٧ : ص ١١٢ .
- [١٢] الجهاز المركزى للتعبئة - الملاح الرئيسية لحركة الهجرة المؤقتة للمصريين في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧ . وانظر الجهاز المركزى للتعبئة - الهجرة الخارجية خلال ١٩٧٩ / ١٩٨٠ .
- [١٣] محمود عبد الفضيل - تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية سنة ١٩٨٣ - الفصل الأول . وانظر كذلك ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل انتقال العمالة العربية - بيروت - ١٩٨٣ .
- [١٤] محمود عبد الفضيل - النفط والجودة العربية - القاهرة - ١٩٨٢ - الفصل الثانى والفصل الثالث . وانظر كذلك الجهاز المركزى للتعبئة - عبد الرحيم شلبى - المؤتمر الاقليمى للتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية - القاهرة - ١٩٨٨ .
- [١٥] الجهاز المركزى للتعبئة - الهجرة الخارجية كظاهرة سكانية - القاهرة - ١٩٩٤ ص ١٠ : ص ٦٩ .
- [١٦] مجدى محمد شرع - دراسة توزيع صافى الهجرة القاهرة - المركز الديموجرافى لشمال افريقيا - القاهرة ١٩٦٤ .
- [١٧] التصنيع والعران - القاهرة - ١٩٥٨ ص ٢٣٧ .

[١٨] فهمى حسن وعلى سيد احمد - القاهرة سكانا وامكانا المركز

الديموجرافى لشمال أفريقيا - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ١١ : ص ٢٣ .

[١٩] ركابى عبد الله قاسم - الآثار الاقتصادية والديموجرافية للهجرة بمحافظة

اسوان - المركز الديموجرافى لشمال أفريقيا - القاهرة ١٩٦٤ ص ٩ :
ص ١٦ .

[٢٠] احمد ابو زيد - البناء الاجتماعى ج ٢ - الكتاب العربى - القاهرة ١٩٦٧

ص ٧٧ .

[٢١] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - المسح الاجتماعى

الشامل للمجتمع المصرى - ٥٢ - ١٩٨٠ - القاهرة ١٩٨٥ ص ٥٧ :
ص ٧٣ .



الفصل التاسع

تنظيم الأسرة

تعد قضية تنظيم الأسرة من القضايا الهامة التي يشغل بها علماء السكان ، ويشير Birth Control إلى عملية الحد من النسل وانجاب الأطفال •

أما تنظيم الأسرة الذي يشار إليه بالمصطلح الانجليزي Family planning فهو انجاب الأطفال بصورة منظمة على فترات متباعدة مع مراعاة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للأسرة ، كما يشار اليه بالمصطلح Planning familial •

وتنظيم الأسرة يتضمن معنى التحديد بمعنى عدم ترك ولادة الأطفال عرضة للصدفة وبهذا المعنى فانه لا علاقة للمصطلح بالنظرية المالتسية الجديدة الخاصة بالتضخم السكاني بل هناك بالنسبة لكل اسرة حدا اقصى من الأطفال لا يمكن تجاوزه إلا على حساب توازنها الاقتصادي والاجتماعي والنفسي ايضا ولذا تعتبر وسيلة الدعاية لتنظيم الأسرة مجدية إذا التزمت بتبصير الناس بالظروف الاجتماعية - الاقتصادية وإذا توفر لمن يقومون بالعمل فيها البيانات الدقيقة عن المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية - الثقافية - الجنسية الخاصة بالسكان المراد اقناعهم ، ويمكن أن تقوم مراكز تنظيم الأسرة بدورها في هذا الشأن غير أن مهمتها ليست بالمهمة الهينة إذ ينبغي على فريق الاطباء والباحثين الاجتماعيين والنفسيين اقناع الأسرة الزواجية (الزوج والزوجة) ، ولذلك ينبغي معالجة كل اسرة بطريقة خاصة وكلما امكن التعرف على ظروفها وتقوية الروابط بين فريق العمل الأسرة كلما كانت النتائج افضل •

ومما لا شك فيه أن تنظيم الأسرة يخضع الزيادة السكانية غير المخططة في العصر الحديث للتنظيم وهو يمثل بدوره دفعة غير مباشرة لعجلة التنمية الاجتماعية . فقد استشعرت العديد من الحكومات خطورة الزيادة السكانية تلك التي عبر عنها أربعة من ثمانية من الفائزين بجائزة نوبل إذ ذكروا حين سئلوا عما يواجهه العالم من أخطار أن الازدحام السكاني هو اعظم هذه الأخطار ومن اهم النتائج لذلك أن اهتمت غالبية الحكومات بتنفيذ برامج تنظيم الأسرة وإن ارتبط هذا الاهتمام بزيادة معدل التطعيم ، وازدياد الرعاية الصحية ، واشتغال المرأة وارتفاع متوسط الدخل .

وتنظيم الأسرة هو في نهاية الامر احد مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل انه كذلك احد اثارها .

وقد بدأت بلدان العالم الثالث تتجه إلى تنظيم الأسرة باعتباره الاسلوب الأمثل للحد من معدلات المواليد المرتفعة وفي جنوب أفريقيا ومصر وتونس توجد برامج حكومية لتنظيم الأسرة وفي الصين واليابان توجد برامج - نشيطة - كذلك ، وتعتبر الهند الآن من أكثر الدول التي تخصص ميزانيات لبرنامج تنظيم الأسرة ، وفي ماليزيا بدأ برنامجا حكوميا لمواجهة المشكلة السكانية منذ عام ١٩٦٦ ، كما بدأ انشاء وحدات تنظيم الأسرة في كوريا الجنوبية منذ ١٩٦٣ أما في باكستان فقد كان حجم المبالغ المخصصة للمشروع نحو ٠٠ مليون دولار في الستينيات وازداد بعد ذلك إلى ٧٥ مليون دولار (١) .

ولقد تطرف العالم الغربي في ممارسة وسائل منع الحمل خلال المائة عاما الماضية بالدرجة التي اثر بها تأثيرا واضحا على نمو السكان ، ولقد وصل

الامر ببعض بلدان غرب أوروبا أن أصبحت فيه زيادة المواليد على الوفيات
طقيفة جدا ، وهكذا انخفضت الزيادة الطبيعية بصورة ملحوظة في غرب أوروبا
كما حدث في النمسا وفرنسا في بعض السنوات التي ارتفعت فيها معدلات الوفيات
على المواليد خلال الثلاثينيات من هذا القرن .

وفي إنجلترا انخفض متوسط عدد المواليد من ٧ أطفال في منتصف
القرن التاسع عشر إلى ٣ أطفال في بداية هذا القرن ثم إلى طفل أو اثنين بعد
الحرب الأولى بالنمسة للأسرة .

ومعظم هذه البلدان قد أقدمت على سياسة تنظيم الأسرة منذ وقت مبكر
مما أدى إلى الاضطراب المستمر لمن يستخدمون وسائل ضبط النسل فقد ارتفعت
النسبة في إنجلترا على سبيل المثال من ٤٠% خلال فترة الحرب الأولى إلى
٦٦% في نهاية الثلاثينيات بين المتزوجين ، ولقد أوضح احد البحوث التي
اجريت في الولايات المتحدة الامريكية في نهاية الثلاثينيات أن ممارسة وسائل
منع الحمل تعمل على خفض المواليد بنسب تتراوح بين ٨٤% بين الثريات ،
٥٥% بين الفقيرات ، ٢٤% بين الفقيرات جدا وهذه النتائج قد تأكدت نتيجة
للعديد من الابحاث الأخرى التي اجريت في بلدان مختلفة .

وبرهنت على أن ممارسة هذه الوسائل ليست عملية ميكانيكية بل انها
تكتسب معانها الاجتماعي من استخدامها بشكل متسع في المجتمع ، ويزداد
الاهتمام بها بارتفاع متوسط دخل الفرد (في المجتمع) كما انها تزكاد انتشارا
بين الطبقات الثرية ، أكثر من الطبقة الفقيرة وبين الزوجات المتعلمات عنها بين
غير المتعلمات ، ففي دراسة اجريت في الولايات المتحدة اتضح أن ٨٤% من

الزوجات المتعلمات تعليمًا جامعيًا يمارسن وسيلة من وسائل ضبط النسل وإن ٧٩% ممن يزيد دخل أزواجهن عن ٦٠٠٠ دولار يمارسن تنظيم الأسرة بالمقارنة بـ ٥٨ % ممن تقل دخول أزواجهن عن ٣٠٠٠ دولار .

وقد أوضحت الدراسات التي تناولت ظاهرة تنظيم الأسرة في المجتمع المصري أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة أدى ذلك إلى تفكيرها في تنظيم نسلها كما أن ارتفاع مستواها الاقتصادي والاجتماعي من العوامل المساعدة على ذلك (٢) .

كما أوضحت الدراسات أن هناك ارتباطًا إيجابيًا وطرديا بين المستوى التعليمي المرتفع وتعليم المرأة وخاصة اشتغالها وعمرها وبين تنظيم النسل ، وقد أوضحت الدراسات السكانية أن نحو ١٧ % من مجموع السيدات المتزوجات يقمن بتنظيم النسل باستخدام الوسائل الحديثة لمنع الحمل في مرفق الوقت الحاضر .

وتتميز السياسات المنفذة لتنظيم الأسرة بالتصافر بين الجهود الذاتية والحكومية في هذا المجال نتيجة لادراك الجهات المعنية بالتأثير الخطير للزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ازداد الاهتمام بإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية في مجال السكان حيث ازداد الاقتناع بالتأثير الخطير الذي يمارسه النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما العقبات العامة التي تواجه برامج تنظيم الأسرة فتتمثل في القيم والمعتقدات التقليدية التي ترفض فكرة التنظيم وتمجد عملية الانجاب بالنسبة

للأسرة أو العصبية والدولة كما أن العقبة الثانية تتمثل في تفسير بعض رجال الدين للشريعة الدينية بصورة يفهم منها معارضتها لعملية التنظيم .

أما العقبات الأخرى فتتمثل في نقص الإمكانيات الطبية من أطباء ومعدات هذا إلى جانب العقبات الإدارية من دعاية وبرامج اعلامية وغيرها مع نقص الأيدي المدربة على تنفيذ البرامج بصورة جديده (٢) .

[١] وسائل منع الحمل : Contraceptives

وهي الوسائل التي تستخدم عادة بقصد عدم الاجاب كما يشمل الوسائل التي تمنع التبويض Protection against pregnancy للتحكم في الاخصاب سواء كانت وسائل صناعية أو غير صناعية (شعبية) .

ومن الجلى انه قد شاعت بعض وسائل منع الحمل لدى الشعوب المصرية والصينية واليابانية والرومانية . أما البدايات الحديثه فسترجع إلى ما نشره فرانسيس بليت الانجليزى عام ١٨٢٣ في مؤلفه " ايضاح وبراهين مبدأ السكان " ويتضمن حق الأسرة الفقيرة في ضبط نسلها ومن بعده نولتون في كتابه " ثمار الفلسفة " .

وقد قام وايلد عام ١٨٣٨ باختراع اللولب الواقى مما احدث ثورة في وسائل منع الحمل ، وفي العام نفسه ادخل جالتون - احد تلاميذ دارون - لأول مرة مصطلح تحسين النمل حيث يستبدل الانتقاء الطبيعى بمراعاة قواعد الصحة والطاقة وقوة الشخصية ، ، الخ ، لتحسين وتطوير الصفات الإنسانية .

وفى عام ١٨٧٨ افتتحت هولندا أول عيادة طبية لتعقيم استخدام وسائل منع الحمل بينما اصدرت الولايات المتحدة سنة ١٨٧٠ قانونا يحظر انتشار وسائل منع الحمل (قانون كومستوك) كما ظلت الكنيسة الكاثوليكية تعارض بشدة استخدام هذه الوسائل التي بدت في نظرها عملا مضادا للطبيعة وبالتالي يخالف ارادة الله .

وفى جزيرة " ياب " التي تقع في المحيط الهادى كان النساء يسخرون من موانع الحمل (الانجليزية) التي ادخلها اليابانيون وكن يلجأن في الوقت نفسه إلى الإجهاض لان النساء لا يردن أن ينجبن قبل بلوغ سن الثلاثين أما الفترة التي تسبق ذلك ، فيعتبرونها فترة شبابهن المبكر التي جرى العرف على لا تتشغل النساء فيها باعباء الولادة .

ومن بين الوسائل المستخدمة لمنع الحمل في مصر والكثير من دول العالم الثالث ما يعرف باسم فترة الامان ، واطالة فترة الرضاعة ، والولب والتعقيم والاقراص فضلا عن الوسائل (الشعبية) المتداولة .

[ب] الوسائل المستخدمة لمنع الانجاب (الإجهاض) :

يعرض الإجهاض طبيبا بانه انتهاء الحمل قبل الاسبوع الثامن والعشرين أي في السبعة الاشهر الأولى من بداية الحمل أو خلال الستة اشهر الأولى فقط بدلا من سبعة .

وينقسم الاجهاض بدوره الى :

[١] الإجهاض نتيجة لظروف مرضيه تتعلق بالام أو الجنين .

[٢] الإجهاض العمدى : ويعرف بأنه اخراج الحمل من الرحم في غير

موعده الطبيعى عمدا وبلا ضرورة وبأى وسيلة من الوسائل .

وتبيح بعض الدول الإجهاض بينما تحرم بعض الدول الإجهاض تحريما تاما وبدون استثناءات كبوليفيا وكولومبيا ، والفلبين وهناك مجموعة أخرى من البلدان التي تستثنى فيها بعض حالات لأنقاذ ألام أو حالات الحمل السفاح كمصر وإيران .

وهناك تقدير عفوى يوضح انه في كل سنة في السبعينيات كانت تحدث أكثر من ٣٥ مليون حالة إجهاض عمدى (شرعى وغير شرعى) منها نحو ٦ مليون بالاتحاد السوفيتي ، ٥ مليون حالة سنويا في الصين ، ٢ مليون حالة لليابان ، ٥ مليون للهند ، وفى ألمانيا حوالي ٢ مليون ، مع اننا نعتقد أن الرقم الفعلي لمن يمارسن الإجهاض سنويا كان يزيد عن هذا الرقم المعن (٤) .

ممارسة تنظيم الأسرة في العالم :

مما لا شك فيه أن العمل في مجال تنظيم الأسرة يستلزم تكاتف جهود الخبراء في مجال الخدمة الاجتماعية والارشاد النفسى وجهود الأطباء في مجالات الطب النساء والأطفال والعقم والطب العقلى والنفسى ، وهكذا تتحول مراكز تنظيم الأسرة إلى مراكز للتخطيط الأسري ، ومن ناحية أخرى فإن الحملات الدعائية لتنظيم الأسرة تعد غير كافية إذ لابد من تنمية الصلة الشخصيه بين فريق العمل من جهة والارواح والزيجات الذين يستمرون في تجاهل استخدام وسائل ضبط النسل من جهة أخرى للتعرض على الدوافع التي تجعلهم يتخذون هذا الموقف

فمن المعروف انه حتى وقت قريب كانت هذه المسألة يتم بحثها سرا مع الأفراد
المعنيين في الهند على سبيل المثال .

وقد أوضحت الدراسات أن ممارسة أساليب منع الحمل تنتشر في جميع
انحاء العالم دون استثناء ففي أوروبا يعتمد اساسا على الإجهاض - سواء
القانوني أو غير القانوني - ويلي ذلك " الحبوب " أما في أسيا فإن الوسيلة
الأساسية هي " اللولب " ثم التعقيم واخيرا الحبوب وفي نهاية الستينيات قدرت
عدد حالات الاجهاض في العالم بحوالي ٣٠ مليون حالة وقدّر عدد من يستخدمون
الوسائل (الصناعية) الأخرى بحوالي ٢٥ مليون حالة هذا بخلاف طرق منع
الحمل (غير الصناعية) مع اننا نعتقد أن هذه الأرقام أقل بكثير من المعدلات
الفعلية التي تمارس هذه الوسائل في عالم اليوم .

استخدام وسائل منع الحمل في مصر :

بالرغم من أن وسائل منع الحمل كانت معروفة في العصر الفرعوني إلا
أن البداية الحقيقية المنتظمة كانت في عام ١٩٣٧ حين طلبت الجمعية الطبية من
دار الافتاء معرفة رأى الدين في هذه المسألة واجابت الدار بانـه لا مانع من
استخدام وسيلة مأمونة في حالة العجز عن التربيّة أو الخوف على صحة الزوجة
، وفي عام ١٩٥٤ ازداد اهتمام الدولة بهذه القضية فتأسست جمعية المسائل
السكانية " وتأسس عام ١٩٦٥ المجلس الاعلى لتنظيم الأسرة وبينما تعرّث هذه
الدعوة لظروف حرب ١٩٦٧ فإن المجلس ما لبث أن امتد بخدماته حتى بلغ عدد
وحدات تنظيم الأسرة سنة ١٩٨٠ نحو ٣٧٠٠ وحدة إلى جانب ٣٥٠٠ صيدلية
بل أن الدولة قد تبنت سنة ١٩٧٢ أول مياضية قومية لتنظيم الأسرة كما تأسست

عام ١٩٧٩ لجنة عليا للاعلام المكافي كما يعبر الجدول التالي عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة سنة ٢٠٠١ في مجموعة من دول العالم .

جدول رقم (٣٢)

استخدام النساء وسائل تنظيم الاسره

في مجموعه من دول العالم سنة ٢٠٠١

البلد	%	البلد	%
ايطاليا	٩١	مالاوى	٢٣
الصين	٨٤	رواندا	٢١
اسبانيا	٨٠	هايتى	١٨
كوريا الجنوبية	٧٩	اوغندا	١٥
البرازيل	٧٧	اثيوبيا	١٠
نيوزيلاند	٧٥	ارتريا	٨
فرنسا	٧٥	موزامبيق	٦
كوستاريكا	٧٥	غينيا	٦
كندا	٧٥	نيجيريا	٦
تايلاند	٧٢	تشاد	٤
كوبا	٧٠	افغانستان	٢
روسيا	٦٧	انجولا	١

المصدر : Aword of Difference pop. Action plan . 2001

يتضح لنا من هذا الجدول أن هناك فجوة بين الدول التي ترتفع فيها نسبة السيدات المستخدمات لوسائل منع الحمل وتلك التي تقل فيها هذه النسبة :

ولا يمكن الفرق في توفير الوسائل بل أن الفرق يتمثل اساسا في اختلاف انساق القيم في المجموعة الأولى (باستثناء الصين حيث يتم اجبار السكان على استخدام هذه الوسائل) عنها في المجموعة الثانية .

وباستثناء بعض الدول التي ينخفض فيها الدخل مقارنة بجاراتها مثل كوبا وتايلاند والبرازيل وكوريا الجنوبية فإن معظم الدول التي ترتفع فيها معدلات استخدام وسائل منع الحمل تتمم بمستوى معيشى طيب وتزداد فيها معدلات تطعيم واشتغال المرأة .

والملفت للنظر أن معظم الدول التي تنخفض فيها الممارسة كاندولاف وأفغانستان وتشاد هي من الدول الفقيرة التي تسود فيها القيم التقليدية التي تقف عائقا في سبيل التنمية وتنخفض فيها مكانة الانثى ويزداد فيها الاعتداد بالعصبية والغزو بينما يتاح للرجل فيها الزواج باكثر من زوجة .

كما يعبر الجدول التالى رقم (٣٣) معدل انتشار وسائل منع الحمل في المجتمع المصري سنة ١٩٩٥ .

جدول رقم (٣٣)

معدل انتشار وسائل منع الحمل سنة ١٩٩٥ في مصر

المنطقة	%
المحافظات الحضرية	٥٨,١
الوجه البحري	٥٥,٤
حضر	٥٩,١
ريف	٥٣,٨
الوجه القبلي	٣٢,١
حضر	٤٩,٩
ريف	٢٤
محافظات الحدود	٤٤
اجمالي الحضر	٥٦,٤
اجمالي الريف	٤٠,٥
الإجمالي	٤٧,٩

المصدر : تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦ - ص ١٥٥

ويتضح من هذا الجدول أن حضر الوجه البحري وحضر المحافظات قد حققا أعلى نسب الانتشار لوسائل منع الحمل ٥٩,١ ، ٥٨,١ على التوالي وإن الوجه القبلي قد حقق أقل نسب الممارسة ٣٢,١ % ويعد ريف الوجه القبلي الأقل نمبه إذ تصل إلى ٢٤% فقط .

ومن الواضح هنا أن المناطق الحضرية تستحوذ على اعلى النسب حيث يزداد الوعي وتزداد مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل وفي اوجه النشاط الاجتماعي والثقافى والاسهام في الجمعيات الاهليه والاندية والانشطة العامه . وهذا يعنى أن تعليم الانثى وعملها خارج المنزل ووعيها وسياده المناخ الديموقراطى داخل المنزل يؤدى إلى الاتفاق على تنظيم انجاب الأطفال وحساب التكلفة المرتبطة بالابناء قبل التفكير في الحمل والولادة .

جدول رقم (٣٤)

المقارنه بين الميديات المتزوجات

والممارسات لوسائل منع الحمل سنة ١٩٨٨ / ١٩٩٢

١٩٩٢	١٩٨٨	المحافظة
٥٩,١	٥٦	المحافظات الحضرية
٥٨,١	٥٨,٩	القاهرة
٦٢,١	٥١,٦	الإسكندرية
٦٠,٥	٤٨,٢	بورسعيد
٥٧,٣	٥٠,٣	السويس
٥٣,٥	٤١,٢	الوجه البحري
٥٣,٤	٥٤,١	دمياط
٥٢,٨	٤١,٣	الدقهلية
٤٩,٢	٣٥,٢	الشرقية
٥٧,٩	٤٢,٣	القليوبية
٤٧,٢	٤١,٧	كفر الشيخ
١٩٩٢	١٩٩٨	المحافظة

٥٥,٩	٥٠,١	الغربية
٥٥,٧	٤٣,٩	المنوفية
٥٤,٧	٣٢,٥	البحيرة
٥٠,٢	٤٣,٤	الاسماعيلية
٣١,٤	٢٢,١	الوجه القبلي
٤٩,٩	٥٤,٧	الجيزة
٢٩,٢	١٥,٣	بنى سويف
٣٣,٣	٢٠,٢	الفيوم
٢١,٩	١٦,٦	المنيا
٢٨,٢	١٢,٧	أسيوط
١٩,٨	١٦,٢	سوهاج
٢٤,٧	١٢,٢	قنا
٣١,٩	١٨,٦	اسوان
٤٧,١	٣٧,٨	الإجمالي

المصدر :: المسح السكاني الصحي مصر ١٩٩٢ ، اصدار المجلس القومى

للسكان معهد تطوير الموارد (ماكرو) مارس ١٩٩٣ ، ص ٣٧ .

ومن الواضح هنا ارتفاع النسبة سنة ١٩٩٢ مقارنة بسنة ١٩٨٨ من

٣٧,٨ % إلى ٤٧,١ مما يعنى أن الاتجاهات والقيم اصبحت في مصلحة التنظيم

وبخاصة في المناطق الحضرية .

(*) تنظيم الأسرة في مصر :

الوعى - الممارسة :

من المعروف أن الاتجاه نحو تنظيم الأسرة يقصد به معرفة رأى الناس في التنظيم كما أن المقصود بالوعى بتنظيم الأسرة هو ادراك الإنسان لماهية التنظيم في ضوء الظروف والاضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يحياها ويعيش فيها الإنسان واسرته وفى إطار البيئة الاجتماعية والنظم الاجتماعية القائمة ، إذ يختلف الموقف من التنظيم باختلاف الخصائص الإنسانية كالسن ، والنوع ، والمهنة ، والمستوى التعليمى ، والوضع الطبقي ، ونوع المهنة ، وغيرها من الخصائص كما أن التنظيم هو نتاج لخصوصية الزمان والمكان والمناخ الاجتماعي والثقافي الذي يعيش في ظله الإنسان .

ومن المعروف أن الوعي بالمسألة السكانية والوعى بقضية تنظيم الأسرة يعكس وعياً بالوجود الاجتماعي (بكل تنوعه) وبدور التخطيط الأسري والاجتماعي في القضية السكانية ، وهو بدوره انعكاس لطبيعة العلاقات داخل النظام الأسري في المجتمع وبموقع الأسرة في البناء الاجتماعي برمته ، وبعبارة أخرى فالوعى والادراك هنا يعكس الوضع الطبقي والخصائص العصرية والتنوعية ، والتعليمية والمهنية والثقافية التي تعيش في ظلها الأسرة ووجودها الاجتماعي ، كما يعبر الاختلاف بين الوعي بأهمية التنظيم وممارسته عن اتساع الفجوة بين الإدراك والعقل .. بين القول والعمل .. بين الواجب والواقع .

(*) قام بهذه الدراسة - ثروت اسحق - فى دراسات سكانية - المجلد ١٥ - العدد ٧٧ -

يناير / مارس ١٩٩٣ .

أما الممارسة فهي استخدام وسائل منع الحمل بقصد تنظيم عملية
الإنجاب بصورة فعّية بالنظر إلى امكانيات الأسرة والظروف الاجتماعية القائمة .

١ - أهمية الدراسة المعروضة :

يشير تنظيم الأسرة إذا إلى أن لكل أسرة حدا أقصى من الأطفال لا يمكن
تجاوزه إلا على حساب امكانياتها الاقتصادية - الاجتماعية - الجسدية - والنفسية
، ولذا يعتبر ادراك المسألة السكانية والوعي بقضية تنظيم الأسرة ضروريا إذا
تضمن ذلك تهيئ الناس بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الثقافية والجنسية
الخاصة بالسكان (المراد اقناعهم) ومن هذا المنطلق تصبح وظيفة التخطيط
السكاني Population planning التحكم الواعي في حجم وتوزيع وخصائص
السكان - في ضوء دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع - مع
الاهتمام بالتعليم ، وتوفير فرص العمل (لاسيما للآث) ، وزيادة فاعلية
المشاركة السياسية والاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، ومد مظلة التأمينات
الاجتماعية للشرائح الفقيرة ، وكفالة حقوق الطفل والقضاء على التفاوت بين
الطبقات (٥) .

(٥) في سنة ١٩٧٠ بلغ عدد سكان الكرة الأرضية ٣,٥ بليون نسمة غير أن الإنسان
سيضيف ٣,٥ بليون أخرى حتى سنة ٥٠٠٢ ومعظم الزيادة من نصيب العالم الثالث
وحده ، أما العالم العربي فقد ارتفع حجم سكانه من ١٦٧ مليون نسمة سنة ١٩٨١ إلى
ما يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة في مطلع التسعينيات . ومعظم الزيادة السكانية هي من
نصيب الدول العربية الفقيرة كالموستان والصومال وجيبوتي واليمن وغيرها .

وقد قفز عدد سكان مصر من ٣٥ مليون نسمة سنة ١٩٧٣ إلى ٤٩ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ ثم إلى ٥٦ مليون نسمة سنة ١٩٩٠ أي أن حجم السكان قد ازداد نحو ٢١ مليون نسمة في ١٧ عاما فقط .

ومع أن البعض يعتبرون المسألة السكانية في مصر قضية وليست مشكلة وان هذه القضية أن هي إلا نتيجة للمشكلات الاقتصادية والتفاوت في توزيع الدخل إلا أن البعض الآخر يعول على أن نسق القيم في بلدان العالم الثالث - ومن بينها مصر - يشجع على ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية التي تبلغ من ٣٠ إلى ٣٥ في الألف في بعض البلدان العربية كسوريا والاردن وغيرها ، ومن ٢٠ : ٢٥ في الألف في مصر .

والملفت للنظر أن نتيجة الحروب التي اجتازتها مصر منذ نهاية الاربعينيات والتخبط في السياسات الاجتماعية - الاقتصادية ازداد حجم الدين كما أن هذا العجز الجارى في ميزان المدفوعات ظل يثقل كاهل المجتمع بالالتزامات ويدفع المجتمع لطلب المزيد من القروض ، ومن هناك تبدو الحاجة ماسة لربط المسألة السكانية بالمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية مما يدعم الجهود المبذولة لتخفيض معدل المواليد والوصول بعدد السكان إلى الحد الذي يسهل توظيفه لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

والواقع انه مع أن القضية السكانية لا تتحول إلى مشكلة إلا في ظل تخلف البنية الاجتماعية - الاقتصادية وتدنى البنية الأساسية والتضارب والقصور في السياسة الاجتماعية بصفة عامة والسكانية بصفة خاصة فانها واحدة من ابرز التحديات الاجتماعية نتيجة لانخفاض الناتج المحلى .

٢ - إشكالية الدراسة الراهنة :

خلال سنة ١٩٨٩ قامت مؤسسة اليونسكو بتكليف قسم طب المجتمع والبيئة بكلية الطب - جامعة عين شمس - بإجراء دراسة عن ظاهرة تنظيـم الأمرة في المجتمع المصري ، وقد شرف الباحث بالمشاركة مع اعضاء هيئة التدريس بقسم طب المجتمع في اعداد الاطار التصوري والاجراءات المنهجية للدراسة ، ما شرف بمهمة الاعداد للعمل الميداني وتدريب الباحثين والمشاركة في الاشراف على مراحلها المختلفة ، وتدريب فريق البحث الميداني المكون من بعض المعيدين والمدرسين الماعدين بقسم الاجتماع ومعهد الدراسات والبحوث البيئية وكلية الطب بجامعة عين شمس فضلا عن ثلاثة من الاخصائيين الاجتماعيين الذين تم تدريبهم وشاركوا في تطبيق استمارة المقابلة (*) .

وقد بلغ عدد الباحثين اثني عشر باحثا اختيروا بعناية بهدف تجربة صحيفة الاستبيان وتطبيقها في محافظتين من المحافظات الريفية - الحضرية ، هما محافظتي المنيا والقليوبية في صيف ١٩٩٠ .

ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن الاتجاهات المتعلقة بتنظيم الأسرة ، وعن معدل الممارسة في ريف وحضر الوجهين القبلي والبحري ودراسة العلاقة بين الوعي والممارسة مع تحليل ابعاد الفجوة القائمة بين الوعي والممارسة أن وجدت .

(*) يود الباحث هنا أن يعبر عن شكره وتقديره للدور الذي قام به الاستاذ الدكتور / ماهر مهران والجهد الذي قام به السيد / الدكتور / محمد الديك - ممثل اليونسكو لاتمام هذه الدراسة .

والواقع أن وجود هوه بين المعرفة والممارسة تشكل مشكلة حقيقية في

المجتمع .

كما أن هناك هوه مماثلة بين الوجه القبلي والوجه البحري تكشف عن اختلاف الوعي بين صعيد مصر والوجه البحري ويعنى ذلك أن ادراك الوجود الاجتماعي وما يرتبط به من وعى يختلف نتيجة لتخلف البنية في الوجه القبلي نظرا لحرمان هذه المناطق من ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذا قورنت بالوجه البحري .

أما الهوه بين الريف والحضر فتمثل مشكلة أخرى لا يجوز التهوين منها فالقرية المحرومة من الخدمات والتي يعاني سكانها من تدنى أساليب الإنتاج تجسد مشاكل الفقر والاميه وتدنى الخصائص الاجتماعية للسكان فيها .

وتنهض دراستنا - كما ذكرنا - على تصور اساسى مؤداه أن الوعي يتأثر تماما بالوجود الاجتماعي وان الادراك المتصل بالمسألة السكانية يتصل بالشروط البيئية والاوزاع المادية التي يعيش في ظلها الناس كأوضاعهم الطبقيّة مهنتهم ومستواهم التعليمي والمنطقة التي نشأوا فيها - ريفيّة كانت ام حضرية - والتي تؤثر فيهم .

وهناك عدة تساؤلات تثيرها الدراسة الراهنة من بينها :

١ - ماهى الأبعاد المتطقة بتنظيم الأسرة في المجتمع المصري ؟

- ٢ - هل هناك فجوة بين الوعي بالمسألة السكانية وبأهمية تنظيم الأسرة في مصر وبين الاستخدام الفعلي لاساليب منع الحمل ؟
- ٣ - هل هناك فرق بين الموافقة وممارسة تنظيم الأسرة على مستوى :
- أ [الأزواج والزوجات في الأسرة .
 - ب [الوجهين القبلي والبحري .
 - ج [المناطق الريفية والحضرية .
 - د [حقبتى السبعينيات والتسعينيات .

♦ المجال الزمني : بدأ الاعداد لمشروع الدراسة منذ منتصف سنة ١٩٨٩ ، كما تم اعداد الاستمارة وتجربتها في النصف الأول من سنة ١٩٩٠ واجريت الدراسة الميدانية في صيف سنة ١٩٩٠ ، واستغرقت مراجعة الاستثمارات والعينات الاحصائية واستخراج النتائج بنحو ٦ شهور (حتى نهاية سنة ١٩٩٠) .

♦ المجال البشرى : سكان محافظتى القليوبية والمنيا .

♦ المجال الجغرافى : في القليوبية ، وقع الاختيار في حضر القليوبية على مدينة بنها (منطقتى الموالح والمنشبة) ووقع الاختيار على قريتين هما قرية جمجرة والحو فيين .

أما في محافظة المنيا فوقع الاختيار على مدينة سمالوط (منطقتى المساكن الشعبية ومساكن الزراعة) ووقع الاختيار على قرية الطيبة وتابعها (الزكابية والكيلاتى) للقيام بالدراسة المحلية .

العينة :

٥٥٦ أسرة منها ٢٧٥ بالوجه القبلي ، ٢٨١ بالوجه البحري ، وقد طبقت الاستمارة على الزوجين حسبما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٣٥)

الأقليم					
المنطقة		المنيا		القديوية	
				المجموع	
زوج	زوجه	زوج	زوجه	زوج	زوجه
١٣٥	١٣٥	١٤٦	١٤٦	٢٨١	٢٨١
١٤٠	١٤٠	١٣٥	١٣٥	٢٧٥	٢٧٥
٢٧٥	٢٧٥	٢٨١	٢٨١	٥٥٦	٥٥٦
حضر					
ريف					
المجموع					

الأدوات :

استخدمت صحيفة الاستبيان حيث اشتملت الاستمارة في صورتها النهائية بعد تجربتها على ٣٦ سؤالا للزوج طبقت بواسطة باحثين شبان بينما اشتملت استمارة الزوجة على ٣٧ سؤالا ثم تطبيقها بواسطة باحثات ميدانيات حرصا على العادات والتقاليد السائدة في المناطق الريفية على وجه الخصوص ، وقد استعاننت هيئة البحث باحد الخبراء للاشراف على عمليات " التكويد" والتفريغ وتم استخراج الارتباطات بواسطة الحاسب الآلي بعد ذلك (٥)

- (٥) بتوجه الباحث بالشكر والامتنان للمسيد الدكتور المرحوم / رفقي فارس رئيس قسم طب الصناعات كلية الطب جامعة عين شمس الذي تولى الاشراف على البحث والدكتورة منها الجعفرى المدرس المساعد بطب عين شمس لجهدهما في اخراج الدراسة في صورتها النهائية .

٣ - نوع الدراسة :

هى دراسة وصفية مقارنة بين الريف والحضر وبين عينة الوجه القبلي والبحرى في التسعينات غير اننا حاولنا أن نقارن النتائج الهامة مع مثيلتها في السبعينيات حيث قمنا بفحص استمارتى الدراستين (في السبعينيات والتسعينيات) واستخرجنا منهما الجوانب المشتركة التي تفيد في عملية المقارنة وطبيعى أن تختلف صياغة بعض الامثلة بصورة بسيطة غير انها تعبر عن المضمون نفسه في نهاية الامر مما يسهل عملية المقارنة .

امثلة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في نسق القيم وتشكيل الاتجاه وممارسة تنظيم الأسرة ، هناك مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في الربع قرن الأخير واثرت بصورة كبيرة في نسق القيم في المجتمع المصري بصفة عامة وفي تشكيل الاتجاه والممارسة المتعلقة بتنظيم الأسرة بصفة خاصة من بينها الهجرة الخارجية ، والانفتاح الاقتصادي والتعليم الرسمى وغير الرسمى وانتصار مصر في حرب اكتوبر وازدياد معدل التصنيع والتحضر وقد ادت هذه المتغيرات وغيرها إلى تحولات اجتماعية واقتصادية في بنية المجتمع وانشاقه الاجتماعية بصفة عامه والاتجاهات المتعلقة بالخصوبة والسلوك الإيجابي بصفة خاصة .

ولسنا بمعرض الحديث عن جميع المتغيرات المجتمعية التي حدثت في السنوات الاخيرة بل سنعرض لبعض المتغيرات المحورية أثناء عرضنا للدراسة الميدانية المتعلقة بتنظيم الأسرة والاتجاهات المتعلقة بها في الريف والحضر .

مناقشة النتائج الدرامية :

تفصح نتائج الدراسة الراهنة عن أن القضية السكانية - وهي افراز للبنية الاجتماعية كما انها من ابرز محدداتها - تحتل موقعا متميزا في النظام الأسري ، وفي النسق الثقافي وفي تفكير الناس في المجتمع وفي الوقت الذي تتدنى الخصائص الاجتماعية والديموقراطية والاقتصادية للسكان تتحول قضية السكان إلى واحدة من التحديات الاجتماعية الكبرى في المجتمع .

غير أن هناك تحديا اشد خطورة يلحق بهذه القضية حين تتسع الفجوة بين الوعي بالمسألة السكانية والتخطيط السكاني ودور تنظيم الأسرة في المجتمع وبين الاستخدام الفعلي لوسائل منع الحمل في الأسرة ، وفي الحالة الأخيرة يصبح من واجب الباحث أن يحلل هذه الفجوة بين الفكر والقول من جهة وبين الممارسة الفعلية للوسائل الصناعية من جهة أخرى ، كما يستحسن أن يقارن بين الثقافات الفرعية في المجتمع (كالريف والحضر ، والوجه القبلي والبحري) والأزواج والزوجات داخل الأسرة ، وأن يمتد بنظره للمقارنه بين سنوات مختلفة في حالة تشابه الظروف والمتغيرات موضوع الدراسة .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أننا نجزم بأن ممارسة التنظيم هو السبيل الاوحد للتعامل مع الظاهرة السكانية ، غير أننا نفترض أن يتسقى ادراك اهمية التنظيم مع الممارسة الفعلية له وان تتسقى الموافقة اللفظية مع الاستخدام العملي لوسائل منع الحمل في الأسرة وان تتسقى اتجاهات الأزواج مع الزوجات .

[١] الخصائص السكائبة :

[أ] بالنسبة للمهن المختلفة توجد دلالة على مستوى ٠.٠١ بين من يستخدمون ومن لا يستخدمون وسائل منع الحمل لصالح من يستخدمون في مجال مهن الخدمات ، والمهن الفنية ، والحرف اليدوية ، واعمال البناء ، بينما توجد دلالة عند مستوى ٠.٠٥ لصالح من لا يستخدمون في مهنة الزراعة وبعبارة أخرى فان عمال الزراعة أقل اقبالا على التنظيم من عمال المهن غير الزراعية أما بالنسبة للزوجات العاملات (خارج المنزل) فقد اتضح أن هناك دلالة عند مستوى ٠.٠١ بالنسبة لمن تستخدمن وهو ما يوضح العلاقة بين عمل المرأة والتنظيم

[ب] كما انه بالنسبة للتعليم بمقارنه من يستخدمون من الأزواج ومن لا يستخدمون وسائل منع الحمل اتضح انه لا توجد دلالة بالنسبة للامى ولمن يقرأ ويكتب ، بينما توجد دلالة عند مستوى ٠.٠٥ للمراحل الابتدائية والاعدادية ، كما توجد دلالة عند مستوى ٠.٠١ بالنسبة للزواج الذين حصلوا على شهادات متوسطة أو عليا بالمقارنة بمن لا يستخدمون ، أما عن تعليم الزوجة فقد ثبت كذلك انه لا توجد دلالة بالنسبة للاميات والمنمات بالقراءة والكتابة (متصلة باستخدام الوسائل) ، بينما اتضح انه توجد دلالة عند مستوى ٠.٠١ بالنسبة للزوجات المتعلمات في مراحل التعليم المختلفة والاقبال على التنظيم حيث تصل قيمته إلى ٦,٢ في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ، كما بلغ ٥,١ في مرحلة التعليم العالي وبعبارة أخرى فان الزوجه المتعلمه اكثر اقبالا على التنظيم من غير المتعلمات .

[٢] الريف والحضر في الوجهين القبلي والبحري :

[أ] الواقع انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين ريف المنيا وريف القليوبية بالنسبة لظاهرة الوعي بتنظيم الأسرة كحل للمشكلة السكانية وكذلك بين حضر المنيا والقليوبية كحل للمشكلة السكانية وكذلك بين حضر المنيا والقليوبية إلا أن هناك فروق ذات دلالة احصائية مقدارها ٠,٠١ بين ريف المنيا وريف القليوبية وبين حضر المنيا وحضر القليوبية لصالح ريف وحضر المنيا بمعنى أن عينة ريف وحضر المنيا كانت أقل وعيا بالتنظيم كحل للمشكلة السكانية بالمقارنة بريف وحضر القليوبية ، كما أن عدم الوعي بالنسبة للدرجة الكلية فسي صالح الوجه القبلي عموما حيث تصل قيمته إلى ٢,١ وتوجد دلالة عند مستوى ٠,٠١

ويعد هذا انعكاسا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل بدورها نسق القيم التقليدي في الجزء الجنوبي من ارض مصر .

وتكشف المقارنه بين الريف والحضر عن أن هناك فروق ذات دلالة بين غير المدركين بانه يمكن حل المشكلة السكانية من خلال تنظيم الأسرة في الريف والحضر عند مستوى ٠,٠٥ بمعنى أن غير الواعين بدور تنظيم الأسرة أكثر اتصالا بالريف عنها بالحضر وتفصح المقارنه بين اعتبار تنظيم الأسرة هو الحل للمشكلة السكانية عن عدم وجود فروق ذات دلالة بين الريف والحضر .

فالجميع يقررون باتهم على دراية بهذا بينما يوجد فرق ذات دلالة عندما تصل إلى مرحلة الممارسة الفعلية عند مستوى ٠,٠٥ لصالح الحضرين بمعنى أن الحضريين يدركون أهمية التنظيم ويمارسونه أكثر مما يفعل الريفيين الذين قد

يجاهرون بالوعي ويعرفون نسبيا عن الممارسة ، فمعدل الوعي باهمية الظاهرة في ريف ٧٦,٢ % والممارسة ٣٢,٨ % وتبلغ قيمته ٢,١ ، ويوجد فرق ، ذات دلالة عند مستوى ٠,٠٥ يعكس الفجوة بين الادراك والوعي والممارسة في الريف بصفة عامة (في الوجهين البحري والقبلي) .

[ب] بالنسبة للموافقة التي ابداهها افراد العينة على تنظيم الأسرة فقد اتضح أن هناك فروق ذات دلالة بين ريف المنيا وريف القليوبية حيث بلغت قيمتها ١,٨٩ ويوجد فروق ذات دلالة عند مستوى ٠,٠٥ بمعنى أن عينه ريف القليوبية اشد موافقة على تنظيم الأسرة من ريف المنيا ، بينما لم توجد فروقا تذكر بين عينه حضر المنيا وحضر القليوبية ، وبالنسبة لغير الموافقين فقد اتضح أن هناك فروق ذات دلالة لصالح ريف المنيا (بالمقارنة بريف القليوبية) عند مستوى ٠,٠٠٥ وحضر المنيا (بالمقارنة بحضر القليوبية) عند مستوى ٠,٠٠١ بمعنى أن عدم الموافقة اشد اتصالا بريف وحضر الوجه القبلي بالمقارنة بريف وحضر الوجه البحري ، كما اتضح بالنسبة للدرجة الكلية أن هناك فرق ذات دلالة في الموافقة على تنظيم الأسرة لصالح محافظة القليوبية عند مستوى ٠,٠٥ و فرق ذات دلالة لغير الموافقين لصالح عينه المنيا .

ويؤكد هذا ما سبق أن ذكرناه من أن الموافقة اللفظة أكثر ترددا بين أسر الوجه البحري وان عدم الموافقة أكثر ترددا بين أسر الوجه القبلي حيث تزداد اهمية العصبية وقيمة العزوة بين السكان .

[٣] المقارنة بين الأزواج والزوجات :

بالنسبة لموافقة الأزواج والزوجات على تنظيم الأسرة اتضح انه لا توجد فروق ذات دلالة بالنسبة للأزواج بين ريف المنيا وريف القليوبية كما اتضح انه لا توجد فروق ذات دلالة بين الأزواج في حضر المنيا وحضر القليوبية ، بينما

توجد فروق ذات دلالة بين غير الموافقين لصالح عينة المنيا سواء بين ريف المنيا وريف القليوبية أو بين حضر المنيا وحضر القليوبية عند مستوى ٠.٠٠١ لصالح محافظة المنيا أما بالنسبة للدرجة الكلية فقد اتضح انه لا توجد فروقا تذكر بين الأزواج في المنيا (في الريف والحضر) والأزواج في القليوبية (في الريف والحضر) .

غير أن هناك فرقا ذو دلالة بالنسبة للدرجة الكلية لغير الموافقين بين الأزواج في المنيا (الريف والحضر) والأزواج في القليوبية (الريف والحضر) لصالح المنيا عند مستوى ٠.٠٠١ بمعنى أن غير الموافقين أكثر اتصالا بالوجه القبلي عنها بالوجه البحري وغير خاف أن نمق القيم التقليدي في الصعيد يؤكد على سرية وخصوصية موضوع تنظيم الأسرة من جهة كما يؤكد على أن للأسرة قيمها الخاصة التي تتعلق بإمكان عدم الموافقة على التنظيم باعتباره يهدد تماسك العصبية ويقلل من هيمنتها ومكانتها بمرور الوقت .

وتفصح المقارنة بين الأزواج والزوجات عن عدم وجود فروقا ذو دلالة بين الزوجات الموافقات على التنظيم سواء بين ريف المنيا وريف القليوبية أو بين حضر المنيا وحضر القليوبية غير أن هناك فروقا بين الزوجات غير الموافقات في ريف المنيا وبين غير الموافقات في ريف القليوبية حيث تصل قيمة ت إلى ٦.٢% وهناك فرق ذات دلالة عند مستوى ٠.٠٠١ لصالح المنيا كما أن هذا الفرق يزداد في حضر المنيا وحضر القليوبية بالنسبة لغير الموافقات لصالح المنيا حيث تصل قيمة ت إلى ٩.٩ عند مستوى ٠.٠٠٠١ وبينما لم تظهر هناك فروقا تذكر بين الزوجات الموافقات بين محافظة المنيا (الريف والحضر) والزوجات في القليوبية (الريف والحضر) فإن هذا الفرق يزداد وضوحا بالنسبة لغير الموافقات لصالح المنيا وتبلغ قيمة ت ٦.٣ عند مستوى ٠.٠٠١ وبعبارة أخرى فإن غير الموافقات أكثر اتصالا بالوجه القبلي منها في الوجه البحري حيث

تقف القيم والاتجاهات التقليدية أحيانا في وجه الموافقة على تنظيم الأسرة ، والملفت للنظر انه يوجد فرقا ذو دلالة احصائية بين الأرواح والزوجات في حضر المنيا وبالنسبة لعدم الموافقة على التنظيم لصالح الأرواح وكذلك يوجد فرق ذات دلالة احصائية بين الأرواح ، والزوجات في ريف القليوبية بالنسبة لعدم الموافقة لصالح الأرواح . كما أن هناك فرقا ذو دلالة احصائية بين الأرواح والزوجات في حضر القليوبية بالنسبة لعدم الموافقة عند مستوى ٠,٠١ لصالح الأرواح وبعبارة أخرى فالزوج في ريف وحضر القليوبية وحضر المنيا اشد تمسكا بعدم الموافقة من الانثى ولعل تغيب ريف المنيا هنا يحمل مجاملة للباحثين الذكور اكثر منها تعبيراً عن موقف مخالف للمناطق الثلاث السابق الاعلان عنها (*) .

وغير خاف أن الزوج يعتبر نفسه محقا ومسئولا عادة عن قضية عدم الموافقة فهو صاحب القرار - وبخاصة في حالة الرفض والاكثر دراية بامور دينه ودينياه والاكثر اشغالا بقضية العصبية والتماسك القبلي عن زوجته .

تعقيب :

ربما أمكن تفسير ازدياد نمية من ينظمون اسرهم في العينة عن مثيلتها في الجمهورية ، وفي مسح الخصوبة القومي إلى ارتفاع معدل الأرواح المتعلمين (للمرحلة الثانوية فاعلى) والمشتغلين بالمهن الفنية من ارتفاع معدل الزوجات المتعلمات والمشتغلات باجر خارج المنزل في العينة عنها على مستوى الجمهورية في تعداد سنة ١٩٨٦ ويرجع هذا نسبيا إلى تأثير التحضر ومصاحباته كما أن القرى المدروسة قد تعرضت للتغيرات المجتمعية إذ خضعت لآثار الانفتاح

(*) هناك جمعيه تطوعيه تعمل على توعية الزوجات ومساعدتهم على استخدام وسائل منع الحمل .

الاقتصادي والهجرة الخارجية ، ففي قرية الطيبة التابعة لمحافظة المنيا والتي شهدت معدلات كبيرة للهجرة للبلدان العربية لا تخطيء العين وجود عشرات البيوت التي شيدت على ارض زراعية على الطراز الحديث فضلا عن انتشار محلات " السوبر ماركت " التي تباع الدجاج المثلج والعصائر وغيرها ، وفي بنها وسمالوط يتلاحظ انعدام التجانس داخل الأحياء حيث تتجاوز المساكن اللوكس ونصف اللوكس تجاورها العشش الفقيرة كما يزخر الشارع بخليط غير متجانس من العربات " الكارو " والعربات الحديثة . فأتار الازدواجية الحضرية لا تخفى عن عين الملاحظ .

والملفت للنظر أن الأسر هنا لا تفكر عادة في التنظيم إلا بعد أن يتضخم حجمها إذ أن نسبة الأسر التي يزيد حجمها الآن عن ستة افراد تصل إلى نحو نصف مجموع الأسر في العينة المدروسة (٤٦,٢) وهي بالتالي اسر كبيرة الحجم . للأساليب الصناعية لمنع الحمل التي ربما ازداد تأثيرها في الوجه القبلي أي في جنوب مصر عنها في الشمال .

ورغم أن الهجرة الخارجية بقصد العمل في البلدان العربية قد باعدت في الواقع بين الزوجين مما يقتل من فرص الاتجاب عادة لاسيما لدى الشرائح الفقيرة خاصة إلا أن العودة السنوية للزوج والتحسن المستمر في مستواه المادي وامية الزوجين أو انخفاض مستواهما التعليمي ، وعدم اشتغال المرأة قد يساعد على زيادة معدل الاتجاب في القرية والاحياء الشعبية (في المدينة) على حد سواء ، بينما تشجع الضغوط الاقتصادية في هذه المناطق عنها من لم تساعدهم ظروفهم على الهجرة على اعتبار الطفل وحدة يمكن استقلالها - بتشغيلها - لمواجهة متطلبات المعيشة .

وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية على أن الزوجين الحضريين المتطمحين والعاملين بخاصة في مجال المهن غير الزراعية ، والذين يحصلون على اجر مرتفع اكثر ميلا للتنظيم من اقرانهم الريفيين الامين الذين تزوجوا في سن مبكرة وبخاصة حين يصل الأرواج عادة بالزراعة (لدى الغير أو في حدود ملكياتهم القزمية) بينما تستقر الزوجات داخل المنزل ومن الواضح أن اسلوب الإنتاج القائم ونسق القيم التقليدي يشجع عمل الأبناء في سن صغيرة .

ومن الأمور الطريفة التي استرعت النظر في قرية الطيبة أن بعض النسوة اللاتي كان مستواهن التعليمي مرتفعا قليلا عن أزواجهن (حيث يتم الزواج هنا لاسباب اجتماعية كزواج الأقارب أو بقصد الاقتران بالمهاجر العائد المقدر ماديا) قد استخدمن أساليب منع الحمل (كالحبوب والاقرص الموضعية بصفة خاصة) بينما اعتقد الأرواج أن عدم الحمل هنا يرجع لاسباب خارجة عن الإرادة أو لا ذنب لزوجاتهم فيه ، ولسان حال الزوجه هنا انه طالما أن الزوج يصبر على عدم التنظيم وانها تتحمل بصفة خاصة تبعات القادم الجديد فلا مناص من أن تتخذ قرارها دون أن تحيطه علما به .

غير اننا في النهاية نلفت النظر إلى انه من العبث التفكير في زيادة معدل التنظيم دون التفكير في الارتباط الفعال بين الممارسة والخصائص الاجتماعية والسكانية وانه يتعذر تغيير الاتجاه المتعلق بتنظيم الأسرة دون تغيير نسق القيم والظروف الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة والمحيطة بها ، فننظيم الأسرة والتخطيط السكاني يتصلان بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية ولا ينصلان

عن التغيرات المادية الهيكلية التي تتفاعل وتكوين الاجتماعي الاقتصادي ونسق القيم برمتها في المجتمع المصري .

كما أنه مما لا شك فيه أنه بينما تعد المسألة السكانية هنا انعكاساً لنبئية اجتماعية متخلفة نتيجة لتدنى الخصائص السكانية والاجتماعية ، وبسط معدل التنمية وانخفاض دخل الفرد ، وإزدياد التفاوت الطبقي ، والخلل في معايير العدالة الاجتماعية والتخبط في السياسات الاجتماعية والتخطيط السكاني فإن نقص معدل التنظيم يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة معاناة الفقراء وتفاقم المشكلات في الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع .

فتنظيم الأسرة في حالة تدنى الانتاج تمثل تحدياً بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من تدنى خصائصها الاجتماعية والسكانية وهي ترمز لتحدي القلوات الفقيرة التي تعتبر الأولاد وحدة اقتصادية فتعارض توصيات الدولة الخاصة بتنظيم الانجاب .

وبهنا في النهاية أن نشير إلى خدمات تنظيم الأسرة في الدول العربية والاسلامية التي تحصل جميعاً في تنظيم الأسرة فيها على مساعدات من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وهي أفغانستان ، والجزائر والبحرين ، ومصر ، والعراق والسودان وسوراي وتونس ، واليمن حيث يصل اجمالي سكان هذه البلدان ٢٠٤ مليون نسمة في مطلع التسعينيات وانتشر في هذه البلدان ٦٦٣ عياده ويصل عدد الزوجات المتقبلات لخدمات تنظيم الأسرة ١٠٩٦.٧١٣ بينما تم تحصر ٢٠٤,٣,٥٢ زوجة من المتقبلات الجدد لتنظيم الأسرة حيث يصل عدد العاملين في جمعيات تنظيم الأسرة ٢٢٧٧ .

والحقيقة أن هذا النشاط المتصل بجمعيات تنظيم الأسرة واللجنة التنفيذية لأقليم العالم العربي يتصل كذلك بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس بدايه انطلاق التخطيط السكاني في هذه البلدان حيث يصل اجمالي الناتج الوطني بالنسبة للفرد بها (بيانات ١٩٩٢) ١٠٧٠ دولار ، ومعدل معرفة الإناث للقراءة والكتابة ٣٠% بما يعكس إلى حد ما وعيا بأهمية التنظيم بينما يصل معدل انتشار الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة ٣٠% كذلك بينما لا يتعدى معدل وفيات الأطفال الرضع في الألف ٥٦ وهو ما يعكس التحسن النسبي في الخدمات التعليمية والصحية فضلا عن ارتفاع الدخل في بعض هذه الدول (٥)٠ .

المصادر

- [١] السيد الحسيني - عرض لمشكلة تنظيم الأسرة في الدراسة إلى قام بها قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس وكلية التربية بعنوان تنظيم الأسرة في المجتمع المصري - ١٩٧٧ .
- [٢] عبد الحميد لطفى وحسن الساعاتي - دراسات في علم السكان - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧ - الفصل السادس .
- [٣] السيد الحسيني - تنظيم الأسرة نظره عالميه في دراسات سكانية - أكتوبر - ١٩٧٥ .
- [٤] نادية حليم - الإجهاض في مصر - دراسات سكانية إبريل - يونيو ١٩٧٩ .
- [٥] الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - نشره سنة ١٩٩٤ - لندن - ١٩٩٤ ص ٣٥ .
-

الفصل العاشر

السياسات السكانية

أولا : المكان والسياسة الاجتماعية :

إذا اردنا أن نتكلم عن السياسة الاجتماعية في المجال السكاني فلا بد أن نراعى هنا أهمية النظرة الكلية والشاملة من جهة وتعدد الاسباب وترباطها من جهة أخرى (١) .

والدارس لطم السكان لابد أن يلم بأبعاد الظواهر السكانية أو
بعبارة أخرى وضعها في السياق المجتمعي الذي لا يمكن فهمها إلا من
خلاله . ويعنى هذا أن هذا الظاهرة تتبادل التأثير والتأثر مع كافة الأبعاد
المجتمعية الأخرى والبنائية وهذا يعنى أيضا أن اعتبارها متغيرا مستقلا
ليس صحيحا واعتبارها متغيرا تابعا أيضا ليس حقيقيا فالنسق
الديموجرافي جوهر البناء الاجتماعي وبدونه لا يتحقق وجود البناء بينما
تعد النظم الأساسية المكونة لهذا النسق المجتمعي (من مواليد ووفيات
وهجرة وحجم وتوزيع وخصائص اجتماعية اقتصادية) محصلة للعلاقات
الثابتة المستقرة والدور والمكانة والطبقة الاجتماعية وباقي الانساق
الأساسية - كالنسق القرابي والاقتصادي والسياسي والايكولوجي والقيمي
- في المجتمع (التي تشايك بدورها معا) وانطلاقا من هذه الفرضية فإن
الظاهرة السكانية لا تتحدد في البلدان المتقدمة اقتصاديا أو البلدان
المتخلفة اجتماعيا من خلال حجم وكثافة السكان فحسب بل من خلال
الأبعاد الاجتماعية للظاهرة السكانية ومن ثم فإن التحولات الاجتماعية
الاقتصادية هي السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله التأثير في الظواهر

السكانية التي يمكن أن تشارك بدورها في القيام بالتغير المقصود لتحقيق الأهداف المطلوبة .

وهذا ما تعبر عنه إيرين . ب . تويبر في مقالها عن النمو السكاني في البلدان النامية حيث تذكر أن الجانب الخطير لمشكلات السكان العديدة في عالمنا هي مشكلة التوقيت فلو امكنا الاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما كان النمو السريع للسكان مشكلة كبرى غير انه إذا كانت المهمة الأساسية إنجاز هذا النمو الاقتصادي السريع فإن النمو السكاني يقف عائقا في طريق تحقيق هذا الهدف فبعد أن ركزت الإنسانية جهودها للتغلب على الموت وتحسين الظروف الصحية ومقاومة الأمراض وإطالة متوسط عمر الإنسان وانخفضت معدلات الوفيات في البلدان المختلفة بدأت الآن رنة النشأوم من الانفجار السكاني وبخاصة في بلدان العالم الثالث . واصبح الرجل العادى فيها يشكو من النقص في متوسط المعرات الحرارية للفرد * ومن العجز عن تعليم الأولاد أو الحصول على العمل المناسب لهؤلاء الأولاد ومن اضطراره إلى تقسيم ارضه قطعا صغيره (كلما زاد عدد الاحياء من اولاده) حيث ترتبط الزيادة السكانية في البلدان النامية بنقص الغذاء وعدم كفاية الدخل ، والامية ، وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والاعتماد اساسا على الزراعة في المجال الاقتصادي - أكثر من غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى مع استخدام التكنولوجيا الزراعية البسيطة مما يجعل الإنتاج الزراعى قاصرا في نهاية الامر عن اشباع حاجات السكان فيها . وقد دعا هذا أنزلى كول إلى القول بضرورة الاسراع بعملية التصنيع . ويتطلب هذا في نظره بصيرة نافذة لتعبلة الموارد وتوزيعها ، ورفع

مستوى الاستثمار ،زيادة نصيب الفرد من معدات الإنتاج ، وزيادة رأس المال المستقل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وحين تنخفض الخصوبة في رأى كول سيؤدى هذا إلى زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك مما يرفع مستوى التغذية وبالتالي مستوى الإنتاج والى القضاء على روح التخاؤل والتواكل وحفز الرغبة للعمل (ويعنى هذا تغيير القيم المتصلة بالنشاط الاقتصادي - وبالتالي نسق القيم في المجتمع) واذا ذلك يصبح عدد المستهلكين اقل من عدد المنتجين ويزيد نصيب الفرد من الدخل زيادة مطردة ، ويعتقد كول أن جميع الدول التي قطعت شوطا بعيدا في نشاطها الصناعي قد قلت فيها الخصوبة بنسبة لا تقل عن ٥٠% عما كانت عليه قبل مرحلة التصنيع ، وان دفع حركة التصنيع سيؤدى من تلقاء نفسه لخفض الخصوبة فسي اى مجتمع ، والمشكلة الأساسية في العالم الثالث هي ثلوث الفقر ، والامية وعدم القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية ، حيث تمتص الزيادة السكانية اى زيادة في دخل هذه البلدان وهكذا يرتبط الفقر والتخلف مع النقص في الخدمات ، وتخلف نمو الإنتاج وزيادة معدل الهجرة الخارجية ، والحرمان من المشاركة السياسية ، وترى ايرين تويبر أن حل المشكلة السكانية يتم أما بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة أو بالعمل على خفض معدلات المواليد ، ويرى البعض اهمية استخدام الحسل الأول والثاني معا لمواجهة المشكلة في بلد كمصر فالمدخل النموى يمكن أن يؤدى إلى زيادة فرص العمل وزيادة الدخل يؤدى إلى اعادة توزيع السكان على الرقعة المتاحة في مصر ، وسيؤدى هذا إلى زيادة الاهتمام بالتنمية القومية والاقليمية إلى جانب العمل على نشر برامج تنظيم الأسرة .

كما يعنى ذلك ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والمادية والاهتمام بتحقيق مستوى مقبول ومرضى للخدمات الصحية والتعليمية علاوة على خلق مجالات جديدة للإنتاج لزيادة الدخل القومي إلى جانب دفع عجلة التطعيم الاساسى للتغلب على مشكلة الأمية في المجتمع . أى أن المشكلة الأساسية ليست هي المشكلة السكانية بل هي بطء التحولات الاجتماعية والاقتصادية للنهوض بالمجتمع نفسه فما من شك أن تخفيض معدل النمو السكاني لن يؤدي إلى تحول مصر - أو أي بلد آخر - إلى دولة متقدمة في حين أننا لو تغلبنا على عوامل التـخلف فإن مظاهر عديدة للتخلف متخفية ومن بين هذه العوامل المشكلة السكانية (٣) .

وحيث يتعرض الباحث للجانب التنموى في السياسة السكانية فإنه يمتد نظره إلى العلاقة بين الموارد البشرية وغير البشرية في عملية التنمية من جهة وإلى الجانب المادى وغير المادى في هذه العملية من جهة أخرى حيث أنه يهدف إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية الاقتصادية - الثقافية - والمادية فمن المعروف أن حصر الموارد في عملية التنمية يتضمن الموارد البشرية (السكان وخصائصهم الفيزيائية والاجتماعية والثقافية) والموارد غير البشرية (الموارد الطبيعية والمساحة المنزرعة ومصادر الطاقة المتاحة) ويقصد بالجانب المادى في عملية التنمية القطاعات الاقتصادية الانتاجية الموجودة والنسى تسدر عائدا ماديا مباشرا كالزراعة والصناعة بينما يتضمن الجانب غير المادى كافة الخدمات الموجودة والتي تدر عائدا غير مباشر " كالخدمات التعليمية والصحية وغيرها " وإذا كان المقصود من التنمية السكانية الاسراع

بصلية التغير الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي الموجه فانه يتضمن كذلك تحسين الخصائص السكانية مثل زيادة نسبة التعليم والاهتمام بمتوسط العمر وخفض معدل الوفيات (وخاصة بالنسبة للأطفال ويعنى هذا أن التنمية تتضمن تحسين نوع الحياة التي يحياها السكان) الغالبية العظمى منهم أو القاعدة السكانية العريضة) واشاعة الرغبة فيهم ، ويفهم من هذا أن القضية السكانية والتنمية تعنى اساسا أن الناس هم أساس عملية التنمية وهدفها الرئيسى فهم القاعدة الانتاجية والخدمية التي تشكل لب التنمية في المجتمع غير أن الترشيح لاغنى عنه في هذه الحالة لتوجيه العنصر البشرى وغير البشرى بل والتنظيم الاجتماعي - الاقتصادي برمته ليحقق الأهداف المرجوة ويعنى ذلك الاهتمام بزيادة القوة العاملة في المجتمع (التي يقع على عاتقها رعاية فئة صغار وكبار السن) ويعنى هذا ايضا من بين اشياء أخرى الاهتمام بتنظيم الأسرة - لترشيح عملية الاجاب - ومشاركة المرأة في قوة العمل الانتاجية - لزيادة دخل الأسرة - والاهتمام بالتعليم مما يؤدي إلى ترشيح الإنتاج والاستهلاك ورفع المستوى الاجتماعي للأسرة فيؤدي بدوره إلى رفع سن الزواج وانقاص حجم الأسرة وغنى عن القول أن تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والملكية - بعد من الامور اللزمة لكى تحقق استراتيجية التنمية اهدافها المرجوة .

ومن الامور التي ينبغى أن نلفت النظر اليها أن التصنيع (وهو عملية اجتماعية متسعة المحتوى ولا تعنى فقط مجرد دخول الآلات) يؤدي إلى اشاعة الكثير من اوجه التغير الاجتماعي الامر الذي ينعكس بدوره على زيادة معدل الدخل وسيادة القيم التي تشجع على تنظيم

الأسرة ، ويحفز المرأة على الخروج للمشاركة الاقتصادية إلى جانب الرجل جنباً إلى جنب وبصاحب التصنيع عادة الاهتمام بتحسين الخدمات المقدمة وبخاصة للطبقة العاملة بأسرها وهذه التغيرات الاجتماعية تلازم كذلك تصنيع الريف وميكنة الزراعة حيث يؤدي ذلك إلى تغيير القيم التقليدية وسيادة القيم التي تحث على الحرية والديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية ، ومما لا شك فيه أن العالم الثالث يحاول أن يجرى بخطى حثيثة ليعوض ما فاتته في هذا المضمار غير أنه لطول ما تعرض من استنزاف لموارده البشرية والمادية معا ولشدة ما يعاني من قيود التبعية الاجتماعية والاقتصادية – التي فرضتها عليه التراكمات التاريخية في صورة اعراض الفقر والتخلف قد اصطدم بتشوه الهيكل السكاني نتيجة لازدياد عبء الاعالة – التي تنن تحت وطأتها القوة العاملة – نتيجة للزيادة السكانية الهائلة مع تخلف الاساليب الانتاجية والابتعاد عن الترشيح والتخطيط ويؤدي هذا بدوره إلى ازدياد العقبات التي تقف في وجه العملية التنموية بالنسبة للكثير من هذه البلدان .

ومن الملاحظ في الدول النامية عموماً أن إنتاج الغذاء يتزايد بشكل عام إلا أن الإنتاج على مستوى الفرد لا يزيد بالمعدل نفسه بل يظل ثابتاً تقريباً بينما يقدر نصيب الفرد في الدول المتقدمة بأكثر من ثلاث أمثال قرينه في الدول النامية .

ثانياً : السياسات السكانية في العالم :

ينكر فيليب هاوسر في مؤلفته التقليدي عن السكان والسياسات الدولية أن مالتس حين حرر كتابه سنة ١٧٩٨ قد أثار عاصفة من الجدل

السياسى عن ظاهرة النمو السكاني تعدت حدود انجلترا وتمثلت في
المقوله التي مؤداها أن النمو السكاني اسرع من كل الجهود المبذوله
لتوفير وسائل العيش (الزراعيه في الاساس) .

وربما لفت ذلك النظر إلى اهمية العمل على رفع مستوى
المعيشة والبحث عن مصادر أخرى بخلاف المصادر الزراعيه واتبرت
المؤسسات والوكالات الدوليّة بعد الحرب الثانيّة لوضع برامج مدروسه
للمساعدة الماديّة موجهة للشعوب الفقيره التي تركها الاستعمار كارها في
منتصف القرن الماضي وحاولت بدورها الخروج من مأزق الفقر والتخلف
الاجتماعي والاقتصادي دون جدوى .

ومع أقول الحرب الباردة في نهاية الثمانينيات احست كل من
الدول المتقدمة والاقبل تقدما بأن العالم لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية
مقسما إلى دول ثريه متضائله في احجام السكان فيها ودول فقيره تتضخم
فيها احجام السكان .

وقد تجلى نطلع مكان الدول المتخلفة إلى مستويات اعلى من
المعيشة واضحا في البرامج التي اعدتها تلك الدول للتنمية الاقتصادية
ففى معظم الدول النامية تبذل الحكومات جهودا متنوعه لزيادة الإنتاج أما
الدول المتقدمة صناعيا فاتها أمنت على تلك الجهود لانراكاها بأن الفوق
الكبيرة في مستويات المعيشة بين الدول تؤدى للتوترات الدوليّة مما
ينعكس بدوره على هذه الدول المتقدمة في ظل الاتصال السريع الذي جعل
العالم يتحول إلى قرية كونيه كبيرة (٤) .

وقد تكيفت سياسات الهجرة إلى الدول الصناعية مع المصالح الاقتصادية لها وتحددت الأعداد المهاجرة إليها على ضوء احتياجاتها الفعلية لإفاده من اليد العاملة حيث تضمنت الشروط العديد من المحددات المرتبطة بالمن والتعليم والمهنة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وغيرها أما الدول النامية فقد شجعت الهجرة منها لإفساح المجال أمام الشرائح الشابة والصفوات المثقفة لتأمين مستقبلها طالما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها لا تتيح لها ذلك .

وقد شهدت فترة ما بين الحربين سياسات سكانية تقيد من حركات الهجرة من بعض البلدان أو تلزم اتباعها بالعودة إليها من الخارج وكانت صيحه ' المجال الحيوى ' احد عناصر هذه السياسه في ألمانيا وإيطاليا واليابان .

وقد ظهرت كذلك سياسات أخرى لاستبعاد جنسيات بعينها في الوقت نفسه كاستبعاد استراليا للأسويين ، وسياسات التمييز التي اتبعتها الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة ضد المهاجرين من جنوب وشرق أوروبا وبعض بلدان آسيا .

وتشير السياسات السكانية كما هو معروف إلى السياسات التي ترسمها الدولة في مجال الطواهر السكانية وتحدد موقفها من الخصوبة وتنظيم الأسرة والهجرة والطلاق ، ووجه الرعاية الصحية والاجتماعية المقدمة للامومة والطفولة والشباب وكبار السن وغيرها ، ومن الواضح انها تتم في اطار سياسه عامه اكثر شمولاً في الاقطار التي تتبناها .

ويشير البعض إلى أن لبعض السياسات السكانية آثارها الدولية
إذ أن السياسات التي تركز على خفض الوفيات والإبقاء على معدل
الخصوبة دون تغيير بعينه يترتب عليها اضطراب النمو السكاني مما
يجعلها تلجأ مكرهه للديون الخارجية بالشروط التي تفرضها عليها
الهيئات المانحة والمؤسسات الدولية .

وبعض الدول لا يملك سياسة سكانية محددة بل قد تصل القرارات
والتوجهات إلى حد التناقض أو عدم الوضوح كما أن بعض القرارات
الاقتصادية والاجتماعية لها آثارها السكانية الهامة كإجراءات التأمين
الاجتماعي ضد الفقر والبطالة والحوادث والشيخوخة والضرائب
التصاعدية والتعليم الاجباري وقوانين العمل وغيرها .

ويذكر هاوسر انه حتى بداية الستينيات لم تعرف الولايات
المتحدة سياسة سكانية صريحة ، وقد اكدت من خلال القوانين الصادره
في ١٩٢١ وقانون الهجره سنه ١٩٢٤ وقانون الهجرة والجنسية سنه
١٩٥٢ على حصص المهاجرين اليها (٥) أما الانفتاح النسبي الذي حدث
في النصف الثاني من القرن المنصرم وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة
فكان له ما يبرره باعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت القطب الأوحده
أن الهجرة الانتقائية التي تسمح بها قد وفرت عليها آلاف الملايين من
الدولارات في الوقت نفسه إذ أمدتها بالفضل العناصر التي سمح لها
بالهجرة إليها (٦) .

وقد خصص الاجتماع الثلاثيني لمؤسسه نورمان هوايت هاريس بشيكاغو في نوفمبر سنة ١٩٥٤ لبحث موضوع السكان والسياسة الدولية وكان المشتركون في هذا الاجتماع ينتسبون إلى جميع العلوم الاجتماعية امثال جون ديراند ، وفرانك نوتشتين ، وكوزننس ، ووينتسكي ، وهاجن ، ودوروتى توماس ، وجوزيف سبنجلر ، وكنجلى دافيز ، وفرانك لوريمر ، وايرين تاوير ، وكوتيسى رايت .

ويلفت ووينتسكى (٧) النظر إلى أن الدول النامية التي يضطرر حجم السكان فيها عليها أن تعي أن السباق ليس بين نمو السكان والموارد الطبيعية بل انه بين الفن الانتاجى والسياسة بمعناها الواسع وفى ابتكارية ونتاجية العمل كذلك .

ويشير سيمون كوزننس (٨) إلى أن السياسة السكانية تتأثر بالتفاوت الطبقي داخل الاطار نفسها إذ أن الفروق الممكنة * في مدى عدم المساواة في توزيع الدخل وفرص الاستهلاك بين سكان كل دولة لها اثرها الكبير وان هذا يقتضى تخفيف التفاوت الطبقي في الدول النامية ودعم العدالة الاجتماعية الامر الذي يؤدى للامراع بعجلة التنمية .

أما كنجلى دافيز (٩) فيرى أن العديد من الدول يربط بين حجم السكان والقوة الوطنية حيث يضع ٣ اعتبارات من شأنها أن تؤكد دور الحجم في الاستقلالية والاعتماد على الذات وهي :

[١] أن الحجم الكلى للسكان هو العامل الأول في تحديد حجم القوة العاملة ومن المستحيل أن تستعيز هذه الدول عن العمل بعوامل الإنتاج الأخرى .

[٢] انه كلما زاد حجم السكان في ظل نظام اقتصادي واحد اتسعت فرص الإنتاج والتسويق على نطاق واسع .

[٣] أن وفرة السكان شرط ضروري لانشاء جيش كبير ولتعويض ما يتعرض له الجيش من خسائر .

وهذا يعنى في نظر دافيز أن هذه الدول ترى انه إذا تماوت النواحي الأخرى فإن ضخامة السكان تعد مصدرا للقوة أما إذا ضمرت النواحي الأخرى فقد تصبح مصدر ضعف ويضيف دافيز انه ليس ثمة ارتباط بين كثافة السكان والعدد المطلق لهؤلاء السكان إذ أن بعض البلاد الصغيرة تبدو مكتظة وبعضها ليس كذلك كما أن مشكلة اكتظاظ السكان ليست مقصورة على البلدان غير الغربية إذ يمكن أن نلاحظها في إيطاليا واليونان والمكسيك وسلفادور غير أن للصين والهند وباكستان واندونيسيا ومصر تعد من الامثلة المحورية لهذا الاكتظاظ السكاني .

وهناك العديد من الدول التي قد تتحاشى فيها الدولة حث السكان على اتباع وسائل لتنظيم الأسرة والحد من الزيادة السكانية خشية أن تمس انساق القيم التقليدية فيها التي تشجع ارتفاع معدل الخصوبة السكانية فتصدم مشاعر الشعوب فيها .

ويذكر شريف سونكو Sherief Sonoko (١٠) في مقاله عن الخصوبة والثقافة في أفريقيا جنوب الصحراء أن غانا كانت أول دولة

هناك تلتزم بسياسة سكانية منذ نهاية الستينيات وكان الهدف منها الحد من معدلات المواليد والزيادة السكانية ومع هذا فإن اشتغال النساء بالعمل الزراعي وتدنى دورهن في المجتمع يجعل دورهن عادة سلبيا من حيث المشاركة في القرارات الأسرية ويذكر ماسيمو باكتي Massimo.L. Bacci في مقاله عن السياسات السكانية من منظور مقارن (١١) أن قضية النمو السكاني ذاتها لم تكن امراً تأخذه الدول الغربية في الحسبان فبينما كانت إيطاليا وألمانيا في الثلاثينيات تطور سياساتها السكانية فإن فرنسا كان يتملكها القلق نتيجة لتدهور النمو السكاني كما كانت روسيا والولايات المتحدة مع ببطء النمو السكاني في الثلاثينيات يعانيان من معدل وفيات منخفض في الوقت نفسه .

وهو يذكر أن أول تجربه خاصة باتباع سياسه للتقليل من معدلات المواليد والنمو السكاني في العالم بدأت في اليابان بعد الحرب الثانية كما تقبلت الهند سياسة مشابهة منذ سنة ١٩٥٢ وفي البداية ركزت الحكومة على ربط التنمية بتنظيم الأسرة كما حدث في الخطة الاولى والثانية (١٩٥١ / ١٩٦١) أما في الخطة الثالثة والرابعة فاكثفت الهند بنشر مراكز تنظيم الأسرة بينما استهدفت الخطة الخمسية الخامسة ١٩٧١ / ١٩٧٦ تحقيق معدل نمو سكاني منخفض (٢٥ في الألف بحلول سنة ١٩٨٤) واسرعت باتباع طريقه التنظيم (وبخاصة على الفقراء) غير أن غياب استراتيجية واضحة وعدم كفاية الاستثمارات وغيرها لم يؤدي للوصول إلى الغرض المستهدف وبخاصة حين ضعفت العلاقة بين التنمية والسياسة السكانية وقد ارتبطت السياسة السكانية في الصين منذ سنة ١٩٥٦ بالحث على دفع معدلات الإنتاج مع

الاهتمام بتشجيع الزواج المتأخر بيد أن هذا السياسة صوحت بإجراءات
قمعية لتنظيم النسل وبخاصة منذ مطلع الستينات وقد بدأت بعض الدول
الاسيوية مثل باكستان وتايوان وسنغافوره وكوريا الجنوبية برامج
لتشجيع تنظيم الأسرة بدعم من الافراد إلى جانب توفر الاشراف
والمساعدات الحكومية في هذه البرامج .

وزادت في العقدين الاخيرين درجة التدخل الحكومي المباشر
في السياسات السكانية وعلى الاخص في السياسات المتعلقة بخفض
الخصوبة في جميع انحاء العالم وطبقا لدراسة قامت بها الامم المتحدة
اتضح أن النسبة المئوية للدول ذات النمو السكاني العالي جدا قد زادت
من ٢٨% سنة ١٩٧٤ إلى ٤٣% سنة ١٩٩١ بينما ارتفعت نمبه الدول
المحبذة لخفض النمو السكاني من ٢٥% سنة ١٩٧٤ إلى ٣٨% عام
١٩٩١ . وبالنسبة للدول التي توصف معدلات الخصوبة بها بأنها عالية
جدا كانت ٣٥% سنة ١٩٧٤ واصبحت ٤٦% سنة ١٩٩١ .

وخلال هذه الفترة فإن النسبة المئوية للدول ذات السياسات
المؤيدة بشكل مباشر للتخطيط والتنظيم للأسرة قد ارتفعت من ٥٢% إلى
٧٦% .

وتختلف طبيعة السياسات ودرجة التدخل الحكومي من بقعه
لاخرى في العالم وطالما ارتبطت هذه السياسات بالتنمية الاجتماعية
والمشاركة الشعبية نجحت هذه السياسات السكانية في تحقيق الأهداف
المرجوه منها ففي ادونيسيا يرجع هذا النشاط إلى التأييد النشط على

كافة المستويات (بدءاً من قساده المجتمعات المحلية حتى رئيس الدولة) .

كما تعد المكسيك واحده من الدول القليلة في أمريكا اللاتينية التي تتميز بسياسة رسمية للحد من زيادة السكان أما في البرازيل وكولومبيا فقد ابتعدت الحكومات عن التدخل المباشر بل أن تدخل القطاع الخاص اصبح ملموساً في تجارب بعض الدول الاسيوية وكذلك في أمريكا اللاتينية .

وينبغي أن نذكر انه بالنسبة للصين فإن سياسة الطفل الواحد رغم انسجامها مع سياسة الدوله فانها تقابل بعقبات ثقافية وبخاصة في المناطق الريفية ، كما ينبغي الإشارة إلى أن القضية لا ينبغي أن تقتصر على السياسة الحكومية المفروضة من اعلى بل تتصل بمدى الوعي ومعدلات التطعيم والعمل وبخاصة بالنسبة للمرأة ومشاركة الناس وانها لا ترتبط بقضية تنظيم الأسرة فقط بل تمتد إلى قضايا الهجرة وتحسين الصحة الانجابية وغيرها من المحاور الهامة .

ثالثاً : نحو سياسة سكانية في المجتمع المصري :

إذا عدنا إلى احصاءات السكان الاقتصادية في مصر في الفترة من ١٨٩٧ حتى ١٩٥٠ لتكشف لنا أن مساحة الارض الزراعية قد زادت بمقدار ١٢% بينما زاد السكان خلال هذه الفترة بنسبة ١١٠% أما عن متوسط دخل الفرد فإذا تتبعنا مؤشرات الدخل من ٥٢ : ١٩٧١ فإننا نلاحظ ارتفاعه من ٣٥ جنيها عام ١٩٥٢ إلى ٧٩ جنيها عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ كما زاد الإنتاج القومي بمعدل سنوي يتراوح بين ٥ : ٧% بينما

زاد الإنتاج الصناعي بنسبة لا تتعدى ١١/ في الفترة من ٥٢ : ١٩٧٨ ،
وقد ازداد عدد السكان في الفترة من ١٩٥٢ : ١٩٧٦ بنسبة ٧٨% بينما
ارتفعت المساحة المحصولية بنسبة لا تتعدى ٢١% وزادت مساحة
الأرض بنسبة ١٦% فقط ولم يرتفع متوسط انتاج القدان خلال هذه
الفترة إلا بنسبة محدودة .

ولو حسبنا معدل الزيادة السكانية في الفترة من ١٧ :
١٩٧٠ لوجدناها ٢٤% بينما زادت المساحة المحصولية بما يلا يتعدى
٥٩% (٢) .

هل تعاني مصر من مشكلة سكانية ؟

والاجابة نعم تعاني مصر من مشكلة سكانية تتمثل فضلا عن ذلك
في الأبعاد التالية :

أ [سوء توزيع السكان إذ تبلغ مساحة الجزء المأهول من السكان
٣,٦ من مساحة الجمهورية ورغم الجهود التي قامت بها الدولة
في اضافة مساحات جديدة في توشكى والعوينات وغيرها فما
زالَت المساحة تقل عن ٥% .

ب [ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية فقد كانت ٢٧,٤ سنة ١٩٥٢
بالمقارنة بـ ٣٠,٥ سنة ١٩٨١ ، وان كانت قد وصلت إلى
٢١,٨ سنة ١٩٩٤ .

ج [أن السكان يزيدون بمتوسط ١,٢ مليون نمسه سنويا (حيث قدر
عدد و ٤٣,٤ م سنة ١٩٨١ ثم ٥٩,٣ م سنة ١٩٩٦ .

د [أن المدن العاصمة كالقاهرة والاسكندرية تستأثران بكثافة سكانية عالية تصل إلى ٢٧,٥ ألف نسمة في كم ٢ سنة ٨٢ بل أن بعض احياء هذه المدن العاصمة تزيد كثافتها السكانية عن ١٤٠ ألف نسمة في الكم ٢ وقد بلغ عدد سكان القاهرة في احصاء ١٩٩٦ ٦,٨ م. والاسكندرية ٣,٣ م ويصل اجمالي سكان المناطق الحضرية سنة ١٩٩٦ ١١ مليون نسمة .

هـ [أن تآكل الارض الزراعية هي احدى الآثار الهامة لتركز سكان المناطق الحضرية على حساب الريف حيث يقدر التآكل بنحو ٨٥ كيلو مترا مربعا في العام ، ويزيد رغم وجود قوانين تجرم البناء على ارض زراعية .

و [هناك نسبة عالية من الأطفال تزيد عن ٤٠% من مجموع السكان تقل أعمارهم عن ١٥ عاما مما يشير إلى ازدياد العبء على البالغين في سن الإنتاج ، وقد افصح احصاء ١٩٧٦ أن كل مائة فرد في قوة العمل يعولون ٢٨٠ فردا مما يشير إلى كبر نسبة الاعالة الاقتصادية في المجتمع واذا كان احصاء سنة ١٩٩٦ قد اوضح أن القاعدة السكانية تبلغ نحو ٣٥% إلا انها لا تزال كبيرة مقارنة بالدول العربية .

ز [من الملاحظ تدنى خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية ومن مؤشرات هذا الانخفاض في الخصائص :

١ [أن ٢٦% من مجموع السكان ١٩٧٦ — ممن يدخلون في قوة العمل الفعلية — هم فقط الذين يشتغلون وينتجون وهو ما يوضح ازدياد عبء الاعالة وانخفاض دخل الفرد كما تلاحظ وجود تناقص

في اجمالي قوة العمل من عام لآخر خلال السنوات ١٩٩١ /
١٩٩٢ وكانت قوة العمل سنة ١٩٩٣ ٢٩,٦% .

[٢] أن نسبة الإناث التي تسهم في النشاط الاقتصادي إلى اجمالي القوة العاملة لا تتعدى ٨% مسنه ١٩٧٦ ، ١١% سنة ١٩٨٦ ويمثلن ٦,٧ منه ١٩٧٦ من اجمالي النساء و ١٠,٤% سنة ١٩٨٦ وهو ما يوضح الدور السلبي المرأة في عملية الإنتاج وهي التي تشكل نصف مجموع السكان تقريبا في الإحصاءات المختلفة (١٢) .

[٣] ضالة نسبة من يعملون بالصناعة في الإحصاءات المختلفة بالمقارنة بمن يعملون بالزراعة والخدمات مما يعكس انخفاض معدلات الإنتاج وقد بلغت هذه النسبة سنة ١٩٩٥ حسب تقرير التنمية البشرية ١٨,٥% .

[٤] أن نسبة الامية لارالت كبيرة فهي تبلغ ٥٦% من جملة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات في احصاء سنة ١٩٧٦ وهي تبلغ ٤١% سنة ١٩٩٢ وهي نسبة كبيرة للغاية كما بلغت ٣٩% سنة ١٩٩٦ .

[٥] لا تتعدى فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) ٥,١% من جملة السكان سنة ١٩٩٦ الامر الذي يعكس انخفاض متوسط عمر الشخص نتيجة لتقص الرعاية الصحية والخدمات الأخرى المقدمة وبخاصة في المناطق الريفية الحدودية .

[٦] تؤدي الزيادة السكانية وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لازدياد ضغط السكان على الخدمات التعليمية والصحية والاسكان وغيرها من المرافق الحيوية .

[٧] انخفاض الدخل فقد قدر تقرير التنمية البشرية انه في ١٩٩٤ / ١٩٩٥ كان نصيب الفرد بالجنيه ٣٤٦١ وهو ٢٦١٧ جنيه فقط للريف .

[٨] أن السكان قد تضاعف حجمهم اكثر من خمس مرات تقريبا في اقل من ٩٠ سنة (٩,٦ مليون سنة ١٨٩٧ بالمقارنة بـ ٤٨,٣ مليون سنة ١٩٨٦) وهذا يعنى مع ضيق المساحة المأهولة التي تقل عن ٥% من المساحة الكلية لمصر غياب التخطيط السكاني كما يزيد من الضغط على المساحة المأهولة نتيجة لبناء المساكن والمؤسسات .

[٩] ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان من ١,٤ في مطلع القرن المنصرم إلى ٢,٨ في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .

[١٠] ارتفاع الكثافة السكانية للكـم في محافظات الجمهورية سنة ٢٠٠١ بصورة كبيرة ففي القاهرة وحدها ٣٦ ألف نسمة بينما تصل إلى ٩,٠٠٠ في بور سعيد و ٦,٠٠٠ في الجيزة للكم ٢ فاذا قارنا هذا بعام ١٩٩٦ فان القاهرة كان نصيبها ٣٣ ألف نسمة ، وبور سعيد ٨,٠٠٠ ، والجيزة ٥,٠٠٠ وهذا يعنى ببساطة انه خلال ٥ أعوام فقط ارتفعت الكثافة السكانية للكم ٢ في بعض المحافظات بصورة ملفتة للنظر بينما هي في محافظات الحدود ٨,٠٠٠ سنة ١٩٩٦ ثم ٩,٠٠٠ لسنة ٢٠٠٠ (١٣) .

[١١] أن وفيات الأطفال الرضع اعلى في الوجه القبلي (٤٩ في الالف) عنها في عموم مصر سنة ١٩٩٣ (٣٨) واعلى في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية وهى اعلى في ريف الوجه القبلي بالمقارنة بريف الوجه البحري كما أن معدل وفيات الأطفال

لون الخامسة ترتفع في الوجه القبلي ٦٧ لكل ١٠٠٠ مولود حتى عنها في عموم مصر ٥١ منه ١٩٩٣ .

وهو ما يدل على سوء الأوضاع الصحية من حيث الاهتمام بالطفولة في الوجه القبلي نتيجة للنقص في توفير بالمستشفيات والمراكز الصحية وسوء الأوضاع المعيشية وبخاصة في المناطق الريفية في الوجه القبلي إذ بينما تحصل ٥٩ أنثى على رعاية صحية في المحافظات الحضرية و ٤٢ في الوجه البحري تحصل ٢١ أنثى في الوجه القبلي على هذه الخدمة ، ولم تتعدى حالات الولادة تحت اشراف صحي ٢٣ في ريف الوجه القبلي بالمقارنة بـ ٦٩ في المحافظات الحضرية (١٤) .

[١٢] ما زالت معدلات وفيات الامومه مرتفعه تصل إلى ١٧٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٩٢ وهي تصل إلى ٥٥٠ في السودان ولكنها لا تتعدى ٨ حالات في الولايات المتحدة و ٥ حالات في المويد .

[١٣] لا تتعدى نسبة الإناث المقييدات بالتعليم العالي ٣٢% منه ١٩٩٤ وهي ما يعنى عدم تمكين الإناث من تحقيق فرصهن في التفوق .

[١٤] هناك نسبة تقدر بـ ٢٣% سنة ١٩٩٥ / ١٩٩٦ من الفقراء ، ٧% يمثلون حالة الفقر الموقع حسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ وهذه النسب الكبيرة تحثنا على مراعاة البعد الاجتماعي لتقليل التفاوت الطبقي .

[١٥] أن قوة العمل في الريف تتمركز حول قطاع الزراعة إذ بلغت ٩٢% خلال السنوات ٩٠ - ١٩٩٢. وهو ما يعنى التكاليف على العمل بالزراعة رغم تفتيت الرقعة الزراعية كما يعنى أن هذه القوة

العاملية امية في الاساس كما أن نسبته العاملية الزراعية إلى اجمالي قوة العمل قد بلغت ٦٢% ، ٥٩% ، ٦٠% خلال السنوات المشار إليها على التوالي ويعنى هذا بوضوح أننا مازلنا امام القرية المصرية التقليدية التي تتدنى فيها الخصائص الاجتماعية وتستقطب الزراعة البسيطة بالاستعانة بالتكنولوجيا البدائية القوة العاملة امية غير المدربة للعمل بالزراعة .

١٦] تتزايد اعداد العاطلين وبخاصة من أصحاب المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والمؤهلات العليا حيث تمثل هذه الفئات ٨٧% ، ٩١ ، ٩٧% خلال اعوام ٩٠ ، ٩١ ، ١٩٩٢ على التوالي .

نخلص من هذا إلى أن الخصائص الاجتماعية في المجتمع المصري تتميز بوجود قاعده سكانية كبيرة وترتفع الكثافة السكانية فسي المحافظات الحضرية بينما تتدنى الأوضاع في ريف الوجه القبلي ويقل الاهتمام بتمكين الانثى من حيث التعليم والعمل بينما ترتفع معدلات البطالة (١٥) .

فاذا استمرت الزيادة السكانية على حالتها الراهنة حتى ٢٠٢٥ فإن المشكلة ستزداد تفاقمًا كما يتضح من الأبعاد الآتية :

- أ] سيصل حجم السكان إلى نحو ١٤٣ مليون نسمة .
- ب] سيصل حجم القوة العاملة إلى نحو ٥٣ مليون نسمة .
- ج] يصبح من الصعوبة بمكان توفير المدخرات اللازمة لتحقيق اهداف التنمية وتتضائل بالتبعية المساحة الزراعية المخصصة

للشخص الواحد فضلا عن العديد من الآثار الأخرى التي يمكن استنتاجها ببسر وسهولة .

و [أن معدل الوفيات الخام في مصر قد انخفض من نحو ٢٨ في الألف سنة ١٩٤٦ إلى ١١ في الألف سنة ١٩٧٨ بينما لم يشهد معدل المواليد انخفاضا يذكر فهو حوالي ٣٩ في الألف (في الحالتين) بل لقد استمر معدل المواليد الخام في الارتفاع عقب حرب ١٩٧٣ وقد شهدت حقبة التسعينيات الانخفاض النسبي في معدل المواليد ليصبح ٢٩ في الألف كما انخفض معدل الوفيات العام إلى ٧ سنة ١٩٩٤ .

ومن الأمثلة الحية التي يمكن من خلالها تتبع السياسة السكانية في مصر يأتي المؤتمر القومي للسكان الذي عقد في منتصف عام ١٩٨٣ وخرجت توصياته التي تبناها السيد رئيس الجمهورية متضمنة خطوط هذه السياسة عن طريق اللجان المختلفة للمؤتمر (عام ١٩٨٤) .

وبينما أوصت لجنة الصحة على سبيل المثال بأهمية تبصير الناس بالاضرار الصحية التي تنجم عن عدم تنظيم الأسرة (بالنسبة للام والطفل والأسرة والبيئة) ، وتبسيط برامج الصحة والوراثة وتدريبها بالمدارس ومعاهد التمريض والمراكز البحثية أوصت لجنة القطاع الاهلي بالاهتمام بالخدمات الاهلية التطوعية في مجال تنظيم الأسرة مع العمل على التغلب على المعوقات الادارية والاهتمام بالاعلام والوسائل السمعية والبصرية بسبب نقشي الأمية مع الاهتمام بالحوافز (الإيجابية والسلبية) كما أوصت (اللجان الاقتصادية) بتحقيق التوازن بين عدد السكان - في

المدى الطويل - والغذاء وترشيد الاستهلاك مع الاهتمام بزيادة القدرة على الإنتاج ، والقضاء على سوء التغذية ، والتوسع في المكنة الزراعية والانتاج الحيوانى ، واستصلاح الأراضي والاهتمام بالتقوى المنتقاء . والاهتمام بالتنمية الصناعية مع اعادة النظر في قضية الدعم وترشيده بربطه بالخصوبة المعتدلة والاسرة الصغيرة) كما أن الموائمة بين الاجور في القطاع الحكومى والقطاع العام بمثله في القطاع الخاص ودعم الصناعات الصغيرة لم تفض اللجنة الطرف عنها .

وقد أوصت لجنة الإعلام بالتفاعل بين العمل الاعلامى والتنمية (الشاملة) مع التركيز على قنوات الاتصال الجمعى والشخصى والاهتمام بالإعلام الريفي على أن يتكامل العمل الإعلامى مع الجهود الأخرى لتحسين الخدمة الصحية والتأكد على العمل الاعلامى في المؤسسات واوصلت لجنة الإسكان بإعادة توزيع السكان من المناطق الزدحمة للمناطق وبناء المدن الجديدة مع الحرص على عدم تحويل المساكن لأغراض أخرى غير السكن والتوسع في الإسكان التعاونى .

وهناك ٣ مداخل يمكن من خلالها النظر للمشكلة السكانية في

مصر :

١] المدخل الأول هو ما تعارفنا على تسميته بتنظيم الأسرة ويمكن

أن ينهض على الأبعاد الآتية :

أ) الاهتمام بنشر مراكز تنظيم الأسرة لتقديم وسائل منع

الحمل وتشجيع الزوج والزوجة على استخدام الوسائل

المناسبة على أن تتولى هذه المراكز تدريب الأطباء

وفريق العمل (الذي يجب أن يضم رجل الدين فضلا عن
الاخصائي الاجتماعي والنفس والزايرة الصحية
والممرضات ٠٠٠ الخ) مع الاهتمام بنشر هذه المراكز
في المؤسسات الصناعية الكبرى والقرى والعزب
والنجوع .

وغنى عن القل انه لابد من الاتصال الشسخى
بالاسر التي ترفض تنظيم ائجابها لاقناعها بجدى التنظيم
بعد دراسة حالتها من وجهة النظر الصحية والنفسية
والاجتماعية كما يتطلب الامر التقييم الدورى لهذه
المراكز ليسهل تدارك اوجه القصور التي تظهر اولا
بأول .

(ب) استخدام الأنشطة الاعلامية والتعليمية عن طريق وسائل
الاتصال الجمعى من راديو وتليفزيون وجراند ومجلات
على أن يتم ذلك بطريقة علمية لا تثير السخرية أو
الحرص ويستلزم الأمر تعريف المواطن العادي بأعباء
المشكلة السكنية وخطورة هذه الزيادة في الحاضر
والمستقبل مع الإشارة إلى الأضرار الصحية التي يؤدي
اليها الإجاب المستمر وعدم التنظيم ويقتضى هذا
عرض رأى الدين في قضية تنظيم الأسرة دون لبس
وفتح باب الحوار للرد على التساؤلات التي تثار
والاهتمام بنشر التربية السكنية للطلاب في المدارس
والجامعات بصورة علمية لتنشئة جيل من الشباب
المؤمن بهذه القضية المصيرية .

٢ [المدخل الذي يركز على تحسين الخصائص المكانية ويمكن أن يهتم هذا المدخل ببعض الأبعاد ومن أمثلتها الأبعاد الآتية :

- أ [تحسين مستوى التعليم والقضاء التدريجي على الأمية .
- ب [الاهتمام بخلق قوة عاملة من النساء (وبخاصة في الأنشطة غير الزراعية) .
- ج [الاهتمام بحفز المرأة للمشاركة في أوجه النشاط الاجتماعي المختلفة مع الاهتمام بقضية تعليم واشتغال المرأة كذلك لخطورة الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية .
- د [اتساع مظلة التأمينات الاجتماعية والتغلب على مشكلات العجز والتأهيل المهني والبطالة الموسمية .
- هـ [رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والاسكان والمواصلات وغيرها من الخدمات المقدمة للمواطن .
- و [تصنيع القرى والمناطق الصحراوية القريبة الإقلال من معدلات النزوح للمدن العاصمية .
- ز [تنظيم الهجرة الخارجية بالصورة التي لا تؤثر على حاجة المجتمع مع الاهتمام بالمدارس الفنية الصناعية .
- ح [الاهتمام بالرعاية الصحية المقدمة للحوامل والأطفال الرضع ومتابعة العقم والإجهاض وغيرها .
- ط [الاهتمام بمران القرية وضمان تزويدها بالمياه النقية والاتارة والخدمات الترويحية .

ي] اقناع الأسر التي تكونت حديثا بالتخطيط لمستقبلها وتحسين احوالها مع اشباع طموح الشباب بالانشطة العلمية والاجتماعية .

ك] الاهتمام بالتربية السكانية والنشاط الاعلامي الموجه لتوضيح ابعاد الظاهرة السكانية في العالم الثالث بصفة عامة ومجتمعنا بصفة خاصة .

[٣ المدخل التنموي :

ويقوم هذا المدخل على فرضية مؤداها أن المشكلة السكانية والحلول المقدمة بشأنها ينبغي أن تتجاوز قضية تنظيم الأسرة بمعناها الضيق إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بالمعنى المتسع للتغلب على المشكلة السكانية التي تعكس تخلف البنية الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية كما تعكس بدورها تراكمات تاريخية يعينها وبينما تخلق التنمية مشروعات للعالة يزداد متوسط الدخل غير فيرتفع مستوى المعيشة وتخفض بالتالي معدلات الاجاب فيقل عبء الاعالة على القوة العاملة ويرتكز هذا المدخل من وجهة نظرنا على المقومات الآتية :

أ] الصناعة والمقصود بالاهتمام بها هنا وضع استراتيجية واضحة لتنمية الصناعة مع الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات المتاحة بتدريب العالة لتكوين قاعدة عمالية مدربة تكريبا عاليا مع التركيز على العالة الفنية .

ب] دعم الصناعات الصغيرة التي تمثل اساسا هاما فضلا عن الصناعات الثقيلة التي تتولاها الدولة والمقصود هنا

محاولة التوفيق بين الصناعة الكبيرة بما تعتمد عليه من تكثيف رأسمالي وانتاج نمطي واسع من ناحية والصناعة الصغيرة بما تستند اليه من تكثيف في قوة العمل واعتماد على أساليب انتاجية تقليدية .

[ج]

أن الأمر يستلزم اختيار التكنولوجيا وليس مجرد استيرادها ويتوقف نجاح التصنيع على إعادة بناء الهيكل الانتاجي وتقديم خدمات اجتماعية من جهة فضلا عن ارتباطه بزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى سواء بالتوسع الرأسى وزيادة الكفاية الانتاجية أو التوسع الأفقى المتمثل في زيادة المساحة الصالحة للزراعة وإذ ذلك ينبغي الاهتمام بممتلزمات الإنتاج وتنمية الموارد الأخرى من ثروة حيوانية وسمكية ودواجن وما إليها .

[د]

أن التنمية في مضمونها المتصل بتوزيع السكان ينبغي أن تحوى الاهتمام باتشاء مجموعة من المدن الجديدة في جميع محافظات مصر المزودة بالامكانيات الانتاجية والخدمية (مع استغلال مصادرها الطبيعية) سواء في شبه جزيرة سناء أو المنطقة الممتدة من الإسكندرية للملوم بغية تخفيف الضغط السكاني على المناطق المأهولة فضلا عن الارتقاء بالمستوى الاجتماعى - الاقتصادى للأسرة مع الاهتمام بتصنيع الريف والميكنة الزراعية كخطوات أساسية لتنمية المناطق القروية .

التوصيات التي خرج بها المؤتمر القومي للسكان :

لحل حل المشكلة يكمن عادة في المزاوجة بين هذه المدخل فالسياسة السكانية هي القضية المصيرية غير أن تحقيقها لا يتأتى إلا من خلال تحسين الخصائص الاجتماعية للسكان فضلا عن الاهتمام ببرنامج تنظيم الأسرة .

وفضلا عما سبق ذكره من توصيات نرى أن الجوانب والابعاد الآتية ينبغي أن تأخذ نصيبها من الاهتمام :

- ١] عمل برامج تدريبية مكثفة للعاملين في مراكز تنظيم الأسرة من اطباء والخصائيين ورجال دين وغيرهم لمناقشة هذه القضية وفتح باب الحوار لتذليل الصعوبات التي تواجههم بصفة دورية والرد على تساؤلاتهم وصقل خبراتهم .
- ٢] زيادة الحوافز المادية والادبية المقدمة في هذه المراكز بحيث تستند إلى تحقيق اهداف اكثر من مجرد بيع الوسائل ، ومن بين هذه الأهداف الاتصال الشخصي بالاسر الرافضة للتنظيم في المجتمع المحلي وإقامة الندوات والعروض السينمائية والمسرحيات ... الخ .
- ٣] الاهتمام بتكثيف الإعلام المرتبطة بالقضية السكانية على أن يشترك في الندوات المقامة رجال الدين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الذين يلعبون دورا أساسيا في تغيير الاتجاهات التقليدية والتعطب على المعوقات .

- [٤] ادخال التربية السكائفة فف فففف فففف الففففف الففففف
على أن ففففف فف الففف فف ففف ففففف ففف ففف ففف
الففف فف ففف الففف الففففف .
- [٥] افراء الففففف الففففففف والففففففففف ففففف ففففف
الففففف والففففف بالففففف وففففففف الففففف وففففففف
السكائفة الففففف .
- [٦] الففففف ففففف الففففف الففففف للرجال والففففف ففففف
ففففف .
- [٧] فشفففف الففففف على ففف الففف لفففف ففففف وففف فشفف
أسالففف الففففف والففففف الففففف .
- [٨] الففففف بففففف الففففف ففف الففففف الففففف وففففف
فف ففففف الففففف ففففففف الففففففففف لفففففف
فففففف ففف الففففف الففففف ففففففف ففففففف الففففف
وففففف فف الففففف ففف الففففف ففففففف ففففف ففف ففففف
إلى رففف اففففف الففففف الففففف وففففف ففف الففف .
- [٩] ففففف الففففف الففففف لفففف ففففف الففففف الففففف
والفففف على الففففففف الففففففففف الففففف ففففف الففففف
الففففف وففففف ففف الففففف ففففففف الففففف وففففف
ففف ففففف ففف الففففف ففففففف ففففففف الففففففففف
الففففففففف الففففففف ففف ففف ففففففف الففففف ففففف
ففففف ففف ففففف الففففففف الففففففف لفففففففف ففف ففففف
الففففف ففف ففففف الففففففف الففففففف ففففففف ففففففف
والفففففف لفففف الففففففف الففففففف .

١٠ [الاستعانة بالباحث الاجتماعي والنفسى المدرب والقيادات المحلية - وبخاصة في القرى والاحياء الشعبية لمناقشة هذه القضايا في المنطقة فضلا عن الاتصال الشخصي بالامر الرافضة فهذه الأبعاد تعد بدورها على اكبر جانب من الاهمية في المجتمعات النامية والاخذة في التقدم كمجتمعنا المصري (١٦) .

والمتتبع للسياسة السكانية في مصر يجدها قد انتصرت في الستينيات على معالجة آثار النمو السكاني وفي النصف الأول من السبعينيات على المدخل الاجتماعي الاقتصادي لتخفيض الإيجاب بتحسين بعض المؤشرات فحسب وتجاوز ذلك منذ النصف الثاني من السبعينيات فيما يسمى بالمدخل التنموي فسي شتى المجالات فلا يمكن الفصل بين العامل السكاني والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية (١٧) .

الهرم السكاني

كنموذج لتصوير الواقع الديموجرافي

تنهض الدراسة العلمية للمكان على أساس حقيقة أساسية مؤداها أن المتغيرات الديموجرافية Demographic Variables ليست ثابتة بل تختلف بحسب الزمان والمكان وأذ ذاك فإن الحجم والنوع والتوزيع المهني والتعليمي وغيرها تختلف من عصر إلى عصر ومن حقبة زمنية إلى حقبة أخرى وأذ ذاك فاته من السخف أن تبحث عن نظرية عامة تطبق في كل زمان ومكان ومن الضروري في الوقت نفسه أن نقنع بأن الظاهرة السكانية لا يتسنى دراستها إلا في ضوء البناء الاجتماعي Social structure والعوامل الثقافية Cultural factors في المجتمع الذي نقوم بدراسته .

وهذا يعني أن السكان يتأثرون بوجودهم في بيئة معينة ، فيتفاعلون معها إيكولوجيا ، ويعملون في مناجبها فينشأ النسق الاقتصادي ويعيشون في تجمعات قرابية فينشأ النسق القرابي ، ويتفقون على وجود ضوابط سلوكيه فينشأ ما يعرف بنسق الضبط الاجتماعي ويلتزمون باطر قيمية في شتى مجالات الحياة فيوجد نسق القيم . . الخ . وعلى ذلك فقد سبق أن ذكرنا أن خصائص الطبيعية والاجتماعية التي جاءت بدورها مصاحبة للعوامل الطبيعية (كالمن والنوع) أو والمتغيرات الاجتماعية والثقافية (كالتنواحي التعليمية والمهنية) والزواجيه والاقتصادية تؤثر بصورة أو باخرى على نمو المكان فهي تؤثر في معدل المواليد والوفيات والهجرة بل أن هذه العوامل تشكل عادة الهيكل الديموجرافي للمجتمع .

غير أنه من نافل القول أن نذكر أن هذه الخصائص تصل مستقلة
independent variables لتؤثر على نمو السكان في المجتمع فهناك علاقة
تفاعلية interactional بين الظاهرة السكانية Demographic
phenomenon وبين الظواهر الأخرى فالسكان يتفاعلون مع البيئة الاجتماعية
بصورة دائمة وحديثنا عن هذه العوامل ينبغي أن يفهم منه أن هذه العوامل لا
تعمل إلا في ضوء الاتساق الاجتماعية والثقافية والتاريخية كذلك غير أن تجزئتها
هنا تتم بقصد الدراسة العملية - فحسب وسنتحدث هنا عن بعض المتغيرات التي
تؤثر في معدل الخصوبة Fertility rate وعن تركيب السكان بحسب فئات السن
أو العمر Age والنوع Sex ، والناحية الزوجية Marital ومن هذه
المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية التي تتوقف على النظام الاقتصادي القائم
ونمط النظام الاقتصادي والذي يشمل متوسط الدخل Income والمهن السائدة
في المجتمع أو ما يسمى بالناحية المهنية Occupational status النظام
الأسري الذي يمثل نمط الأسرة The pattern of family السائد ومدى سيادة
نمط العائلة الممتدة والمركبة ، ثم التوزيع بين الريف والحضر أو ما يسمى
بالتحضر (العمران) علاوة على بعض المتغيرات الأخرى .

والهرم السكاني يمكن أن يصور الواقع الديموجرافي للمجتمع موضوع
الدراسة .

ومن المهم هنا أن نذكر أن الهرم السكاني يعتمد على توزيع السكان
بحسب فئات السن والنوع فهما بجوهر هذا الشكل ، ومن المستحيل أن نرى أي
مجتمع انساني يخلو من تمثيل الأطفال والشباب والشيوخ ، ومن غير الطبيعي
كذلك أن نرى احد النوعين دون النوع الآخر .

وهذه التقسيمات الطبيعية توجد في أي مجتمع دون استثناء . تختلف معدلاتها من مجتمع لآخر .

ومن المسلم به كذلك أن : أ- وبهم القوة العاملة في المجتمع وظائفه الانتاجية وهم بدورهم يعولون ب- وكبار السن Dependents الذين يعتمدون في اعالتهم على فئة الشباب التي ترعاهم وعلى عاتقها كذلك يقع عبء اعالتهم .

وقد أوضحت الدراسات الديموجرافية أن البلدان المتقدمة صناعيا تتميز بانتشار الاعمال الوسطى أو الشباب ويرتفع فيها بالمثل نسبة كبار السن بينما تنخفض نسبة الاعمار المبكرة الأقل من ١٥ سنة أو معدل المواليد في هذه البلدان مع انتشار التصنيع Industrialization والحضرية Urbanism والتقدم الاقتصادي المصاحب بالتقدم الطبي ، وزيادة الاهتمام بالخدمات (لاسيما الخدمات الطبية والتعليمية) وفي وسائل الانتقال والمواصلات والسكان وقد ازداد معدل الإناث في الكثير من هذه البلدان عن الذكور كنتيجة للعديد من العوامل لعل من أبرزها في هذا القرن قيام الحرب الأولى والثانية ، وغنى عن القول أن المرأة التي حصلت على كافة حقوقها في المجتمعات الغربية وأصبحت على قدم المساواة مع الرجل قد أصبحت كذلك من أبرز المنافسين له في شتى الميادين .

وعلى العكس من هذا ففي البلدان المتخلفة صناعيا ترتفع عادة نسبة صغار السن والذين يعتمدون اعتمادا يكاد تماما على الشباب في المجتمع بينما يقل معدل كبار السن لنقص الرعاية الطبية وانخفاض متوسط عمر الفرد بل تنخفض كذلك فئة المسن التي تقع في مرحلة ما قبل الشيخوخة

(٤٥ - ٦٠ سنة) هذا ويؤدى انتشار الزواج المبكر إلى تضخم معدل المواليد في مثل هذه المجتمعات .

وبينما ترتفع نسبة الإناث عن الذكور - في أي مجتمع - نتيجة لبعض الظروف كالهجرة الخارجية أو الحروب يؤثر ارتفاع هذه النسبة على شتى الأمور التي تتصل باشتغالها ومركزها الاجتماعي والعلاقة مع الذكور في المجتمع .

ومن انطب الواسائل لإبراز العوامل المتصلة بالسن والنوع تصنيف السكان في المجتمع إلى فئات عمرية قوامها سنة أو أكثر وعلى سبيل المثال فقد يكون المعدل (سنة واحدة) حين نبدأ بتقسيم الذكور والإناث إلى أقل من سنة ، ثم سنة ، ثم ٢ ، ثم ٣ ، ثم ٤ ، وفي بعض الأحيان تكون فئات السن طولها ٥ سنوات أو ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة ، وفي غير هذا يتم تصنيف السكان إلى ٣ فئات كبرى القاعدة وتضم صغار السن (أقل من ١٥ سنة) في أي مجتمع .

القوى العاملة وتضم الشباب في مرحلة ما قبل الشيخوخة (١٥ - ٦٠)
ثم كبار السن وتضم الشيوخ (٦٠ سنة فأكثر) .

ويسمى الشكل البياني الذي يوضح هذا التصنيف بالهرم السكاني Population Pyramid حيث يتخذ الرسم صورة الهرم الذي يتسع عادة حجم صغار السن فيه بينما تقل نسبة الشيوخ وكبار السن .

وسنحاول أن نعطى أمثلة على هذه الاختلافات بين المجتمعات في التصنيف ففي ١٩٦٨ كانت نسبة الفئة الأقل من ٥ سنوات إلى مجموع السكان

٤% في امارة موناكو (٢% ذكور ، ٢% اثاث) ، بينما كانت نسبة هذه الفئة سنة ١٩٧٠ في مصر ١٥% (٨% ذكور ، ٧% ناث) .

وفي عام ١٩٧٠ كانت نسبة السكان في فئة المن اقل من ١٠ سنوات تبلغ ١٦ % من المجموع الكلى للسكان في كل من فرنسا ، والمانيا الغربية واليابان ، بينما كانت هذه النسبة ٣٤ % في غانا والسودان على سبيل المثال .

والفرق هنا يدل على أن غانا والسودان عليهما أن تعولا من الأطفال اكثر من ضعف ما تضطر اليه فرنسا والمانيا المتقدمة صناعيا وهكذا تزداد الاعباء الملقاه على عاتق البلدان الفقيرة فيزداد الفقير فقرا بينما يزداد الثرى ثراء من جراء ما تحمله الزيادة السكانية من اعباء اجتماعية واقتصادية على الدول النامية في الوقت الذي فيه تتباطىء معدلات الإنتاج .

وما ذكرناه بشأن القاعدة والقوى العاملة وكبار المن من الممكن التمثيل له هنا بالهرم السكاني (*) الخاص بمصر بحسب تقدير السكان لسنة ١٩٧٠ و جزيرة كريسمس سنة ١٩٧١ :

الدولة	القاعدة	القوى العاملة	كبار السن
مصر	٤٢	٥٢	٦
كريسمس	٣١	٦٧	٢

(*) اقل من ١٥ سنة ، ١٥ - ٦٠ ، ٦٠ سنة فأكثر

كما يختلف معدل الإناث اختلافا واضحا عن الذكور في الفئات الثلاث (القاعدة والقوى العاملة وكبار السن) ويكاد يقترب معدل الذكور والإناث في مصر (في القاعدة والقمة والقوى العاملة) فهي بالنسبة للقوى العاملة في مصر ٢٦ % للذكور ومثلها للإناث = ٥٢ % بينما هذه النسبة في كريسمس ٤٨ % بالنسبة للذكور و ١٩ % بالنسبة للإناث = ٦٧ % أي أن معدل الذكور في القوى العاملة في كريسمس يزيد عن ضعف معدل الإناث كما أن أجمالي نسبة الذكور في مصر هي ٥١ % من المجموع الكلي بينما هي في كريسمس ٦٤ % من هذا المجموع .

وغنى عن القول انه حين يختل التوازن بين معدل الذكور والإناث في المجتمع يؤدي ذلك إلى العديد من الآثار الاجتماعية والثقافية وتسمى المعادلة الدالة على ذلك بنسبة " الذكورة " وتأتى من قسمة عدد الذكور على عدد الإناث في المجتمع وضرب حاصل القسمة $\times 1000$.

ففى ١٩٧٦ كان عدد سكان مصر ٣٨١٩٨٢٠٤ وكان عدد الذكور ÷ على عدد الإناث كما هو مبين في المعادلة الآتية :

$$1036 = 1000 \times \frac{18647289}{17978915} =$$

ويعنى هذا أن لكل ١٠٠٠ أنثى ١٠٣٦ من المذكور كما أن نسبة الانوثة هي على العكس من هذا تأتي من قسمة مجموع الإناث ÷ مجموع الذكور في المجتمع × ١٠٠٠ .

$$= \frac{17978915}{18647289} \times 1000 = 964 \text{ أنثى}$$

أى أن لكل ١٠٠٠ من الذكور ٩٦٤ أنثى ويمكننا أن نحصل على النتيجة نفسها من قسمة النسبة المئوية لآى نوع على النسبة الخاصة بالنوع الآخر .

وتختلف نسبة الانوثة في مصر من تعداد لآخر ففي سنة ١٩٨٢ كانت نسبة الانوثة ١٠٠٦ بينما هي حسب تعداد سنة ١٩٦٠ = ٩٨٨ أنثى لكل ١٠٠٠ ذكر وتتأثر نسبة الذكور بثلاثة عوامل ديموجرافية هي : الهجرة ، ونسبة الذكور بين المواليد ، ونسبة الذكور بين الوفيات ، وتأثير عامل الهجرة واضح كل الوضوح بينما ترتفع النسبة العامة كذلك إذا انخفضت نسبة الذكور بين الوفيات ومن الملاحظ في مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ : ١٩٧٦ ارتفاع نسبة الذكور بين المواليد وانخفاض نسبة " الذكور " بين الوفيات وكلا هذين الاتجاهين يرفع من نسبة " الذكور العامة في المجتمع " (١) .

طريقة رسم الهرم السكاني :

- ١ - أقرأ الأرقام وحولها إلى نسب مئوية بقسمة كل عدد على جملة السكان .
- ٢ - الق نظرة على النسبة الخاصة بالذكور وتلك الخاصة بالإناث وحدد أفقياً في أسفل الصفحة النسب الخاصة بالذكور وتلك الخاصة بالإناث وحدد ٢ سم ٢ في وسط الصفحة (*) لتكون فاصلاً بين الذكور والإناث مبيناً

من أول سنتيمتر بعد (العמוד) المستخدم لفئات السن ويفضل أن تخصص المساحة اليمنى للذكور واليسرى للإناث .

٣ - حدد أكبر رقم في الجدول الخاص بالذكور ونظيره الخاص بالإناث وحدد

١ سنتيمتر لكل ١% بالنسبة للذكور ومثلها للإناث وفي حالة عدم كفايتها استغل كل ١ سنتيمتر لكل ٢% وفي هذه الحالة يمثل لكل ١ ملليمتر ٢% .

٤ - صل الصفحة من أسفل إلى أعلى في المساحة التي حددتها الفئات لفئات السن والتي يبلغ حجم الفئة فيها ٥ سنوات واكتب كل فئة عمرية في وسط المساحة المخصصة لها حتى تصل إلى قمة الهرم .

٥ - ابدأ بقاعدة الهرم وضع نقطة بالقلم الرصاص أمام فئة السن (الأقل من ٥ سنوات) وصل بينها وبين الخط الأفقي والرأسي وطبق نفس الأمر بالنسبة للإناث ثم ابدأ بفئة السن التالية وصل بينها وبين الفئة الأولى - في الذكور والإناث كل على حده وراجع النصب المنوية والرسم لتلافى أي خطأ يحتمل أن تكون قد سقطت فيه حتى تصل إلى قمة الهرم (كبار السن) .

٦ - صل كل فئة فوق القاعدة بالفئة السابقة لها وليس بأسفل الهرم (كما هو موضح) وأبدأ بالتطبيق على الرسم ويستحسن أن تقسم التحويل إلى ٤ أقسام أساسية :

وعلى القاعدة ، القوى العاملة ، قمة الهرم ، ثم الذكور والإناث وحاول أن تستعرض تفصيليا بعض الفئات كلما أمكنك ذلك ولكن اهتمامك هو التزايد والنقص في بعض الفئات واستخدم المقارنه بين الذكور والإناث

(٥) يستثنى من ذلك إذا كان لدى النوعين أكبر من الآخر .

في هذه الفئات مع ذكر العوامل الاجتماعية والثقافية التي يحتمل أن تقف وراء كل حالة .

ويعنى اتساع القاعدة : ازدياد معدل المواليد ، وازدياد معدل الزواج والأطفال ، وتبدو الحاجة إلى دور الحضانة والمدارس والرعاية الطبية ، وهذا يعنى ايضا تقدم الطب الوقائى والعلاجى ، وقلّة نسب الوفيات وانخفاض نسبة كبار السن .

أما أنكماش القاعدة فيعنى انخفاض معدل المواليد واتساع الاعمار الوسطى . وازدياد متوسط دخل الفرد وقلّة من يعتمدون في معاشهم على غيرهم . ويتمشى هذا مع ازدياد التصنيع والتحضر .

أما اتساع فئة القوة العاملة فيشير عادة للتقدم الاقتصادي في المجتمع ويملى هذا على المجتمع اهمية العناية بالنشاط الترويجى والرفاهية الاجتماعية وقضية التنمية بصفة عامة .

وازداد معدل كبار السن يعنى زيادة متوسط عمر الشخص ، وانخفاض نسبة الوفيات ، وازدياد مستوى الخدمات الصحية ، ويعنى هذا الحاجه الماسه لدور رعاية كبار السن .

أما ازدياد معدل الذكور فيعنى ازدياد مكانة الرجل ، والاقدام على الزواج المبكر ، والحرية في الانجاب ، وضخامة معدل المواليد ، قلّة نسبة الإناث في المجتمع .

على حين قد يعنى زيادة معدل الإناث على الذكور ارتفاع مكانته المرأة وتأخر مصن الزواج ، والاهتمام باشتغال وتعليم المرأة في المجتمع .

وكما ازداد حجم صغار وكبار السن في المجتمع الذين يعتمدون في حياتهم المعيشية على غيرهم Dependent كلما ازداد انخفاض مستوى المعيشة وهو الوضع السائد في معظم بلدان العالم الثالث التي تعاني من ازدياد نسبية الاعالة .

جدول رقم (٤٥)

يوضح توزيع السكان حسب فئات السن والنوع

تعداد ١٩٧٦

فئات السن	ذكور	اناث	المجموع
صفر -	٧,٠	٦,٨	١٣,٨
٥ -	٦,٦	٦,٢	١٢,٨
١٠	٧,٠	٦,٣	١٣,٣
١٥	٥,٨	٥,١	١٠,٩
٢٠	٤,٢	٤,٣	٨,٥
٢٥	٣,٦	٣,٧	٧,٣
٣٠	٢,٨	٣,٠	٥,٨
٣٥	٢,٨	٢,٨	٥,٦
٤٠	٢,٦	٢,٦	٥,٢
٤٥	٢,١	٢,٠	٤,١
٥٠	٢,٠	٢,٠	٤,٠
٥٥	١,٣	١,١	٢,٤
٦٠ فأكثر	٣,١	٣,٢	٦,٣
المجموع	٥٠,٩	٤٩,١	١٠٠

جدول رقم (٤٦)

لحصاء السكان في مصر سنة ١٩٨٦

الفئات السن	ذكور	إناث	المجموع
أقل من ٥ سنوات	٧,٨	٧,٥	١٥,٣
٥ -	٦,٨	٦,٣	١٣,١
١٠ -	٦,١	٥,٥	١١,٦
١٥ -	٥,٦	٤,٩	١٠,٥
٢٠ -	٤,٦	٤,٢	٨,٨
٢٥ -	٣,٧	٤,٠	٧,٧
٣٠ -	٣,١	٣,٢	٦,٣
٣٥ -	٣,٠	٣,٠	٦,٠
٤٠ -	٢,٢	٣,٢	٤,٤
٤٥ -	٢,٠	٢,٠	٤,٠
٥٠ -	١,٦	١,٩	٣,٥
٥٥ -	١,٤	١,٢	٢,٦
٦٠ فأكثر	٣,١	٣,١	٦,٢
المجموع	٥١,٠	٤٩,٠	١٠٠

"معدل التوازن السكاني"

ويستخدم علماء الديموجرافيا معادلة سكانية للحصول على معدل التوازن

السكاني فهم يقسمون المجتمع إلى ثلاث فئات سكانية على النحو التالي :

الفئة الأولى : أقل من ١٥ سنة .

الفئة الثانية : من ١٥ - ٥٠ سنة .

الفئة الثالثة : ٥٠ سنة فأكثر .

فإذا وجدنا هذه الفئات الثلاث تتفق والنسب المئوية ٤٠ ، ٥٠ ، ١٠ على

التوالي كان احتمال التضخم كبيرا وإذا وجدنا هذه الفئات الثلاث تتفق والنسبة

المئوية ٢٠ ، ٥٠ ، ٣٠ كان احتمال التضؤل كبيرا .

أما إذا كانت هذه النسب متفقة مع النسب المئوية ٣٣ ، ٥٠ ، ١٧ لكان

احتمال التوازن السكاني كبيرا .

وتكاد البلدان المتخلفة صناعيا تتمشى ونمط التضخم الكبير بينما تخالفها

البلدان المتقدمة صناعيا في المسار أما البلدان التي يتم فيها التوازن فهي تلك

التي تسعى للتخضر والتصنيع فتسعى إلى اقتهاج الطرق المختلفة لتحديد النسل .

وإذا قارنا هذه المعدلات في مصر لوجدنا انها تتمشى وظاهرة التضخم

فهي في سنة ١٩٢٧ ، سنة ١٩٦٠ كالآتي :

$$١٩٢٧ - ٣٩ ، ٤٩ ، ١٢ = ١٠٠$$

$$١٩٧٦ - ٤٠ ، ٤٧ ، ١٣ = ١٠٠$$

• ويتفق هذا وما نجده عموماً في العديد من بلدان العالم الثالث .

وان كانت النتائج تدل على بداية الاتجاه للاخذ بتحديد الأسر في مصو إلا
أن المجتمع لازال مجتمعاً " شاباً " وفرص الاجاب لديه متزايدة الامر الذي يتمشى
وما يعبر عنه بول أر وارليك بقولهما :
" أن جماهير الصغار في الدول النامية هم بارود الانفجار السكاني " (١) .

بذ أن معدل صغار السن في مصر لم يقل بل على العكس قد تزايد خلال
الفترة من ١٩٢٧ : ١٩٧٦ وان كان معدل النمو السنوي للسكان قد بدأ في
الانخفاض منذ منتصف التسعينيات .



المصادر

- [١] ارثر لنجستون - السياسة الاجتماعية في البلدان المختلفة - تعريب احمد النكلاوى - القاهرة - ١٩٨٠ - الفصل الخامس .
- [٢] فيليب هاوسر - السكان والسياسات الدولية ترجمة خليل حسين مراجعة سعيد النجار - مكتبة الانجلو - القاهرة - ١٩٦٣ - ص ٥٣ .
- [٣] محمود الكوردي - المعشاة السكانية - في دراسات سكانية - ديسمبر ١٩٧٩ .
- [٤] فيليب هاوسر - المصدر السابق - المقدمة ص ١٩ : ص ٢٢ .
- [٥] المصدر نفسه ص ٢٣ : ص ٢٧ .
- [٦] المعتر بالله جابر - دراسات سكانية المجلس القومى للسكان القاهرة (العدد ٦٣) .
- [٧] العلاقة بين موارد العالم والسكان في فيليب هاوسر - المصدر السابق - ص ٦١ .
- [٨] الاتجاهات الاقتصادية الاقليمية ومستويات المعيشية في فيليب هاوسر - المصدر نفسه ص ٩٩ : ص ١١٨ .
- [٩] السكان والقوة في عالم الاقتصاد والحرب في فيليب هاوسر - المصدر نفسه - ص ٢٠٢ .
- [١٠] (في) المجنة الدولية للعلوم الاجتماعية - السكان القضايا والسياسات - اليونسكو - ١٩٩٤ - ص ١١١ : ص ١١٤ .
- [١١] المصدر نفسه ص ٢١ : ص ٣٣ .
- [١٢] الجهاز المركزي للتعبئة - الملامح الديموجرافية للسكان - ١٩٩٤ - ص ١١٣ .

- [١٣] الجهاز المركزي للتعينة - الكتاب الإحصائي السنوي - ١٩٩٤ القاهرة
١٩٩٥ - ص ٤٦ ، ص ٤٧ .
- [١٤] معهد التخطيط القومي - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ - ص ١٤٦ .
- [١٥] المصدر نفسه ص ١٥٣ وانظر كذلك :
- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء - السكان والتنمية بين
الحاضر والمستقبل - ١٩٩٤ - ص ١٤٣ : ص ١٤٨ .
- [١٦] الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء المؤتمر القومي للسكان في مصر -
تقرير اللجنة الاجتماعية .
- [١٧] عوض هلوده - الموقف السكاني - مجلة السكان يوليو ١٩٨٤ .



الفصل الحادي عشر

السكان والتنمية

مقدمه :

يتيح مفهوم التنمية بمعناها الشامل النظر للسكان والظواهر السكانية في اطار البناء الاجتماعي والثقافي وعلى ضوء التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عمقها الانساني فالسكان هن اداة التنمية وهدفها النهائي ومشاركتهم في مفاعيل التنمية هي التي نتطلع اليها حين نتطرق لمفهوم التنمية البشرية باعتبارها تنمية للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فلا معنى للحديث عن السكان دون تنمية ، ولا دلالة للحديث عن التنمية دون مشاركة السكان في الإنتاج والتبادل وقيام المؤسسات الحكومية والأهلية بالمشاركة في اشباع حاجاتهم المادية والاجتماعية .. الصحية والتغذية .. الفكرية والروحية .

وفي مؤلفه عن مصير العالم الثالث يشير توماس كوترو Th.Coutrot وميشيل إسون M.Husson (١) إلى العلاقة بين السكان والتنمية حين يذكر أن ثمة صلة بين مستوى معيشة السكان والخصوبة وأن البلدان التي يرتفع فيها العمر المتوقع تنسم بمعدلات خصوبة منخفضة كما أن صعود الناتج المحلي الإجمالي لا تصاحبه عادة معدلات مواليد مرتفعة وهما يعقبان أنه إذا كان هذا التلازم بين السكان والاقتصاد يبدو واضحا فانه من المتعذر القول بأن العلاقة بينهما علاقة سببية في الوقت نفسه ففي كوبا وكوستاريكا وولاية كيويالا بالهند تحققت الجهود الطيبة لاعاده التوزيع الإجمالي للناتج وسياسة صحية نموذجية كما هيبتت معدلات الخصوبة إلى أقصى حد ممكن .

والمشكلة الواردة في تحليل الظواهر السكانية هي معالجتها بصورة جزئية كإرقام واعداد ونسب ومعدلات أو فصلها تصفيا عن الاطار الاجتماعي الذي يحتويها أو الاصرار على مناقشة قضايا بعونها كارتفاع معدل الخصوبة واختزال الحلول المقترحة في وسائل تنظيم الأسرة فحسب.

فالقضية كما يراها كوترو وإسبون قضية مجتمعية في المحل الأول وكوكبية في المحل الثاني ففي القسم الأول من مؤلفهما السابق الإشارة اليه بذكر أن المشكلة السكانية في العالم الثالث ترجع للمفارقات بين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية فالدول النامية مستغرقة في عبء الديون لمداد التزاماتها أما الغرب فيخلى مسئوليته عن المشاكل البيئية والسكانية في العالم الثالث وهي الفكرة التي نكرها كارلوس واجيل بقوله " الحقيقة أننا نتهم بخلق كافة صور التآخر والفقر (في العالم الثالث) مع انها سمات محلية فالله قبل كل اتصال بالغرب "

ويرى كوترو وإسبون أن هناك اختلافات واضحة بين المركز الرأسمالي (الشمال) والمحيط (الجنوب) ففي المحيط الذي يصل حجم سكانه إلى ٤٠٧٠ مليون نسمة سنة ١٩٩٠ يموت في كل عام ١٤ مليون طفل قبل أتمام سن الخامسة ويحرم نحو ١,٥ مليار بخيمات الصحية كما يحرم ١,٣ مليار من المياه الصالحة للشرب ، ولا يتمتع ٢,٣ مليار بخيمات الصرف الصحي بينما يعاني نحو مليار نسمة من الجوع (وليس الغرب بالضرورة هو السبب في كل هذه الخسائر) وفي العالم النامي كذلك تمتحوز الامية على مليار من الكبار ، ٦٠٠

مليون منهم من النساء بينما لا يتردد ٣٠٠ مليون طفل على المدارس (بمراحلها الابتدائية والإعدادية والثانوية) .

فإذا أضفنا إلى ذلك المخاطر النسبة الأكبر من القوى العاملة في الزراعة ضعيفة الانتاجية والنزوح العشوائي للمدن ، والمخاطر في قطاع غير رسمي في الحضر مع الحصول على دخول ضعيفة ، وضعف الحافز للتجديد التكنولوجي والاجتماعي واتساع الهوة بين الطبقات فإنه ينبغي أن نذكر أن معظم بلدان العالم الثالث تقع تحت السيطرة الإمبريالية للشركات العبر قومية ، والواقع أن النظر إلى المؤشرات السكانية في ضوء اتصالها بإجمالي الناتج الحقيقي للفرد يوضح كما يذكر البعض الفجوة المتسعة بين البلدان الأقل نموا (الأكثر تخلفا اقتصاديا) وبين مجمل البلدان النامية والبلدان الصناعية كما يتضح في الدول التالي

جدول رقم (٤٧)

المؤشرات السكانية والاجتماعية لبلدان العالم

البلد	البلدان الأقل نموا	جميع البلدان النامية	البلدان الصناعية	العالم
السكان ١٩٩٠ بالملايين	٤٤٠	٤٠٧٠	١٢١٠	٥٢٨٠
معدل المواليد %	٦,١	٣,٩	١,٩	٣,٥
معدل الوفيات	١٦,١	٩,٥	١٠,٠٠	١٠,٠٠
اجمالي الناتج الحقيقي للفرد ١٩٨٨ (بالدولار)	٧٢٠	٢١٧٠	١٤٣٥٠	٤٣٤٠

المصدر : توم كوترو وميشيل إسبون - مصير العالم الثالث - القاهرة -

١٩٩٥ - ص ٢٧٠

ويوضح هذا الجدول أن السكان في البلدان النامية يبلغ معظمهم نحو ٢,٣ ضعف بالنسبة للبلدان الصناعية كما أن معدل المواليد يتدرج بين ١,٩ في البلدان الصناعية و ٣,٩ في مجمل البلدان التنموية بينما يصل في البلدان المتخلفة (الأقل نمواً) إلى ٦,١ .

وتظهر الفجوة في إجمالي الناتج الحقيقي للفرد بالدولار الذي لا يتعدى ٧٢٠ في البلدان الأقل نمواً بينما يبلغ في المتوسط ٢١٧٠ في مجمل البلدان النامية بينما يصل متوسط الناتج الحقيقي للفرد في البلدان الصناعية إلى نحو ١٩ ضعف في البلدان الأقل نمواً .

ولا شك أن الأرقام التي يوردها كوترو وإسبون عن دخل الفرد سنة ١٩٨٨ من خلال الناتج المحلي بالدولار والتي تصل في الولايات المتحدة إلى ١٩٤٦١ بينما لا تتعدى ١١٧٣ في أفريقيا السوداء و ٨٧٠ في الهند توضح الفروق بين الشمال الذي يبلغ متوسط الدخل فيه ١٥١٦٦ والجنوب الذي يصل إلى ٢١٣٣ (٤)

ولا يكمن الفرق هنا في زيادة سكان الجنوب وقلة سكان الشمال أن تبسيط المعادلة بهذه الصورة لا يخدم الفهم الحقيقي للقضايا السكانية إذ أن غياب الاستغلال الأمثل للثروة البشرية والمادية يمكن أن يقدم لنا فهما أفضل والبلدان النامية التي تؤمن لمساكنها نمواً للدخل مقارنة بالدخل البلدان الصناعية كانت تضم ربع سكان العالم سنة ١٩٧٠ لكن فقط ٢,٦ بعد ذلك بعشرين سنة وبالتالي أصبح الحاق بها هو الاستثناء منذ الثمانينيات ويعيش معظم سكانه في بلدان يسجل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي تراجعاً من ٣ % منه ١٩٧٩ إلى

٢٣,٧% في نهاية عقد الثمانينيات وأكثر هذه البلدان تراجعاً نيجيريا ١٠٥ م والمكسيك ٨٣ م وإيران ٥٢ م والفلبين ٥٩ م وأثيوبيا ٤٨ م. في الثمانينيات ومع هذا فإن استريوسيراب Ester Boserup ذكر سنة ١٩٧٠ أن تزايد السكان على عكس المعطيات السابقة ينخفض متوسط تكلفة الفرد من تجهيزات البنية التحتية ويؤدي لتطوير نمط استغلال الأرض ويمثل بأفريقيا التي اضررت نتيجة لضعف التزايد السكاني في بعض المناطق بها وهو يؤكد وجود علاقة بين النمو السكاني والتنمية الزراعية (٢) وقد أصاب عبد المجيد فواج (٣) كبد الحقيقة حين ذكر أن المناداة بتحديد النسل أملاً في إحداث تقدم اقتصادي في مصر فيه تجاهل لفكره محورية مؤداها أن التقدم الاقتصادي لا يأتي تلقائياً عند استخدام وسائل تنظيم الأسرة فالاهتمام بالمعرفة التراكمية ورفع المستوى التكنولوجي وبناء أساس سليم للقاعدة العلمية محلياً هو الأساس كما أن الإقلال من معدل الخصوبة يتم عن طريق التوعية برفع سن الزواج وزيادة التعليم وفرص العمل .

ونحن نركز في هذا الفصل على أن الظواهر الاجتماعية لا تعمل في فواغ بل من خلال منظومة اجتماعية اقتصادية سياسية وثقافية . . موارد ومكتسبات مادية وبشرية ومن هنا فإنه من العبث أن نضع السياسات السكانية بعيداً عن إطار التنمية البشرية لنذكر أن تغيير الاتجاهات السكانية المتصلة بالخصوبة أو الهجرة أو الزواج والطلاق . . أو التعليم والعمل لا يمكن أن يتم إلا في ظل منظومة كلية تراعى الاعتبارات المحلية والقومية والدولية ولا يمكن أن تتم بالقوانين واللوائح وحدها أو بالقهر والإجبار بل إنها تستلزم فترة زمنية معقولة لتعديلها ، ولا يتم هذا مطلقاً دون وعي الناس ومشاركتهم الفعالة ومن هنا تكمن أهميته استعراض الملامح السكانية التي ترتبط بالتنمية البشرية والملاحم الأساسية

للحرمان البشرى في مصر في ضوء تقارير التنمية البشرية في مصر لأعوام ١٩٩٦ ثم ٩٨ / ١٩٩٩ حيث اتضح أن مفهوم التنمية البشرية قد دفع الناس في قلب عمله التنمية وذلك بالانتقال من الوسيلة (النمو الاقتصادي) إلى الغاية (الانسان) ولم يعد ننظر للتنمية بأنها مجرد زيادة في الإنتاج في مختلف القطاعات بل مواجهة الفقر الاميه والبطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية إذ لابد من التوازن بين الاستثمار البشرى والاستثمار المادى (٤) - واذا كنا فنحن لسنا بحاجة إلى أن ننادى في الشوارع والأزقة باستخدام وسائل تنظيم الاسره ولا أن نضع عقوبات حازمه كمالمتنع في الصين من أجل الحد من الخصوبة السكانية ولا أن نضع اللوائح لمنع الهجرة الداخلية للمدن كما ننادى البعض إذ أن تحسين الأحوال المعيشية للفئات الفقيرة والمحرومة وتخفيف الضرر عن تصبيهم أعلاه الهيكله الاقتصادية والاهتمام بالثروة البشرية من خلال التطعيم والتوعية سينصب على تطوير العنصر البشرى بما يمكنه من تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية وانجاح خطته بخصوص للسياسة السكانية .

وستتناول هنا ابرز مجالات التنمية البشرية على ضوء علاقتها بالسكان

والظواهر السكانية .

١ - التطعيم :-

من المعروف أن التطعيم هو الوسيله الرئيسية لبناء القدرات البشرية ويتوقف ذلك على الوعي باهميه التطعيم ولذا تعد الاميه التحدى الحقيقى للتنمية المستدامة ويوضح تقرير التنمية البشرية سنه ١٩٩٦ معدل الانتظام المدرسى سنه ١٩٩٥ ومعدل الاميه ومنه نلاحظ الفروق بين المناطق المختلفه في مصر بما يوضح دور البيئة في تحسين أو إبطاء هذه المعدلات كما يتضح من الجدول التالي

جدول رقم (٤٨)

الانتظام المدرسي سنة ١٩٩٥ ومعدل الامية سنة ١٩٩٦

المنطقة	الانتظام المدرسي ١٩٩٥	معدل الامية ١٩٩٦
إجمالي الحضر	٨٨,١	٢٦,٦
إجمالي الريف	٧٣,١	٥٦,٩
حضر الوجه القبلي	٨٩,٥	٢٨,١
حضر الوجه البحري	٨١,٢	٥١,٠
ريف الوجه القبلي	٨٧,٤	٣١,٦
ريف الوجه البحري	٦٣,٧	٧٤,٧

المصدر : معهد التخطيط القومي مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ص ٣ .

ومن الواضح هنا أن إجمالي الحضر يحظى بنسبه اكبر للانتظام المدرسي
تصل إلى ٨٨,١ مقابل ٧٣,١ لإجمالي الريف وتقرّر نسبة الانتظام في ريف الوجه
البحري ٥٠

أما بالنسبة لمعدل الامية فإن أعلى النسب توجد كذلك في ريف الوجه
البحري (٦٤,٧ %) وتتضح الفجوة الكبيرة في معدل الامية بين إجمالي الحضر
٢٦,٦ بالمقارنة بإجمالي الريف ٥٦,٩ وهو ما يلفت النظر للدور الذي تلعبه
المناطق الحضرية في تشجيع التعليم ومحو الامية ويحث الدولة والهيئات المعنية
على حفز السكان في ريف الوجه البحري على تعليم الأبناء ٠ وتفصح البيانات
المرتبطة بنسبه القيد في مراحل التعليم المختلفة عن التغيير النسبي في بعض

المستويات بمقارنه سنوات ١٩٩٤ و ٩٨ / ١٩٩٩ بحسب ما يتضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٤٩)

نسبه القيد في مراحل التعليم المختلفة سنة ١٩٩٤ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩

المستوى	السنة	
	١٩٩٤	١٩٩٨ / ١٩٩٩
المرحلة الابتدائية	٩٥,٨	٩٣,٧
المرحلة الإعدادية	٧٨,٦	٨٥,٩
المرحلة الثانوية	٥٤,٧	٤٧,٥
التعليم العالي	١٤,٥	٢٩,١

المصدر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ ص ١٣٠ ، تقرير التنمية البشرية ٩٨ / ١٩٩٩ ص ١٣٧ .

والملاحظ هنا انخفاض القيد في مرحلة التعليم الابتدائي خلال السنوات المذكورة ٩٥,٨ إلى ٩٣,٧ والثانوي ٥٤,٧ إلى ٤٧,٥ الواقع أن النفقات التي تدفعها الأسرة نظير الدراسة والدروس الخصوصية مع انخفاض مستوى المعيشة يجعل الفقراء يفضلون اشتغال أولادهم بالحرف المختلفة للحصول على أجورهم وتمكين أسرهم من سد حاجاتها الضرورية وهو ما يتضح بصورة خاصة في المرحلة الثانوية بينما ترتفع النسب في المراحل الإعدادية والتعليم العالي ، ولاشك أن التسرب من التعليم يعد ظاهرة خطيرة إذ انه فضلا عن تأثيره على جيل الأطفال الصغار يؤدي إلى تدنى الخصائص الاجتماعية للجيل الجديد .

وتوضح بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ أن الأنثى تعاني من الحرمان من تكمله تعليمها عادة إذ يضحى بها لصالح الذكر في الأنثى إذ تصل أعلى نسبة للإناث اللاتي حصلن على مؤهل ثانوي أو أعلى سنة ١٩٩٦ في محافظة بور سعيد بنسبه تصل إلى ٤٣ % بينما تصل إلى ٢٤,٤ % في الدقهلية و ١٦,١ % في البحيرة و ١٣,١ في المنيا و ١١,٢ % في سوهاج و ١٠,٤ % في قنا .

وهكذا تعكس البيئة بمفاعلهما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دور المجتمع المحلي والأسرة في تحسين الأوضاع التعليمية أو عدم تحسين هذه الأوضاع والسكوت عن تسرب الأبناء من التعليم أو دفعهم دفعا لذلك .

٢ - الأوضاع الاقتصادية :-

تصل قوه العمل (١٥ سنة فأكثر) كنسبه مئوية من إجمالي السكان سنة ١٩٩٦ إلى (٢٩,١) على اعتبار أن ٣١,٧ % في المحافظات الحضرية و ٣٠,٢ % في الوجه البحري (٣٢,٢ للحضر ، ٢٩,٤ للريف) و ٢٦,٢ % في الوجه القبلي (٣٠ % للحضر ، ٢٤,٥ للريف) و ٣٣,٥ % لمحافظة الحدود .

ومن الواضح أن ريف الوجه القبلي هو أكثر المناطق التي تقل فيها معدلات القوه العاملة إذ أن قلة فرص العمل تجعل الشباب ينزح للمدن الكبرى للعمل بها .

والجدول التالي (رقم ٢٨) يوضح معدلات المشاركة في القوى العاملة
والحالة التعليمية بحسب النوع وذلك خلال سنة ١٩٩٧ / ١٩٩٨ .

جدول رقم (٥٠)
المشاركة في قوة العمل ٩٧ / ١٩٩٨

مستوى التعليم	ذكور	إناث
الأميون	٨١,٧	١٤,٦
الإلمام بالقراءة والكتابة	٥٥,٧	٦
التعليم الأساسي	٢٨,٨	٣
الثانوي	٧١,٢	٤٦
فوق المتوسط	٨٨,١	٦٧,١
جامعي	٩,٥	٧٣,٨
المجموع	٧٢,٦	٢٢,٢

المصدر : تقرير التنمية البشرية ٩٨ / ١٩٩٩ - ص ٩١ .

يتضح من هذا الجدول أن النسبة الأكبر للقوة العاملة من الذكور ٧٢,٦ مقارنة ب ٢٢,٢ % من الإناث فما زال المجتمع يعتبر الرجل هو المسؤول عن إعالة الأسرة كما أن الأنثى لازالت تفضل العمل بمهن الخدمات (طبية - ممرضة - مدرسة - أخصائية اجتماعية - محاسبة الخ ٠٠)

وفوق كل ذلك فإن مراحل التعليم المتوسط وفوق المتوسط أما بالنسبة للمذكور فإن أعلى المعدلات توجد في مستوى التعليم فوق المتوسط فضلاً عن الشرائح التي لم تنل حظاً من التعليم .

وقد اتضح أن أعلى المعدلات تقع في المرحلة العريضة ٢٥ : ٥٠ سنة وأقلها في المرحلة من ٦٥ سنة فأكثر كما أن الريف بحكم زيادته سكانه يستحوذ على القدر الأكبر من القوة العاملة (٤٩,٧ %) مقارنة و ٤٥,٨ % للحضر .

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقط بلغت ٨,٧ سنة ١٩٩٦ في الحضر و ٩,١ في الريف وأعلى النسبة في حضر أسوان ١٤,٧ وأقلها في جنوب سيناء ١ % .

وقد قدرت نسبة من يعملون بالمهن الفنية والعلمية في مصر سنة ١٩٩٥ بـ ١٥,١ % وكان النصيب الأكبر للمحافظات الحضرية حيث توجد مراكز البحوث والجامعات والهيئات العلمية في القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة بينما انخفضت نسبته من يعملون في هذا المجال في محافظات الوجه البحري والقلي ، ونسبة الإناث هنا منخفضة كذلك إذ تبلغ ٢٨,٤ % من إجمالي القوة العاملة المشار إليها .

وقد ارتفعت هذه النسبة في مصر سنة ١٩٩٧ / ١٩٩٨ فبلغت النسبة الإجمالية ٢١,٢ % وارتفعت مشاركة الإناث كذلك في هذه النسبة .

والملاحظ أن الإناث في قوة العمل (من الإجمالي) قد انخفضت كذلك بين

١٩٩٥ ، ١٩٩٦ .

أما عن الأجور فإن نصيب الفرد من الدخل بالجنه بلغ ٣٤٦١ في سنة ١٩٩٤ ، سنة ١٩٩٥ بينما ارتفع إلى ٤٨٢٢ في ١٩٩٨ / ١٩٩٩ كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالجنه) من ٩٤ / ١٩٩٥ إلى ٩٨ / ١٩٩٩ بمقدار ٣٩% وهو ما يعنى كذلك ترشيد السياسات الاقتصادية والتحسين الملموس في مستوى المعيشة خلال هذه الحقبة .

٣ - الصحة :-

شهدت الرعاية الصحية اهتماما ملموسا ففي سنة ١٩٨٢ كان عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة ٥,٤ ارتفع إلى ٦,٥ سنة ١٩٩٤ ثم ٦,٩ سنة ١٩٩٨ بينما ارتفعت نسبة الممرضات من ٩,١ إلى ١١,٦ خلال هذه الفترة بينما انخفض معدل وفيات الامومه لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي من ١٧٤ في سنة ١٩٩٢ ، ٩٦ في سنة ١٩٩٨ ، ووفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠ مولود من ٣٨ في سنة ١٩٩٣ إلى ٣٢ في سنة ١٩٩٨ ووفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود من ٩٥ في سنة ١٩٩٥ إلى ٤٢ في سنة ١٩٩٨ ، وارتفع توقع الحياة سنة ١٩٩٨ إلى ٦٨ سنة بعد أن كان ٦٧ سنة ١٩٩٣ ويبلغ عدد السرعات الحرارية للفرد يوميا سنة ١٩٩٦ في المتوسط نحو ٤٢٥٨ بعد أن كان ٣٧٠٠ في سنة ١٩٩١ ومع انها دلالة طيبة إلا أن نوعية الغذاء ينبغي أن تؤخذ في الحسبان ومع هذا فإن ١٣ % من الأمر خلال سنة ١٩٩٩ مازالت محرومة من المياه النقية ومعظم هذه الأمر تعيش في محافظات الشرقية والمنوفية

وبنى سويف والمنيا وسوهاج وقنا ومرسى مطروح فضلا عن شمال وجنوب سيناء .

كما أن بعض الأسر في محافظات الوجه القبلي لازالت محرومة من الصرف الصحي سنة ١٩٩٩ وهي تعيش في بنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ومرسى مطروح وجنوب سيناء .

ولا يخفى الآثار الصحية المدمرة التي تترتب على الحرمان من المياه النقية والصرف الصحي .

ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة باستعراض مؤشرات الحرمان من المياه النقية والوفيات دون سن الخامسة فضلا عن معدلات نقص التغذية بالنسبة للأطفال سنة ١٩٩٥ وهو ما يتصل اتصالا وثيقا بالفقر وسوء الأوضاع المعيشية .

جدول رقم (٥١)

المنطقة	سكان بدون مياه نقية	وفيات دون الخامسة	الأطفال ناقصو التغذية
اجمالى الحضر	٣,٥	٦٤,٥	٩,٩
اجمالى الريف	٣٠,٦	١١٦	١٤,١
حضر الوجه القبلي	١,٨	٥٠,٣	٨,٨
حضر الوجه البحري	٢٠,٢	٨٩,٦	٩,٩
ريف الوجه القبلي	٩,٣	٩٠,٣	١١
ريف الوجه البحري	٤٤,٢	١٤٢,٨	١٧,٨

والملفت للنظر هنا ارتفاع نسبة الأسر المحرومة من المياه الامنة في الريف عموما وريف الوجه البحري خاصة الذي تحرم ٤٤ % من الأسر فيه من المياه النقية ويظهر هذا في وجود كبير معدلات لوفيات الأطفال دون الخامسة في هذه المناطق كما أن نقص التغذية الناجم من سوء الأوضاع الحياتية للأسر وتدنى الوعي تتمثل أعلى معدلاته في الريف عموما وفي ريف الوجه البحري بصفة خاصة .

٣ - الإسكان :-

ولا تنفصل مؤشرات التنمية البشرية عن توفر المسكن الصحي بمرافقة التي تلبي احتياجات الاسره في المناطق الريفية والحضرية .

والامر الملفت للنظر في بلدان العالم الثالث ظاهره التدهور الحضري ويذكر الحسيني (٦) أن التدهور الحضري في الإحياء المتخلفة بمدن الدول النامية قد أدى إلى ظهور أنماط جديدة من السكن العشوائي لم تكن مألوفة من قبل وهذه الأحياء تضمن الفقراء واصحاب المهن الهامشية والكثير من هذه المناطق يقع على تخوم المدن ويقوم الأفراد بوضع اليد على مساحات صغيرة ويقومون فوقها مأوى لهم بينونه من مواد مؤقتة وسريعة في العادة ولا شك أن هذه المناطق تعد تحديا في وجه التنمية المستدامة ، وقد سبق أن ذكرنا أن الوجه البحري كان يستأثر في سنة ١٩٨٦ على ٣٦,٨ % من مجموع الوحدات السكنية في مصر بلية الوجه القبلي ٢٨% ثم المحافظات الحضرية ١٨,٨ % وقد اورد تقرير التنمية البشرية سنة ١٩٩٦ حصرا بمناطق الإسكان غير المنظم (الإسكان العشوائي) في محافظات مصر في عام ١٩٩٢ بحسب ما يتضح بالجدول التالي :

جدول رقم (٥٢)

المحافظة	عدد سكان العضواتيات	% مجموع سكان الحضر	ع . المناطق العضواتية
القاهرة	٢٩٦٢	٣٠,٢	٧٩
الجيزة	٢٢٥٩	٥٠,٣	٣٢
القليوبية	١٣١٤	٣٦,٨	٤٢
الإسكندرية	٩٣٨	٣٠,٨	٦٩
البحيرة	٤٣٠	٢٨,٦	٨١
مطروح	٦٥	٣٢,٣	٢٦
المنوفية	١٤٨	٣٧	٥٣
الغربية	٤٤٤	١٢,٨	٤٧
كفر الشيخ	٢٠٩	٤١,٤	٤٥
دمياط	١٧٣	٥٩,٢	٧٨
الدقهلية	٤٤٤	٢٣,١	١١٢
جنوب سيناء	٨	٢٩	١٢
بورسعيد	٧١	١٤,٧	٧
الاسماعيلية	١٤٩	٣٩,٧	١٧
المنيا	٤٦	١١,٥	١٥
الشرقية	٢٢٥	٢٩,٩	٦٦
بنى سويف	٥٠٦	٤٦,٥	٥٢
الفيوم	١٨٢	٤٢	٢٨
المنيا	٣٥٧	٤٦,٩	٣٠
السيوط	٤٤٤	٦٣,٢	٨٤

المحافظة	عدد سكان العشوائيات	% مجموع سكان الحضر	ع . المناطق العشوائية
البحر الأحمر	٥٠	٤٢,١	٢٦
قنا	٢٤١	٤٥,٩	٦٦
سوهاج	٣٤٨	٥٣,١	٦٥
اسوان	٢٤٢	٥٧,٣	٣٣
الإجمالي	١١٧٩٦		١١٦٥

المصدر : تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦ - ص ٥٤ .

ويوضح هذا الجدول عن ارتفاع عدد سكان العشوائيات في مصر إذ يبلغ الإجمالي ١١,٨ مليون نسمة أي أن أكثر من ٢٠% من مجموع سكان مصر يعيشون في مناطق الإسكان غير العشوائي نتيجة لعدم التخطيط والبناء العشوائي في المناطق المختلفة دون الحصول على ترخيص رسمي في معظم هذه المناطق العشوائية غير قانونية .

ويوضح المسح الديموجرافي الصحي سنة ١٩٩٥ أن متوسط عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة قد بلغ ٢,٥ في المناطق الحضرية وإن نسبة ٤٨% من الأسر في هذه المناطق تعاني من فقر الإمكانيات الصحية وخاصة دورات المياه كما أن الكثير من الأطفال يحرمون من التطعيم الابتدائي كما أن نسبة التمرّب تزيد عن ٢٠% .

والنسبة الأكبر من سكان المناطق العشوائية يتركزون في القاهرة بنسبة ٢٤,٨% يعيشون في ٧٩ منطقة عشوائية وهي نسبة مفرّعة توضح لنا مدى تعدد المشكلة وصعوبة حلها وإليها محافظة الجيزة التي تستحوذ على ١٩,٢%

من مجموع سكان العشوائيات يعيشون في ٣٢ منطقة ويشكلون أكثر من نصف سكان الحضر بالمحافظة ثم القليوبية التي تستحوذ على ١١,١% من مجموع سكان العشوائيات يعيشون في ٤٢ منطقة عشوائية .

ويعنى هذا أن ٤٥% من سكان العشوائيات يتركز معظمهم في القاهرة الكبرى حيث تقابلنا الازدواجية الحضرية والثقافية والاقتصادية والعمل بالقطاع غير الرسمي In Formal sector ومعظم السكان هنا تعد شرائح نازحه من الوجهين البحري والقلي حيث تتدنى الظروف والأحوال المعيشية ونسوء الأحوال المتصلة بالسكن والرعاية الصحية والتطعيمية وتزداد في المقابل معدلات الخصوبة وتنتشر البطالة والبطالة المقنعة فضلا عن الفقر والإدمان والجريمة • في هذه الاحياء المتخلفة Slums •

وتستحوذ الإسكندرية على أقل من مليون نسمة بقليل سنه ١٩٩٣ يعيشون في العشوائيات بينما تستحوذ الدقهلية وكذلك الغربية على ٤٤٤,٠٠٠ لكل محافظة .

أما بنى سويف فإن ٥٠٦ ألف يعيشون في احياء عشوائية بنسبة تصل إلى ٤٦,٥% من حجم سكان الحضر وكذلك أسيوط ٤٤٤ ألف أى بما يوازي ٦٣,٢% من مجموع سكان الحضر بالمحافظة والمنيا يعيش ٣٥٧ ألف نسمة

(٥) قام الباحث خلال شهر يناير ٢٠٠٢ بدراسة للأسر في حي منشية الصدر الذي يمثل منطقة عشوائية في مدينة القاهرة وتوضح من البيانات الأولية زيادة حجم الأسرة وسوء الأوضاع السكنية وعدم وجود مستشفى أو مكتب تلفراف أو مدارس ثانوية وتنتشر في المقابل البطالة والإدمان ويتبنى الوعي الاجتماعي والثقافي •

في مناطق عشوائية وتصل النسبة إلى ٤٦,٩% من مجموع سكان الحضر بل أن ٥٩,٢ من سكان حضر دمايط و ٥٧,٣% من سكان حضر اسوان و ٥٣,١% من سكان حضر بسوهاج يعيشون في مناطق عشوائية ولنا ان تتصور حياة الطفل والشباب والفتاد في بعض هذه الأحياء حيث توجد العشش والبيوت المشيدة من الحجارة والصفيح ، وما لنا نذهب بعيداً وهناك الآلاف يعيشون مع الموتى في مقابر العاصمة ويعنى هذا ببساطه أن هذه التحديات يمكن أن تجسد سوء أوضاع السكان في بعض المناطق وتؤثر البيئة بشكل حاد على سكان هذه المناطق .

٥ [الاتصال والإعلام :

تفصح النتائج المستقاة من تقرير التنمية البشرية أن توزيع الصحف اليومية لكل ١٠٠٠ أسرة وأجهزة الهاتف والتردد على دور السينما والمسارح والمتاحف لكل ١٠٠٠ شخص قد تغيرت نسبتهم من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٦/سنة ١٩٩٧ بحسب الجدول التالي (٣١) .

جدول رقم (٥٣)

الوسيلة	السنة	%	السنة	%
الصحف	١٩٩٤	٤٢,٥	١٩٩٧	٣٩
الهاتف	١٩٩٤	٢٠٠	١٩٩٧	٢٦٦
التردد على دور السينما	١٩٩٤	٢٢٣	١٩٩٧	١٧٣
التردد على المسرح	١٩٩٤	٣٩	١٩٩٦	١٩
التردد على المتاحف	١٩٩٤	٨٥	١٩٩٦	٩٥
سيارات الركوب	١٩٩٣	٢١	١٩٩٨	٣٠

المصدر : تقرير التنمية البشرية سنة ١٩٩٦ ص ١٣٣ وتقرير التنمية البشرية

١٩٩٩/٩٨ ص ١٤٠ .

والملاحظ هنا انخفاض نسبة من يقبلون على قراءة الصحف من ٤٢,٥ إلى ٣٩% وكذلك التردد على السينما ١٧٣/٢٢٣ والمسرح من ٣٩ إلى ١٩ بينما ازداد الإقبال على اقتناء الهاتف من ٢٠٠ إلى ٢٦٦ والستردد على المتاحف ٨٥ إلى ٩٥ ، وسيارات الركوب من ٢١ إلى ٣٠ لكل ١٠٠٠ والمشكلة هنا أن الصحافة والمسرح يعبران عن رعاية المناخ الثقافي وتوفر المقابل المادي الذي يسمح بالمداومة إذ نحن في بداية الألفية الثالثة حيث تثار قضايا العولمة والهوية الثقافية .

كما أن هذه الوسائل الجماهيرية هي التي تشكل وعي الجماهير ، وقد أقبل الناس على اقتناء التلفزيون إذ بلغ معدل الأسر التي لديها تلفزيون سنة ١٩٩٥ ٦٨,٨ ارتفع إلى ٨٩,٤ سنة ١٩٩٩ وهو ما يوضح التأثير الفعال الذي يمكن أن تلعبه الشاشة الصغيرة في بلورة الوعي الجماهيري وهو ما يضع مسؤوليات جمة أمام الدولة ووزارة الثقافة والهيئات المعنية للتأثير في الوعي الجماهيري بالاستعانة بالخبراء في مجال العلوم الإنسانية والإعلام .

٦ المـــــــيرة :

يفصح الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع عن مدى الوعي الذي يمكن أن نغفمه على أطفالها من خلال عطية التثنية الاجتماعية والثقافية إذ أن دورها يتلخص في معظم البلدان العربية في تنشئة الأطفال والاهتمام بشؤون المنزل لحسب ويقال هذا من جذوى مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية (٧) .

والواقع أن مصر منذ تاريخها القديم في عصر الغرائز إلى الحقبة البابلية فالإسلامية لم تعرف دويته النساء إلا في عصور التفتقر الاجتماعي والثقافي كمرحلة الاحتلال العثماني وحين قامت الثورة بنهضتها البنوية الشاملة في الخمسينيات شاركت المرأة تدريجيا في النهضة الشاملة للمجتمع .

وقد اوضحت البيانات الخاصة لسنة ١٩٩٩/٩٨ اننا إذا استعرضنا نسبة الإناث - كنسبة مئوية من الذكور لوجدناها قد بلغت في الابتدائي ٨٤,٥ (مقارنة بـ ٦٢% في سنة ١٩٦١/٦٠) .

وفي الإعدادي ٨٤,٨% وفي الثانوي ٨٥,٩% وفي المرحلة الجامعية ٧٦,١% من اجمالي الذكور ومن المعروف أن نسبة الذكور للثلاث ٥١% / ٤٩% وهذا يعني أن الفتاة قد أصبحت تأخذ نصيبها عادة من التعليم دون أن ننكر أن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للأسرة والعادات والتقاليد في بعض المناطق الريفية والصحراوية وفي بعض الأحياء العشوائية في أطراف المدن تلعب دورا في الإقلال من أهمية تعليمها وبخاصة بعد مرحلة التعليم الأساسي ، وقد ارتفع العسر عند الزواج الأول للأنتى فوصل إلى ٢٣ سنة خلال عام ١٩٩٨ وإن كانت نسبة الإناث في قوة العسل في سنة ١٩٩٦ قد انخفضت عن سنة ١٩٩٣ .

وربما أمكن أن نناقش بعض التحديات التي تواجه المرأة حين نتناول المؤشر المتعلق بالفقر في تطوير التنمية البشرية التي عرضت لظاهرة تأنيث الفقر .

يتناول خبراء التنمية البشرية الفقر ليتناول فقر القدوره ومفهوم الحرمان البشرى باعتبار أن الفقر يعد ظاهرة متعددة الأبعاد فالفقر يتجاوز عدم توافر الضرورات اللازمة للرخاء المادى إذ أن الحرمان من الفرص ومن القدره على الاختيار ومن العمر الطويل والابذاع والحياه الكريمه والاحترام المتبادل مع الغير يعد اوسع مدى من مجرد عدم كفاية الدخل .

ومن الواضح أن تأثير الإصلاح الاقتصادي في مصر ينسحب على الفجوة بين الريف والحضر إذ أن عدم اسراع الدولة في بعض الاحيان لحماية أكثر الشرائح هشاشه في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية يزيد الأمور تعقيدا بمرور الوقت وبخاصة تلك الأسر الفقيرة التي تعاني من ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الفعلي والبطالة وهى الشريحة الأكبر التي لا يصيبها الضرر بمرور الوقت نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ بداية التسعينيات .

والجدول التالى رقم (٣٢) يوضح المجموعات الفقيرة في مصر

١٩٩٦/٩٥ .

جدول رقم (٥٤)

المراحل الفقيرة في مصر في الريف والحضر ١٩٩٦/٩٥

طبقة الفقر	مصر	حضر	ريف
الفقراء جميعا	٢٢,٩	٢٢,٣	٢٢,٥
فقراء مدقعون	٧,٤	٧,١	٧,٧
فقراء معتدلون	٢٥,١	٢٦,٩	٢٢,٥
غير فقراء	٥٢	٤٩,٨	٥٥

ويتضح من هذا الجدول أن الفقراء يشكلون نحو ربع السكان في ١٩٩٦/٩٥ غير أن الفقراء لا يشكلون شريحة متجانسة إذ أن ٧,٤% يشكلون ما يعرف بالفقر المدقع ونسبتهم لمجموع السكان كبيرة .

وقد قدر الفقر في تقرير التنمية البشرية سنة ١٩٩٦ على أساس الاتفاق على الطعام (سلة الطعام) وقدر على أساس ١٠٩٨ جنيها مصريا واعتبر من تجاوزوا هذا المبلغ غير فقراء بينما من يتراوح إنفاقهم بين ٥٩٤ : ٨١٤ فقراء أما من يقل إنفاقهم الفعلي عن ٥٩٤ جنيها فإنهم فقراء فقرا مدقعا أما من يتراوح إنفاقهم بين ٨١٤ و ١٠٩٨ فهي شرائح الفقر " المعتدل "

ومع اننا لا نوافق على ما يعرف بخط الفقر المطلق المتصل بالقوة الشرائية إلا أن هناك عدة اعتبارات تم مناقشتها في التقرير الذي سلف الإشارة اليه من حيث مستوى المعيشة وظروف المعيشة مما سمح بتصنيف الأسر تبعاً للنشاط الاقتصادي ونوع المهنة والارتباط بين الفقر والامية والاجور المنخفضة والبطالة والتكلفة التي يتكبدها الفقراء للحصول على السلع اللازمة بتكلفة اكبر من قراتهم بل أن السعر الفعلي للسلعة والاسباب الهيكلية والبنوية للفقر في الريف والحضر لها اعتبارها فقد تربي الأسرة الريفية الماشية والطيور وتضطلع النساء ببعض الاعمال الانتاجية كصناعة الجبن والزبد مع تسويقها لهذه المنتجات مما ينعكس بصورة ايجابية على وضع الأسرة الاقتصادي كما أن الاجور في القطاع غير المنظم في المدينة والمرونة في الدخول فيه والخروج منه حيث تسهم النساء الفقيرات في انشطه مختلفة في المجتمع المحلي كبيع الاطعمة وغيرها لها اعتبارها الهام بصرف النظر عن مشاكل هذا القطاع .

والجدول التالي يتطرق إلى قضية هامة في مجال دراسة الفقراء من خلال منظور التنمية البشرية وهي ما يعرف باسم فقر القدرات وفقر الدخل في مصر سنة ١٩٩٥ حيث يتناول قضية الإثاث الأميات والولادات التي تتم دون إشراف طبي وتقص الوزن للمواليد مع الربط بين هذه المتغيرات المتنوعة التي تعد مصاحبه للفقر .

جدول رقم (٥٥)

فقر القدرات وفق الدخل في مصر سنة ١٩٩٥

المنطقة	الفقراء في الدخل	فقراء في القدرات	إناث اميات	ولادات دون إشراف	ناقصو الوزن
مصر	٢٢,٩	٣٣,٩	٣٥,٤	٥٣,٧	١٢,٥
إجمالي الحضر	٢٢,٥	٢٠,٩	٢٠,٨	٣٢,١	٩,٩
إجمالي الريف	٢٣,٦	٤٣,٠٠	٤٧,٨	٦٧,٢	١٤,١
المحافظات الحضرية	١٦,٠٠	٢٠,١	٢٠,٤	٣٠,٨	٩,١
محافظات الوجه البحري	١٧,١	٣٠,٤	٣٣,٠٠	٤٨,٦	٩,٦
حضر	٢١,٧	١٧,٥	١٨,٨	٢٤,٩	٨,٨
ريف	١٥,٤	٣٥,٠٠	٣٨,٩	٥٦,١	٩,٩
محافظات الوجه القبلي	٣٤,١	٤٤,١	٤٨,٣	٦٧,٨	١٦,١
حضر	٣٥,٠٠	٢٥,٢	٢٤,١	٤٠,٤	١١,٠٠
ريف	٣٣,٧	٥١,٣	٥٩,١	٧٧,١	١٧,٨

المصدر : تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٦ - ص ٣٨ .

والملاحظ في هذا الجدول في مصر عموما ارتباط الفقر في الدخل مع الفقر في القدرات مع امية الإناث مع ارتفاع معدل الولادات دون إشراف طبي ومع نقص وزن الأطفال .

والملاحظة نفسها تنطبق على إجمالي الريف حيث ترتبط هذه المؤشرات معاً بما يظهر أن الفقر يتصل بالامية لا سيما لدى الإثاث اللاتي يضحى بهن أولاً للمساعدة في أعمال المنزل قبل التضحية بالذكر في مضمار العمل في القطاع غير المنظم ولا يرجع فقر القدرات هنا لنقص في الذكاء بل لقصور في تدريب هؤلاء وصقل مهاراتهم ، ولا تتم الولادات عادة لدى الفقراء تحت إشراف طبي كما أن تكرار الإجابات مع الفقر يسمح بإجابات الأطفال الضعفاء جسدياً .

وتتضح الصورة في محافظات الوجه القبلي حيث ترتفع هذه المعدلات بصورة ملفتة للنظر .

وطبقاً للمسح الديموجرافي والصحي العام سنة ١٩٩٥ فإن نسبة الأسر التي تعولها إناث قد بلغت ١٢,٦% من إجمالي الأسر ، وفي مسح تقييم الفقر الذي أشرف عليه معهد التخطيط القومي بلغت النسبة ١١% كما اتضح أن نسبة الأسر التي تعولها الإناث أعلى نسبياً بين الفقراء (١٤% مقابل ١٠% بين غير الفقراء كما ترتفع النسبة في حضر الوجه البحري إلى ١٦,١% ثم في حضر الوجه القبلي ١٣,٤% .

وأكثر المحافظات من حيث نسبة الفقراء ١٩٩٦/٩٥ هي محافظات أسيوط ٥٣,٤% ثم الفيوم ٤٠,٦% وسوهاج ٣٩,٤% وقنا ٣٨,٣% وهي المحافظات عينا التي ترتفع فيها معدلات الفقر المدقع (٢٥,٨ في أسيوط ، ١٥,١% قنا ، ١٤% للفيوم ، ١٢,٥% لالمنيا ، ١٢,٣% سوهاج) ولا يخفى على احد أن هذه المحافظات نفسها والمحافظات التي تبطء فيها عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويرتفع فيها معدل البطالة وقد بدأت منها شراره التطرف

المتسربل بالدين والأرهاب الفكرى والعنف الدينى في المسيحيات ، إذ أنه حين يشعر بعض الفقراء بتهميش التنظيم الاجتماعى لهم يمارسون عنفا على الدولة ومؤسساتها ورموزها فضلا عن الشرائع الأخرى التى يظنون أن بإمكانهم احراج النظام من خلال ممارسة العنف عليها .

والسؤال الذى يطرح نفسه في نهاية هذا العرض للمكان والظواهر السكانية على ضوء اتصالها بالتنمية البشرية مؤداة ما هو الحل إذا ؟

يطرح خبراء التنمية البشرية حلولاً جذرية تتصل ببناء مجتمع نشط من خلال الارتكاز على نتائج الثقافة المشتركة والحوار بين الشرائع المختلفة وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال اتاحة فرص التعلم والحراك الاجتماعى والقضاء على التفاوت الطبقي .

كما يوصى بالعمل على تحسين انتاجية الفرد من خلال تزويده بالمعرفة والمهارات مع استخدام التكنولوجيا المناسبة فى الإنتاج ، وتطوير الطرق والأساليب الديموقراطية فى المجالات المختلفة وداخل المؤسسات المختلفة ، ودعم الإرشاد والتوجيه الاجتماعى مما يتطلب إيجاد ثقافة علمية ومعرفية رشيدة يفيد منها المجتمع لتطوير قدراته ودفع عجلة التنمية مع الحرص على تنمية المناطق الريفية .

ويركز تقرير التنمية البشرية الأخير ١٩٩٩/٩٨ على إصلاح النظام التعليمى فالنطور الاقتصادى والاجتماعى يستلزم تنمية مهارات الأفراد ويكفل لهم الحصول على مواقعهم على خريطة الحياة الاجتماعية .

وينصح التقرير بأنه لابد من مواجهة الفقر واثاره الاجتماعية باعتبارها ليس تدنيا في الدخل بل حرمان من الاختيارات وفقر في الإمكانيات فمكان الوجه القبلي هم اكبر الشرائح المحرومة ولابد من توفير فرص العمل واساليب الرعاية في المجالات المختلفة لتنمية قدرات السكان ودفع عجلة التنمية مع الاهتمام الفعلي بالمرأة والطفل وضمان وجود برامج أو شبكات امان فعالة للحد من الفقر تشارك فيها الدولة والجمعيات الاهلية ويشارك فيها الناس أنفسهم لمواجهة تأثير السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي على أن تكون هذه السياسات جزءا من نهج متكامل وليست سياسات مضافة إلى حزمة التكيف الهيكلي حتى يتمكن الفقراء من المشاركة في الأنشطة الانتاجية وتزداد فرصهم للحصول على الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية وغيرها من سبل الرعاية إذ أن آليات السوق وحدها تعجز عن تحقيق التنمية البشرية الفعالة في المجتمع .

أن المشكلة في التعامل مع الظواهر السكانية هي في النظرة الجزئية التي تقترح زيادة توزيع وسائل تنظيم الأسرة أو تحسين الخصائص السكانية بالاهتمام بتوفير مؤسسات تعليمية أو صحية في المناطق التي تفتقر للخدمة التعليمية أو الصحية وتوفير فرص أكثر للعمل أو رفع الأجور .

ونحن لسنا بطبيعة الحال ضد هذه الإصلاحات الجزئية غير أن الامر الذي ينبغي أن يشغلنا هو النظرة الكلية التي تربط السياسة السكانية بمجمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والروحية .

أن التنمية البشرية هي الممثل الهام للتعامل مع الظواهر السكانية بشروط ارساء المفهوم الذي مؤداه أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها فسي أن واحد

وإذا كان الوعي الاجتماعي هو الاساسي في اى سياسه سكانية فان هذا الوعي هو السبيل لمشاركة الناس في رسم سياساتهم السكانية بمؤازره الدولة والهيئات الأهلية في المجتمع المدني .

أن نظره شاملة للظواهر السكانية في المجتمع ينبغي أن تتم ونحن في بداية الألفية الثالثة فالقضايا السكانية ستتأثر بغاوية بموجات العولمة وتوابعها الاقتصادية وإذ ذلك فإن الأبعاد المحلية والقومية والعالمية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان .

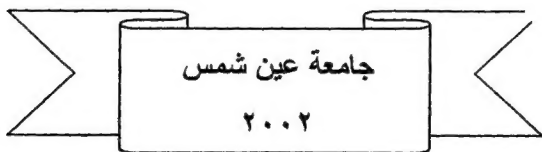
المصادر

- [١] توماس وترو وميشيل اسون - مصير العالم الثالث - ترجمه خليل كلفت
- دار العالم الثالث - القاهرة - ١٩٩٥ - ص ٢٤ : ص ٢٦ .
- [٢] المصدر نفسه ص ٦٢ ، ص ٦٣ .
- [٣] عبد المجيد فراج - احوال مصر في نصف قرن - دار ايجى مصر -
القاهرة - ٢٠٠٠ - ص ٣١٢ : ص ٣٣٠ .
- [٤] توماس كوترو وميشيل اسون - ص ٢٧ ، ص ٣٤ .
- [٥] انظر معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ - القاهرة
١٩٩٦ - مواضع متعددة
وانظر كذلك للمؤسسة نفسها - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/١٩٩٩ -
القاهرة ٢٠٠٠ - مواضع متعددة .
- [٦] السيد الحسينى - المدينة والمجتمع - بدون - القاهرة - ١٩٩٦ -
ص ٢٤١ : ص ٢٤٦ .
- [٧] حليم بركات - المجتمع العربى في القرن العشرين - مركز دراسات
الوحدة العربية - بيروت - ٢٠٠٠ - ص ٣٧٠ .

فهرست

الفصل	العنوان	رقم الصفحة
	الهـداء	
	مقدمة	١
الأول	دراسة الظواهر السكانية	١
الثاني	نمو السكان في العالم	٣٤
الثالث	الخصوبة والمجتمع	٦٠
الرابع	الخصائص الطبيعية والاجتماعية للسكان	٧٧
الخامس	الملامح الاجتماعية والديموجرافية في الوطن العربي	١١٣
السادس	المؤشرات الديموجرافية والمؤتمر الدولي للسكان في مصر	١٣٠
السابع	النظرية السكانية والتحول الديموجرافي	١٧٣
الثامن	الهجرة	٢٣٩
التاسع	تنظيم الأسرة	٢٩٢
العاشر	السياسة السكانية	٣٢٥
الحادي عشر	السكان والتنمية	٣٦٩

رقم الإيداع
٢٠٠٢/٧١٧٨



Bibliotheca Alexandrina



0406808